نشرة إصدار أسهم حقوق أولوية شركة ثمار التنمية القابضة

شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي - ثمار) سابقاً، هي شركة مساهمة عامة سعودية تأسست بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨هـ الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م)، وبموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر من مدينة الرياض بتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م).

طرح خمسة عشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بسعر طرح يبلغ عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية بقيمة إجمالية تبلغ مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وتمثل زيادة في رأس مال الشركة بنسبة (١٥٠٪) ليصبح رأس مال الشركة مائتان وخمسون مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.

فترة التداول: تبدأ من يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتنتهي في يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)

فترة الاكتتاب: تبدأ من يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتنتهي في يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)

شركة ثمار التنمية القابضة (يشار إليها فيما بعد بـ «ثمار» أو «**الشركة**») هي شركة مساهمة عامة سعودية تأسست بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها، تم قيدها لدى وزارة التجارة بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر بمدينة الرياض وبتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م). يقع المقر الرئيسي في مدينة الرياض- حي العليا في المملكة العربية السعودية - ص.ب: ٨٨٦١٨ الرمز البريدي ١١٦٧٢.وبتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/٢٩م) تم تعديل الاسم التجاري للشركة من (شركة الوطنية للتسويق الزراعي) ليصبح الاسم التجاري الحالي (شركة ثمار التنمية القابضة) بناءً على موافقة الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م) وبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل (ويشار إليها منفردة بـ (السهم الحالي) ومجتمعة بـ (الأسهم الحالية). وكما في تاريخ نشر نشرة الإصدار هذه، ليس لدى الشركة أي من المساهمون الكبار (الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة).

أوصى مجلس إدارة الشركة بتاريخ ١٤٤٤/١٢/٠١هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٦/١٩م) بزيادة رأس مال الشركة من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي ليصبح رأس المال بعد الزيادة مائتان وخمسون مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بعد الحصول على جميع الموافقات النظامية اللازمة وموافقة الجمعية العامة غير العادية.

وبتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)، وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس مال الشركة من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية («**الاكتتاب**»)، وسيتم ذلك عن طريق طرح خمسة عشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي جديد (ويشار إليها فيما بعد بـ «**أسهم حقوق الأولوية**» أو «**الأسهم الجديدة**») بسعر طرح يبلغ عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد (ويشار إليه فيما بعد بـ «**سعر الطرح**»)، وبقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات سعودية وذلك لزيادة رأس مال الشركة من مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي إلى مائتان وخمسون مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. مقسم إلى خمسةوعشرون مليون (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي، أي بنسبة زيادة قدرها ١٥٠٪ وذلك بعد الحصول على جميع الموافقات النظامية اللازمة وموافقة الجمعية العامة (غير العادية).

سوف يتم إصدار حقوق الأولوية كأوراق مالية قابلة للتداول (ويشار إليها مجتمعة بـ «حقوق أولوية» ومنفردة بـ «حق أولوية») للمساهمين المالكين للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال (ويشار إليه بـ «تاريخ الأحقية») والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع في نهاية ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) (ويشار إليهم مجتمعين بـ«المساهمين المقيدين» ومنفردين بـ«المساهم المقيد») على أن تودع تلك الحقوق في محافظ المساهمين المقيدين بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية آخذاً في الاعتبار إجراءات التسوية بعدد (١.٥) حق تقريبا لكل واحد (١) سهم من أسهم الشركة ويعطي كل حق لحامله أحقية الاكتتاب بسهم واحد جديد وذلك بسعر الطرح.

وسيكون بإمكان المساهمين المقيدين وغيرهم من عامة المستثمرين (ويشار إليهم مجتمعين بـ «**المستثمرين الجدد**») - الذين يجوز لهم تداول الحقوق والاكتتاب في الأسهم الجديدة -التداول والاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية في السوق المالية السعودية («**تداول**» أو «**السوق**»). وتبدأ فترة التداول وفترة الاكتتاب بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) على أن تنتهي فترة التداول بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) (ويشار إليها بـ «**فترة التداول**»)،بينما تستمر فترة الاكتتاب حتى نهاية يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) (ويشار إليها بـ «**فترة الاكتتاب**»).وتجدر الإشارة إلى أن فترة التداول وفترة الاكتتاب سوف تبدآن في نفس اليوم في حين تستمر فترة التداول حتى انتهاء اليوم السادس من بداية الفترة، بينما تستمر فترة الاكتتاب حتى نهاية اليوم التاسع من بداية نفس الفترة. وسيكون بإمكان المساهمين المقيدين تداول حقوق الأولوية خلال فترة التداول وذلك من خلال بيع الحقوق المكتسبة أو جزء منها أو شراء حقوق إضافية عن طريق السوق. كما يحق لهم أيضاً عدم اتخاذ أي إجراء بخصوص الحقوق التي يملكونها. كما سيكون بإمكان المستثمرين الجدد خلال فترة التداول القيام بشراء حقوق عن طريق السوق وبيع الحقوق التي يتم شراؤها خلال فترة التداول.

وسيتاح الاكتتاب في الأسهم الجديدة على مرحلة واحدة وفقا لما يلي:

١. سيتاح في هذه الفترة لجميع المساهمين المقيدين والمستثمرين الجدد الاكتتاب في الأسهم الجديدة.
٢. سيتاح للمساهم المقيد الاكتتاب مباشرة بعدد أسهمه أو أقل من عدد أسهمه خلال فترة الاكتتاب. وفي حال شراءه حقوقا جديدة فسيتاح له الاكتتاب بها بعد انتهاء فترة تسويتها (يومي عمل).
٣. سيتاح للمستثمرين الجدد الاكتتاب في الأسهم الجديدة بعد تسوية عملية شراء الحقوق مباشرة (يومي عمل).
٤. سيتاح الاكتتاب إلكترونيا عن طريق المحفظة الاستثمارية في منصات وتطبيقات التداول التي يتم من خلالها إدخال أوامر البيع والشراء بالإضافة إلى الاكتتاب في القنوات والوسائل الأخرى المتوفرة لدى الوسيط.

وفي حال تبقت أسهم لم يكتتب بها بعد انتهاء فترة الاكتتاب (ويشار إليها بـ «**الأسهم المتبقية**») فستطرح تلك الأسهم (بسعر الطرح كحد أدنى) على عدد من المستثمرين ذوي الطابع المؤسسي (ويشار إليهم بـ «**المؤسسات الاستثمارية**») (ويشار إلى عملية الطرح هذه بـ «**الطرح المتبقي**»). وتقوم تلك المؤسسات الاستثمارية بتقديم عروضها لشراء الأسهم المتبقية وسيتم استقبال تلك العروض ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وحتى الساعة الخامسة مساءا من يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) (ويشار إليها بـ «**فترة الطرح المتبقي**»). وسيتم تخصيص الأسهم المتبقية للمؤسسات الاستثمارية ذات العرض الأعلى ثم الأقل فالأقل (شرط أن لا يقل عن سعر الطرح) على أن يتم تخصيص الأسهم بالتناسب على المؤسسات الاستثمارية التي تقدم نفس العرض. أما بالنسبة لكسور الأسهم فسيتم إضافتها للأسهم المتبقية ومعاملتها بالمثل، وسيتم تسديد إجمالي سعر الطرح المحصل من عملية الطرح المتبقي للشركةوتوزع باقي متحصلات بيع الأسهم المتبقية وكسور الأسهم (بما يتعدى سعر الطرح) بدون احتساب أي رسوم أو استقطاعات على مستحقيها، من الأشخاص المستحقين الذين لم يمارسوا حقهم بالاكتتاب كلياً أو جزئياً وكذلك حملة كسور الأسهم كل بحسب ما يستحقه في موعد أقصاه يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).

وفي حال لم تكتتب المؤسسات الاستثمارية في جميع الأسهم المتبقية وكسور الأسهم، فسيخصص ما تبقى من أسهم لمتعهد التغطية الذي سيقوم بشرائها بسعر الطرح (ولمزيد من التفاصيل، فضلاً راجع القسم (١٢) «**المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه**» من هذه النشرة). وسيتم الإعلان عن عملية التخصيص النهائية في موعد أقصاه ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) (ويشار إليه بـ «**تاريخ التخصيص**») (ولمزيد من التفاصيل، فضلا راجع القسم (١٢) «**المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه**»). وبعد اكتمال عملية الاكتتاب، سيصبح رأس مال الشركة مائتان وخمسون مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى خمسة وعشرون مليون (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي. وسيتم استخدام صافي متحصلات الطرح لدعم أنشطة الشركة وسداد الدائنين. (ولمزيد من التفاصيل فضلا راجع القسم (٦) «**استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية**» من هذه النشرة). إن جميع أسهم الشركة من فئة واحدة، ولا يعطي أي سهم لحامله حقوق تفضيلية. وستكون الأسهم الجديدة مدفوعة القيمة بالكامل ومساوية تماما للأسهم القائمة. ويعطي كل سهم لحامله الحق في صوت واحد ويحق لكل مساهم في الشركة (ويشار إليه بـ «**المساهم**») حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهمين (ويشار إليه بـ «**الجمعية العامة**») (سواء العادية أو غير العادية) والتصويت فيه. وسيستحق مالكي الأسهم الجديدة أي أرباح تعلن الشركة عن توزيعها بعد تاريخ إصدارها (إن وجدت).

تأسست الشركة كشركة مساهمه عامة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها، وقد بدأ تداول أسهم الشركة بتاريخ ١٤١٦/٠٣/٢٩هـ (الموافق ١٩٩٥/٠٨/٢٦م) برأس مال بلغ ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي وبقيمة إسمية قدرها مائة (١٠٠) ريال للسهم الواحد، وفي عام ١٩٩٨م وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تجزئة أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي بقيمة إسمية قدرها مائة (١٠٠) إلى خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون(٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي وبقيمة أسمية قدرها خمسون (٥٠) ريال سعودي ،وبتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بتخفيض رأس مالها من ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي تخفيض عدد أسهم الشركة من خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون (٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي. وبتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بزيادة رأس مالها من ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي إلى مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي زيادة عدد أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي إلى مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية. وعلى إثر صدور قرار هيئة السوق المالية رقم(٤-١٥٤-٢٠٠٦) بتاريخ ١٤٢٧/٠٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٠٣/٢٧م) والذي قضى بتجزئة أسهم الشركات المساهمة على أربع مراحل والمبني على قرار مجلس الوزراء القاضي بأن تكون القيمة الأسمية لأسهم الشركات المساهمة عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد، تمت تجزئة أسهم الشركة من مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة أسمية قدرها (١٠) ريالات سعودية لكل سهم. ويبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل.

يتم حاليا تداول الأسهم القائمة للشركة في السوق المالية السعودية («**تداول**» أو «**السوق**») وقد تقدمت الشركة بطلب لهيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية («**الهيئة**») لتسجيل وطرح الأسهم الجديدة كما قدمت طلب إلى شركة تداول السعودية(«**تداول**») لقبول إدراجها، وقد تم تقديم جميع المستندات المطلوبة والوفاء بكافة متطلبات الجهات ذات العلاقة وتمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه. ومن المتوقع أن يبدأ تداول الأسهم الجديدة في السوق خلال فترة قصيرة بعد الانتهاء من عملية تخصيص الأسهم الجديدة ورد الفائض (فضلا راجع الصفحة رقم (ل) «**التواريخ المهمة وإجراءات الاكتتاب**»). وسيكون التداول في الأسهم الجديدة -بعد تسجيلها وقبول إدراجها -متاحا لمواطني المملكة العربية السعودية والمقيمين فيها إقامة نظامية ومواطني الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي والشركات والبنوك وصناديق الاستثمار السعودية والشركات والمؤسسات الخليجية وللمستثمرين الأجانب خارج المملكة (من خلال اتفاقيات مبادلة أو كمستثمرين مؤهلين) بالتداول بالأسهم الجديدة بعد إدراجها وبداية تداولها في السوق. وسيكون بإمكان المستثمر الأجنبي المؤهل والعميل الموافق عليه التداول في أسهم الشركة حسب القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأسهم المدرجة.

ينبغي قراءة نشرة الإصدار هذه بالكامل ودراسة قسم «**إشعار هام**» في الصفحة (أ) والقسم (٢) «**عوامل المخاطرة**» الواردين في هذه النشرة قبل اتخاذ قرار استثماري يتعلق بالحقوق أو بالأسهم الجديدة.

إن طرح أسهم حقوق الأولوية بموجب هذه النشرة يتوقف على موافقة المساهمين بزيادة رأس المال وفقاً لتوصية مجلس الإدارة وحصول الشركة على الموافقات النظامية، ولقد تم نشر دعوة لانعقاد الجمعية العامة غير العادية للشركة للموافقة على إصدار أسهم حقوق الأولوية بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)، وعلى المساهمين العلم بأنه إذا لم يتم الحصول على موافقة المساهمين على طرح أسهم حقوق الأولوية، فإن إصدار أسهم حقوق الأولوية سيتوقف تلقائياً، وفي ذلك الوقت سوف تعتبر هذه النشرة لاغية وسيتم إشعار المساهمين بذلك.

المستشار المالي ومتعهد التغطية

wasatah capital
وساطة كابيتال

مدير الاكتتاب

مجموعة النفيعي للإستثمار
AL-NEFAIE INVESTMENT GROUP

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات قُدمت ضمن طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ«الهيئة») وطلب قبول إدراج الأوراق المالية بحسب متطلبات قواعد الإدراج الخاصة بالسوق المالية السعودية. ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسماؤهم في هذه النشرة مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أيّ وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها النشرة إلى جعل أيّ إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل الهيئة والسوق المالية السعودية أيّ مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطيان أيّ تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أيّ مسؤولية مهما كانت عن أيّ خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أيّ جزء منها.

صدرت هذه النشرة بتاريخ ١٤٤٥/٠٢/٢٦هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٩/١١م)

ثمار
THIMAR

www.thimarfreash.com

إشعـار مهم

تحتوي نشرة الإصدار هذه («**نشرة الإصدار**») على تفاصيل وافية عن شركة ثمار التنمية القابضة وعن أسهم حقوق الأولوية المطروحة للاكتتاب. وعند التقدم بطلب للاكتتاب في الأسهم الجديدة، ستتم معاملة المستثمرين على أساس أن طلباتهم تستند إلى المعلومات التي تحتويها نشرة الإصدار هذه والتي يمكن الحصول على نسخة منها من المقر الرئيسي للشركة ومن خلال زيارة المواقع الإلكترونية لكل من الشركة (www.thimarfreash.com) والمستشار المالي (www.wasatah.com.sa) ومديرالاكتتاب (www.nefaie.com) وموقع هيئة السوق المالية (www.cma.org.sa).

سيتم نشر نشرة الإصدار والتأكد من إتاحتها للجمهور خلال فترة لا تقل عن (١٤) يوماً قبل موعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال، وفي حال عدم موافقة الجمعية العامة غير العادية خلال ستة أشهر من تاريخ موافقة الهيئة على تسجيل وطرح حقوق الأولوية عُدّت موافقة الهيئة ملغاة.

وقد قامت الشركة بتعيين شركة الوساطة المالية («**وساطة كابيتال**») كمستشار مالي («**المستشار المالي**») وشركة مجموعة النفيعي للاستثمار («**النفيعي للاستثمار**») مدير الاكتتاب («**مدير الاكتتاب**»). كما قامت الشركة بتعيين شركة الوساطة المالية («**وساطة كابيتال**») للعمل كمتعهد لتغطية («**متعهد التغطية**») وذلك فيما يتعلق بطرح أسهم حقوق الأولوية لزيادة رأس مال الشركة بموجب هذه النشرة.

تحتوي نشرة الإصدار على معلومات قدمت بحسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٣-١٢٣-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٩/٤/٩هـ (الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٧م) بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٨-٥-٢٠٢٣) وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٨م). ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسماؤهم في الصفحة (د) مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في نشرة الإصدار هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها في نشرة الإصدار إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل هيئة السوق المالية ومجموعة تداول (تداول السعودية) أي مسؤولية عن محتويات هذه النشرة، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في نشرة الإصدار هذه أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

وعلى الرغم من أن الشركة قد قامت بكافة الدراسات المعقولة للتحري عن صحة المعلومات الواردة في هذه النشرة في تاريخ إصدارها، إلا أن جزءاً من المعلومات الواردة في هذه النشرة تم الحصول عليها من مصادر خارجية، ومع أنه لا يوجد لدى الشركة أو أي من مديريها أو أعضاء مجلس إدارتها أو المستشار المالي أو أي من مستشاري الشركة الواردة أسماؤهم في الصفحة (و) («**المستشارون**») أي سبب للاعتقاد بأن هذه المعلومات غير دقيقة في جوهرها، إلا أنه لم يتم التحقق بصورة مستقلة من هذه المعلومات، وبالتالي لا يمكن تقديم أي التزام أو إفادة فيما يتعلق بدقة هذه المعلومات أو اكتمالها.

إن المعلومات التي تضمنتها نشرة الإصدار هذه كما في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير، لاسيما أن الوضع المالي للشركة وقيمة الأسهم يمكن أن تتأثر بشكل سلبي نتيجة للتطورات المستقبلية مثل عوامل التضخم ومعدلات الفائدة والضرائب أو غيرها من العوامل الاقتصادية والسياسية أو العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة الشركة (فضلا راجع القسم (٢) «**عوامل المخاطرة**» من هذه النشرة). ولا يجوز اعتبار تقديم نشرة الإصدار هذه أو أية معلومات شفهية أو كتابية متعلقة بأسهم الطرح أو تفسيرها أو الاعتماد عليها، بأي شكل من الأشكال، على أنها وعد أو تأكيد أو إقرار بشأن تحقق أي إيرادات أو نتائج أو أحداث مستقبلية.

لا يجوز اعتبار نشرة الإصدار هذه بمثابة توصية من جانب الشركة أو من أعضاء مجلس إدارتها أو أي من مستشاريها للمشاركة في عملية الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية. وتعتبر المعلومات الموجودة في نشرة الإصدار هذه ذات طبيعة عامة تم إعدادها دون الأخذ في الاعتبار الأهداف الاستثمارية الفردية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة. ويتحمل كل شخص (طبيعي أو اعتباري) مستلم لنشرة الإصدار هذه، وقبل اتخاذ قرار بالاستثمار، مسؤولية الحصول على استشارة مهنية من مستشار مالي مرخص له من قبل الهيئة بخصوص الاكتتاب لتقييم مدى ملائمة هذا الاستثمار والمعلومات الواردة بخصوصه في نشرة الإصدار هذه للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

وسيكون بإمكان المساهمين المقيدين وغيرهم من عامة المستثمرين («**المستثمرين الجدد**») – الذين يجوز لهم تداول الحقوق والاكتتاب في الأسهم الجديدة –التداول والاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية في السوق المالية السعودية («**تداول**» أو «**السوق**»). وتبدأ فترة التداول وفترة الاكتتاب بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) على أن تنتهي فترة التداول بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) («**فترة التداول**»)، بينما تستمر فترة الاكتتاب حتى نهاية تاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) («**فترة الاكتتاب**»). وتجدر الإشارة إلى أن فترة التداول وفترة الاكتتاب سوف تبدآن في نفس اليوم في حين تستمر فترة التداول حتى انتهاء اليوم السادس من بداية الفترة، بينما تستمر فترة الاكتتاب حتى نهاية اليوم التاسع من بداية نفس الفترة.

وسيكون بإمكان المساهمين المقيدين تداول حقوق الأولوية خلال فترة التداول وذلك من خلال بيع الحقوق المكتسبة أو جزء منها أو شراء حقوق إضافية عن طريق السوق، كما سيكون بإمكان المستثمرين الجدد خلال فترة التداول القيام بشراء حقوق عن طريق السوق وبيع الحقوق التي يتم شراؤها خلال فترة التداول.

وسيتاح الاكتتاب في الأسهم الجديدة خلال فترة الاكتتاب على مرحله واحدة وفقا لما يلي:

١. سيتاح في هذه الفترة لجميع المساهمين المقيدين والمستثمرين الجدد الاكتتاب في الأسهم الجديدة.
٢. سيتاح للمساهم المقيد الاكتتاب مباشرة بعدد أسهمه خلال فترة الاكتتاب. وفي حال شراءه حقوقا جديدة فسيتاح له الاكتتاب بها بعد انتهاء فترة تسويتها (يومي عمل).
٣. سيتاح للمستثمرين الجدد الاكتتاب في الأسهم الجديدة بعد تسوية عملية شراء الحقوق مباشرة (يومي عمل).
٤. سيتاح الاكتتاب إلكترونيا عن طريق المحفظة الاستثمارية في منصات وتطبيقات التداول التي يتم من خلالها إدخال أومر البيع والشراء بالإضافة إلى الاكتتاب في القنوات والوسائل الأخرى المتوفرة لدى الوسيط.

وفي حال تبقى أسهم لم يكتتب بها بعد انتهاء فترة الاكتتاب («**الأسهم المتبقية**») فستطرح تلك الأسهم على عدد من المستثمرين ذوي الطابع المؤسسي (ويشار إليهم بـ «**المؤسسات الاستثمارية**») (ويشار إلى عملية الطرح هذه بـ «**الطرح المتبقي**»). وتقوم تلك المؤسسات الاستثمارية بتقديم عروضها لشراء الأسهم المتبقية وسيتم استقبال تلك العروض ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وحتى الساعة الخامسة مساءا من اليوم التالي ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) («**فترة الطرح المتبقي**»). وسيتم تخصيص الأسهم المتبقية للمؤسسات الاستثمارية ذات العرض الأعلى ثم الأقل فالأقل (شرط أن لا يقل عن سعر الطرح) على أن يتم تخصيص الأسهم بالتناسب على المؤسسات الاستثمارية التي تقدم نفس العرض. أما بالنسبة لكسور الأسهم فسيتم إضافتها للأسهم المتبقية ومعاملتها بالمثل، وسيتم تسديد إجمالي سعر الطرح المحصل من عملية الطرح المتبقي للشركة وتوزع باقي متحصلات عملية الطرح (إن وجدت) (بما يتجاوز سعر الطرح) بدون احتساب أي رسوم أو استقطاعات على مستحقيها كل بحسب ما يستحقه في موعد أقصاه ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م). علماً بأن المستثمر الذي لم يكتتب أو يبع حقوقه، وأصحاب كسور الأسهم، قد لا يحصلون على أي مقابل إذا تم البيع في فترة الطرح المتبقي بسعر الطرح.

وفي حال لم تكتتب المؤسسات الاستثمارية في جميع الأسهم المتبقية وكسور الأسهم، فسيخصص ما تبقى من أسهم لمتعهدي التغطية الذي سيقوم بشرائها بسعر الطرح (فضلاً راجع القسم (١٢) «**المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه**»). وسيتم الإعلان عن عملية التخصيص النهائية في موعد أقصاه ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) («**تاريخ التخصيص**») (فضلا راجع القسم «**المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه**»).

المعلومات المالية

تم إعداد القوائم المالية الموحدة المدققة للشركة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ديسمبر ٢٠٢٠م و٣١ ديسمبر ٢٠٢١م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م القوائم المالية الأولية المفحوصة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م والإيضاحات المرفقة بها وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبيين (SOCPA). وقد تمت مراجعة وتدقيق البيانات المالية للشركة عن السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٠م و٣١ ديسمبر ٢٠٢١م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والقوائم المالية الأولية المفحوصة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م من قبل شركة أسامة عبد الله الخريجي وشركاؤه (محاسبون قانونيون واستشاريو أعمال) تقوم الشركة بإصدار قوائمها المالية بالريال السعودي.

وتجدر الإشارة إن بعض المعلومات المالية والإحصائية التي تحتوي عليها هذه النشرة تم تقريبها إلى أقرب عدد صحيح. فإذا تم جمع الأرقام الواردة في الجدول، قد يظهر اختلاف بسيط في الأرقام المذكورة بالجداول مقارنة بتلك المذكورة في هذه النشرة.

معلومات عن القطاع والسوق

احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة السابعة عالمياً في تجارة التجزئة ويعد قطاع التجزئة ثاني أكبر قطاع مساهم في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ويعد أكثر القطاعات المنتعشة في هذه الفترة مع ارتفاع حجم الطلب من المستهلك المحلي على كثير من السلع الغذائية والاستهلاكية ومن المتوقع أن ينمو السوق سنويًا بنسبة ٣,٩٠٪ بمعدل نمو سنوي مركب خلال الفترة من (٢٠٢٢م-٢٠٢٧م)، الأمر الذي يدفع بالعاملين إلى إعادة جدولة خسائرهم بعد أن تأثرت في الأسواق المحلية في فترة الركود السابقة. كما من المتوقع ارتفاع حجم سوق تجارة التجزئة في السعودية إلى ٥٩٦ مليار ريال سعودي (١٥٩ مليار دولار) بحلول عام ٢٠٢٤م.كما تستهدف المملكة بأن ترتفع حصة المدفوعات الإلكترونية إلى ٧٠٪ من إجمالي المدفوعات بحلول عام ٢٠٢٥م والتحرر من الأنظمة التقليدية والاعتماد على النقد وهو ما يدعم الخطط التوسعية للشركات العاملة بقطاع التجزئة واستقطاب الاستثمارات الجديدة بما يساهم في استمرار سيطرة المملكة على الحصة السوقية الأكبر لمبيعات تجارة التجزئة. وبذلك ساعد قطاع التجزئة فتح آفاقٍ جديدةٍ للتوظيف حيث يتجاوز عدد العاملين فيه مليوني عامل، إذ يُتوقع مع زيادة حجم القطاع أن يولّد فرصاً وظيفية جديدة وأن يتضاعف حجم عوائده ثلاثة مرات في الأعوام المقبلة كون السعودية تمر بمرحلة طفرةً نوعيةً في القطاعات المختلفة وتطور في كثير من التخصصات التي تتوافق مع رؤية المملكة.

التوقعات والإفادات المستقبلية

لقد تم إعداد التوقعات المستقبلية التي تضمنتها هذه النشرة على أساس افتراضات مُحددة ومُعلنة تم ذكرها في المواضع ذات العلاقة. وقد تختلف ظروف التشغيل عن الافتراضات المستخدمة، وبالتالي فإنه لا يوجد أي ضمان أو تعهد فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات. وتؤكد الشركة بأن الإفادات الواردة في هذه النشرة تمت بناءً على العناية المهنية اللازمة.

تمثل بعض البيانات الواردة في هذه النشرة بيانات حول التطلعات المستقبلية. ويُستدل على هذه البيانات المستقبلية بصورة عامة من خلال طريقة استخدام بعض الكلمات مثل «تعتزم/ تخطط» أو «تقدر» أو «تعتقد» أو «تتوقع» أو «من الممكن» أو «سوف» أو «ينوي» أو «ينبغي» أو «متوقع» أو «قد» أو «يعتقد» أو الصيغ النافية من هذه المفردات وغيرها من المفردات المقاربة أو المعاكسة لها في المعنى. وتعكس بيانات التطلعات هذه وجهة نظر الشركة الحالية وإدارتها فيما يتعلق بأحداث مستقبلية، ولكنها ليست ضماناً للأداء المستقبلي. وهناك العديد من العوامل التي قد تؤدي إلى أن تكون النتائج الفعلية أو الأداء أو الإنجازات التي تحققها الشركة، مختلفة بشكل كبير عن أية نتائج أو أداء أو إنجازات مستقبلية يمكن أن يعبر عنها صراحةً أو ضمناً في بيانات تلك التطلعات. وقد تم استعراض أهم المخاطر أو العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا الأثر بصورة أكثر تفصيلاً في أقسام أخرى من هذه النشرة (راجع القسم (٢) «**عوامل المخاطرة**»). وفيما لو تحقق واحد أو أكثر من هذه المخاطر أو الأمور غير المتيقنة، أو ثبت عدم صحة أو دقة أي من الافتراضات التي تم الاعتماد عليها، فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك المذكورة في هذه النشرة من توقعات واعتقادات أو تقديرات أو خطط.

مع مراعاة متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، يجب على الشركة تقديم نشرة إصدار تكميلية إلى الهيئة إذا علمت الشركة في أي وقت بعد تاريخ نشر نشرة الإصدار هذه وقبل اكتمال الطرح بأي من الآتي:

١. وجود تغيير مهم في أمور جوهرية واردة في نشرة الإصدار أو؛
٢. ظهور أي مسائل مهمة كان يجب تضمينها في نشرة الإصدار.

وباستثناء هاتين الحالتين، فإن الشركة لا تعتزم تحديث أو تعديل أية معلومات تتضمنها هذه النشرة سواءً كان ذلك نتيجة معلومات إضافية جديدة أو نتيجة حوادث مستقبلية أو غير ذلك تتعلق بالشركة أو القطاع أو عوامل المخاطرة. ونتيجة لهذه المخاطر وغيرها من المخاطر، والافتراضات، فإن الأحداث وظروف التطلعات المستقبلية المبينة في هذه النشرة قد لا تحدث على النحو الذي تتوقعه الشركة، أو ربما لا تحدث إطلاقاً، وعليه فإنه يجب على المستثمرين المحتملين دارسة جميع بيانات التطلعات المستقبلية على ضوء هذه التفسيرات، مع عدم الاعتماد غير اللازم على بيانات التطلعات المستقبلية.

١
https://aawsat.com
https://sp.spa.gov.sa
https://oceanx.sa

دليل الشركة

أعضاء مجلس الإدارة وأمين السر:

الاسم*	المنصب	الجنسية	العمر	الصفة	الأسهم المملوكة				تاريخ العضوية
					مباشر	غير مباشر	إجمالي	نسبة ٪	
وليد عبد العزيز الشويعر**	الرئيس	سعودي	٤٩	مستقل	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
خالد اسعد خاشقجي**	نائب الرئيس	سعودي	٤٨	مستقل	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
ملفي مناحي المرزوقي	عضو المنتدب	سعودي	٥٤	تنفيذي	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
عبد الكريم بن محمد النهير***	عضو	سعودي	٥٠	مستقل	٥٠٠٠	–	٥٠٠٠	٠,٠٥٠٠٪	٢٩-٠٥-٢٠٢٣م
عزيز بن محمد القحطاني	عضو	سعودي	٥٣	مستقل	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
هيثم بن فيصل أسكوبي	عضو	سعودي	٥٦	مستقل	١	–	١	٠,٠٠٠٠١٪	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
ياسر بن سليمان العقيل	عضو	سعودي	٣٦	مستقل	١٠	–	١٠	٠,٠٠٠١٪	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
عبد العظيم معتمد عبد العظيم	أمين سر المجلس	مصري	٣٨	تنفيذي	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م

المصدر: إدارة الشركة

* بتاريخ ١٨/١٠/١٤٤٤هـ (الموافق ٠٨/٠٥/٢٠٢٣م) وافقت الجمعية العامة العادية على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المذكورين أعلاه للدورة الحالية والتي بدأت بتاريخ ١٤/٠٥/٢٠٢٣م وتنتهي بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠٢٦م.

** بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٤٤هـ (الموافق ١٤/٠٥/٢٠٢٣م) قرر مجلس إدارة الشركة على تعيين رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتعيين أمين سر المجلس المذكورين أعلاه للدورة الحالية والتي بدأت بتاريخ ١٤/٠٥/٢٠٢٣م وتنتهي بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠٢٦م.

*** بتاريخ ٠٩/١١/١٤٤٤هـ (الموافق ٢٩/٠٥/٢٠٢٣م) أعلنت الشركة قبول استقالة عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ محمد عبد الوهاب السكيت بالتمرير على ان يكون سريانها من تاريخ ٢٨/٠٥/٢٠٢٣م، وأعلنت الشركة عن تعين السيد/ عبدالكريم بن محمد النهير بديلا له على ان تكون بداية العضوية بتاريخ ٢٩/٠٥/٢٠٢٣م وحتى نهاية دورة المجلس الحالية.

عنوان الشركة

شركة ثمار التنمية القابضة

ص ب ٨٨٦١٨ الرياض ١١٦٧٢

الرياض –حي العليا–طريق العروبة الفرعي

هاتف: ١٦١٦٦٣٨ (٥٩) ٩٦٦+

فاكس: ٤٩٧٠٢٤٧ (١١) ٩٦٦+

البريد الإلكتروني: boardsecretary@thimar.com.sa

الموقع الإلكتروني: www.thimarfreash.com

ممثل الشركة المفوض الأول

ملفي بن مناحي المرزوقي

الرئيس التنفيذي – عضو مجلس الإدارة

شركة ثمار التنمية القابضة

ص ب ٨٨٦١٨ الرياض ١١٦٧٢

الرياض –حي العليا–طريق العروبة الفرعي

هاتف: ١٦١٦٦٣٨ (٥٩) ٩٦٦+

فاكس: ٤٩٧٠٢٤٧ (١١) ٩٦٦+

موقع إلكتروني: www. thimarfreash. com

بريد إلكتروني: melfimarzoqi@thimar.com.sa

ممثل الشركة المفوض الثاني

هيثم بن فيصل أسكوبي

عضو مجلس الإدارة

شركة ثمار التنمية القابضة

ص ب ٨٨٦١٨ الرياض ١١٦٧٢

الرياض –حي العليا–طريق العروبة الفرعي

هاتف: ١٦١٦٦٣٨ (٥٩) ٩٦٦+

فاكس: ٤٩٧٠٢٤٧ (١١) ٩٦٦+

موقع إلكتروني: www.thimarfreash.com

بريد إلكتروني: H.Oskoubi@thimar.com.sa

شركة تداول السعودية

طريق الملك فهد – العليا ٦٨٩٧

وحدة رقم: ١٥

الرياض ١٢٢١١–٣٣٨٨

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٦٦٩٢٠٠٠١٩١٩+

فاكس: ٩٩٦١١٢١٨٩١٣٣+

البريد الإلكتروني: csc@saudiexchange.sa

الموقع الإلكتروني: www.saudiexchange.com.sa

المستشارون

المستشار المالي ومتعهد التغطية

شركة الوساطة المالية (وساطة كابيتال)

الرياض –شارع العليا العام مبنى رقم ٧٤٥٩

الرقم الفرعي ٢٢٠٧ حي المروج، الرمز البريدي ١٢٢٨٣

ص.ب ٥٠٣١٥، الرياض ١١٥٢٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٩٤٤٠٦٧ ١١ ٩٦٦+

فاكس: ٤٩٤٤٢٠٥ ١١ ٩٦٦+

الموقع الإلكتروني: www.wasatah.com.sa

البريد الإلكتروني: info@wasatah.com.sa

مدير الاكتتاب

شركة مجموعة النفيعي للاستثمار

مركز بن حمران، شارع التحلية، الدور السابع مكتب رقم B٧٠٤

ص.ب ١٧٣٨١ جده ٢١٤٨٤

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٦٥٥٠٧١ (١٢) ٩٦٦+

فاكس: ٦٦٥٥٧٢٣ (١٢) ٩٦٦+

الموقع الإلكتروني: www.nefaie.com

البريد الإلكتروني: info@nefaie.com

المستشار القانوني

شركة الحارث عبد الله العمير وعثمان عبدالرحمن العرفج محامون ومستشارون قانونيون

شارع الأمير سعود بن جلوي ، الأحساء

ص.ب ٣٨٣٣ الأحساء ١٢٤٧٨

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٥٨٥٠٣٣ (٥٣) ٩٦٦+

البريد الالكتروني: info@houselow.org

المحاسب القانوني للشركة للأعوام المالية المنتهية في ٢٠٢٠م و٢٠٢١م و٢٠٢٢م والقوائم المالية الأولية المفحوصة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م

شركة أسامة عبدالله الخريجي وشركاؤه (محاسبون قانونيون واستشاريو أعمال)

جدة – حي الروضة شارع محمود عارف

ص.ب ١٥٠٤٦ جدة ٢١٤٤٤

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٦٠٠٠٨٥ ١٢ ٩٦٦+

فاكس: ٦٦٠٩٣٢٠ ١٢ ٩٦٦+

الموقع الإلكتروني: www.oakcpa.com

البريد الإلكتروني: info@oakcpa.com

تنويه: قدم جميع المستشارين والمحاسبين القانونين المذكورون أعلاه موافقتهم الكتابية على نشر أسمائهم وشعاراتهم على تضمين إفادتهم بالشكل المضمون الواردين في هذه النشرة. ولم يقم أي منهم بسحب تلك الموافقة حتى تاريخ هذه النشرة

ملخص الطرح

يجب على المستثمرين الراغبين في الاكتتاب في أسهم هذا الطرح قراءة نشرة الإصدار كاملة قبل اتخاذ قرارهم الاستثماري المتعلق بالاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية، حيث أن ملخص الطرح غير كافي لاتخاذ قرار استثماري. وفيما يلي ملخص عن الطرح:

اسم المصدر ووصفه ومعلومات عن تأسيسه	شركة ثمار التنمية القابضة (يشار إليها فيما بعد بـ «ثمار» أو «الشركة») هي شركة مساهمة عامة سعودية تأسست بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها ، تم قيدها لدى وزارة التجارة بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر بمدينة الرياض وبتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م).يقع المقر الرئيسي في مدينة الرياض- حي العليا في المملكة العربية السعودية- ص.ب:٨٨٦١٨ الرمز البريد١١٦٧٢.وبتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/٢٩م) تم تعديل الاسم التجاري للشركة من(شركة الوطنية للتسويق الزراعي) ليصبح الاسم التجاري الحالي (شركة ثمار التنمية القابضة) بناءً على موافقة الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ(الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م) ويبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل(ويشار إليها منفردة بـ (السهم الحالي) ومجتمعة بـ (الأسهم الحالية). وكما في تاريخ نشر نشرة الإصدار هذه، ليس لدى الشركة أي من المساهمون الكبار (الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة).
نشاطات المصدر	تمارس الشركة نشاطها بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م). وتتمثل أنشطة الشركة كما في سجلها التجاري في إدارة الشركات التابعة للشركات القابضة استثمار أموال الشركات التابعة للشركات القابضة، امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة للشركات القابضة تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة للشركات القابضة وامتلاك حقوق الملكية الصناعية للشركات التابعة للشركات القابضة. وتتلخص الأغراض الرئيسة للشركة وفقا لنظامها الأساسي في: ١. إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها. ٢. استثمار اموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية. ٣. امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها. ٤. تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها. ٥. امتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها.
المساهمون الكبار	لا تملك الشركة أي من المساهمون الكبار (الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة)
الجمهور	تعنى في قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الأشخاص غير المذكورين أدناه: ١. تابعي المصدر. ٢. المساهمين الكبار في المصدر. ٣. أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين للمصدر. ٤. أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين لتابعي المصدر. ٥. أعضاء مجالس الإدارة وكبار التنفيذيين لدى المساهمين الكبار في المصدر. ٦. أي أقرباء للأشخاص المشار إليهم في (١، ٢، ٣، ٤ أو ٥) أعلاه. ٧. أي شركة يسيطر عليها أي من الأشخاص المشار إليهم في (١، ٢، ٣، ٤، ٥، أو ٦) أعلاه. أو ٨. الأشخاص الذين يتصرفون بالاتفاق معاً ويملكون مجتمعين (٥٪) أو أكثر من فئة الأسهم المراد إدراجها.
طبيعة الطرح	زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية.
الغرض من إصدار أسهم حقوق الأولوية المقترح	تهدف الشركة من خلال زيادة رأس مالها عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية إلى دعم أنشطة الشركة وسداد الدائنين. (فضلا راجع القسم (٦) «**استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية**»).
رأس مال المصدر قبل الطرح	مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.
إجمالي عدد أسهم المصدر قبل الطرح	عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي.
القيمة الاسمية للسهم	عشرة (١٠) ريالات سعودي للسهم الواحد.
إجمالي عدد الأسهم المطروحة	خمسة عشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي.
سعر الطرح	عشرة (١٠) ريالات سعودي للسهم الواحد.
اجمالي قيمة الطرح	مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.
السعر المعدل	تم تعديل سعر سهم الشركة في السوق المالية إلى (●●) ريال سعودي للسهم وذلك قبل تداول اليوم التالي ليوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال، ويمثل ذلك انخفاض بسعر السهم بمقدار (●●) ريال سعودي للسهم الواحد.
المساهمون المقيدون	المساهمون المالكون للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال والمقيدون في سجل مساهمين الشركة لدى مركز إيداع في نهاية تداول ثاني يوم تداول يلي انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.

المستثمرون الجدد	عامة المستثمرين من الأفراد والمؤسسات – غير المساهمين المقيدين–ممن قاموا بشراء حقوق الأولوية خلال فترة التداول.
فئات المستثمرين المستهدفين	المساهمون المقيدون والمستثمرون الجدد.
حقوق الأولوية	هي أوراق مالية قابلة للتداول تعطي لحاملها أحقية الاكتتاب في الأسهم الجديدة بعد الموافقة على زيادة رأس المال، وهو حق مكتسب لجميع المساهمين المقيدين. ويجوز تداول الحق خلال فترة التداول. ويعطي كل حق لحامله أحقية الاكتتاب بسهم واحد من الأسهم الجديدة بسعر الطرح. وسيتم إيداع حقوق الأولوية في محافظ المساهمين المقيدين بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال. وستظهر هذه الحقوق في محافظ المساهمين المقيدين تحت رمز جديد خاص بحقوق الأولوية.
معامل الأحقية	يمنح كل مساهم مقيد (١.٥) حق تقريبا عن كل واحد (١) سهم يملكه وهذا المعامل هو ناتج قسمة عدد الأسهم الجديدة على عدد الأسهم الحالية للشركة.
عدد حقوق الأولوية المصدرة	خمسة عشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) حق.
عدد أسهم الطرح المتعهد بتغطيته	خمسة عشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي.
إجمالي قيمة الطرح المتعهد بتغطيته	مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.
عدد الأسهم المصدرة بعد زيادة رأس المال	خمسة وعشرين مليون (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي.
رأس مال الشركة بعد زيادة رأس المال	مائتان وخمسون مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.
نسبة الأسهم المطروحة من رأس مال المصدر	(١٥٠٪).
إجمالي المتحصلات المتوقع الحصول عليها وتحليل ووصف الاستخدام المقترح لها	من المتوقع أن يبلغ إجمالي متحصلات الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي ومن المتوقع أن يبلغ صافي متحصلات الطرح حوالي مائة وواحد وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف (١٣١,٥٢٧,٠٠٠) ريال سعودي بعد خصم تكاليف الطرح ثمانية عشر مليون وأربعمائة وثلاثة وسبعون ألف (١٨,٤٧٣,٠٠٠) ريال سعودي تقريبا. وتعتزم الشركة استخدام صافي متحصلات الطرح في دعم أنشطة الشركة وسداد الدائنين. ويوضح الجدول التالي الاستخدام المتوقع لمتحصلات الطرح:

البند	قيمة الاستخدام المقترح بالريال السعودي	النسبة
سداد جزء من الدائنين حسب مقترح إعادة التنظيم المالي	٥٨,٥١٩,٥١٧	٣٩٪
الاستثمار العقاري	٤٧,٠٠٠,٠٠٠	٣١٪
تمويل رأس المال العامل	١٠,٣٢٠,٩٢٥	٧٪
سداد مستحقات بموجب احكام قضائية	٢,٤٣٧,٣٢٢	٢٪
سداد مصاريف مستحقه أخرى	١٣,٢٤٩,٢٣٦	٩٪
تكاليف الطرح	١٨,٤٧٣,٠٠٠	١٢٪
إجمالي متحصلات الطرح	**١٥٠,٠٠٠,٠٠٠**	١٠٠٪

ولمزيد من المعلومات (فضلا راجع القسم (٦) «**استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية**»).

تكاليف الطرح	من المتوقع أن تبلغ تكاليف الطرح حوالي ثمانية عشر مليون وأربعمائة وثلاثة وسبعون ألف (١٨,٤٧٣,٠٠٠) ريال سعودي ويشمل ذلك تكاليف المستشار المالي ومدير الاكتتاب ومتعهد التغطية والمستشار القانوني والمحاسب القانوني ومصاريف التسويق والطباعة والتوزيع وغيرها من المصاريف المتعلقة بالاكتتاب، علما بأن هذا المبلغ تقديري (فضلا راجع القسم (٦) «**استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية**»).
صافي متحصلات الطرح	من المتوقع أن يبلغ صافي متحصلات الطرح حوالي مائة وواحد وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف (١٣١,٥٢٧,٠٠٠) ريال سعودي (فضلا راجع القسم (٦) «**استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية**») من هذه النشرة.
إجمالي المتحصلات التي سبق الحصول عليها في آخر عملية إصدار أسهم حقوق أولوية وتحليلها ووصفها وايضاح استخدامها	قامت شركة بزيادة رأس مالها بقيمة ستة وثمانون مليون وخمسمائة وسبعة وثمانون ألف (٨٦,٥٨٧,٠٠٠) ريال سعودي، من ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي إلى مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي زيادة عدد أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي إلى مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية الموافق عليها من قبل الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م)، ولم تتمكن الشركة من الحصول على الاستخدام الفعلي أو المخطط له لتلك المتحصلات التي سبق الحصول عليها، نظرا لعدم توفر المستندات الداعمة لذلك، حيث أن الزيادة تمت منذ وقت طويل خلال عام ٢٠٠٠م.

تاريخ الأحقية	المساهمون المالكون للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال والمقيدون في سجل مساهمي الشركة بنهاية تداول ثاني يوم تداول يلي انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال، وذلك بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).
فترة الطرح	- تبدأ فترة التداول بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، بتاريخ ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتستمر حتى نهاية تاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) ويجوز خلال هذه الفترة لجميع حملة حقوق الأولوية –سواء كانوا مستثمرين مقيدين أو مستثمرين جدد –القيام بتداول حقوق الأولوية. - تبدأ فترة الاكتتاب بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، بتاريخ ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتستمر حتى نهاية تاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) ويجوز خلال هذه الفترة لجميع حملة حقوق الأولية –سواء كانوا مستثمرين مقيدين أو مستثمرين جدد –ممارسة حقهم بالاكتتاب في الأسهم الجديدة.
الأسهم المتبقية	الأسهم المتبقية التي لم يتم الاكتتاب بها خلال فترة الاكتتاب.
الطرح المتبقي	في حال تبقى أسهم لم يكتتب بها بعد انتهاء فترة الاكتتاب (الأسهم المتبقية) فستطرح تلك الأسهم على عدد من المستثمرين ذوي الطابع المؤسسي (المؤسسات الاستثمارية). وتقوم تلك المؤسسات الاستثمارية بتقديم عروضها لشراء الأسهم المتبقية وسيتم استقبال تلك العروض ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وحتى الساعة الخامسة مساءا من اليوم التالي ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) (فترة الطرح المتبقي). وسيتم تخصيص الأسهم المتبقية للمؤسسات الاستثمارية ذات العرض الأعلى ثم الأقل فالأقل (شرط أن لا يقل عن سعر الطرح) على أن يتم تخصيص الأسهم بالتناسب على المؤسسات الاستثمارية التي تقدم نفس العرض. أما بالنسبة لكسور الأسهم فسيتم إضافتها للأسهم المتبقية ومعاملتها بالمثل.
دفع مبالغ التعويض (إن وجدت)	سيتم دفع مبالغ التعويض النقدي للأشخاص المستحقين الذين لم يمارسوا حقهم في الاكتتاب كليا أو جزئيا في الأسهم الجديدة ولمستحقي كسور الأسهم من دون أي استقطاعات في موعد أقصاه ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)، علما بأن مبالغ التعويض النقدي تمثل المبلغ الذي يزيد على سعر الطرح من صافي متحصلات بيع الأسهم المتبقية وكسور الأسهم.
إدراج وتداول حقوق الأولوية	تدرج حقوق الأولوية في تداول ويتم تداولها خلال فترة تداول حقوق الأولوية. ويكون لحقوق الأولوية رمز منفصل ومستقل عن رمز الأسهم الحالية للشركة على شاشة تداول. ويملك المساهمون المقيدون خلال فترة التداول عدة خيارات والتي تتضمن قيامهم ببيع الحقوق أو جزء منها في السوق أو شراء حقوق إضافية من خلال السوق أو عدم اتخاذ أي إجراء حيال حقوق الأولوية سواء ببيعها أو شراء حقوق إضافية. وسيكون للمستثمرين الجدد خلال فترة التداول الحق في شراء حقوق عن طريق السوق أو بيع تلك الحقوق أو جزء منها أو عدم اتخاذ أي إجراء حيال الحقوق التي تم شراؤها خلال فترة التداول. وسيقوم نظام «تداول» بإلغاء رمز حقوق الأولوية للشركة على شاشة التداول بعد انتهاء فترة تداول حقوق الأولوية، وبالتالي سيتوقف تداول حقوق الأولوية مع انتهاء تلك الفترة.
طريقة الاكتتاب	يتم تقديم طلبات الاكتتاب إلكترونيا عبر مواقع ومنصات الوسطاء الإلكترونية التي تتيح هذه الخدمات للمكتتبين أو من خلال أي وسيلة أخرى يقدمها الوسطاء.
ممارسة الاكتتاب في حقوق الأولوية	يحق للأشخاص المستحقين ممارسة حقهم بالاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية عن طريق الاكتتاب إلكترونيا عبر مواقع ومنصات الوسطاء الإلكترونية التي تتيح هذه الخدمات الاكتتاب أو من خلال أي وسيلة أخرى يقدمها الوسطاء. كما يمكن للأشخاص المستحقين ممارسة حقوق الأولوية كالتالي: يحق للمساهمين المقيدين خلال فترة الاكتتاب ممارسة الحقوق الممنوحة لهم في تاريخ الأحقية وأي حقوق إضافية قاموا بشرائها خلال فترة التداول عن طريق الاكتتاب في الأسهم الجديدة. كما يحق لهم عدم اتخاذ أي إجراء بخصوص الحقوق التي يملكونها. يحق للمستثمرين الجدد خلال فترة الاكتتاب ممارسة الحقوق التي قاموا بشرائها خلال فترة التداول عن طريق الاكتتاب في الأسهم الجديدة. كما يحق لهم عدم اتخاذ أي إجراء بخصوص الحقوق التي يملكونها. وفي حال عدم قيام أي من المساهمين المقيدين أو المستثمرين الجدد بممارسة حقهم في الاكتتاب في الأسهم الجديدة خلال فترة الاكتتاب، فسيتم طرح الأسهم المرتبطة بتلك الحقوق في فترة الطرح المتبقي.
قيمة الحق الإرشادية	تتمثل قيمة الحق الإرشادية في الفرق بين القيمة السوقية لسهم الشركة خلال فترة التداول وسعر الطرح. وستقوم «تداول» باحتساب ونشر قيمة الحق الإرشادية خلال فترة التداول على موقعها الإلكتروني متأخرة بخمس دقائق، وسيقوم أيضا مزودو خدمات معلومات السوق بنشر هذه المعلومة حتى يتسنى للمستثمرين الاطلاع على قيمة الحق الإرشادية عند إدخال الأوامر.
سعر تداول الحق	هو السعر الذي يتم تداول الحق به علما بأنه يحدد من خلال آلية العرض والطلب، وبالتالي فإنه قد يختلف عن قيمة الحق الإرشادية.
تاريخ التخصيص	سيتم تخصيص الأسهم في موعد أقصاه يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).
طريقة التخصيص ورد الفائض	سيتم تخصيص الأسهم لكل مستثمر بناء على عدد الحقوق التي مارسها بشكل صحيح ومكتمل. وسيتم جمع كسور الأسهم وإضافتها إلى الأسهم المتبقية ومن ثم طرحها على المؤسسات الاستثمارية خلال فترة الطرح المتبقي. ستحصل الشركة على إجمالي سعر الطرح المحصل من بيع الأسهم المتبقية، فيما ستوزع باقي متحصلات الطرح المتبقي بدون احتساب أي رسوم أو استقطاعات (أي ما يتجاوز سعر الطرح) على مستحقيها الذين لم يكتتبوا كليا أو جزئيا في الأسهم الجديدة ولمستحقي كسور الأسهم علماً أن المستثمر الذي لم يكتتب أو لم يبع حقوقه، أو أصحاب كسور الأسهم قد لا يحصلون على أي مقابل إذا تم البيع في فترة الطرح المتبقي بسعر الطرح (فضلا راجع القسم (١٢) «**المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه**»). وسيتم رد فائض الاكتتاب (إن وجد) إلى المكتتبين دون أي عمولات أو استقطاعات من مدير الاكتتاب.

تاريخ رد الفائض من الأكتتاب	سيتم رد الفائض من الاكتتاب (إن وجد) دون أي عمولات أو استقطاعات من مدير الاكتتاب في موعد أقصاه يوم●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).
تداول الأسهم الجديدة	بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة، سوف يتم الإعلان عن تاريخ بدء التداول في الأسهم الجديدة على موقع تداول. على أن تكون الفترة الزمنية بين نهاية الاكتتاب في حقوق الأولوية وإيداع الأسهم في محافظ المساهمين هي ٩ أيام عمل.
الأحقية في الأرباح	سيستحق مالكو الأسهم الجديدة أي أرباح تعلن الشركة عن توزيعها بعد تاريخ إصدارها
حقوق التصويت	إن جميع أسهم الشركة من فئة واحد، ولا يعطي أي سهم لحامله حقوق تفضيلية. وستكون الأسهم الجديدة مدفوعة القيمة بالكامل ومساوية تماما للأسهم القائمة. ويعطي كل سهم لحامله الحق في صوت واحد ويحق لكل مساهم في الشركة حضور اجتماع الجمعية العامة للمساهمين (سواء العادية أو غير العادية) والتصويت فيه.
القيود المفروضة على الأسهم	لا توجد أي قيود مفروضة على تداول أسهم الشركة، باستثناء القيود التنظيمية المفروضة على الأسهم المدرجة بشكل عام.
القيود المفروضة على تداول الحقوق	لا توجد أي قيود مفروضة على تداول الحقوق.
القيود المفروضة على الأسهم الجديدة نتيجة زيادة رأس المال	لا توجد أي قيود مفروضة على المساهمين بشكل عام والمساهمين المؤسسين بعد عملية الاكتتاب الناتجة عن زيادة رأس المال.
الأسهم التي سبق للمُصدر إدراجها	تأسست الشركة كشركة مساهمه عامة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها، برأس مال بلغ ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي وبقيمة إسمية قدرها مائة (١٠٠) ريال للسهم الواحد، وفي عام١٩٩٨م وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تجزئة أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي بقيمة إسمية قدرها مائة (١٠٠) إلى خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون (٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي وبقيمة أسمية قدرها خمسون (٥٠) ريال سعودي ،وبتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بتخفيض رأس مالها من ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي تخفيض عدد أسهم الشركة من خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون (٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي. وبتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بزيادة رأس مالها من ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي إلى مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي زيادة عدد أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي إلى مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية. وعلى إثر صدور قرار هيئة السوق المالية رقم (٤-١٥٤-٢٠٠٦) بتاريخ ١٤٢٧/٠٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٠٣/٢٧م) والذي قضى بتجزئة أسهم الشركات المساهمة على أربع مراحل والمبني على قرار مجلس الوزراء القاضي بأن تكون القيمة الأسمية لأسهم الشركات المساهمة عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد، تمت تجزئة أسهم الشركة من مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة أسمية قدرها (١٠) ريالات سعودية لكل سهم. ويبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل.
عوامل المخاطرة	ينطوي الاستثمار في أسهم حقوق الأولوية على مخاطر معينة، ويمكن تصنيف هذه المخاطر إلى: (١) المخاطر المتعلقة بالمُصدر، (٢) المخاطر المتعلقة بالسوق والقطاع الذي يعمل فيه المُصدر و(٣) المخاطر المتعقلة بالأوراق المالية المطروحة، وقد تمت استعراض هذه المخاطر في القسم (٢) «**عوامل المخاطرة**» من هذه النشرة، والذي يتوجب دراسته بعناية قبل اتخاذ أي قرار استثماري في الحقوق أو الأسهم الجديدة.
شروط الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية	يجب على الأشخاص المستحقين الراغبين في الاكتتاب بالأسهم الجديدة استيفاء شروط الاكتتاب ذات الصلة. وللاطلاع على شروط وأحكام وتعليمات الاكتتاب يرجى مراجعة القسم (١٢) «**المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه**» من هذه النشرة.
التعديلات الجوهرية التي طرأت على المعلومات التي تم الإفصاح عنها في آخر نشرة إصدار	قامت الشركة بإصدار أسهم حقوق أولوية بتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م)، وفيما يلي التعديلات الجوهرية التي طرأت على الشركة منذ ذلك التاريخ: - إثر صدور قرار هيئة السوق المالية رقم (٤-١٥٤-٢٠٠٦) بتاريخ ١٤٢٧/٠٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٠٣/٢٧م) والذي قضى بتجزئة أسهم الشركات المساهمة على أربع مراحل والمبني على قرار مجلس الوزراء القاضي بأن تكون القيمة الأسمية لأسهم الشركات المساهمة عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد، تمت تجزئة أسهم الشركة من مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة أسمية قدرها (١٠) ريالات سعودية لكل سهم - وبناء على اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٢م فقد تمت الموافقة على تعديل اسم الشركة ليصبح شركة ثمار التنمية القابضة، وبتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٩م تم تغيير اسم الشركة من الشركة الوطنية للتسويق الزراعي إلى شركة ثمار التنمية القابضة. بالإضافه الى تعديل النشاط الرئيسي للشركة ليصبح: (تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الأغراض التالية: إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها، واستثمار اموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية، وامتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها، وامتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها)

التعديلات الجوهرية التي طرأت على المعلومات التي تم الإفصاح عنها في آخر نشرة إصدار (تتمة)	- إجراءات إعادة التنظيم المالي: وفقاً للحكم الصادر يوم الأربعاء ١٤٤٢/٠٨/٢٥هـ الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م في القضية رقم ١٩٧ لعام ١٤٤٢هـ القاضي بإجراء إعادة التنظيم المالي لشركة ثمار التنمية القابضة وتعيين هاني بن صالح العقيلي أمين إعادة التنظيم المالي للشركة. وتم منح الشركة مهلة ١٥٠ يوم لإعداد المقترح من تاريخ افتتاح الإجراءات وتم تمديد المهلة بناء على طلب الشركة لمدة ١٠٠ يوم ابتداء من تاريخ ١٤٤٣/٠١/٢٥هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/٠٥م،ومن ثم وافقت المحكمة على تمديد المهلة ٦٠ يوم ابتداءً من تاريخ ١٤٤٣/٠٥/٠٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٢/١٠م، وقامت الشركة بتسليم المقترح (خطة إعادة التنظيم المالي) للمحكمة بواسطة أمين إعادة التنظيم المالي وتم قبول إيداع المقترح من قبل المحكمة واعتماد مواعيد تصويت الملاك والدائنين على المقترح حيث وافق المساهمين على المقترح بنسبة ٩٩,٥٧٪ من الحضور وكذلك وافق الدائنين بنسبة ٩٩,٧٣٪ من الحضور وتم التصديق على المقترح من قبل المحكمة. - بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠م وافقت المحكمة التجارية على مقترح إعادة جدولة سداد الدائنين. - بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠٨م تمت مصادقة المحكمة التجارية بالرياض على تعديل مقترح إعادة التنظيم المالي لشركة ثمار التنمية القابضة. ولمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الفقره الفرعيه (٩-١٣ **المعلومات الجوهرية التي تغيرت منذ تأسيس الشركة وإدراج أسهم الشركة في تداول**) من القسم (٩ **المعلومات القانونية**).

تنويه: ينبغي دراسة قسم «**إشعار مهم**» في الصفحة «أ» والقسم «٢» (**عوامل المخاطرة**) من نشرة الإصدار هذه بعناية تامة قبل اتخاذ أيّ قرار استثماري في الحقوق أو الأسهم الجديدة.

التواريخ المهمة وإجراءات الاكتتاب

الجدول الزمني	التاريخ
انعقاد الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال وتحديد تاريخ الأحقية والمساهمين المستحقين علماً بأن المساهمين المستحقين هم المساهمون المالكون للأسهم بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة الغير العادية الخاصة بزيادة رأس المال والمقيدون في سجل مساهمي الشركة لدى مركز إيداع في نهاية يوم تداول يلي انعقاد الجمعية العامة غير العادية.	●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
فترة التداول*	تبدأ فترة التداول بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتستمر حتى نهاية تاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) ويجوز خلال هذه الفترة لجميع حملة حقوق الأولية –سواء كانوا مستثمرين مقيدين أو مستثمرين جدد –القيام بتداول حقوق الأولوية.
فترة الاكتتاب	تبدأ فترة الاكتتاب بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتستمر حتى نهاية تاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) ويجوز خلال هذه الفترة لجميع حملة حقوق الأولية –سواء كانوا مستثمرين مقيدين أو مستثمرين جدد –ممارسة حقهم بالاكتتاب في الأسهم الجديدة.
تاريخ انتهاء فترة الاكتتاب	تنتهي فترة الاكتتاب وينتهي استقبال طلبات الاكتتاب بانتهاء بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
فترة الطرح المتبقي	تبدأ الساعة العاشرة صباحاً من يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتستمر إلى الساعة الخامسة مساءً من يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
الإشعار بالتخصيص النهائي**	●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
دفع مبالغ التعويض (إن وجدت) للأشخاص المستحقين الذين لم يشاركوا في الاكتتاب كليا أو جزئيا ومستحقي كسور الأسهم	●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
التاريخ المتوقع لبدء التداول في الأسهم الجديدة	بعد الانتهاء من جميع الإجراءات اللازمة، سوف يتم الإعلان عن تاريخ بدء التداول في الأسهم الجديدة على موقع تداول. على أن تكون الفترة الزمنية بين نهاية الاكتتاب في حقوق الأولوية وإيداع الأسهم في محافظ المساهمين هي ٩ أيام عمل.

تنويه: جميع التواريخ المذكورة في الجدول الزمني أعلاه تقريبية، وسيتم الإعلان عن التواريخ الفعلية على موقع تداول (www.saudiexchange.com.sa)

* تبدأ فترة تداول حقوق الأولوية بعد ثلاثة (٣) أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس المال.

** ستكون الفترة الزمنية بين نهاية الاكتتاب في حقوق الأولوية وإيداع الأسهم في محافظ المساهمين تسعة(٩) أيام عمل.

تواريخ الإعلانات المهمة

الإعلان	المُعلن	تاريخ الإعلان
إعلان الدعوة لاجتماع الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	الشركة	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان نتائج الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال	الشركة	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان تعديل سعر سهم الشركة وإيداع الحقوق وقيمة الحق الإرشادية	تداول	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان إضافة حقوق الأولوية لشركة ثمار التنمية القابضة	إيداع	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان تحديد فترة تداول الحقوق وفترة الاكتتاب	الشركة	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان عن بدء فترة تداول الحقوق وفترة الاكتتاب	تداول	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان تذكيري عن بدء فترة تداول الحقوق وفترة الاكتتاب	الشركة	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان تذكيري عن آخر يوم لتداول حقوق الأولوية	الشركة	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
الإعلان عن: - نتائج الاكتتاب - تفاصيل عملية بيع الأسهم التي لم يتم الاكتتاب فيها (إن وجدت) وبدء فترة الطرح المتبقي	الشركة	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان نتائج الطرح المتبقي والإشعار بالتخصيص النهائي	الشركة	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان بإيداع الأسهم الجديدة في محافظ المستثمرين	إيداع	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)
إعلان توزيع مبالغ التعويض (إن وجدت)	الشركة	يوم ●● ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)

تنويه: جميع التواريخ المذكورة في الجدول الزمني أعلاه تقريبية، وسيتم الإعلان عن التواريخ الفعلية على موقع مجموعة تداول السعودية (تداول) (www.saudiexchange.com.sa) بالإضافة الى ذلك سيتم تحديد تاريخ إيداع الأسهم الجديدة في محافظ المستثمرين بالتنسيق مع شركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع) ل تحديد تاريخ إيداع الأسهم.

* ستكون الفترة الزمنية بين نهاية الاكتتاب في حقوق الأولوية وإيداع الأسهم في محافظ المساهمين تسعة (٩) أيام عمل.

كما تجدر الإشارة بأنه في حال نشر إعلان يتعلق بالطرح في جريدة محلية بعد نشر نشرة الإصدار يجب أن يتضمن الإعلان ما يلي:

١. اسم المُصدر ورقم سجله التجاري.
٢. الأوراق المالية وقيمتها ونوعها وفئتها التي يشملها طلب تسجيل الأوراق المالية وطرحها.
٣. العناوين والأماكن التي يمكن الجمهور الحصول فيها على نشرة الإصدار.
٤. تاريخ نشر نشرة الإصدار.
٥. بيان بأن الإعلان هو للعلم فقط ولا يشكل دعوةً أو طرحاً لامتلاك الأوراق المالية شرائها أو الاكتتاب فيها.
٦. اسم مدير الاكتتاب ومتعهدي التغطية (إن وجد) والمستشار المالي والمستشار القانوني.
٧. إخلاء مسؤولية بالصيغة الآتية: «لا تتحمل هيئة السوق المالية ومجموعة تداول السعودية (تداول) أي مسؤولية عن محتويات هذا الإعلان، ولا تعطيان أيّ تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله، وتخليان نفسيهما صراحةً من أيّ مسؤولية مهما كانت عن أيّ خسارة تنتج عما ورد في هذا الإعلان أو عن الاعتماد على أيّ جزء منه».

كيفية التقدم بطلب الاكتتاب

يقتصر الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية على الأشخاص المستحقين سواء كانوا من المساهمين المقيدين أو المستثمرين الجدد. وفي حال عدم ممارسة حقوق الأولوية الخاصة بالأشخاص المستحقين فإن أية أسهم متبقية لم يكتتب بها من قبل الأشخاص المستحقين سوف تطرح على المؤسسات الاستثمارية من خلال طرحها في فترة الطرح المتبقي، ويتعين على الأشخاص المستحقين الراغبين في الاكتتاب في الأسهم الجديدة تقديم طلبات الاكتتاب من خلال الوسائل والخدمات التي يوفرها الوسيط للمستثمرين، وذلك بشرط أن يكون للشخص المستحق حساب استثماري لدى أحد الوسطاء الذي يقدمون هذه الخدمات.

يتم تقديم طلبات الاكتتاب عن طريق المحفظة الاستثمارية في منصّات التداول التي يتم من خلالها إدخال أوامر البيع والشراء، إضافةً إلى إمكانية الاكتتاب من خلال أي وسائل أخرى يوفرها الوسيط للمستثمرين وأمين حفظ الأسهم. وتحتفظ الشركة بحقها في رفض أي طلب للاكتتاب في الأسهم الجديدة كليا أو جزئيا، في حالة عدم استيفائه لأي من شروط أو متطلبات الاكتتاب. ولا يجوز التعديل في طلب الاكتتاب أو سحبه بعد تسليمه ويمثل طلب الاكتتاب عند تقديمه عقدا ملزما بين الشركة والمساهم المستحق.

أسئلة وأجوبة عن حقوق الأولوية

ماهي حقوق الأولوية؟

هي أوراق مالية قابلة للتداول تعطي حاملها أحقية الاكتتاب في الأسهم الجديدة المطروحة عند اعتماد زيادة رأس المال، وهو حق مكتسب لجميع المساهمين المالكين للأسهم يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية. ويعطي كل حق لحامله أحقية الاكتتاب في سهم واحد، وذلك بسعر الطرح.

لمن تمنح حقوق الأولوية؟

لجميع حملة الأسهم المقيدين في سجل مساهمي الشركة بنهاية تداول ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

متى يتم إيداع حقوق الأولوية؟

بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية وموافقتها على زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية، وتودع حقوق الأولوية كأوراق مالية في المحافظ الخاصة بالمساهمين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية، وستظهر الأسهم في محافظهم تحت رمز جديد خاص بحقوق الأولوية، ولن يسمح بتداول هذه الحقوق أو الاكتتاب فيها إلا عند بداية فترتي التداول والاكتتاب.

كيف يتم إشعار المستثمر بحقوق الأولوية بإيداع الحقوق في المحفظة؟

يتم الإشعار عن طريق الإعلان في موقع تداول وكذلك عن طريق خدمة (تداولاتي) المقدمة من قبل شركة مركز إيداع الأوراق المالية ورسائل نصية قصيرة ترسل عن طريق شركات الوساطة.

كم عدد حقوق الأولوية التي سيحصل عليها المساهم المقيد؟

يعتمد العدد على نسبة ما يملكه كل مساهم في رأس المال بحسب سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

ما هو معامل الأحقية؟

هو المعامل الذي يمكن للمساهمين المقيدين من معرفة عدد حقوق الأولوية المستحقة لهم مقابل الأسهم التي يمتلكونها بنهاية ثاني يوم تداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية. ويحسب هذا المعامل بقسمة عدد الأسهم الجديدة على عدد الأسهم الحالية للشركة. وعليه فإن معامل الأحقية هو (١.٥) حق تقريبا لكل سهم (١) واحد مملوك للمساهم المقيد في تاريخ الأحقية. ووفقا لذلك، إذا كان مساهم مقيد يملك ألف (١,٠٠٠) سهم في تاريخ الأحقية فسيخصص له (١,٥٠٠) حق مقابل ما يملكه من أسهم.

هل سيختلف اسم ورمز تداول هذه الحقوق عن اسم ورمز أسهم الشركة؟

نعم، حيث سيتم إضافة الحق المكتسب إلى محافظ المستثمرين تحت اسم السهم الأصلي، وبإضافة كلمة حقوق أولوية، إضافة إلى رمز جديد لهذه الحقوق.

ما هي قيمة الحق عند بداية تداوله؟

سعر الافتتاح للحق سيكون الفرق بين سعر إغلاق سهم الشركة في اليوم السابق لإدراج الحق وسعر الطرح (قيمة الحق الإرشادية). فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر إغلاق سهم الشركة في اليوم السابق خمسة عشر (١٥) ريال سعودي، وسعر الطرح عشرة (١٠) ريالات سعودية، فإن السعر الافتتاحي للحق سيكون خمسة (٥) ريالات سعودية.

من هو المساهم المقيد؟

هو أي مساهم يظهر في سجل مساهمي الشركة بنهاية ثاني يوم تداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

هل يستطيع المساهمون المقيدون الاكتتاب في أسهم إضافية؟

نعم، يستطيع المساهمون المقيدون الاكتتاب في أسهم إضافية من خلال شراء حقوق جديدة عن طريق السوق في فترة التداول.

هل من الممكن أن يفقد المساهم أحقيته في الاكتتاب حتى لو كان له حق حضور الجمعية العامة غير العادية والتصويت على زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية؟

نعم، يفقد المساهم أحقيته في الاكتتاب في حال قام ببيع أسهمه في يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية أو قبلها بيوم عمل.

كيف تتم عملية الاكتتاب؟

يتم تقديم طلبات الاكتتاب عن طريق المحفظة الاستثمارية في منصّات التداول التي يتم من خلالها إدخال أوامر البيع والشراء، إضافةً إلى إمكانية الاكتتاب من خلال أي وسائل أخرى يوفرها الوسيط للمستثمرين وأمين حفظ الأسهم.

هل يمكن الاكتتاب أكثر من مرة ومن خلال أكثر من وسيط؟

نعم، يمكن ولكن يجب مراعاة أن لا تزيد كمية الأسهم المكتتب بها عن عدد الحقوق المملوكة عند انتهاء فترة تداول الحقوق، حيث أن أي زيادة في كمية الأسهم المكتتب بها عن عدد الحقوق الملوكة عند انتهاء فترة تداول الحقوق سينتج عنه إلغاء طلب الاكتتاب.

هل يمكن للشخص المستحق الاكتتاب في أسهم أكثر من الحقوق المملوكة له؟

لا يمكن للشخص المستحق الاكتتاب في أسهم أكثر من الحقوق المملوكة له.

في حال امتلاك أسهم الشركة من خلال أكثر من محفظة استثمارية، في أي محفظة يتم إيداع حقوق الأولوية؟

سيتم إيداع حقوق الأولوية في نفس المحفظة المودع بها أسهم الشركة المرتبطة بالحقوق. فعلى سبيل المثال، إذا كان مساهم يملك ألف (١,٠٠٠) سهم في الشركة على النحو التالي: ثمانمائة (٨٠٠) سهم في محفظة (أ) ومائتين (٢٠٠) سهم في محفظة (ب)، فإن مجموع الحقوق التي ستودع ألف وخمسمائة(١٥٠٠) حق على اعتبار أن لكل سهم (١,٥) حق تقريبا . عليه فسيتم إيداع ألف ومائتين (١,٢٠٠) حق في محفظة (أ) وثلاثمائة (٣٠٠) حق في محفظة (ب).

هل يحق لحملة شهادات الأسهم الاكتتاب والتداول؟

نعم، يحق لحَمَلة شهادات الأسهم الاكتتاب، لكنهم لن يستطيعوا التداول إلا بعد إيداع الشهادات في محافظ إلكترونية عن طريق الجهات المستلمة أو شركة مركز إيداع الأوراق المالية («مركز الإيداع»)، وإحضار الوثائق اللازمة.

هل يحق لمن اشترى حقوقاً إضافيةً تداولها مرة أخرى؟

نعم، يحق له بيعها وشراء حقوق أخرى خلال فترة التداول فقط.

هل بالإمكان بيع جزء من حقوق الأولوية؟

نعم، بإمكان المستثمر بيع جزء من هذه الحقوق والاكتتاب بالجزء المتبقي.

متى يستطيع المساهم الاكتتاب في حقوق الأولوية التي اشتراها خلال فترة تداول الحقوق؟

بعد انتهاء تسوية شراء الحقوق (وهي يومي عمل)، على أن يتم الاكتتاب في حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب.

هل يستطيع صاحب حقوق الأولوية البيع أو التنازل عن الحق بعد انقضاء فترة التداول؟

لا، لا يمكن ذلك. بعد انقضاء فترة التداول يتبقى لمالك الحق فقط ممارسة الحق في الاكتتاب بأسهم حقوق الأولوية أو عدم ممارسة ذلك. وفي حال عدم ممارسة الحق يمكن أن يخضع المستثمر للخسارة أو الانخفاض في قيمة محفظته الاستثمارية.

ماذا يحدث لحقوق الأولوية التي لم يتم بيعها أو ممارسة الاكتتاب فيها خلال فترة التداول ومرحلة الاكتتاب؟

في حال عدم الاكتتاب بكامل الأسهم الجديدة خلال فترة الاكتتاب، تطرح الأسهم الجديدة المتبقية لاكتتاب ينظمه مدير الاكتتاب، ويتم احتساب قيمة التعويض (إن وجد) لمالك الحقوق بعد خصم سعر الاكتتاب. علما أن المستثمر قد لا يحصل على أي مقابل إذا تم البيع في فترة الطرح المتبقي بسعر الطرح.

من له الأحقية في حضور الجمعية العامة غير العادية والتصويت على زيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية؟

يحق للمساهم المقيد في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بعد نهاية يوم تداول يوم الجمعية العامة غير العادية حضور الجمعية العامة غير العادية والتصويت على زيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية.

متى يتم تعديل سعر السهم نتيجة لزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية؟

يتم تعديل سعر السهم عن طريق السوق قبل بداية تداول اليوم التالي ليوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

لو قام مستثمر بشراء الأوراق المالية في يوم انعقاد الجمعية فهل يحق له الحصول على حقوق الأولوية المترتبة على زيادة رأس مال المصدر؟

نعم، حيث انه سيتم قيد المستثمر في سجل مساهمي الشركة بعد يومي عمل من تاريخ شراء الأسهم (أي بنهاية تداول ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية)، مع العلم بأن حقوق الأولوية ستمنح لجميع حملة الأسهم المقيدين في سجل مساهمي الشركة بنهاية تداول ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية. ولكن لن يحق له الحضور أو التصويت في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.

إذا كان لدى المستثمر أكثر من محفظة مع أكثر من شركة وساطة، كيف سيتم احتساب الحقوق له؟

سيتم توزيع نصيب المستثمر على المحافظ التي يملكها المستثمر، بحسب نسبة الملكية الموجودة في كل محفظة، وفي حال وجود كسور سيتم تجميع تلك الكسور، وإذا أكملت رقما صحيحا أو أكثر يتم إضافة الرقم الصحيح إلى المحفظة التي يملك فيها المستثمر أكبر كمية من الحقوق.

ماهي فترات التداول والاكتتاب؟

يبدأ تداول واكتتاب الحقوق في الوقت ذاته بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال حتى انتهاء التداول في اليوم السادس، بينما يستمر الاكتتاب حتى اليوم التاسع وذلك حسب ما هو مذكور في هذه النشرة وإعلانات الشركة.

هل يمكن الاكتتاب خلال عطلة نهاية الأسبوع؟

لا، لا يمكن ذلك.

هل يستطيع عامة المستثمرين من غير المساهمين المقيدين الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية؟

نعم، وذلك بعد إتمام شراء حقوق الأولوية خلال فترة التداول.

مساعدة إضافية:

في حال وجود أي استفسارات، الرجاء التواصل مع الشركة على البريد الإلكتروني:boardsecretary@thimar.com.sa ولأسباب قانونية، سوف يكون بمقدور الشركة فقط تقديم المعلومات الواردة في هذا النشرة ولن يكون بمقدورها تقديم المشورة بشأن الأسس الموضوعية لإصدار الحقوق أو حتى تقديم المشورة المالية أو الضريبية أو القانونية أو الاستثمارية. ولمزيد من المعلومات عن شروط وأحكام الاكتتاب، فضلا راجع القسم (١٢) «**المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه**» وبقية المعلومات الواردة في هذه النشرة.

ملخص المعلومات الاساسية

يقدم هذا الملخص نبذة موجزة عن المعلومات الأساسية الواردة في هذه النشرة. ونظراً لأنه ملخص، فإنه لا يشتمل على كل المعلومات التي قد تهم المساهمين وغيرهم من عامة المستثمرين من المؤسسات والأفراد. ويتعين على مستلمي هذه النشرة قراءتها بالكامل قبل اتخاذ قرار استثماري يتعلق بالحقوق أو الأسهم الجديدة.

وصف للمُصدر

شركة ثمار التنمية القابضة (يشار إليها فيما بعد بـ «ثمار» أو «الشركة») هي شركة مساهمة عامة سعودية تأسست بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها، تم قيدها لدى وزارة التجارة بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر بمدينة الرياض وبتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م). يقع المقر الرئيسي في مدينة الرياض- حي العليا في المملكة العربية السعودية- ص.ب:٨٨٦١٨ الرمز البريد١١٦٧٢ .وبتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/٢٩م) تم تعديل الاسم التجاري للشركة من (شركة الوطنية للتسويق الزراعي) ليصبح الاسم التجاري الحالي (شركة ثمار التنمية القابضة) بناءً على موافقة الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م) ويبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل (ويشار إليها منفردة بـ (السهم الحالي) ومجتمعة بـ (الأسهم الحالية). وكما في تاريخ نشر نشرة الإصدار هذه، ليس لدى الشركة أي من المساهمون الكبار (الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة).

ملخص أنشطة المُصدر

تمارس الشركة نشاطها بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م). وتتمثل أنشطة الشركة كما في سجلها التجاري في إدارة الشركات التابعة للشركات القابضة استثمار أموال الشركات التابعة للشركات القابضة، امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة للشركات القابضة تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة للشركات القابضة وامتلاك حقوق الملكية الصناعية للشركات التابعة للشركات القابضة.

وتتلخص الأغراض الرئيسة للشركة وفقا لنظامها الأساسي في:

١. إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها.
٢. استثمار اموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية.
٣. امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها.
٤. تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها.
٥. امتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها وغيرها.

هيكل رأس مال المُصدر

تأسست الشركة كشركة مساهمه عامة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨ هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها، برأس مال بلغ ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي وبقيمة إسمية قدرها مائة (١٠٠) ريال للسهم الواحد، وفي عام ١٩٩٨م وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تجزئة أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي بقيمة إسمية قدرها مائة (١٠٠) إلى خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون(٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي وبقيمة أسمية قدرها خمسون (٥٠) ريال سعودي ،وبتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بتخفيض رأس مالها من ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي تخفيض عدد أسهم الشركة من خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون(٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي. وبتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بزيادة رأس مالها من ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي إلى مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي زيادة عدد أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي إلى مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية. وعلى إثر صدور قرار هيئة السوق المالية رقم (٤-١٥٤-٢٠٠٦) بتاريخ ١٤٢٧/٠٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٠٣/٢٧م) والذي قضى بتجزئة أسهم الشركات المساهمة على أربع مراحل والمبني على قرار مجلس الوزراء القاضي بأن تكون القيمة الأسمية لأسهم الشركات المساهمة عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد، تمت تجزئة أسهم الشركة من مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة أسمية قدرها (١٠) ريالات سعودية لكل سهم. ويبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل.

رؤية المُصدر

تحقيق أهداف الرؤية فيما يخص الأمن الغذائي وتصدير المنتجات المحلية.

رسالة المُصدر

الاستثمار في الإمكانيات المتميزة لتحقيق أرباح ونتائج متميزة للمساهمين.

استراتيجية المُصدر العامة

- استكشاف الفرص الاستثمارية المتميزة في المجالات الزراعية والغذائية.
- الدخول في شراكات ناجحة تحقق عوائد مجزية للشركة.
- دعم الفرص القابلة لتحول الى الأسواق المالية بعد مساعدتها لتحقيق الشروط اللازمة.
- إعادة بعض أنشطة الشركة المتميزة في السابق.

نواحي القوة والميزات التنافسية للمصدر

- تملك الشركة أصول مناسبة للاستثمار الزراعي والحيواني.
- خبرة الشركة في مجال الزراعة والتسويق الزراعي.
- لدى الشركة علاقات مع موردين وعملاء مهمين في مجال توريد اللحوم.
- تملك الشركة أرض في منطقة الخرج مناسبة للإنتاج الزراعي والحيواني وستستغل بالكامل لما يخدم مصالح الشركة.
- تملك الشركة مصنع يمكن استغلاله لأغراض التعبئة والتغليف في مجالات الخضار والفواكه واللحوم.
- تملك الشركة أرض على طريق الخرج (بين الخرج والرياض) مناسبة للإنتاج الحيواني والتجاري.

ملخص المعلومات المالية

إن ملخص المعلومات المالية الوارد أدناه مبني على القوائم المالية المراجعة للشركة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و٢٠٢١م و٢٠٢٢م والقوائم المالية الأولية المفحوصة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م والإيضاحات المرفقة بها.

قائمة المركز المالي

(ريال سعودي)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ مارس٢٠٢٢م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
مجموع الأصول المتداولة	٩١,٦٤٥,١٣١	٢,٣٣٣,٥٣٠	٨٢٧,٩٤٤	٤,٠٥٩,٧٠٤	٥٤٤,٠٣٩
مجموع الأصول غير المتداولة	٢٧,٨٤٦,٦٥٦	١١,٧١٣,٣٩١	٤٣,٣١٨,٣٧٦	٤٣,٤٠٨,٥٠١	٤٣,٢١٠,٢٨٨
مجموع الأصول	١١٩,٤٩١,٧٨٧	١٤,٠٤٦,٩٢١	٤٤,١٤٦,٣٢٠	٤٧,٤٦٨,٢٠٥	٤٣,٧٥٤,٣٢٧
مجموع الالتزامات المتداولة	٨٠,٣١٨,٩٧١	١٣٩,٤٠٩,٤٨٨	١٤٣,٢٢٦,٧٩٩	١٣٩,١٦٠,٤٠٦	١٤٣,٦٣٠,٠٦٧
مجموع الالتزامات غير المتداولة	٢,٧٨٤,٧٧٢	٨٥٦,٠٦٦	٦٤,٠٢٥	١٩٨,٩٣٧	٥٣,٤٠٠
مجموع الالتزامات	٨٣,١٠٣,٧٤٣	١٤٠,٢٦٥,٥٥٤	١٤٣,٢٩٠,٨٢٤	١٣٩,٣٥٩,٣٤٣	١٤٣,٦٨٣,٤٦٧
حقوق المساهمين	٣٦,٣٨٨,٠٤٤	(١٢٦,٢١٨,٦٣٣)	(٩٩,١٤٤,٥٠٤)	(٩١,٨٩١,١٣٨)	(٩٩,٩٢٩,١٤٠)
مجموع حقوق المساهمين والالتزامات	١١٩,٤٩١,٧٨٧	١٤,٠٤٦,٩٢١	٤٤,١٤٦,٣٢٠	٤٧,٤٦٨,٢٠٥	٤٣,٧٥٤,٣٢٧

المصدر: القوائم المالية المراجعة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ٣١، وديسمبر ٢٠٢١م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م القوائم المالية الأولية المفحوصة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.

قائمة الدخل

قائمة الدخل (ريال سعودي)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ مارس٢٠٢٢م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
الإيـــرادات	٣,٦٦٨,٠٦٢	٤٢٥,٣٠٤	–	–	–
تكلفة الإيـرادات	(٧,٢٢٤,٣١١)	(٤١٠,٦٤٣)	–	–	–
مجمل الدخل	(٣,٥٥٦,٢٤٩)	١٤,٦٦١	–	–	–
الدخل/ (الخسارة) من العمليات	(١٢,٣٢٥,٩٩٩)	(٧٩,٤١٦,٧٢٧)	(٧,٦٧٢,٠٠١)	(١,٢٦٣,٠٣٩)	(١,١٧٩,٤٢٧)
صافي الدخل/ (الخسارة) قبل الزكاة	(١١,٦٧٩,٦٨٣)	(١٦٢,٤٥١,٣٩٤)	(٤,٧٠٥,٤١٢)	٢,٥٥١,٤٦١	(٧٨٤,٦٣٦)
صـافي ربح / خسارة السنة	(١١,٦٧٩,٦٨٣)	(١٦٢,٤٥١,٣٩٤)	(٤,٧٠٥,٤١٢)	٢,٥٥١,٤٦١	(٧٨٤,٦٣٦)
إجمالي الدخل (الخسارة) الشامل للسنة	(١١,٦٧٩,٦٨٣)	(١٦٢,٦٠٦,٦٧٧)	٢٧,٠٧٤,١٢٩	٣٤,٣٢٧,٤٩٥	(٧٨٤,٦٣٦)

المصدر: القوائم المالية المراجعة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ٣١، وديسمبر ٢٠٢١م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م القوائم المالية الأولية المفحوصة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.

قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية (ريال سعودي)	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ مارس٢٠٢٢م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
صافي النقد المتوفر من الأنشطة التشغيلية	١,٩٦٥,٢٤٠	(١,٨٤١,٤٤٠)	(٦٠٨,١٧٨)	١,٦٨٦,٢٤٩	(٢٥٩,٨٥٢)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(٤,٧٥٠)	٥,١٦٠	١٨٨,١٥٢	(٩,٧١٧)	٤٩,٥٠٠
صافي النقد المتوفر من الأنشطة التمويلية	–	–	٨,٩٢٤	–	–

المصدر: القوائم المالية المراجعة للشركة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ٣١، وديسمبر ٢٠٢١م و٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م القوائم المالية الأولية المفحوصة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.

مؤشرات الاداء الرئيسية

المؤشرات المالية	٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م	٣١ ديسمبر ٢٠٢١م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
هامش مجمل الربح	(٪٩٧)	٪٣	–	–
هامش صافي الربح	(٪٣١٨)	(٪٣٨١٩٧)	–	–
العائد على إجمالي الموجودات	(٪٩.٨)	(٪١١٥٧.٦)	(٪١٠.٧)	(٪١.٨)
العائد على اجمالي حقوق المساهمين	(٪٣٢.١٠)	(٪١٢٨.٧١)	(٪٤.٧٥)	(٪٠.٧٩)
نسبة الديون /إجمالي الموجودات	٪٦٩.٥٥	٪٩٩٨.٥٥	٪٣٢٤.٥٨	٪٣٢٨.٣٩
اجمالي الموجودات/اجمالي المطلوبات	**x١.٤٤**	**x٠.١٠**	**x٠.٣١**	**x٠.٣٠**
نسبة التداول (مره)	x١.١٤	x٠.٠٢	x٠.٠١	x٠.٠٠٤

ملخص عوامل المخاطرة

يوجد عدد من المخاطر التي تتعلق بإصدار أسهم حقوق الأولوية، وهي تتلخص فيما يلي:

- مخاطر تتعلق بالمُصدر
- مخاطر تتعلق بالسوق والقطاع الذي يعمل فيه المُصدر
- مخاطر تتعلق بالأوراق المالية المطروحة

ولمزيد من المعلومات حول تلك المخاطر المذكورة أعلاه الرجاء الاطلاع على قسم رقم (٢) «**عوامل المخاطرة**» من هذه النشرة.

فهرس المحتويات

١. التعريفات والمصطلحات ١

٢. عوامل المخاطرة ٥

٢-١ المخاطر المتعلقة بالمُصدر ٥

٢-١-١ المخاطر المتعلقة بفتح إجراءات التنظيم المالي ٥

٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية ٦

٢-١-٣ المخاطر المتعلقة بالخسائر المتراكمة ٦

٢-١-٤ المخاطر المتعلقة بالحجز التنفيذي على أموال الشركة ٧

٢-١-٥ المخاطر المتعلقة بعدم نشر القوائم والمعلومات المالية ٨

٢-١-٦ المخاطر المتعلقة بنقص المستندات والسجلات المحاسبية ٩

٢-١-٧ المخاطر المتعلقة بإفلاس الشركات الزميلة ٩

٢-١-٨ المخاطر المتعلقة بامتناع المراجع الخارجي عن ابداء الرأي ١٠

٢-١-٩ المخاطر المتعلقة بتحفظ المراجع الخارجي عن ابداء الرأي ١٠

٢-١-١٠ المخاطر المتعلقة بالاعتماد على إصدارات حقوق الأولوية لتمويل خطة إعادة التنظيم المالي ١٢

٢-١-١١ المخاطر المتعلقة بتأخر تنفيذ خطة إعادة التنظيم المالي ١٢

٢-١-١٢ المخاطر المتعلقة بانقطاع الاعمال ١٢

٢-١-١٣ المخاطر المتعلقة بحداثة التحول الى شركة قابضة ١٢

٢-١-١٤ المخاطر المتعلقة باستمرارية الشركة ١٣

٢-١-١٥ المخاطر المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) وتفشي الامراض المعدية ١٣

٢-١-١٦ المخاطر المتعلقة بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ١٣

٢-١-١٧ المخاطر المتعلقة بتركز اعمال الشركة في منطقة جغرافية واحدة ١٥

٢-١-١٨ المخاطر المتعلقة بالاعتماد على موردين رئيسيين ١٥

٢-١-١٩ المخاطر المتعلقة بتغير في أسعار منتجات الشركة ١٥

٢-١-٢٠ المخاطر المتعلقة بعقود الايجار ١٥

٢-١-٢١ المخاطر المتعلقة بتعثر عملاء الشركة ومماطلتهم وعدم قدرتهم على سداد المبالغ المستحقة للشركة ١٥

٢-١-٢٢ المخاطر المتعلقة بالسيولة ١٦

٢-١-٢٣ المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية ١٦

٢-١-٢٤ المخاطر المتعلقة بالمطالبات التي سبقت افتتاح اجراء إعادة التنظيم المالي ولم يتم ادراجها من ضمن المطالبات ١٧

٢-١-٢٥ المخاطر المتعلقة باستحقاقات الزكاة الشرعية القائمة والمحتملة ١٧

٢-١-٢٦ المخاطر المتعلقة باستحقاقات ضريبة القيمة المضافة ١٨

٢-١-٢٧ المخاطر المتعلقة بالتزام الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية وتعديلاتها ١٨

٢-١-٢٨ المخاطر المتعلقة بجودة التقرير المالي ١٨

٢-١-٢٩ المخاطر المتعلقة بالاعتماد على العنصر البشري ١٩

٢-١-٣٠ المخاطر المتعلقة بمخالفة أنظمة العمل ١٩

٢-١-٣١ المخاطر المتعلقة بكفاية التغطية التأمينية ٢٠

٢-١-٣٢ المخاطر المتعلقة بالالتزامات المحتملة ٢٠
٢-١-٣٣ المخاطر المتعلقة بالتقاضي والدعاوي القانونية ٢٠
٢-١-٣٤ المخاطر المتعلقة بعدم استخراج او عدم تجديد التراخيص والشهادات ٢٠
٢-١-٣٥ المخاطر المتعلقة بحماية العلامة التجارية والموقع الالكتروني ٢١
٢-١-٣٦ المخاطر المتعلقة بنظام الشركات الجديد ولائحة الحوكمة المعدلة ٢١
٢-١-٣٧ المخاطر المتعلقة بالأخطاء المحاسبية. ٢٢

٢-٢ المخاطر المتعلقة بالسوق والقطاع الذي يعمل فيه المُصدر ٢٢

٢-٢-١ المخاطر المتعلقة بالأداء الاقتصادي للمملكة ٢٢
٢-٢-٢ مخاطر فرص النمو ٢٣
٢-٢-٣ المخاطر المتعلقة بالبيئة التنافسية ٢٣
٢-٢-٤ المخاطر المتعلقة بعدم التقيد بالأنظمة والقوانين الحالية و/أو صدور أنظمة وقوانين جديدة ٢٣
٢-٢-٥ المخاطر المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط ٢٣
٢-٢-٦ المخاطر المتعلقة بفرض رسوم أو ضرائب جديدة ٢٣
٢-٢-٧ المخاطر المتعلقة بارتفاع سعر الطاقة والمياه ٢٣
٢-٢-٨ البيئة والسلامة والصحة المهنية ٢٣

٢-٣ المخاطر المتعقلة بالأوراق المالية المطروحة ٢٤

٢-٣-١ المخاطر المتعلقة بضعف وعي المساهمين بآلية التداول وممارستهم لحقوقهم ٢٤
٢-٣-٢ المخاطر المرتبطة بالتذبذب المحتمل في سعر حقوق الأولوية ٢٤
٢-٣-٣ المخاطر المتعلقة بالتذبذبات المحتملة في سعر السهم ٢٤
٢-٣-٤ المخاطر المتعلقة بعدم ربحية أو بيع الحقوق الأولوية ٢٤
٢-٣-٥ المخاطر المتعلقة بالبيانات المستقبلية ٢٤
٢-٣-٦ المخاطر المتعلقة باحتمال إصدار أسهم جديدة ٢٤
٢-٣-٧ المخاطر المتعلقة بانخفاض الطلب على حقوق الأولوية وأسهم الشركة ٢٥
٢-٣-٨ مخاطر انخفاض نسب الملكية ٢٥
٢-٣-٩ مخاطر عدم ممارسة حقوق الأولوية في الوقت المناسب ٢٥
٢-٣-١٠ مخاطر توزيع أرباح لحاملي الأسهم ٢٥
٢-٣-١١ المخاطر المتعلقة بالمضاربة في حقوق الأولوية ٢٥

٣. خلفية عن الشركة وطبيعة أعمالها ٢٦

٣-١ نبذة عن الشركة ٢٦
٣-٢ تاريخ الشركة وأهم التطورات في هيكل رأس مالها ٢٦
٣-٣ الرؤية والرسالة والاستراتيجية ٢٧
٣-٤ المزايا التنافسية ٢٧
٣-٥ فروع الشركة ٢٧
٣-٦ الشركات التابعة ٢٧
٣-٧ الاستثمارات في الشركات الأخرى ٢٨

٣-٨ العلامات التجارية ٢٨

٣-٩ نشاط الشركة ٢٩

٣-١٠ انقطاع الأعمال ٢٩

٣-١١ الموظفون ٢٩

٣-١٢ برنامج أسهم للموظفين القائمة قبل تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة ٢٩

٣-١٣ ترتيبات تشرك الموظفين في رأس المال ٢٩

٤. الهيكل التنظيمي للشركة ٣٠

٤-١ الهيكل التنظيمي ٣٠

٤-٢ مجلس الإدارة وأمين السر ٣٠

٤-٣ لجان مجلس الإدارة ٣١

٤-٣-١ اللجنة التنفيذية ٣١

٤-٣-٢ لجنة المراجعة ٣٢

٤-٣-٣ لجنة المكافآت والترشيحات ٣٤

٤-٤ الإدارة التنفيذية ٣٥

٤-٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين ٣٥

٥. المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الادارة ٣٦

٥-١ نبذة عن الشركة ٣٦

٥-٢ إقرارات أعضاء مجلس الإدارة بشأن المعلومات المالية ٣٧

٥-٣ السياسات المحاسبية الهامة ٣٧

٥-٣-١ أساس إعداد القوائم المالية ٣٧

٥-٤ الرأي المتحفظ والامتناع عن ابداء الرأي للمدقق القانوني في القوائم المالية ٤٤

٥-٤-١ أساس الامتناع عن ابداء الرأي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ ٤٤

٥-٤-٢ أساس الرأي المتحفظ للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ٤٨

٥-٤-٣ أساس الرأي المتحفظ في الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م ٤٩

٥-٥ مؤشرات الأداء الرئيسية ٤٩

٥-٦ قائمة الدخل ٥٢

٥-٦-١ الإيرادات ٥٣

٥-٦-٢ تكلفة الإيرادات ٥٣

٥-٦-٣ مصاريف البيع والتسويق ٥٤

٥-٦-٤ المصاريف العمومية والإدارية ٥٤

٥-٦-٥ الإيرادات والمصروفات الأخرى ٥٦

٥-٧ قائمة المركز المالي ٥٧

٥-٧-١ الموجودات غير المتداولة ٥٨

٥-٧-٢ المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى ٦٤

٥-٧-٣ الزكاة ٦٥

٥-٧-٤ الالتزامات المحتملة ٦٥

٥-٨ قائمة التدفقات النقدية ٦٦

٥-٨-١ التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية ٦٧

٥-٨-٢ التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية ٦٧

٥-٨-٣ التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية ٦٧

٦. استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية ٦٨

٦-١ صافي متحصلات الطرح ٦٨

٦-٢ استخدام صافي متحصلات الطرح ٦٨

٧. إفادات الخبراء ٧١

٨. إقرارات أعضاء مجلس الإدارة ٧٢

٩. المعلومات القانونية ٧٣

٩-١ مقدمة عن الشركة وأبرز التغيرات التي طرأت عليها ٧٣

٩-١-١ اسم الشركة: ٧٣

٩-١-٢ تأسيس الشركة ومراحل تطور رأس المال ٧٣

٩-١-٣ أغراض الشركة ٧٥

٩-١-٤ مدة الشركة ٧٥

٩-١-٥ المركز الرئيسي ٧٥

٩-٢ مجلس الإدارة ٧٥

٩-٢-١ تشكيل المجلس ٧٥

٩-٢-٢ رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس وأمين السر ٧٦

٩-٢-٣ حقوق والتزامات أعضاء مجلس الإدارة ٧٧

٩-٢-٤ اجتماعات المجلس ٧٧

٩-٢-٥ لجان المجلس ٧٨

٩-٣ الإدارة التنفيذية ٨٠

٩-٤ حوكمة الشركة ٨٠

٩-٤-١ اتفاقيات وتعاملات مع أطراف ذات علاقة ٨١

٩-٤-٢ الشركات التابعة والشركات الشقيقة ٨١

٩-٥ الموافقات والتراخيص والشهادات الحكومية ٨١

٩-٦ الالتزامات المستمرة التي تفرضها الجهات الحكومية على الشركة وبعض شركاتها التابعة بصفتها (صاحبة الترخيص) ٨٢

٩-٦-١ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات وزارة التجارة ٨٢

٩-٦-٢ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ٨٣

٩-٦-٣ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية ٨٤

٩-٦-٤ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ٨٤

٩-٦-٥ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات هيئة السوق المالية ٨٤

٩-٦-٦ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان ٨٩

٩-٧ ملخص العقود الجوهرية ٨٩

٩-٧-١ عقود التوريد ٨٩

٩-٧-٢ عقود الايجار ٩٠

٩-٧-٣ عقود خدمات استشارية ٩٠

٩-٨ العقارات والأملاك العقارية ٩١

٩-٩ تعارض المصالح ٩١

٩-١٠ وثائق التأمين ٩١

٩-١٠-١ التأمين الصحي للعاملين ٩١

٩-١٠-٢ التأمين الإلزامي على السيارات ٩٢

٩-١١ التقاضي ٩٢

٩-١٢ العلامات التجارية ٩٣

٩-١٣ المعلومات الجوهرية التي تغيرت منذ تأسيس الشركة وإدراج أسهم الشركة في تداول ٩٣

٩-١٤ إقرارات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمعلومات القانونية ٩٥

١٠. متعهد التغطية ٩٦

١٠-١ متعهد التغطية ٩٦

١٠-٢ ملخص اتفاقية التعهد بالتغطية ٩٦

١١. الإعفاءات ٩٧

١٢. المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه ٩٨

١٢-١ الطرح ٩٨
١٢-٢ كيفية التقدم بطلب الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية (الأسهم الجديدة) ٩٨
١٢-٣ طلب الاكتتاب ٩٨
١٢-٤ مرحلة التداول والاكتتاب وفترة الطرح المتبقي ٩٨
١٢-٥ الأشخاص المستحقون غير المشاركين في الاكتتاب في الأسهم الجديدة ١٠٠
١٢-٦ التخصيص ورد الفائض ١٠٠
١٢-٧ نشرة الإصدار التكميلية ١٠٠
١٢-٨ تعليق أو إلغاء الطرح ١٠٠
١٢-٩ القرارات والموافقات التي ستطرح الأسهم بموجبها ١٠٤
١٢-١٠ بنود متفرقة ١٠٤
١٢-١١ إفادة عن أي ترتيبات قائمة لمنع التصرف في أسهم معينة ١٠٤

١٣. التغيرات في سعر السهم نتيجة لزيادة رأس المال ١٠٥

١٤. التعهدات الخاصة بالاكتتاب ١٠٦

١٤-١ نبذة حول طلب وتعهدات الاكتتاب ١٠٦
١٤-٢ عمليات التخصيص ١٠٦
١٤-٣ السوق المالية السعودية (تداول) ١٠٦
١٤-٤ تداول أسهم الشركة في سوق الأسهم السعودي ١٠٧

١٥. المستندات المتاحة للمعاينة ١٠٨

فهرس الجداول

الجدول رقم (١): مواعيد سداد الدائنين حسب مقترح إعادة التنظيم المالي	٥
الجدول رقم (٢): المستحق من الاطراف ذات العلاقة	١٤
الجدول رقم (٣): المستحق الى الاطراف ذات العلاقة	١٤
الجدول رقم (٤): جدول سداد المطالبات المالية المقبولة وفقاً لخطة مقترح إعادة التنظيم المالي	١٦
الجدول رقم (٥): الشركات التابعة	٢٧
الجدول رقم (٦): الاستثمارات في الشركات الأخرى	٢٨
الجدول رقم (٧): العلامات التجارية	٢٨
الجدول رقم (٨): الموظفين	٢٩
الجدول رقم (٩): أعضاء مجلس الإدارة	٣٠
الجدول رقم (١٠): عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة	٣١
الجدول رقم (١١): أعضاء اللجنة التنفيذية	٣٢
الجدول رقم (١٢): عدد اجتماعات اعضاء اللجنة التنفيذية	٣٢
الجدول رقم (١٣): أعضاء لجنة المراجعة	٣٣
الجدول رقم (١٤): عدد اجتماعات اعضاء لجنة المراجعة	٣٣
الجدول رقم (١٥): أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات	٣٤
الجدول رقم (١٦): عدد اجتماعات أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات	٣٤
الجدول رقم (١٧): أعضاء فريق الإدارة التنفيذية	٣٥
الجدول رقم (١٨): مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومدراء التنفيذيين	٣٥
الجدول رقم (١٩): العمر الانتاجي للموجودات الملموسة	٤١
الجدول رقم (٢٠): العمر الافتراضي للموجودات الغير ملموسة	٤٢
الجدول رقم (٢١): مؤشرات الأداء الرئيسية	٤٩
الجدول رقم (٢٢): هيكل التمويل	٥١
الجدول رقم (٢٣): قائمة الدخل	٥٢
الجدول رقم (٢٤): اجمالي الربح	٥٣
الجدول رقم (٢٥): تكلفة الايرادات	٥٣
الجدول رقم (٢٦): مصاريف البيع والتسويق	٥٤
الجدول رقم (٢٧): المصاريف الادراية والعمومية	٥٤
الجدول رقم (٢٨): الايرادات والمصروفات الاخرى	٥٦
الجدول رقم (٢٩): قائمة المركز المالي	٥٧
الجدول رقم (٣٠): الموجودات غير المتداولة	٥٨
الجدول رقم (٣١): الموجودات المتداولة	٥٩
الجدول رقم (٣٢): الذمم المدينة التجارية لفترة المراجعة	٦٠

الجدول رقم (٣٣): أكبر عشر عملاء في ارصدة الذمم المدينة	٦٠
الجدول رقم (٣٤): المصاريف المدفوعة مقدمًا والأرصدة المدينة الأخرى	٦١
الجدول رقم (٣٥): النقدوما في حكمه	٦٢
الجدول رقم (٣٦): حقوق الملكية	٦٢
الجدول رقم (٣٧): التزامات المزايا المحددة للموظفين	٦٣
الجدول رقم (٣٨): المطلوبات المتداولة	٦٣
الجدول رقم (٣٩): المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى	٦٤
الجدول رقم (٤٠): حركة مخصص الزكاة	٦٥
الجدول رقم (٤١): قائمة التدفقات النقدية	٦٦
الجدول رقم (٤٢): استخدامات متحصلات الطرح	٦٨
الجدول رقم (٤٣): مواعيد سداد الدائنين حسب مقترح إعادة التنظيم المالي	٦٩
الجدول رقم (٤٤): تفاصيل مستحقات بموجب احكام قضائية نهائية	٦٩
الجدول رقم (٤٥): الجدول الزمني لاستخدام متحصلات الطرح	٧٠
الجدول رقم (٤٦): أعضاء مجلس الإدارة	٧٦
الجدول رقم (٤٧): التراخيص والشهادات والموافقات الأساسية	٨٢
الجدول رقم (٤٨): اعداد الموظفين بالشركة السعوديين وغير السعوديين	٨٤
الجدول رقم (٤٩): ملخص لأهم بنود لائحة حوكمة الشركات التي التزمت بها الشركة	٨٥
الجدول رقم (٥٠): عقد ايجار مكتب	٩٠
الجدول رقم (٥١): عقود خدمات استشارية	٩٠
الجدول رقم (٥٢): العقارات والأملاك العقارية	٩١
الجدول رقم (٥٣): القضايا	٩٢

فهرس الأشكال

رسم توضيحي ١ الهيكل التنظيمي	٣٠

١. التعريفات والمصطلحات

المصطلح	التعريف
«الشركة» أو «ثمار» أو «المصدر»	شركة ثمار التنمية القابضة (يشار إليها فيما بعد بـ «ثمار» أو «الشركة») هي شركة مساهمة عامة سعودية تأسست بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها، تم قيدها لدى وزارة التجارة بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر بمدينة الرياض وبتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م). يقع المقر الرئيسي في مدينة الرياض- حي العليا في المملكة العربية السعودية- ص.ب: ٨٨٦١٨ الرمز البريد ١١٦٧٢. وبتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/٢٩م) تم تعديل الاسم التجاري للشركة من (شركة الوطنية للتسويق الزراعي) ليصبح الاسم التجاري الحالي (شركة ثمار التنمية القابضة) بناءً على موافقة الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م) ويبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل (ويشار إليها منفردة بـ (السهم الحالي) ومجتمعة بـ (الأسهم الحالية). وكما في تاريخ نشر نشرة الإصدار هذه، ليس لدى الشركة أي من المساهمون الكبار (الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة).
المستشارون	مستشارو الشركة الموضحة أسماؤهم على الصفحة (و).
الإدارة	إدارة الشركة.
المجلس أو مجلس الإدارة	مجلس إدارة الشركة والذين تظهر أسماؤهم على الصفحة (د).
كبار المساهمين	المساهمون الذين يمتلكون نسبة ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة. وكما بتاريخ هذه النشرة ليس لدى الشركة أي من المساهمون الكبار (الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة)
الأطراف ذوي العلاقة	يقصد بهم: ١. تابعي الشركة. ٢. المساهمين الكبار في الشركة. ٣. أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين للشركة. ٤. أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لتابعي الشركة. ٥. أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين لدى المساهمين الكبار في الشركة. ٦. أي أقرباء للأشخاص المشار إليهم في (١، ٢، ٣، ٤، أو ٥) أعلاه. ٧. أي شركة يسيطر عليها أي الأشخاص مشار إليهم في (١، ٢، ٣، ٤، ٥، أو ٦) أعلاه.
كبار التنفيذيين	أي شخص طبيعي يكون مكلفاً (وحده أو مع آخرين) من قبل الجهاز الإداري للشركة أو من قبل عضو في الجهاز الإداري للشركة بمهام إشراف وإدارة، وتكون مرجعيته إلى أي من الآتي بيانهم: (١) الجهاز الإداري مباشرة و(٢) عضو في الجهاز الإداري و(٣) الرئيس التنفيذي.
الجهاز الإداري	مجموعة الأفراد الذين يتخذون القرارات الاستراتيجية للشركة، ويعد مجلس إدارة الشركة المساهمة الجهاز الإداري لها.
النظام الأساسي	النظام الأساسي للشركة.
هيئة السوق المالية أو الهيئة	هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
نظام الشركات	نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٦/٣٠م) بناءً على قرار مجلس الوزراء بالموافقة على نظام الشركات الجديد بتاريخ ١٤٤٣/١١/٢٩هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٦/٢٨م)، والذي دخل حيز النفاذ بتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٦هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٩م) وقد حل النظام الجديد محل نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ٣) وتاريخ ١٤٣٧/٠١/٢٨هـ (الموافق ٢٠١٥/١١/١٠م (ونظام الشركات المهنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ ١٧) وتاريخ ١٤٤١/٠١/٢٦هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٩/٢٥م)، على أن يُلغي كل ما يتعارض معه من أحكام، وعلى جميع الشركات القائمة اعتباراً من تاريخ نفاذ النظام الجديد تعديل أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال مدة لا تزيد على (سنتين) تبدأ من تاريخ نفاذه. باستثناء الأحكام التي حددتها وزارة التجارة وهيئة السوق المالية بتاريخ ١٤٤٤/٠٦/١١هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠١/٠٤م) -كل فيما يخصه-والتي يجب على الشركات الالتزام بها من تاريخ نفاذ النظام الجديد).
سوق الأسهم	تداول السعودية (تداول).
شركة مركز إيداع الأوراق المالية	هي شركة مساهمة مقفلة مملوكة بالكامل لشركة السوق المالية السعودية(تداول) تأسست في عام ٢٠١٦م بموجب نظام الشركات السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣ بتاريخ ١٤٣٧/٠١/٢٨هـ (الموافق ٢٠١٥/١١١١م).
المساهمون المؤسسون	المساهمون المؤسسون للشركة.
الجمعية العامة	الجمعية العامة التي تنعقد بحضور المساهمين في الشركة بموجب أحكام نظام الشركات النظام الأساسي للشركة. وهي قد تكون جمعية عادية أو غير عادية.
الجمعية العامة العادية	الجمعية العامة للمساهمين في الشركة.
الجمعية العامة غير العادية	الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الشركة.

المصطلح	التعريف
مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون لدول الخليج العربي.
الناتج المحلي	الناتج المحلي الإجمالي للمملكة العربية السعودية وهو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي.
الحكومة	حكومة المملكة العربية السعودية.
لائحة حوكمة الشركات	لائحة حوكمة الشركات في المملكة العربية السعودية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٨-١٦-٢٠١٧) وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/١٦هـ (الموافق ٢٠١٧/٠٢/١٣م) بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/ ٣ وتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨هـ (الموافق ٢٠١٥/١١/١٠م)، والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٨-٥-٢٠٢٣) وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٨م) بناءً على نظام الشركات الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/١هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٦/٣٠م).
المملكة أو السعودية	المملكة العربية السعودية.
الحقوق أو حقوق الأولوية	هي أوراق مالية قابلة للتداول تمنح حاملها أحقية الاكتتاب في الأسهم الجديدة عند الموافقة على الزيادة في رأس المال. وهو حق مكتسب لجميع المساهمين المقيدين، ويعطي كل حق لحامله أحقية الاكتتاب في سهم واحد من الأسهم الجديدة بسعر الطرح. ويتم إيداع الحقوق بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس مال. وستظهر هذه الحقوق في حسابات المساهمين المقيدين تحت رمز جديد خاص بحقوق الأولوية. وسيتم إبلاغ المساهمين المقيدين بإيداع الحقوق في محافظهم.
نظام السوق المالية	نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ (الموافق ٢٠٠٣/٠٨/٠١م).
قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة	قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم ٣-١٢٣-٢٠١٧ وتاريخ ١٤٣٩/٤/٩هـ (الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٧م) بناءً على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٨-٥-٢٠٢٣) وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٨م).
قواعد الإدراج	قواعد الإدراج الصادرة عن السوق المالية السعودية (تداول) والموافق عليها بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٣-١٢٣-٢٠١٧ بتاريخ ١٤٣٩/٠٤/٠٩هـ (الموافق ٢٠١٧/١٢/٢٧م) والمعدلة بموجب قراره رقم ١-١٠٨-٢٠٢٢ بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٣هـ الموافق ٢٠٢٢/١٠/١٩م.
مدير الاكتتاب	مجموعة النفيعي للاستثمار.
صافي متحصلات الطرح	متحصلات الطرح بعد حسم مصاريف الطرح.
سعر الطرح/الاكتتاب	١٠ ريالات سعودية لكل سهم.
الأسهم مطروحة للاكتتاب	١٥,٠٠٠,٠٠٠-سهم عادي.
قيمة الحق الإرشادية	الفرق بين القيمة السوقية لسهم الشركة خلال فترة التداول وسعر الطرح.
فترة الطرح	الفترة التي تبدأ بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، من يوم ●● /●● /●●●●هـ (الموافق ●● /●● /●●●●م) إلى يوم ●● /●● /●●●●هـ (الموافق ●● /●● /●●●●م).
الطرح المتبقي	طرح أي أسهم متبقية غير مكتتب فيها من قبل الأشخاص المستحقين على المؤسسات الاستثمارية من خلال طرحها في فترة الطرح المتبقي.
فترة الطرح المتبقي	وفي حال تبقى أسهم لم يكتتب بها بعد انتهاء فترة الاكتتاب («الأسهم المتبقية») فستطرح تلك الأسهم على عدد من المستثمرين ذوي الطابع المؤسسي (ويشار إليهم بـ «المؤسسات الاستثمارية») (ويشار إلى عملية الطرح هذه بـ «الطرح المتبقي»). وتقوم تلك المؤسسات الاستثمارية بتقديم عروضها لشراء الأسهم المتبقية وسيتم استقبال تلك العروض ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً يوم ●● ●● /●● /●●●●هـ (الموافق ●● /●● /●●●●م) وحتى الساعة الخامسة مساءا من يوم ●● ●● /●● /●●●●هـ (الموافق ●● /●● /●●●●م) («فترة الطرح المتبقي»). وسيتم تخصيص الأسهم المتبقية للمؤسسات الاستثمارية ذات العرض الأعلى ثم الأقل فالأقل (شرط أن لا يقل عن سعر الطرح) على أن يتم تخصيص الأسهم بالتناسب على المؤسسات الاستثمارية التي تقدم نفس العرض. أما بالنسبة لكسور الأسهم فسيتم إضافتها للأسهم المتبقية ومعاملتها بالمثل.
الأشخاص المستحقون	جميع حملة حقوق الأولوية سواء كانوا من المساهمين المقيدين أو ممن قاموا بشراء حقوق الأولوية خلال فترة التداول.
المساهمون المقيدون	المساهمون المالكون للأسهم يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال والمقيدون في سجل مساهمي الشركة بنهاية تداول ثاني يوم تداول يلي انعقاد اجتماع الجمعية العامة غير العادية.
الشخص	الشخص الطبيعي.
نشرة الإصدار	هذه الوثيقة المعدة من قبل الشركة فيما يتعلق باكتتاب أسهم حقوق الأولوية.
ريال	الريال السعودي، العملة الرسمية للمملكة العربية السعودية.
العملة الوظيفية	الريال السعودي والتي يتم عرض القوائم المالية الموحدة بها.
المساهم	مالك أو حامل الأسهم اعتبارا من أي وقت محدد.
شركة الوساطة المالية أو وساطة كابيتال	شركة الوساطة المالية وهي شركة مساهمة سعودية مقفلة مرخصة من هيئة السوق المالية بترخيص رقم (٣٧-٠٨١٢٥) والذي يجيز لها التعامل بصفة أصيل والتعهد بالتغطية والإدارة والترتيب والحفظ في الأوراق المالية.

المصطلح	التعريف
الوسطاء	هم مؤسسات السوق المرخص لهم عن طريق هيئة السوق المالية بمزاولة نشاط التعامل بالأوراق المالية بصفة وكيل.
المؤسسات الاستثمارية	تشمل مجموعة من المؤسسات وهي كالتالي: ١. الجهات الحكومية والشركات المملوكة من الحكومة، مباشرة أو عن طريق مدير محفظة خاصة، أو أي هيئة دولية تعترف بها الهيئة، أو السوق، وأي سوق مالية أخرى تعترف بها الهيئة، أو مركز الإيداع. ٢. صناديق الاستثمار العامة المؤسسة في المملكة المطروحة طرحا عاما إضافة إلى الصناديق الخاصة والتي تستثمر في الأوراق المالية المدرجة في السوق المالية السعودية إذا كانت شروط وأحكام الصندوق تتيح له ذلك، مع الالتزام بالأحكام والقيود المنصوص عليها في لائحة صناديق الاستثمار. ٣. الأشخاص المرخص لهم في التعامل في الأوراق المالية بصفة أصيل، مع التزام متطلبات الكفاية المالية. ٤. عملاء شخص مرخص له في ممارسة أعمال الإدارة شريطة أن يكون ذلك الشخص المرخص له قد تم تعيينه بشروط تمكنه من اتخاذ القرارات الخاصة بقبول المشاركة في الطرح والاستثمار في السوق المالية السعودية نيابة عن العميل دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة منه. ٥. أي أشخاص اعتباريين آخرين يجوز لهم فتح حساب استثماري في المملكة وحساب لدى مركز الإيداع، آخذا بالاعتبار ضوابط استثمار الشركات المدرجة في الأوراق المالية، على أن لا تؤدي مشاركة الشركة إلى أي تعارض في المصالح. ٦. المستثمرين الخليجين من ذوي الشخصية الاعتبارية والتي تشمل الشركات والصناديق المؤسسة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ٧. المستثمرون الأجانب المؤهلون. ٨. مستفيد نهائي من ذوي الصفة الاعتبارية في اتفاقية مبادلة مبرمة مع شخص مرخص له وفق شروط وضوابط اتفاقيات المبادلة.
الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)	الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في المملكة العربية السعودية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين سابقاً.
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS)	مجموعة من المعايير المحاسبية وتفسيراتها الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.
وزارة التجارة	وزارة التجارة في المملكة العربية السعودية (تم تعديل مسمى «وزارة التجارة والاستثمار» لتصبح «وزارة التجارة»).
المكتتب	أي شخص يكتتب في أسهم مطروحة للاكتتاب.
تداول	نظام آلي لبيع وشراء الأسهم السعودية.
ضريبة القيمة المضافة (VAT)	قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٣٨/٠٥/٠٢هـ الموافقة على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي بدأ العمل بها ابتداء من ١ يناير ٢٠١٨م، كضريبة جديدة تضاف لمنظومة الضرائب والرسوم الأخرى الواجب العمل بها من قبل قطاعات محددة في المملكة، وفي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. مقدار هذه الضريبة (٥٪)، وقد قررت حكومة المملكة زيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة من ٥٪ إلى ١٥٪ وذلك ابتداء من شهر يوليو ٢٠٢٠م، وقد تم استثناء عدد من المنتجات منها (الأغذية الأساسية والخدمات المتعلقة بالرعاية الصحية والتعليم).
متعهد التغطية	شركة الوساطة المالية (وساطة كابيتال).
اتفاقية التعهد بالتغطية	اتفاقية التعهد بالتغطية بين الشركة والمتعهد بالتغطية.
رأس المال	الرصيد الظاهر كبند مستقل ضمن حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي.
التقاضي	اللجوء إلى المحاكم أو اللجان القضائية وشبه القضائية للوصول إلى تسوية نزاع.
القواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة	وهي قواعد خاصة بتنظيم الاستثمار بالأوراق المالية من قبل أشخاص غير سعوديين مقيمين خارج المملكة. الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار (١-٤٢-٢٠١٥) وتاريخ ١٤٣٦/٠٧/١٥هـ (الموافق ٢٠١٥/٠٥/٠٤م) بناء على نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ وتاريخ ١٤٢٤/٠٦/٠٢هـ والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٣-٦٥-٢٠١٩ وتاريخ ١٤٤٠/١٠/١٤هـ (الموافق ٢٠١٩/٦/١٧م).
يوم عمل	أي يوم عمل فيما عاد يومي الجمعة والسبت وأي يوم يكون عطلة رسمية في المملكة العربية السعودية أو أي يوم تغلق فيه المؤسسات المصرفية أبوابها عن العمل بموجب الأنظمة السارية والإجراءات الحكومية الأخرى.
هـ	التقويم الهجري.
م	التقويم الميلادي.
إعادة التنظيم المالي	اجراء يهدف الى تيسير توصل المدين الى اتفاق مع دائنيه على إعادة التنظيم المالي تحت اشراف امين إعادة التنظيم المالي.
مقترح	عرض اجراء إعادة التنظيم المالي.
خطة	المقترح المصدق عليه.
إجراءات التصفية	اجراء يهدف الى حصر مطالبات الدائنين وبيع أصول التفليسة وتوزيع حصيلة الدائنين تحت إدارة امين التصفية.
الأمين	من تعينه المحكمة لأداء المهمات والواجبات المنوطة به كأمين إعادة تنظيم مالي.

المصطلح	التعريف
نظام التنفيذ	نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٥٣) بتاريخ ١٤٣٣/٠٨/١٣هـ (الموافق ٢٠١٢/٠٧/٠٣م) واي تعديلات تطرأ عليه.
نظام الدفاتر التجارية	نظام الدفترية التجارية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٦١) وتاريخ ١٤٠٩/١٢/١٧هـ (الموافق ١٩٨٩/٠٧/٢٠م) وتعديلاته.
نظام الضمان الصحي	نظام الضمان الصحي الصادر بالمرسوم بالملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٤٢٠/٠٥/٠١هـ (الموافق ١٩٩٩/٠٨/١٢).

٢. عوامل المخاطرة

٢-١ المخاطر المتعلقة بالمُصدر

٢-١-١ المخاطر المتعلقة بفتح إجراءات التنظيم المالي

تبلغت الشركة الوطنية للتسويق الزراعي (ثمار) –حالياً شركة ثمار التنمية القابضة – من قبل المحكمة بطلب التصفية المرفوع من قبل أحد الدائنين بتاريخ ١٤٤٢/٠٥/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢١/٠١/٠٦م)، واعترضت الشركة على التصفية بتاريخ ١٤٤٢/٠٦/٢١هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٢/٠٣م) وحكمت الدائرة التاسعة في المحكمة التجارية بمدينة الرياض برفض طلب الدائن بتصفية الشركة وإعطاء الشركة حقها بإجراء إعادة التنظيم المالي. وصدر صك الحكم بتاريخ ١٤٤٢/٠٨/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م) وتم ابلاغ الشركة بصدور الحكم بفتح اجراء إعادة التنظيم المالي من قبل محامي الشركة بتاريخ ١٤٤٢/٠٩/٠٧هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٤/١٩م) وفيما يلي بيان اهم الاحداث:

- بتاريخ ١٤٤٣/٠٧/٠٢هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٢/٠٣م) قامت الشركة بإعداد مقترح التنظيم المالي وتقديمه للدائرة التاسعة في المحكمة التجارية في مدينة الرياض، حيث تضمن المقترح معلومات عن الشركة ونشاطها والوضع المالي لها والوضع الاقتصادي وقائمة الديون والمطالبات المحتملة وكيفية التعامل معها وطريقة مزاولتها لنشاطها خلال مدة سريان الاجراء واستراتيجيتها المقبلة.
- بتاريخ ١٤٤٣/٠٧/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٢/٢٣م) قامت المحكمة التجارية باعتماد قائمة المطالبات في إجراءات إعادة التنظيم المالي للشركة من قبل الدائرة التجارية التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض.
- بتاريخ ١٤٤٣/٠٨/٢٠هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٣/٢٣م) قامت المحكمة التجارية بقبول مقترح اجراء إعادة التنظيم المالي المقدم من قبل الشركة.
- بتاريخ ١٤٤٣/٠٩/١٣هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٤/١٤م) وافق المساهمون على مقترح الشركة بإعادة جدولة سداد الدائنين في خطة التنظيم المالي المعتمدة من المحكمة التجارية بالرياض بنسبة ٩٩.٥٧٪ من اجمالي حضور المساهمين.
- بتاريخ ١٤٤٣/٠٩/١٧هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٤/١٨م) وافق الدائنون على مقترح الشركة بإعادة جدولة سداد الدائنين في خطة التنظيم المالي المعتمدة من المحكمة التجارية بالرياض بنسبة ٩٩.٧٣٪ من اجمالي حضور الدائنين.
- بتاريخ ١٤٤٤/٠١/١٦هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٨/١٤م) أعلنت الشركة استلامها حكم الدائرة التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض «بالتصديق على مقترح إعادة التنظيم المالي لشركة ثمار التنمية القابضة».
- بتاريخ ١٤٤٤/٠٣/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٠/١٩م) تقدمت الشركة بطلب تأجيل سداد الدائنين لمدة ١١ شهرا الى المنظم المالي وذلك لمنح الشركة مهله كافية لإعداد كل ما يلزم لتنفيذ خطة التنظيم المالي الموافق عليها، وقد وافقت المحكمة التجارية على طلب التأجيل بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢٢/١١/١٦م)، كما أعلنت الشركة عن مقترح التنظيم المالي المحدث مؤرخ ب ١٤٤٤/٠٤/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢٢/١١/١٩م).
- بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/١٧هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٢/١١م) وافق المساهمون على مقترح الشركة بإعادة جدولة سداد الدائنين في خطة التنظيم المالي المعتمدة من المحكمة التجارية بالرياض بنسبة ٩٩.٧٧٪ من اجمالي حضور المساهمين.
- بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/١٨هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٢/١٢م) وافق الدائنون على مقترح الشركة بإعادة جدولة سداد الدائنين في خطة التنظيم المالي المعتمدة من المحكمة التجارية بالرياض بنسبة ٩٦.١٤٪ من اجمالي حضور الدائنين.

الجدول رقم (١): مواعيد سداد الدائنين حسب مقترح إعادة التنظيم المالي

نوع الدين	المبلغ المقبول	مواعيد السداد					
		٢٠٢٣/١٠/٣١م	٢٠٢٥/٠٣/٣١م	٢٠٢٦/٠٣/٣١م	٢٠٢٧/٠٣/٣١م	٢٠٢٨/٠٣/٣١م	٢٠٢٩/٠٣/٣١م
الموظفين	٦,٦٨٥,٩١٢.٨٨	٣,٣٤٢,٩٥٦.٤٤	٣,٣٤٢,٩٥٦.٤٤				
الموردين	٦٦,١٨٣,٠٣٩	٣٣,٠٩١,٥١٨	١١,٠٣٠,٥٠٧	١١,٠٣٠,٥٠٧	١١,٠٣٠,٥٠٧		
جهات تمويلية	٣٢,٠٢٤,٤٦٥	١٦,٠١٢,٢٣٣	٣,٢٠٢,٤٤٦.٥	٣,٢٠٢,٤٤٦.٥	٣,٢٠٢,٤٤٧٦.٥	٣,٢٠٢,٤٤٦.٥	٣,٢٠٢,٤٤٦
جهات حكومية	١٢,١٤٥,٦١٧	٦,٠٧٢,٨٠٧	١,٢١٤,٥٦٢	١,٢١٤,٥٦٢	١,٢١٤,٥٦٢	١,٢١٤,٥٦٢	١,٢١٤,٥٦٢
الاجمالي	١١٧,٠٣٩,٠٣٣.٨٨	٥٨,٥١٩,٥١٤.٤٤*	١٨,٧٩٠,٤٧١.٩٤	١٥,٤٤٧,٥١٥.٥٠	١٥,٤٤٧,٥١٥.٥٠	٤,٤١٧,٠٠٨.٥	٤,٤١٧,٠٠٨
النسبة من الاجمالي		٥٠٪	١٦.٠٥٪	١٣.٢٠٪	١٣.٢٠٪	٣.٧٧٪	٣.٧٧٪

المصدر: مقترح إعادة التنظيم المالي الصادر بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢٢/١١/١٩م)

* سيتم سدادها من متحصلات الطرح.

ان عدم التزام الشركة بالأحكام النظامية لإجراء إعادة التنظيم المالي او عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها حسب جدول الزمني لسداد الدائنين قد يترتب عليه دخول الشركة في احكام إجراءات التصفية وقيام أمين التصفية ببيع أصول الشركة وتوزيع العوائد على الدائنين. وفي حال وقوع ذلك، فإنه لا يوجد ما يضمن حصول مساهمي الشركة على أي مقابل لمساهمتهم بما في ذلك رأس المال المستثمر من قبلهم في الشركة.

٢-١-٢ المخاطر المتعلقة بعدم القدرة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية

تعزم إدارة الشركة على تنفيذ الخطة الاستراتيجية للعودة لمزاولة النشاط كما تم توضيحه في مقترح إعادة التنظيم المالي، تنقسم خطة الشركة الى قسمين:

القسم الأول: الدخول في شراكات مع شركات قائمة تحقق عوائد مستدامة

تستهدف الشركة الدخول في شراكات في القطاعات التالية: الزراعي، اللحوم والاسماك، المقاهي، المطاعم، والاستثمار العقاري، وقد خصصت الشركة مبلغ من متحصلات الطرح للدخول في فرص عقارية. وتستهدف الشركة استثمارات عقارية او امتلاك أصول عقارية مدرة للدخل بمتوسط عائد ٦٪ واعلى سنوياً، وسوف تقوم الشركة بالبحث عن أصول عقارية تجارية أو استثمارات عقارية تجارية في مدينة الرياض، وتستهدف عملية الاستحواذ إلى تحقيق تدفقات نقدية دورية للشركة تساعدها في القيام بأعمالها المستقبلية. (ولمزيد من التفاصيل، راجع القسم رقم (٦) «**استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية**» من هذه النشرة).

القسم الثاني: الاستفادة من أصول الشركة بالدخول بحصص عينية في استثمارات في المجال الغذائي

تهدف خطة الشركة الى تأسيس ثلاث شركات تابعة تحت الشركة القابضة واستغلال ما يتوفر لدى الشركة من أصول ثابتة غير مستغلة وذلك باستثمار هذه الأصول العينية من أراضي ومباني ومعدات كحصص عينية في شراكات استراتيجية في المشاريع التالية: شركة ثمار للإنتاج الزراعي والسمكي، شركة ثمار للإنتاج الحيواني، شركة ثمار للمنتجات الطازجة، بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/٢٧هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٢/٢١م) قامت الشركة بتأسيس شركة وسمي وثمار للحوم (شركة شخص واحد) ذات مسؤولية محدودة بموجب شهادة السجل التجاري رقم ١٠١٠٨٤٧٩٤ ورأس مال ١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، مملوكة بنسبة ١٠٠٪ لصالح شركة ثمار التنمية القابضة، ويتمثل نشاطها في انتاج اللحوم الطازجة والبيع بالجملة والتجزئة للحوم ومنتجات اللحوم، تجدر الإشارة الى انه وحتى تاريخه لم يتم إيداع رأس المال ولم تمارس الشركة أي أنشطة ولا توجد لها ارصدة قائمة ضمن القوائم المالية.

ان عدم قدرة الشركة على تنفيذ الاستراتيجية او عدم تحقق جدواها الاقتصادية المرجوة سوف يؤثر بشكل سلبي وجوهري على اعمال الشركة ونتائجها المالية واستمراريتها.

٢-١-٣ المخاطر المتعلقة بالخسائر المتراكمة

بدأت الشركة في تسجيل خسائر منذ الربع الثالث لعام ٢٠١٩م حيث بلغت الخسائر المتراكمة بتاريخ ٢٠١٩/٠٩/٣٠م مبلغ (٤٣,٥٥٦,١٩٦) ريال سعودي أي ما يمثل (٤٣.٥٦٪) من رأس مال الشركة، واستمر تطور الخسائر المتراكمة خلال السنوات اللاحقة حيث مثلت الخسائر ما نسبته (٥٤.٨٢٪) و(٦٦.٥٠٪) و(٢٢٨.٩٥٪) و(٢٣٣.٦٥٪) من راس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م و٢٠٢٢م على التوالي، وكما في ٢٠٢٣/٠٣/٣١م مثلت الخسائر المتراكمة ما نسبته (٢٣٤.٤٤٪) من رأس المال.

سجلت الشركة خسائر تشغيلية في نشاطها الرئيس بسبب انخفاض المبيعات واستبعاد مشاريع تحت التنفيذ بالإضافة الى حصة الشركة من خسارة الشركة الزميلة وتكوين مخصص خسائر ائتمانية متوقعة للأرصدة القديمة، وتسبب انخفاض المبيعات ونقص السيولة الى تأخر الشركة في سداد مورديها مما نتج عنه رفع بعض الموردين دعاوى قضائية الى محكمة التنفيذ واكتساب حكم نهائي واجب التنفيذ (لمزيد من التفاصيل، راجع الخطر رقم (٢-١-٤) «**المخاطر المتعلقة بالحجز التنفيذي على أموال الشركة**» من هذه النشرة).

وعلى إثر الوقف التنفيذي لحسابات الشركة وتوقف عملياتها التشغيلية جزئياً في عام ٢٠١٩م وكلياً في نهاية عام ٢٠٢١م حيث مثلت المبيعات –من الربع الثالث من عام ٢٠١٩م وحتى ٢٠٢١م – مبيعات النقد فقط في سوق العزيزية (المباسط والثلاجة) والتي تم تقبيلها لاحقا في عام ٢٠٢٢م، وعليه انخفضت إيرادات الشركة الى ٠ ريال سعودي.

يعزى التطور في الخسائر المتراكمة بأكثر من ١٠٠٪ من رأس مال الشركة الى افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي في عام ٢٠٢١م وافلاس الشركات الزميلة وخضوعها لإجراءات التصفية وقيام إدارة الشركة بالعديد من التسويات في سبيل مصادقة الأرصدة الدفترية لمعالجة امتناع المحاسب الخارجي عن ابداء الرأي في الاعوام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م (لمزيد من التفاصيل، راجع القسم رقم (٥) «**المعلومات المالية تحليل ومناقشة الادارة**» الفقرة الفرعية رقم (٦) «**الرأي المتحفظ والامتناع عن ابداء الرأي للمدقق القانوني للقوائم المالية**» من هذه النشرة).

ونظرا لدخول الشركة في إجراءات إعادة التنظيم المالي بتاريخ ١٤٤٢/٠٨/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م) فإن الشركة لا تخضع للمادة رقم (١٣٢) من نظام الشركات التي تنص على «ان يتم الدعوة للجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ١٨٠ يوم من تاريخ العلم بذلك للنظر في استمرارية الشركة مع اتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر او حلها»، وذلك وفق المادة الخامسة والاربعون من الفصل الرابع من نظام الإفلاس والذي يعفي المدين من تطبيق احكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ الخسائر المتراكمة نسبة محددة من رأس المال وذلك مع بدأ افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي.

أعلنت هيئة السوق المالية عن الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة ٢٠٪ فأكثر من رأس مالها وتحديداً المادة الخامسة: بلوغ الخسائر المتراكمة للشركة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها والمتضمنة وجوب ان تفصح الشركة للجمهور فوراً ودون تأخير بإعلان مستقل عند بلوغ الخسائر المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها، على ان يتضمن الإعلان مقدار الخسائر المتراكمة ونسبتها من رأس المال، والأسباب الرئيسية التي أدت الى بلوغ هذه الخسائر، مع الإشارة في الإعلان الى انه سيتم تطبيق هذه الإجراءات والتعليمات عليها. وفي حال تزامن الإفصاح المطلوب مع الإعلان الخاص بالنتائج المالية الأولية او السنوية تعفى الشركة من الإفصاح بإعلان مستقل في حال قامت بتضمينه في الإعلان الخاص بالنتائج المالية الأولية او السنوية.

لا يوجد ما يضمن عدم تكبد الشركة الخسائر، وفي حال تكبد الشركة المزيد من الخسائر فإن من شأن ذلك ان يؤثر بشكل سلبي وجوهري على اعمال الشركة ووضعها المالي واستمراريتها.

٤-١-٢ المخاطر المتعلقة بالحجز التنفيذي على أموال الشركة

في نهاية عام ٢٠١٩م قام بعض الموردين أصحاب ارصدة قديمة مدورة من سنوات سابقة برفع دعاوى قضائية على الشركة واكتسبت صفة احكام نهائية واجبة التنفيذ، وعلى إثرها تم ايقاف الحسابات البنكية للشركة وتجميد المبالغ الموجودة بها لصالح محكمة التنفيذ ومن ثم سحبها لحساب محكمة التنفيذ، كما تم سحب مبالغ إضافية من حسابات الشركة في نهاية عام ٢٠٢٠م، وكما بتاريخ هذه النشرة بلغ اجمالي المبالغ المسحوبة من حسابات الشركة لصالح محكمة التنفيذ مبلغ ٤,٠١٥,٠٢٧ ريال سعودي لا توجد بيانات كافية لدى الشركة عن تلك القضايا وجاري متابعتها مع الإدارة القانونية، وقد قامت الشركة عام ٢٠٢١م بتكوين مخصص بتلك المبالغ تحت بند ارصدة مدينة –محكمة التنفيذ حتى يتم التأكد من هوية أصحابها ويتم معالجتها محاسبياً.

يتم الحجز التنفيذي بناء على طلب يقدمه طالب التنفيذ الى قاضي التنفيذ ويتحقق القاضي من الصيغة واستفاء الشروط النظامية للسند التنفيذي ويضع خاتم التنفيذ عليها، متضمناً عبارة (سند للتنفيذ) مقروناً باسم قاضي التنفيذ، ومحكمته، وتوقيعه.

إذا لم ينفذ المدين او لم يفصح عن أموال تكفي للوفاء بالدين خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ، عُدّ مماطلاً وعليه للقاضي ان يأمر حالاً –استناداً بأحكام المادة السادسة والاربعون من نظام التنفيذ–بما يلي:

١. إيقاف إصدار صكوك التوكيل منه بصفة مباشرة، أو غير مباشرة في الأموال وما يؤول إليها.
٢. الإفصاح عن أموال المدين القائمة وعما يرد إليه مستقبلاً، وذلك بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي، وحجزها، والتنفيذ عليها.
٣. الإفصاح عن رخص وسجلات أنشطة المدين التجارية، والمهنية.
٤. إشعار مرخص له بتسجيل المعلومات الائتمانية بواقعة عدم التنفيذ.

ولقاضي التنفيذ أن يتخذ –إضافة إلى ما سبق بحسب الحال –أيًا من الإجراءات الآتية:

أ. منع الجهات الحكومية من التعامل مع المدين، وحجز مستحقاته المالية لديها، وأن عليها إشعار قاضي التنفيذ بذلك.
ب. منع المنشآت المالية من التعامل معه بأي صفه.

مع افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي في عام ٢٠٢١م وفتح المجال لجميع الدائنين بتقديم مطالباتهم المالية الحالية او المستقبلية للعقود والاتفاقيات التي تمت قبل افتتاح الاجراء وحصرهم لدى امين التنظيم المالي وإدراج مطالباتهم المقبولة ضمن قائمة المطالبات المجدولة للسداد تعتقد الشركة ان جميع الدائنين قاموا بتقديم مطالباتهم ولم يبق حسب اعتقادها أحد، قد تنشأ مطالبات إضافية خلال او بعد فترة اجراء إعادة التنظيم المالي يقوم أصحابها بطلب التنفيذ وتقوم المحكمة بقبول مطالباتهم وتوجب العقوبات الواردة في المادة السادسة والاربعون من نظام التنفيذ على الشركة مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على اعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

٢-١-٥ المخاطر المتعلقة بعدم نشر القوائم والمعلومات المالية

طبقاً للمادة الحادية والثمانون من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة:

١. يجب على المصدر اعداد قوائمه المالية الأولية وفحصها وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وان يفصح للجمهور عنها خلال فترة لا تتجاوز (٣٠) يوماً من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم.

٢. يجب على المصدر اعداد قوائمه المالية السنوية ومراجعتها وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، وان يفصح عنها للجمهور خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من نهاية الفترة المالية السنوية التي تشملها تلك القوائم

وفقا لقواعد الادراج والمادة السادسة والثلاثون والفقرة الفرعية ج تعلق السوق تداول الأوراق المالية للمُصدر في أي من الحالات التالية -على سبيل المثال لا الحصر-:

١. عند عدم التزام المصدر بالمواعيد المحددة للإفصاح عن معلوماته المالية الدورية وفق اللوائح التنفيذية.

٢. عند تضمن تقرير مراجع الحسابات على القوائم المالية للمُصدر على رأي معارض أو امتناع عن إبداء الرأي.

تقوم السوق بتعليق تداول الأوراق المالية لمدة جلسة تداول واحدة تلي انتهاء المهلة النظامية. وفي حال عدم نشر المعلومات المالية او عدم معالجة الرأي خلال عشرين جلسة تداول تلي جلسة التداول المعلقة الأولى، تقوم شركة تداول السعودية بالإعلان عن إعادة تعليق الأوراق المالية للشركة إلى أن ينتفي سبب التعليق، وتقوم شركة تداول السعودية برفع التعليق بعد مرور جلسة تداول واحدة تلي انتفاء سبب التعليق، في حال استمر تعليق تداول أسهم الشركة مدة ستة أشهر من دون أن تأخذ الشركة الإجراءات المناسبة لتصحيح ذلك التعليق، فيجوز للهيئة إلغاء إدراج الأوراق المالية للشركة.

وقد تعرضت الشركة لإيقاف تداول أسهمها بتاريخ ١٤٤١/٠٣/١٥هـ (الموافق ٢٠١٩/١١/١٢م) لمدة جلسة واحدة بسبب تأخر الشركة في اعلان نتائجها المالية الأولية للربع الثالث من العام ٢٠١٩م، كما تم تعليق السهم بتاريخ ١٤٤١/٠٤/١٥هـ (الموافق ٢٠١٩/١٢/١١م) أي بعد عشرين جلسة تداول تلي جلسة التداول المعلقة الأولى لعدم انتفاء سبب التعليق، واستمر تعليق السهم لعدم اعلان الشركة لنتائجها المالية للفترات اللاحقة، وتجدر الإشارة الى انه:

- بتاريخ ١٤٤٢/٠١/٠٦هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٨/٢٥م) قرر مجلس الإدارة تقديم طلب تداول أسهم الشركة خارج المنصة وصدر قرار شركة السوق المالية (تداول السعودية) بالموافقة على طلب الشركة بتاريخ ١٤٤٢/٠١/١٤هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٩/٠٢م) على ان يتم اتاحة تداول أسهم الشركة خارج المنصة ابتداء من يوم الاحد ١٤٤٢/٠١/١٨هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٩/٠٦م).
- بتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٦/٣٠م) صدرت قوائم الشركة المالية للفترة المالية المنتهية في ٢٠١٩/٠٩/٣٠م وحتى السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١م وقد تضمنت امتناع عن ابداء رأي المحاسب القانوني بسبب نقص المستندات والسجلات المحاسبية.
- بتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٥م) صدرت قوائم الشركة المالية من الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢١/٠٣/٣١م وحتى السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١م وقد تضمنت امتناع عن ابداء رأي المحاسب القانوني بسبب نقص المستندات والسجلات المحاسبية.
- بتاريخ ١٤٤٤/٠٧/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٢/١٥م) صدرت القوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٠٣/٣١م متضمنة رأي المحاسب القانوني المتحفظ
- بتاريخ ١٤٤٤/٠٨/٠٣هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٢/٢٣م) صدرت القوائم المالية للفترة المنتهية في ٢٠٢٢/٠٦/٣٠م متضمنة رأي المحاسب القانوني المتحفظ
- بتاريخ ١٤٤٤/٠٨/٠٨هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٢/٢٨م) صدرت القوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/٠٩/٣٠م متضمنة رأي المحاسب القانوني المتحفظ

وعليه، تم رفع تعليق تداول سهم ثمار التنمية القابضة وعاد للتداول في المنصة بتاريخ ١٤٤٤/٠٨/٠٩هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٣/٠١م) وذلك بعد انتفاء أسباب التعليق.

لا يوجد ما يضمن التزام الشركة بالإعلان عن نتائجها المالية خلال المهلة النظامية او عدم تضمن رأي المحاسب القانوني على رأي معارض أو امتناع عن إبداء الرأي، مما يجعل الشركة عرضة لتعليق سهمها مره أخرى أو الغاء ادراج الورقة المالية الامر الذي سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على اكتمال طرح حقوق الأولوية وعلى مصلحة المساهمين والدائنين وعلى استمرارية الشركة.

٢-١-٦ المخاطر المتعلقة بنقص المستندات والسجلات المحاسبية

ان الشركة غير ملتزمة بالاحتفاظ ببعض المستندات والسجلات المحاسبية ، ويعزى عدم توفر كثير من المستندات والبيانات المحاسبية الى عدم احتفاظ المسؤولين في الإدارات السابقة عليها حسب المدة المشار اليها في نظام الدفاتر التجارية، كما لم تتيح الإدارة السابقة سهولة الوصول للمستندات والملفات اللازمة.

ان عدم توفر جزء هام من البيانات المالية والارصدة الافتتاحية سواء الالكترونية أو الورقية المؤرشفة أدى الى تأخير اصدار القوائم المالية واصدارها بامتناع عن ابداء الرأي من قبل المحاسب القانوني، كما أدى فقدان بعض المستندات وعدم تنظيمها الى اصدار القوائم المالية لعام ٢٠٢٠م والسنه المقارنة لها بإيضاحات غير مكتملة، ولاحقا وعند إعداد القوائم المالية لعام ٢٠٢١م قام المراجع الخارجي بتعديل تبويب بعض المصروفات بناء على توفير بعض المستندات المؤيدة.

ومن أبرز الملفات التي تم فقدانها على سبيل المثال لا الحصر, فقدان مستندات محاضر الجرد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وكشوف التقييم وبطاقات الصنف, وفقدان مستندات متعلقة بشركات زميلة (ثمار ووسمي-ثمار الطازجة), وفقدان المستندات الخاصة بمصروفات مشروع الدمام, وفقدان مرفقات قيود محاسبية منها: قيود انتقال أصول الشركة الى شركة ثمار ووسمي, وفقدان المستندات الخاصة بسجلات الأصول (الممتلكات والآلات والمعدات). بالإضافة إلى ذلك فقدان مستندات الأرصدة الافتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٩م، وهو ما يعنى فقدان الملفات الخاصة بالسنوات الماضية لما قبل عام ٢٠١٩م. وقد اتخذت الشركة عدة طرق لمحاولة جمع المعلومات لتقييم وضعها المالي كالجرد واعادة التقييم في محاولة منها للوصول إلى استنتاج بشأن ما إذا كانت القوائم المالية لا تخلو من تحريف جوهري، وما إذا كان ذلك التحريف منتشراً أو غير منتشر في القوائم المالية، ولا يوجد تأكيد على قدرة الشركة على استعادة هذه الملفات أو أنها لم تفقد معلومات جوهريه من شأنها أن تؤثر على الوضع المالي بما لها من حقوق وما عليها من التزامات. وفي حال فشلت الشركة في المحافظة على جميع السجلات المحاسبية والانتظام في تسجيل جميع العمليات في النظام الالكتروني فقد يترتب على ذلك قصور في جودة القوائم المالية وتأخير في إصدارها ومصادقة ارصدتها من قبل المحاسب القانوني مما سوف يؤثر بشكل جوهري على الشركة ونتائج عملياتها المستقبلية.

٢-١-٧ المخاطر المتعلقة بإفلاس الشركات الزميلة

الشركات الزميلة هي التي لا يمارس المستثمر السيطرة الكاملة على الشركة المستثمر فيها ولكن يمارس بعض التأثير على إدارتها، والتي تتمثل عادةً بامتلاك ٢٠-٥٠٪ من الأسهم التي لها حق التصويت، ويتم حساب الاستثمارات باستخدام طريقة حقوق الملكية حيث يتم الاعتراف بالاستثمار بشكل أساسي بالتكلفة ويتم تعديلها لاحقاً لتعكس حصة الشركة في ارباح او خسائر الشركة الزميلة، فيما يلي تفاصيل استثمارات الشركة في الشركات الزميلة:

١. شركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة -شركة ذات مسؤولية محدودة -: تملك الشركة نسبة ٥٠٪ من راس مالها تمثل ٢٥٠,٠٠٠ ريال سعودي، يتلخص نشاطها في تجارة الجملة والتجزئة في الخضروات والفواكه والمواد الغذائية، وبلغ رصيد استثمار الشركة في شركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة قيمة (٠) ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣م، وقد كان على شركة ثمار الطازجة رصيد مستحق بقيمة ٣,٩٢٠,١٩٥ ريال سعودي لصالح الشركة يعود لسنوات سابقة، كما بلغت خسائر الشركة المتراكمة ١٠٠٪ من رأس المال منذ سنوات سابقة، وخلال عام ٢٠٢١م قررت إدارة الشركة اعدام الرصيد المستحق على الشركة الزميلة بمبلغ ٣,٩٢٠,١٩٥ ريال سعودي نظراً لعدم الاستدلال على الشركة الزميلة منذ فترة طويلة، وبتاريخ ٢٠٢٣/٠١/٢٤م أعلنت لجنة الإفلاس عن افتتاح اجراء التصفية الإدارية للشركة الزميلة.

٢. شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية -شركة ذات مسؤولية محدودة -: تملك الشركة نسبة ٣٠.٥٦٪ من رأس مالها تمثل ٣,٠٥٦,٠٠٠ ريال سعودي، ويتلخص نشاطها في تجارة الجملة والتجزئة في مواد ومستلزمات المنتجات الزراعية والصناعية والغذائية واللحوم المبردة والمواد الصحية والتنظيفية والاستهلاكية وجميع المواد المنزلية، كما بلغت خسائر الشركة المتراكمة اكثر من ١٠٠٪ من رأس المال في عام ٢٠١٩م مما انعكس في تسجيل خسائر استثمار بقيمة ٩٢٠,٢٥٨ ريال سعودي وقد قامت الشركة بتكوين مخصص لهذه الخسائر، وقد كان على شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية رصيد مستحق بقيمة ٦٠,٤٩٧,٤٥٠ ريال سعودي لصالح الشركة، وخلال عام ٢٠٢١م صدر حكم الدائرة التاسعة بالمحكمة التجارية في الرياض بافتتاح اجراء التصفية للشركة الزميلة وعليه، قررت إدارة الشركة اعدام الرصيد المستحق على الشركة الزميلة بمبلغ ٦٠,٤٩٧,٤٥٠ ريال سعودي وإقفال مخصص خسائر الاستثمار. وخلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣م تحصلت الشركة على مبلغ ٨٤٧,٣٩٥ ريال سعودي يمثل حصتها من المديونية المستحقة على الشركة الزميلة الناتجة عن التصفية.

تجدر الإشارة الى قيام إدارة الشركة الحالية بتقديم بلاغ لوزارة التجارة برقم ٩٠٢٧ وتاريخ ١٤٤٤/٠٢/٢٤هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٩/٢١م) ضد مجلس مديرين الشركة الزميلة والمتضمن التحقيق معهم لارتكابهم مخالفات لنظام الشركات ومنها عدم الالتزام بإصدار القوائم المالية، وتجاوز الخسائر المتراكمة أكثر من نصف رأس مال الشركة، وتحميل شركة ثمار القابضة خسارة تجاوزت ٦٠ مليون عبارة عن ذمم دائنة لصالح ثمار وعدم ابلاغ الشركة بالوقائع الجوهرية التي حدثت.

ان عدم مقدرة الشركة على إدارة الاستثمار ومتابعته بشكل فعال بسبب قلة السيطرة قد يترتب عليه إساءة تخصيص رأس المال او سوء اتخاذ القرارات الإدارية مما يجعل الشركة عرضة لتكبد خسائر إضافية من الاستثمار في الشركات الزميلة، مما سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على نتائج الشركة وادائها المالي.

٢-١-٨ المخاطر المتعلقة بامتناع المراجع الخارجي عن ابداء الرأي

يمتنع المراجع الخارجي عن ابداء الرأي في القوائم المالية حين لا يتمكن من الحصول على ما يكفي من ادلة المراجعة المناسبة لتوفير أساس لرأي المراجعة في تلك القوائم، وقد تضمن تقرير المراجع الخارجي امتناع عن ابداء الرأي في السنوات ٢٠٢٠م و٢٠٢١م وقد قدم المراجع الخارجي ٢٣ و٩ أسباب تم توضحها في قسم أساس الامتناع عن ابداء الرأي لكل سنة على التوالي (لمزيد من التفاصيل، راجع القسم رقم (٥) «**المعلومات المالية تحليل ومناقشة الادارة**» الفقرة الفرعية رقم (٥-٤) «**الرأي المتحفظ والامتناع عن ابداء الرأي للمدقق القانوني للقوائم المالية**» من هذه النشرة).

تلخصت الأسباب في عدم قدرة المراجع الخارجي على مصادقة الأرصدة الافتتاحية كما في ١ يناير ٢٠١٩م وكذلك الأرصدة المرحلة في ١ يناير ٢٠٢٠م وكذلك في ١ يناير ٢٠٢١م نظراً لفقدان المستندات المؤيدة وعليه لم يتمكن من التحقق من صحة الأرصدة وتحديد إذا ما كان هناك ضرورة لإجراء أي تعديلات على الأرصدة الافتتاحية للشركة، قامت الشركة متمثلة بمجلس ادارتها باتخاذ عدد من القرارات لمعالجة الامتناع وذلك بعد قيامها بمطابقة الأرصدة لعمل التسويات المحاسبية اللازمة التي انعكست على القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، ان امتناع المراجع الخارجي عن ابداء الرأي يترتب عليه إيقاف تداول السهم وفي حال صدرت قوائم الشركة بالامتناع وعدم قدرة إدارة الشركة على معالجة أسباب الامتناع فإن من شأن ذلك ان يؤثر بشكل سلبي وجوهري على اعمال الشركة ونتائج عملياتها المستقبلية.

٢-١-٩ المخاطر المتعلقة بتحفظ المراجع الخارجي عن ابداء الرأي

تضمن تقرير المراجع الخارجي تحفظات للسنة المالية المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م تتخلص في التالي:

١. لم يتم موافاة المراجع الخارجي بالقوائم المالية للشركة الزميلة (شركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة) وهو ما أدى الى عدم القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم ووجود واكتمال رصيد ذلك الاستثمار والمعاملات والحسابات ذات العلاقة؛ تجدر الإشارة الى انه خلال عام ٢٠٢١م قررت إدارة الشركة اعدام الرصيد المستحق على الشركة الزميلة والذي يعود لفترة سابقة بمبلغ ٣,٩٢٠,١٩٥ ريال سعودي نظراً لعدم الاستدلال على الشركة الزميلة منذ فترة طويلة، وبتاريخ ٢٠٢٣/٠١/٢٤م أعلنت لجنة الإفلاس عن افتتاح اجراء التصفية الإدارية للشركة الزميلة.

٢. لم يتم موافاة المراجع الخارجي بالمصادقات على أرصدة بعض الذمم الدائنة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والبالغ رصيدها ٢,٣١٨,٠٢١ ريال سعودي تمثل ٣.٤٩٪ من اجمالي الذمم الدائنة، وهو ما أدى الى عدم القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال رصيد الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة؛ تمكنت الشركة في فترة لاحقة من مصادقة ٨٥.٥٠٪ من ارصدة الذمم الدائنة المتحفظ عليها، مما انعكس على انخفاض رصيد الذمم الدائنة المتحفظ عليها.

٣. لم يتم موافاة المراجع الخارجي بشهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، كما لم يتم موافاة المراجع الخارجي بأي معلومات عن المستحقات القائمة على الشركة لصالح المؤسسة. وعليه، لم يستطع المراجع الخارجي من التحقق من صحة ووجود واكتمال الرصيد البالغ ١,٧٦٥,٩٥٨ ريال سعودي، تمكنت إدارة الشركة في وقت لاحق من الوصول الى كشف حساب المنشأة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وقد نتج عنه فروقات بقيمة ٧٣٩,٩٠٢ ريال سعودي لصالح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وبناء عليه قامت الشركة بإثبات خسائر فروقات، مما انعكس على إزالة التحفظ في الربع الأول من العام ٢٠٢٣م.

٤. تتضمن الخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مبلغ ٤٠,٨١٧,٨٦٣ ريال سعودي تمثل ١٧.٤٧٪ من اجمالي الخسائر المتراكمة عبارة عن معاملات تم تسويتها على قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الاخر خلال الأعوام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م ولم يتم تقديم المستندات المؤيدة الكافية في حينه، وعليه لم يتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من اكتمال وصحة رصيد الخسائر المتراكمة. فيما يلي تفصيل المبالغ التي تم تسويتها:

- قامت الإدارة السابقة في عام ٢٠١٩م باستبعاد ١,٠٤١,١٧٤ ريال سعودي من قيمة الممتلكات والآلات والمعدات والبالغ تكلفتها ١٤,٣٩٢,٠٠٨ ريال سعودي وبصافي قيمة دفترية ١,٠٤١,١٧٤ ريال سعودي كمصروف اهلاك خلال السنة ولم تتمكن الادارة الجديدة من إيجاد المستندات المؤيدة لتقديمها للمراجع الخارجي فيما يخص آلية وإجراءات استبعاد تلك الممتلكات والآلات والمعدات وصحة احتساب الأرباح والخسائر المالية الناتجة عن ذلك الاستبعاد.
- قامت الإدارة السابقة في عام ٢٠١٩م بإقفال رصيد مشروعات تحت التنفيذ وتسجيل مبلغ ١٥,١٢٥,١١٥ ريال سعودي كخسائر على قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الاخر للفترة المنتهية في ٢٠١٩/٠٩/٣٠م والخاص بتنفيذ مشروع للقاعدة الجوية بظهران سنة ٢٠١٥م نظراً لسحب المشروع لعدم اكتماله في الفترة المحددة؛ لم تتمكن الإدارة الجديدة من الوصول لكافة المستندات المؤيدة لتقديمها للمراجع الخارجي ليتمكن من التحقق من صحة الاجراء وأثره على القوائم المالية.

- قامت الإدارة السابقة في عام ٢٠١٩م بتعديل الأرصدة الافتتاحية الخاصة ببند الممتلكات والآلات والمعدات وبند الأرباح المبقاه وذلك بتخفيض قيمة ٦,١١٩,٧٢٣ ريال سعودي من بند الممتلكات والآلات والمعدات وبند الأرباح المبقاه وأوضحت ان القوائم المالية لعام ٢٠١٨م صدرت وبها العديد من المعالجات المحاسبية التي تحتاج الى تعديل لتتفق مع المعايير المحاسبية، حيث ان الشركة لم تقم بإثبات الانخفاض في قيمة الممتلكات التي تم إعادة تقيمها في نهاية ٢٠١٨م، كذلك قامت الشركة بإعادة احتساب الاهلاك للممتلكات بالسنوات السابقة ونتج عن إعادة الاحتساب فروقات بسبب ان هناك حقائق لم يتم اخذها بعين الاعتبار عند احتساب الاهلاك في السنوات السابقة وتم اعتبار هذه الفروقات كأخطاء محاسبية وتم تعديل القوائم المالية باثر رجعي؛ لم تتمكن الإدارة الجديدة من الوصول للمستندات المؤيدة لتقديمها للمراجع الخارجي ليتمكن من التحقق من صحة تلك التعديلات وتحديد اذا ما كانت هناك ضرورة لإجراء اية تعديلات على القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.
- قامت الإدارة السابقة في عام ٢٠٢٠م بإقفال فروقات مخزون بقيمة ٣,٧٤٠,٢٧١ ريال سعودي وتم اثبات المبلغ كجزء من مصاريف البيع والتسويق في القوائم المالية لعام ٢٠٢٠م لنقص المستندات المؤيدة لطبيعة المصروف لدى الإدارة الجديدة عند اصدار القوائم المالية –وتم إعادة تبويبها لاحقا في السنة المقارنة وادخالها من ضمن تكاليف النشاط في القوائم المالية لعام ٢٠٢١م وذلك بعد توفر المستندات المؤيدة لطبيعة المصروف– تم تعيين المراجع الخارجي بعد تاريخ الجرد ولم يتمكن من حضور جرد المخزون، كما لم تتمكن الإدارة الجديدة من الوصول لمحضر الجرد وكشوف التقييم وبطاقات الصنف لتقديمها للمراجع الخارجي وعليه لم يتمكن من التحقق من صحة واكتمال وارصدة المخزون في حينه.
- قامت الإدارة الجديدة في عام ٢٠٢١م بتقييم المباني والعقارات الخاصة بالشركة نظرا لدخولها في إجراءات إعادة التنظيم المالي ووجوب تحديد ما للشركة من أصول وما عليها من التزامات، ونتج عن ذلك التقييم انخفاض بقيمة ١٢,٦٧٢,٩٥١ ريال سعودي من قيمة المباني الدفترية بناء على تقييم مقيم عقاري مستقل وتم تسجيلها كخسائر هبوط في قيمة الممتلكات والآلات، وبسبب فقدان المستندات المؤيدة لتكلفة المباني فلم يتمكن المراجع الخارجي من تحديد صحته تلك المعالجة وأثرها على القوائم المالية.
- قامت الإدارة الجديدة في عام ٢٠٢١م باستبعاد ممتلكات ومعدات والآلات بقيمة ١,٥٤٨,٦٢٩ ريال سعودي من دفاتر الشركة وذلك بعد القيام بجرد فعلي نتج عنه فروقات دفترية بقيمة ١,٥٤٨,٦٢٩ ريال سعودي لم يتم العثور على ما يقابلها اثناء الجرد، وتم اثباتها كخسائر على قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الاخر لعام ٢٠٢١م ونظرا لعدم قدرة الإدارة الجديدة على اثبات وجود او تحديد تكلفة هذه الممتلكات والمعدات والآلات بالأصل فقام المراجع الخارجي بالتحفظ على هذا المبلغ.
- قامت الإدارة الجديدة في عام ٢٠٢١م بمطابقة الأرصدة الدفترية الخاصة بالضمانات البنكية مع الأرصدة الفعلية لحسابات الشركة بالبنوك نتج عنها فروقات دفترية بقيمة ٥٧٠,٠٠٠ ريال سعودي لم يرد ذكرها في كشوف ومصادقات البنوك وبناء عليه تم إقفال الرصيد كخسائر على قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل لعام ٢٠٢١م.

كما تضمن تقرير المراجع الخارجي للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م على تحفظات تتلخص في:

١. تكرار التحفظ رقم (١) الوارد في القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م لعدم الحصول على قوائم الشركة الزميلة للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.

٢. لم يتم موافاة المراجع الخارجي بالمصادقات على أرصدة بعض الذمم الدائنة التجارية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م والبالغ رصيدها ٣٣٦,٢٢٨ ريال سعودي تمثل ١,٣٨٪ من اجمالي الذمم الدائنة، وهو ما أدى الى عدم القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال رصيد الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة؛ تمكنت الشركة من مصادقة ٨٥,٥٠٪ من ارصدة الذمم الدائنة المتحفظ عليها في القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م الا ان عدم مصادقة الأرصدة المتبقية قد يترتب عليه وجود فارق بالزيادة من نصيب الدائنين مما سوف ينعكس بشكل سلبي على نتائج الشركة ومركزها المالي.

٣. تتضمن الخسائر المتراكمة في ٣١ مارس ٢٠٢٣م مبلغ ٤٠,٨١٧,٨٦٣ ريال سعودي تمثل ١٧.٤١٪ من اجمالي الخسائر المتراكمة عبارة عن معاملات تم تسويتها على قائمة الربح والخسارة والدخل الشامل الاخر خلال الأعوام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م و٢٠٢١م ولم يتم تقديم المستندات المؤيدة الكافية في حينه، وعليه لم يتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من اكتمال وصحة رصيد الخسائر المتراكمة؛ لم تتمكن الشركة حتى الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م من تقديم المستندات المؤيدة للفقرات المشار اليها في التحفظ رقم (٤) من القوائم المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

إن عدم قدرة الشركة على معالجة التحفظات الواردة في القوائم المالية المصدرة سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-١٠ المخاطر المتعلقة بالاعتماد على إصدارات حقوق الأولوية لتمويل خطة إعادة التنظيم المالي

يتضمن مقترح إعادة التنظيم المالي المؤرخ في ١٤٤٣/٠٧/٠٢هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٢/٠٣م) والمحدث بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢٢/١١/١٩م) على تفاصيل خطة عودة الشركة لممارسة أنشطتها وتطوير وتوسيع نشاطاتها لتستطيع الوفاء بالتزاماتها، وتنقسم الخطة الى قسمين: -

القسم الأول: الدخول في شركات قائمة تحقق عوائد مستدامه.

القسم الثاني: الاستفادة من أصول الشركة بالدخول بحصص عينية في استثمارات المجال الغذائي.

على ان يكون جزء من مصادر التمويل اصدار أسهم حقوق الأولوية على عدة مراحل حسب الفرص المستقبلية لنشاط الشركة، لا تستطيع الشركة ضمان موافقة الجهات التنظيمية على زيادات رأس المال المقترحة او موافقة الجمعية العامة غير العادية او نجاح إصدارات أسهم حقوق الأولوية، ومع الاخذ بالاعتبار ظروف الشركة الحالية وضعف ملائتها المالية وتدفقاتها النقدية فان المصدر الوحيد للتمويل يكون عن طريق إصدارات حقوق الأولوية وعليه ان عدم الحصول على التمويل المناسب لعمليات الشركة وتسوية مطالباتها سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على اعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها واستمراريتها وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-١١ المخاطر المتعلقة بتأخر تنفيذ خطة إعادة التنظيم المالي

تعزم الشركة من خلال زيادة رأس مالها عن طريق اصدار أسهم حقوق الأولوية على تنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي المعلن (لمزيد من التفاصيل، راجع القسم رقم (٦) «**استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية**» من هذه النشرة). وعلى الرغم من ان الشركة قد اعدت خطة عمل لتنفيذ هذه المشاريع وفقاً لجدول زمني معين، الا ان هناك عدة عوامل خارجة عن سيطرة الشركة والتي يمكن ان تؤدي في حال حدوثها الى التأخر في تنفيذ الخطة او التوقف عن تنفيذها بشكل جزئي او كلي.

وتشمل هذه العوامل على سبيل المثال: الحصول على الموفقات النظامية والتراخيص الحكومية، التوصل الى اتفاقيات مناسبة مع الأطراف الأخرى وتوافر الخبرات المؤهلة وتوفر الايادي العاملة وغيرها من العوامل المؤدية الى توقف العمل بشكل مؤقت او دائم، وبالتي التأثير على إمكانية تحقيق مستهدفات خطة إعادة التنظيم المالي مما سيكون له أثر سلبي وجوهري على ربحية الشركة ومركزها المالي.

٢-١-١٢ المخاطر المتعلقة بانقطاع الاعمال

تعرضت الشركة لخسائر تشغيلية أدت الى نقص السيولة وعدم سداد التزاماتها المالية وفيه نهاية عام ٢٠١٩م تعرضت لوقف حساباتها البنكية مما أدى الى تقليص الاعمال والاعتماد على مبيعات النقد في سوق العزيزية (المباسط والثلاجة) وقد ادى افتتاح إجراء إعادة التنظيم المالي في عام ٢٠٢١م وخضوع الشركة لرقابة امين التنظيم المالي في العمليات والتصرفات المالية وتركيز الشركة على حصر المطالبات واعداد المقترح الى انقطاع الاعمال، ومن ثم قيام الشركة في عام ٢٠٢٢م بتقبيل المباسط والثلاجة.

وعليه لا تتحمل الشركة في الوقت الحالي أي مصاريف تتعلق بالنشاط الغذائي، وبالتي ليس لديها في الوقت الراهن عمليات تشغيلية تدر لها دخلاً، وقد أدى الحجز التنفيذي سابقاً وافتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي وتقبيل المباسط والثلاجة لاحقاً الى انخفاض إيرادات الشركة الى ٠ ريال سعودي، تعتزم الشركة معاودة أنشطتها التشغيلية وفق الخطة الاستراتيجية المعلنة في مقترح إعادة التنظيم المالي وقد قامت بتخصص جزء من متحصلات الطرح للاستثمار العقاري (لمزيد من التفاصيل، راجع القسم رقم (٦) «**استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية**» من هذه النشرة)،وفي حال عدم قدرت الشركة على الحصول على استثمار بنفس الموصفات او في حال عدم تحقيق العائد المطلوب وتمويل جزء من عمليات الشركة التوسعية والإدارية ذاتياً فان ذلك سوف يؤثر بشكل سلبي وجوهري على قدرة الشركة في الاستمرار كشركة مستمرة.

٢-١-١٣ المخاطر المتعلقة بحداثة التحول الى شركة قابضة

بتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م) وافقت الجمعية العامة الغير عادية على بعض التعديلات في النظام الأساسي للشركة ويشمل ذلك تعديل أسمها من الشركة الوطنية للتسويق الزراعي -ثمار الى شركة ثمار التنمية القابضة وترتب على ذلك تغير أغراض الشركة الى:

- إدارة الشركات التابعة لها او المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها
- استثمار أموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية
- امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها
- تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها
- امتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها او لغيرها.

وحتى تاريخ هذه النشرة لم تقم الشركة بمزاولة أي من الأغراض المذكورة اعلاه منذ اعتمادها من الجمعية العامة الغير عادية وموافقة وزارة التجارة بتاريخ ١٨/٠٤/١٤٤٣هـ (الموافق ٢٣/١١/٢٠٢١م)، كما ان الشركة لا تملك دليل إجراءات تشغيل قياسي معتمد لإدارة عملياتها التشغيلية كشركة قابضة ويجب على الشركة تبني واعتماد دليل إجراءات تشغيلي لضمان كفاءة العمل وتقليل الأخطاء والتأكد من الالتزام بكافة الأنظمة ذات العلاقة.

ان الشركات القابضة تعتمد بشكل أساسي على أداء شركاتها التابعة وأداء استثماراتها وعليه فإن أي تقصير في متابعة أداء الشركات التابعة او الاستثمارات المالية قد يؤدي الى عدم تحقق المستهدفات وقد يترتب عليها خسائر تعكس في قوائم الشركة الموحدة مما سيكون له الأثر السلبي والجوهري على أداء الشركة ومركزها المالي ونتائجها المستقبلية.

٢-١-١٤ المخاطر المتعلقة باستمرارية الشركة

وصلت الخسائر المتراكمة الى نسبة (٦٦.٥٠٪) و(٢٢٨.٩٥٪) و(٢٣٣.٦٥٪) و(٢٣٤.٤٤٪) من رأس مال الشركة كما في السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر للعام ٢٠٢٠م و٢٠٢١م و٢٠٢٢م والفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م على التوالي، مما يتوجب معه تطبيق المادة رقم (١٣٢) من نظام الشركات التي تنص على «ان يتم الدعوة للجمعية العامة غير العادية للاجتماع خلال ١٨٠ يوم من تاريخ العلم بذلك للنظر في استمرارية الشركة مع اتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر او حلها» الا انه بسبب دخول الشركة في إجراءات إعادة التنظيم المالي وتطبيقاً للمادة رقم (٤٥) من الفصل الرابع من نظام الإفلاس فإنه يعفي المدين من تطبيق احكام نظام الشركات فيما يخص بلوغ الخسائر المتراكمة نسبة محددة من رأس المال وذلك مع بدأ افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي.

ان استمرارية الشركة كمنشأة مستمرة مرتبط بتنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي والذي يعتمد بشكل رئيسي على زيادة رأس مال الشركة، ان عدم قدرة الشركة على زيادة رأس مالها او على تنفيذ خطة إعادة التنظيم المالي وتحويل الشركة الى الربحية سوف يكون له أثر سلبي وجوهري على استمرارية الشركة.

٢-١-١٥ المخاطر المتعلقة بجائحة كورونا (COVID-19) وتفشي الامراض المعدية

بدأ انتشار فيروس كورونا المستجد (COVID-19) في ديسمبر ٢٠١٩م، وأعلنت منظمة الصحة العالمية الفيروس وباءً عالمياً في مارس ٢٠٢٠م، وانتشر الفيروس بعد ذلك بشكل واسع وسريع ليؤثر على أكثر من ١٩٤ دولة حول العالم، ليواجه العالم أزمةً صحيةً واقتصاديةً لم يسبق لها مثيل. وفي النصف الثاني من شهر فبراير ٢٠٢٠م، عندما انتشر الفيروس وبلغ الكثير من الدول حول العالم، بدأت الكثير من الدول بفرض تدابير احتواء صحية عامة لتأخير انتشاره وتعزيز قدرة القطاع الصحي، وقد أدى تطور الوضع بهذا الشكل إلى توقف مفاجئ في الأنشطة الاقتصادية وانخفاض حاد في الآفاق الاقتصادية. ونتيجةً لذلك كان لانتشار الفيروس تأثير كبير على الاقتصاد العالمي وشكل ضغطاً على الأفراد والشركات والحكومات.

وقد قامت حكومة المملكة العربية السعودية بفرض تدابير صحية واقتصادية لاحتواء تبعات تزايد تفشي الفيروس مثل كثير من دول العالم والمنطقة، وشملت التدابير الصحية فرض الإغلاق الكامل والجزئي للأنشطة الاقتصادية والحكومية، والحجر الصحي، وتقييد السفر أو منعه.

بينما تضمنت التدابير الاقتصادية الدعم المالي للمواطنين والمتضررين من جائحة كورونا، والإجازات العائلية والمرضية المدفوعة من الدولة، والتوسع في تعويضات البطالة، وتأخير مدفوعات الضرائب، وتدابير أخرى لدعم الشركات.

رغم انه لم يترتب عن تفشي فيروس كورونا (COVID-19) والتدابير التي اتخذتها حكومة المملكة العربية السعودية في صدد ذلك أي أثر جوهري على الشركة، الا انه من الصعب تقدير الأثر المحتمل الذي قد يحدثه تفشي ذلك الفيروس من جديد أو غيره من الأمراض المعدية على اقتصاد المملكة والعمليات التجارية للشركة، كما من الممكن أن يعرّض الشركة لمخاطر انقطاع الأعمال. كما لا يمكن ضمان أن الإجراءات الاحترازية سوف تنجح في إيقاف أو الحد من تفشي فيروس كورونا أو أي من الأمراض المعدية، ومن المرجح أن يكون لهذه الإجراءات آثار سلبية وجوهرية على الاقتصاد السعودي وعلى ثقة المستثمرين والأعمال لدرجة يصعب التنبؤ بها، وسيؤثر ذلك بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة، ونتائج عملياتها، ووضعها المالي، وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-١٦ المخاطر المتعلقة بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

كما بتاريخ هذه النشرة لم تبرم الشركة أي اتفاقيات او عقود مع أطراف ذات علاقة، الا ان القوائم المالية للسنوات المشمولة في هذه النشرة، تبين وجود تعاملات مع أطراف ذات علاقة متمثلة في تعاملات مع شركات زميلة وشريك بشركة زميلة وبعض أعضاء مجلس الإدارة السابقين وفيما يلي بيان تلك الأرصدة كما في السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر للعام ٢٠٢٠م والعام ٢٠٢١م والعام ٢٠٢٢م والفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م:

الجدول رقم (٢): المستحق من الاطراف ذات العلاقة

اسم الطرف ذو العلاقة	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر (ريال سعودي) مراجعة			فترة الثلاث أشهر المنتهية في ٣١/مارس ٢٠٢٣م (ريال سعودي) غير مراجعة
			٢٠٢٠م	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	
شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية	شركة زميلة*	مبيعات	١٣,٠٠٨,٩٧٧	–	–	–
		تمويل	٣٨,٥٦٨,٤١٦	–	–	–
		سداد بالنيابة	٩,٠٧٠,٩٥٠	–	–	–
الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة	شركة زميلة*	تمويل	٣,٩٢٠,١٩٥	–	–	–
سمو الأمير/ فيصل بن تركي**	شريك بشركة زميلة	مديونية	٢٢,١٨٤,٠٨٥	٢٢,١٨٤,٠٨٥	٢٢,١٨٤,٠٨٥	٢٢,١٨٤,٠٨٥
اجمالي			**٨٢,٨٣٢,٤٢٨**	**٢٢,١٨٤,٠٨٥**	**٢٢,١٨٤,٠٨٥**	**٢٢,١٨٤,٠٨٥**

المصدر: الشركة

* (لمزيد من التفاصيل عن ارصدة التعاملات مع الشركات الزميلة، راجع الخطر رقم (٢-١-٧) «المخاطر المتعلقة بإفلاس الشركات الزميلة» من هذه النشرة)

** يعود مبلغ المديونية الى ٣١ مارس ٢٠١٥م حين قام سمو الأمير/ فيصل بن تركي بشراء حصة ٢٠٪ من حصة الشركة في شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية عن طريق التفاوض المباشر بمبلغ ٣٧,١٨٤ ألف ريال سعودي وقام بموجب اتفاقية الشراء بدفع الدفعة الأولى بمبلغ ١٥,٠٠٠ ألف ريال سعودي ويمثل الرصيد المبلغ المتبقي من تلك الصفقة، وقد قامت الشركة في خلال عام ٢٠٢١م تكوين مخصص خسائر ائتمانية بمبلغ ٢٢,١٨٤,٠٨٥ ريال سعودي، تجدر الإشارة ان الشركة قد قامت برفع دعوى قضائية وكسبتها واكتسب الحكم صفة القطعية لصالح الشركة وبتاريخ ١٤٤٢/١١/١٢هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٦/٢٢م) تم التنفيذ على الأمير بموجب المادة رقم ٤٩ من نظام التنفيذ ولم يتم التحصيل بعد.

بخلاف مديونية سمو الأمير/ فيصل بن تركي، ليس لدى الشركة آليات رسمية بموجب عقود مبرمة يتم من خلالها إدارة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة –الشركات الزميلة–بالإضافة الى ذلك تقوم الشركة بتسوية هذه التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة بناء على اتفاقيات خاصة ليس لها أساس تجاري. ان عدم وجود آليات رسمية يتم من خلالها ابرام العقود مع الأطراف ذات العلاقة سينتج عنه وجود مخاطر مرتبطة بهذا التعامل؛ مما قد ينشأ عنه اختلافات ما بين الشركة والأطراف ذات العلاقة الامر الذي سيكبد الشركة لخسائر مالية وتشغيلية تؤثر بشكل سلبي وجوهري على اعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

الجدول رقم (٣): المستحق الى الاطراف ذات العلاقة

اسم الطرف ذو العلاقة*	طبيعة العلاقة	طبيعة المعاملة	السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر (ريال سعودي) مراجعة			فترة الثلاث أشهر المنتهية في ٣١/مارس (ريال سعودي) غير مراجعة
			٢٠٢٠م	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	
السيد/ ساري المعيوف	عضو منتدب (سابق)	تمويل	٨١١,٥٢٨	٨٢٧,١٩٤	٨٣٦,١٩٤	٨٣٦,١٩٤
السيد/ ابراهيم المعيوف	رئيس مجلس الإدارة	تمويل	٣٥٥,٦٤٠	٥٥١,٨٨٤	٧٣٣,٨٨٤	٧٣٣,٨٨٤
الاجمالي			**١,١٦٧,١٦٨**	**١,٣٧٩,٠٧٨**	**١,٥٧٠,٠٧٨**	**١,٥٧٠,٠٧٨**

المصدر: الشركة

* ضمن إجراءات إعادة التنظيم المالي، تقدم الأطراف ذوي العلاقة بمطالباتهم لأمين إعادة التنظيم المالي للشركة بإجمالي مبلغ ١,٣٧٩,٠٧٨ ريال سعودي وتم قبولها بالكامل، وخلال سنة ٢٠٢٢م تم تسجيل مبلغ ٩,٠٠٠ ريال سعودي للسيد/ ساري المعيوف (العضو المنتدب السابق) بدلاً لحضور اجتماعات مجلس الإدارة كما تم تسجيل مبلغ ١٨٢,٠٠٠ ريال سعودي للسيد/ ابراهيم المعيوف (رئيس مجلس الإدارة السابق) لمكافآت مستحقة للعضويه وحضور اجتماعات مجلس الإدارة والتي لم يتم ادراجها في قائمة المطالبات الخاصة بإعادة التنظيم المالي.

تجدر الإشارة الى ان التعاملات تمت دون اتفاق رسمي وكانت في سبيل تمويل مصاريف الشركة ورأس مالها العامل يعزى تأخر الشركة في سداد مستحقات الى أطراف ذات علاقة الى نقص السيولة وتوقف نشاط الشركة التشغيلي وسيتم سداد المطالبات المالية ضمن خطة السداد الموضحة في مقترح إعادة التنظيم المالي علما ان أي مطالبة تمت بعد افتتاح اجراء إعادة التنظيم المالي في عام ٢٠٢١م يتم ادراجها من ضمن التزامات الشركة وسيتم تسوية المعاملات التي تمت بعد افتتاح الاجراء حسب الاتفاق، في حال عدم مقدرة الشركة على إتمام التعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في المستقبل على أسس تجارية بحته فان ذلك قد يؤثر بشكل سلبي على اعمال الشركة ونتائجها المالية.

٢-١-١٧ المخاطر المتعلقة بتركز اعمال الشركة في منطقة جغرافية واحدة

كما بتاريخ هذه النشرة فان الشركة متوقفة عن مزاولة الأنشطة التشغيلية (شراء –بيع)، الا انها وفق مخطط إعادة التنظيم المالي تسعى لاستغلال ما يتوفر لديها من أصول ثابتة في كلا من: مصنع صناعية العبيكان ومزرعة الشركة بطريق الخرج الواقعان في المنطقة الوسطى ومزرعة الشركة بمدينة حرض الواقعة في المنطقة الشرقية، كما تسعى الى الدخول في بعض المجالات الاستثمارية مثل: الزراعة، اللحوم والاسماك، المقاهي، المطاعم، العقار.

ان انشاء وتنفيذ المشاريع والاستثمار في منطقة جغرافية واحدة يعرضها لنفس المخاطر العامة كتغير الطلب او تغير العرض او ازدياد المنافسة او حدوث كوارث طبيعية وغيرها، وذلك سوف يؤثر بشكل سلبي وجوهري على نتائج عمليات الشركة وربحيتها ووضعها المالي.

٢-١-١٨ المخاطر المتعلقة بالاعتماد على موردين رئيسيين

اعتادت الشركة في السابق وقبل وقف أنشطتها التشغيلية الاعتماد على موردين رئيسيين في توريد اللحوم والفواكه والخضراوات، ووفق خطة إعادة التنظيم المالي فان الشركة تسعى الى الدخول في شراكات عينة وانشاء شركات تابعة تنتج المنتجات الزراعية والسمكية والحيوانية وشركة مختصة في تغليف وتعليب تلك المنتجات وقد تحتاج الى موردين لاستيراد المواد الأولية، ان اعتماد الشركة على موردين رئيسيين بدون اتفاقيات او عقود توريد وبيع سيشكل خطر تذبذب أسعار المواد الأولية بالتالي تذبذب التكاليف، بالإضافة الى عدم ضمان توفر المواد عند الحاجة اليها، كما انه في حال قام أي من هؤلاء الموردين بإنهاء أعمالهم مع الشركة سيكون له تأثير سلبي وجوهري على اعمال الشركة ونتائج عملياتها.

٢-١-١٩ المخاطر المتعلقة بتغير في أسعار منتجات الشركة

بالرغم من توقف أنشطة الشركة جزئياً من عام ٢٠١٩م وكلياً في نهاية عام ٢٠٢١م، الا انه وعند معاودة الشركة لأنشطتها التشغيلية سوف يتم تسعير المنتجات بناء على تكاليف الإنتاج وهامش الربح، ان أي زيادة في مدخلات الإنتاج او الزيادة في هامش الربح سيؤدي الى الزيادة في أسعار المنتجات. وحيث ان السعر يعتبر عامل مهم للمستهلك فقد ينخفض مستوى الطلب وقد تتوفر سلع بديلة بسعر اقل مما سيكون له تأثير سلبي وجوهري على اعمال الشركة ونتائج عملياتها.

٢-١-٢٠ المخاطر المتعلقة بعقود الايجار

ابرمت الشركة (١) عقد ايجار بصفتها مستأجرة متمثل في المكتب الرئيسي للشركة (لمزيد من التفاصيل، راجع القسم رقم (٩) «**المعلومات القانونية**» الفقرة الفرعية رقم (٩-٧-٢) «**عقود الايجار**» من هذه النشرة). ان عدم مقدرة الشركة على المحافظة على استمرارية عقد الايجار بنفس الموقع وتجديده بنفس الشروط الحالية او بشروط تفضيلية او عدم تمكنها من استخدام العين المستأجرة للغرض المخصص لها لأي سبب كان، سيضطرها لإخلاء العين المستأجرة وإيجاد مكان أخر مناسب لمزاولة نشاط الشركة، وبشروط ايجار ملائمة كتلك الموجودة حالياً.

تجدر الإشارة الى صدور قرار مجلس الوزراء رقم ٢٩٢ وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/١٦هـ (الموافق ٢٠١٧/٠٢/١٣م) المتضمن عدم اعتبار عقد الايجار غير المسجل في الشبكة الالكتروني عقداً صحيحاً منتجاً لآثاره الإدارية والقضائية، وقد تم إطلاق الشبكة الالكترونية لخدمات الايجار بالتعاون بين وزارتي العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان في تاريخ ١٤٣٩/٠٨/١٧هـ (الموافق ٢٠١٨/٠٥/٠٣م) وقد صدر تعميم وزارة العدل باعتماد تطبيق ذلك على كافة العقود المبرمة بعد تاريخ ١٤٤٠/٠٥/٠٤هـ (الموافق ٢٠١٩/٠١/١٠م).

كما بتاريخ هذه النشرة، قامت الشركة بتوثيق عقد ايجار المكتب الرئيسي للشركة الكترونياً، الا انه في حال ابرمت الشركة مستقبلاً عقود ايجار غير موثقة الكترونياً، فان مثل هذه العقود لا يتم النظر بها من قبل المحاكم السعودية وبالتي قد لا تتمكن الشركة بصفتها مدعي من حماية حقوقها في حال اخلا أي من المؤجرين بالتزاماتهم التعاقدية، وفي حال حدوث أي من المخاطر التي تم ذكرها قد تتأثر نتائج اعمال الشركة المتوقعة وبياناتها التشغيلية والمالية.

٢-١-٢١ المخاطر المتعلقة بتعثر عملاء الشركة ومماطلتهم وعدم قدرتهم على سداد المبالغ المستحقة للشركة

نظراً لتوقف أنشطة الشركة الجزئي في نهاية عام ٢٠١٩م والكلي في عام ٢٠٢١م لم تكن هناك مبيعات تُذكر بالآجل، تجدر الإشارة الى ان الشركة عانت في فترات سابقة من تأخر سداد العملاء حيث تجاوزت اعمار الذمم المدينة التجارية ٣٦٠ يوم مما دفع الشركة الى تكوين مخصص خسائر ائتمانية في عام ٢٠١٩م بقيمة ١٣.١٩ مليون ريال سعودي تمثل ما نسبته ٧٩.٨٨٪ من اجمالي الذمم المدينة التجارية، وتم تدعيم هذا المخصص في عام ٢٠٢١م بناء على قرار مجلس الإدارة بقيمة ٢٦,٥١٧ ريال سعودي ليصبح المخصص ١٣.٢١ مليون ريال سعودي تمثل ما نسبته ١٠٠٪ من اجمالي الذمم المدينة التجارية بسبب تأخر سداد المبالغ المستحقة، وفي عام ٢٠٢٢م تم رد جزء من المخصص بقيمة ١٠٧,٩٦٩ ريال سعودي مقابل المبلغ المحصل تنفيذياً على احد العملاء السابقين ليصبح المخصص ١٣.١٠ مليون ريال سعودي يمثل ما نسبته ١٠٠٪ من اجمالي الذمم المدينة التجارية المتبقية، لا يوجد ما يضمن قدرة الشركة على تحصيل المبالغ المستحقة لها من هؤلاء العملاء مما قد يترتب عليه شطب الأرصدة المدينة كلياً في حال ثبوت عجز الذمم المدينة عن السداد (لمزيد من التفاصيل، راجع القسم رقم (٥) «**المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الادارة**» الفقرة الفرعية رقم (١٢-٥) «**الذمم المدينة التجارية**» من هذه النشرة).

مع معاودة الشركة لأنشطتها، قد يمثل جزء من مبيعات الشركة مبيعات بالآجل، وبالتي في حال عدم مقدرة بعض العملاء او تأخرهم او مماطلتهم في دفع المبالغ المستحقة عليهم في تواريخ استحقاقها، فان ذلك سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على التدفقات النقدية للشركة، وبالتالي على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية واستمرار اعمالها.

٢-١-٢٢ المخاطر المتعلقة بالسيولة

تواجه الشركة مخاطر السيولة عندما تعجز عن توفير الأموال اللازمة للوفاء بالتزاماتها المالية الناشئة عن الأنشطة التشغيلية والتزاماتها في الوقت المحدد، تعاني الشركة من مخاطر السيولة نظراً لعدم وجود اية إيرادات تشغيلية منتظمة ومستمرة لتوفير السيولة الكافية، وقد بلغت نسبة السيولة المتداولة للشركة ١,١٤ و٠,٠١٦ و٠,٠٠٦ و٠,٠٠٤ مره كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و٢٠٢١م و٢٠٢٢م و٣١ مارس ٢٠٢٣م على التوالي، لا تضمن الشركة عدم وقوع اية احداث طارئة او مفاجئة قد تتطلب سيولة فورية، مما يؤثر على الأداء التشغيلي للشركة وعلى وضعها المالي.

٢-١-٢٣ المخاطر المتعلقة بعدم قدرة الشركة على سداد التزاماتها المالية

تخضع الشركة حالياً لإعادة التنظيم المالي، وقد تم تعيين امين إعادة التنظيم المالي الأستاذ/ هاني العقيلي بتاريخ ١٤٤٢/٠٥/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م). ويتمثل دور أمين إعادة التنظيم المالي في استقبال مطالبات الدائنين والتحقق من صحتها واعداد قائمة بها والاشراف على نشاط المدين من تاريخ تعيينه وحتى انهاء الاجراء.

وفق المادة الثالثة والستون من الباب الرابع من نظام الإفلاس الفقرة الأولى: «على كل دائن نشأ دينه قبل صدور حكم المحكمة بافتتاح اجراء إعادة التنظيم المالي ان يتقدم الى الأمين –خلال مدة لا تزيد عن تسعين يوم من تاريخ الإعلان عن فتح الاجراء–بأي مطالبة له حالة أو آجلة، او موقوفة على شرط او محتملة او غير ذلك مما قد يكون له قيمة مالية حالية او مستقبلية، وان يرفق بمطالبته الوثائق والمعلومات المنصوص عليها في اللائحة وبياناً بقيمة مطالبته في تاريخ حكم المحكمة بافتتاح الاجراء، والدين الذي لم يستحق بعد وموعد استحقاقه، واي وثيقة أخرى تؤيد مطالبته، كما يجب ان يحدد ما اذا كانت مطالبته مضمونة وطبيعة الضمانات المقدمة لها».

وعليه يوضح الجدول التالي المطالبات التي تم تقديمها وقبولها ومواعيد سدادها نظراً لافتتاح اجراء إعادة التنظيم المالي:

الجدول رقم (٤): جدول سداد المطالبات المالية المقبولة وفقاً لخطة مقترح إعادة التنظيم المالي

جدول سداد المطالبات المالية المقبولة وفقاً لخطة مقترح إعادة التنظيم المالي			
المطالبات وفق بنود قائمة المركز المالي	قيمة المطالبة المقبولة	متوقع سدادها خلال سنة	متوقع سدادها خلال أكثر من سنة
قروض	٣٢,٠٢٤,٤٦٥	١٦,٠١٢,٢٣٣	١٦,٠١٢,٢٣٣
مستحقات وارصدة دائنة أخرى	١١,٠١٩,٥٥٠	٥,٥٠٩,٧٧٥	٥,٥٠٩,٧٧٥
ذمم دائنة تجارية*	٦٤,١٦٥,٢٥٠	٣٢,٠٨٢,٦٢٥	٣٢,٠٨٢,٦٢٥
مستحق لأطراف ذات علاقة	١,٣٧٩,٠٧٨	٦٨٩,٥٣٩	٦٨٩,٥٣٩
مخصص الزكاة	٨,٤٥٠,٦٩٢	٤,٢٢٥,٣٤٦	٤,٢٢٥,٣٤٦
الاجمالي	**١١٧,٠٣٩,٠٣٥**	**٥٨,٥١٩,٥١٨**	**٥٨,٥١٩,٥١٨**

المصدر: القوائم المالية للفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٣/٠٣/٣١م

* يشمل بند الذمم الدائنة التجارية مبلغ ٤٥,٢ مليون ريال سعودي لم يتم تسجلها في الأرصدة الدفترية للشركة وتم تسجيلها في الأرصدة الدفترية للدائنين، أكثر من ٦٨٪ من رصيد الذمم الدائنة التجارية لم يتم تسجيلها في الأرصدة الدفترية للشركة، مما يوجد خطر محتمل يتمثل في احتمالية زيادة قيمة المطالبات إذا ثبت ان الدائن مستحق لأكثر مما تم تسجيله في الأرصدة الدفترية للشركة.

لا يوجد ما يضمن قدرة الشركة على الالتزام بمواعيد السداد المذكورة في المقترح او ان المقترح قد ضمن جميع المطالبات القائمة على الشركة قبل فتح إجراءات إعادة التنظيم المالي او على قدرة إدارة الشركة على تنفيذ المخطط وتحويل الشركة الى الربحية لتتمكن من سداد التزاماتها القائمة مما سوف ينعكس بشكل سلبي وجوهري على استمرارية الشركة.

تجدر الإشارة الى ان جميع المطالبات التي تنشأ بعد تاريخ ١٤٤٢/٠٥/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م) أي بعد افتتاح اجراء إعادة التنظيم المالي يتم تسجيلها كالتزام على الشركة وسوف تكون مطالبة بسداد تلك المستحقات كلاً حسب الاتفاق وفي حال عدم مقدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية كافية، فلن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المستحقة عليها، الامر الذي سوف يؤثر بشكل سلبي على اعمال الشركة ومركزها المالي (لمزيد من التفاصيل عن التزامات الشركة الحالية، راجع القسم رقم (٥) «**المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الادارة**» الفقرة الفرعية رقم (٥-٧-١-١٢) «**المطلوبات المتداولة**» من هذه النشرة).

٢-١-٢٤ المخاطر المتعلقة بالمطالبات التي سبقت افتتاح اجراء إعادة التنظيم المالي ولم يتم ادراجها من ضمن المطالبات

تخضع الشركة حالياً لإعادة التنظيم المالي ونظراً لان الهدف الأساسي من مقترح إعادة التنظيم المالي للشركة سداد جميع الديون المترتبة على الشركة ووضع الخطط اللازمة لتغطية كافة الديون بما في ذلك الديون المحتملة أو المتأخرة التي قد تطرأ بعد التصديق على المقترح وهي:

١. المطالبات المرفوضة من قبل المدين والمنظورة امام المحكمة.
٢. المطالبات الواردة من الجهات الحكومية (هيئة الزكاة والدخل والضريبة والجمارك، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية) والمتعلقة بسنوات سابقة وتم رفضها من قبل المدين.
٣. المطالبات المتأخرة وهي تلك المطالبات المتعلقة بحقوق نشأت قبل تاريخ افتتاح الاجراء لكنها لم تثبت ولم تقيد في سجلات الشركة لأي سبب كان او لم يتقدم بها الدائن للأمين خلال المدة النظامية.

وفي حال تلقت الشركة أي مطالبات ستقوم بدراستها من قبل الإدارة المالية ومن ثم عرضها على الأمين للبت فيها، وفي حال تم اعتمادها من قبل الأمين سيتم طلب تعديل المقترح وعرضة على الأمين، كما انه في حال اغلاق المقترح وتم تنفيذه فإن الشركة غير مسؤولة قانونيا عن أي مطالبات مستحقة قبل تنفيذ المقترح ولم يطالب فيها صاحب الدين الا بعد اغلاق وتنفيذ المقترح ويعتبر الدائن مفرط ولا يحق له المطالبة بالدين.

تجدر الإشارة الى انه في حال وجود مطالبات إضافية لم يتم تضمينها وقبول تلك المطالبات من قبل الشركة والأمين، سوف تزداد التزامات الشركة المالية مما سيكون له أثر سلبي على الشركة ومركزها المالي.

٢-١-٢٥ المخاطر المتعلقة باستحقاقات الزكاة الشرعية القائمة والمحتملة

الشركة كغيرها من المنشآت والشركات المسجلة والتي تعمل في المملكة ملزمة بتقديم اقراراتها الزكوية لغرض تجديد شهادة الزكاة، تم تسجيل الشركة بصفتها مكلف بموجب الرقم المميز (٣٠٠٠٦٥٣٨٧٢)، الشركة غير ملتزمة بسداد التزاماتها لصالح هيئة الزكاة والدخل والجمارك حيث حصلت على ربط زكوي نهائي من بداية تأسيسها وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بمبلغ ١,٤٤٠,٠٩٨ ريال سعودي ولم يتم سداد هذا الربط حتى تاريخه، كما قامت الشركة بتقديم اقراراتها الزكوية عن السنوات من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٩م وبلغت اجمالي مطالبات الهيئة عن تلك السنوات مبلغ ١٣,٤٥٢,١٥٢ ريال سعودي وفقاً للمعلومات الموجودة بالبوابة الالكترونية للهيئة ولم يتم سدادها حتى تاريخه، وفي عام ٢٠٢٠م قامت الهيئة بإصدار ربط زكوي الكتروني على الشركة بمبلغ ٢٥,٢١٩ ريال سعودي ومن ثم قامت الشركة بتقديم إقرارها الزكوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م والذي بموجبه بلغت الزكاة المستحقة مبلغ ٨٨٤,٦٩٠ ريال سعودي ولم يتم السداد حتى تاريخه، كما قامت الشركة بتقديم اقراراتها الزكوية عن العام ٢٠٢١م.

ان الزكاة واجبة السداد على الشركات المكلفة وقد قامت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بمراسلة الشركة بتاريخ ١٤٤١/٠٦/٢٧هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٢/٢١م) واخطارها بتطبيق إجراءات التحصيل الالزامي، ويشمل التحصيل الالزامي: الحجز على الأموال المنقولة والغير منقولة لدى البنوك والحجز على المستوردات لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك والحجز على أي مبالغ لدى وزارة المالية وإيقاف أي تصرف بالممتلكات الغير منقولة (العقارات) والحرمان من الدخول في المنافسات الحكومية او استقدام أي عمالة او اصدار وتجديد رخص العمل الخاصة بممارسة النشاط.

ومع افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي بتاريخ ١٤٤٢/٠٨/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م)، قامت الهيئة بتقديم مطالباتها لأمين إعادة التنظيم المالي للشركة بإجمالي مبلغ ١٧,١٩٩,٣٧٧ ريال سعودي وتم قبول جزء منها بمبلغ ٨,٤٥٠,٦٩٢ ريال سعودي ورفض الباقي بمبلغ ٨,٧٤٨,٦٨٥ ريال سعودي، وتم اعتماد قائمة المطالبات في إجراءات إعادة التنظيم المالي للشركة من قبل الدائرة التجارية التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض بتاريخ ١٤٤٣/٠٧/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٢/٢٣م) وقد تم تضمينها في مخصص الزكاة البالغ ١٥,٧٧٦,٩٤١ ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.

لا تستطيع الشركة التنبؤ ما إذا كانت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ستقبل المفاوضات مع الشركة لتسوية دفعات الزكاة المستحقة او ان الهيئة ستقبل تقديراتها الزكوية او ستطالبها بدفع أي فروقات زكوية مستقبلاً. وإذا قامت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بمطالبة الشركة بدفع مثل هذه الفروقات او اجراء التحصيل الالزامي، فإن ذلك سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أرباح الشركة ونتائج عملياتها ومركزها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-٢٦ المخاطر المتعلقة باستحقاقات ضريبة القيمة المضافة

قرر مجلس الوزراء السعودي في ١٤٣٨/٠٥/٠٢هـ (الموافق ٢٠١٧/٠١/٣٠م) الموافقة على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي بدأ العمل بها من ١٤٣٩/٠٤/١٤هـ (الموافق ٢٠١٨/٠١/٠١م)، كضريبة جديدة تبلغ ٥٪ من سعر البيع، تضاف لبقية الضرائب والرسوم الأخرى على قطاعات محددة بالمملكة، بما في ذلك القطاعات التي تعمل فيها الشركة. وبتاريخ ١٤٤١/١٠/١٧هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٦/٠٩م) صدر قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (٢٠-٣-٢) بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة لكي تصبح ١٥٪من سعر البيع ابتداء من تاريخ ١٤٣٨/١٠/٠٧هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٧/٠١م).

تجدر الإشارة الى انه تم تسجيل الشركة بصفتها مكلف بتاريخ ١٤٣٨/١٢/٠١هـ (الموافق ٢٠١٧/٠٨/٢٣م) وبرقم تسجيل ضريبي (٣٠٠٠٦٥٣٨٧٢٠٠٠٠٣) على يكون تاريخ النفاذ من ١٤٣٩/٠٤/١٤هـ (الموافق ٢٠١٨/٠١/٠١م) ان الشركة لم تلتزم بسداد ضريبة القيمة المضافة وعليه فقد تعرضت الشركة لعقوبات وغرامات قيمة مضافة، وقد قامت الشركة بتسجيل رصيد ضريبة القيمة المضافة المستحق عليها لصالح هيئة الزكاة والضريبة والجمارك وذلك وفق للمبالغ المفوترة في سجلات النظام الالكتروني تحت بند ضريبة القيمة المضافة المستحقة (٧,٣٥٧,٩٣١) ريال سعودي شاملة غرامات التأخير كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.

ومع افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي بتاريخ ١٤٤٢/٠٨/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م)، قامت الهيئة بتقديم مطالباتها لأمين إعادة التنظيم المالي للشركة بإجمالي مبلغ ٤,٧٣٣,٥٨٠.٧٥ ريال سعودي وتم قبول جزء منها بمبلغ ١,٩٢٨,٩٦٧.٣١ريال سعودي ورفض الباقي بمبلغ ٢,٨٠٤,٦١٣.٤٤ ريال سعودي تمثل غرامات التأخير التراكمية حتى عام ٢٠٢١م، وتم اعتماد قائمة المطالبات في إجراءات إعادة التنظيم المالي للشركة من قبل الدائرة التجارية التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض بتاريخ ١٤٤٣/٠٧/٢٢هـ (الموافق ٢٠٢٢/٠٢/٢٣م) وهي مضمنة في رصيد ضريبة القيمة المضافة (٧,٣٥٧,٩٣١) ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣م.

وبما أن ضريبة القيمة المضافة بطبيعتها يتم تحملها من قبل المستهلك النهائي، وعليه تقوم الشركة برفع أسعار منتجاتها لتعكس قيمة الضريبة المضافة. بالتالي فإن أسعار خدماتها شاملة ضريبة القيمة المضافة ستزيد مما قد يؤدي إلى خفض الطلب عليها وبالتالي تتأثر عمليات الشركة وأرباحها بشكل سلبي. أما في حال لم تنجح الشركة في تحويل قيمة الضريبة المضافة كلياً للعميل بسبب عوامل المنافسة أو غيرها، فإنها ستضطر لتحمل قيمة الضريبة غير المحصلة من العميل مما سيؤثر بشكل سلبي على أرباحها وعملياتها.

٢-١-٢٧ المخاطر المتعلقة بالتزام الشركة بتطبيق المعايير المحاسبية وتعديلاتها

يتم اعداد القوائم المالية للشركة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية والاصدارات الأخرى التي اعتمدتها الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (SOCPA)، والشركة ملزمة بتطبيقها والتعديلات أو التغييرات التي تطرأ عليها من حين لآخر.

تجدر الإشارة الى ان القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م تضمنت تسجيل هبوط في قيمة المباني بقيمة (١٢,٦٧٢,٩٥١) ريال سعودي ولم يتم الامتثال للمعيار الدولي رقم IAS ٣٦ «الهبوط في قيمة الأصول»، حيث انه لم يكن هناك أي مؤشرات على هبوط قيمة الأصل ولم يتم احتساب القيمة القابلة للاستخدام قبل الاعتراف بهبوط القيمة.

وبالتالي فإن عدم التزام الشركة بتطبيق المعايير قد يؤدي الى ضعف دقة التقرير المالي، كما ان أي تغيرات في هذه السياسات أو إلزامية تطبيق بعض المعايير الجديدة من الممكن ان يؤثر سلباً على القوائم المالية وبالتالي على النتائج المالية للشركة ومركزها المالي.

٢-١-٢٨ المخاطر المتعلقة بجودة التقرير المالي

تضمنت القوائم المالية بعض الأخطاء في ايضاحاتها بيانها كالتالي:

١. إيضاح أصول وممتلكات متاحة للبيع:

في القوائم المالية للسنة المالية ٢٠٢١م و٢٠٢٢م العربية والانجليزية، الايضاح رقم ٨ الأصول والممتلكات المتاحة للبيع، في قوائم ٢٠٢١م تم توضيح بيع جزء من اكوام الحديد والسكراب بقيمة ٢٣٠,٠٠٠ ريال سعودي علماً ان الشركة تلقت طلب بشراء هذا الجزء بهذه القيمة بدون توضيح هل تشمل ضريبة القيمة المضافة اما لا، تبين لاحقاً ان عرض سعر المشتري شاملاً ضريبة القيمة المضافة أي ان مبلغ البيع ٢٠٠,٠٠٠ ريال سعودي ومبلغ ٣٠,٠٠٠ ريال سعودي هو ضريبة القيمة المضافة وتم تعديل هذا البند في قوائم ٢٠٢٢م دون الإشارة لسبب تغير قيمة البيع لنفس الصفقة.

٢. إيضاح المخزون:

في النسخة الإنجليزية من القوائم المالية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ، يظهر الايضاح رقم ٧ الخاص بالمخزون، بند باسم «قطع الغيار» بقيمة ٢,٩٠٧,٣٨٤ ريال سعودي (٢,٧١٩,٠٤٠ ريال سعودي كما في ٢٠١٩/١٢/٣١م) , جدير بالذكر أن المبلغ هو خطأ مطبعي ولم ينعكس في إجمالي رصيد المخزون البالغ ٢٠,٦٥٣ ريال سعودي.

٣. إيضاح حركة مخصص خسائر ائتمانية للذمم المدينة التجارية:

في القوائم المالية للسنة المالية ٢٠٢١م العربية والانجليزية، الايضاح رقم ١٠ صافي ارصدة الذمم المدينة التجارية، يظهر حركة مخصص خسائر الائتمان للذمم المدينة التجارية رصيدا افتتاحيا بلغ (١٢,٤٣٨,٥٧٦) ريال سعودي ورصيد اغلاق (١٣,١٩٠,٤٧١) ريال سعودي في السنة المالية للسنة المقارنة ٢٠٢٠م على الرغم من عدم وجود حركة في المخصص في سنة ٢٠٢٠م؛ خطأ مطبعي في كتابة الرصيد الافتتاحي والصحيح ان رصيد ٢٠٢٠/٠١/٠١م مبلغ (١٣,١٩٠,٤٧١) ريال سعودي.

٤. إيضاح الأطراف ذات العلاقة:

- في القوائم المالية للسنة المالية ٢٠٢٢م الإنجليزية فقط، الايضاح رقم ١٢ المستحق الى الأطراف ذات العلاقة، يظهر ان رصيد ٢٠٢٢/١٢/٣١م مبلغ (١,٣٧٩,٠٧٨) بدلا من (١,٥٧٠,٠٧٨)؛ خطأ مطبعي في النسخة الإنجليزية فقط ولم ينعكس في الاجمالي.
- في القوائم المالية للربع الاول ٢٠٢٣م الإنجليزية فقط، الايضاح رقم ١٠ المستحق الى الأطراف ذات العلاقة، يظهر مبلغ (١,٥٨٠,٠٧٨) بدلا من (١,٥٧٠,٠٧٨) في رصيد ٢٠٢٣/٠١/٠١م، ومبلغ (١,٣٧٩,٠٧٨) في رصيد ٢٠٢٣/٠٣/٣١م بدلا من (١,٥٧٠,٠٧٨)؛ خطأ مطبعي في النسخة الإنجليزية ولم ينعكس في الاجمالي.

٥. إيضاح الممتلكات والآلات والمعدات:

في القوائم المالية للسنة المالية ٢٠٢١م العربية والانجليزية، الايضاح رقم ٥ الممتلكات والآلات والمعدات، تم اثبات هبوط في قيمة المباني بدون مؤشرات للهبوط في القيمة وبدون الاخذ بالاعتبار قيمة الاستخدام والاعتماد على القيمة الدفترية فقط والبالغة ١٨,٠٩٢,٥٦١ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م؛ لم يتم توضيح انه بسبب توقف أنشطة الشركة تم اعتبار قيمة الاستخدام صفر. ونتج عن عملية التقييم انخفاض في القيمة خلال السنه بقيمة ١٢,٦٧٢,٩٥١ ريال سعودي.

٦. في القوائم المالية للسنة المالية ٢٠٢١م العربية والانجليزية، تضمن بند مصروفات بيع وتسويق على مصاريف ايجار مستحقة بقيمة ٣٠٤,٩٥٦ ريال سعودي تخص عام ٢٠١٩م و٢٠٢٠م مما يخالف مبدأ الاستحقاق، بسبب نقص المستندات عند اصدار القوائم المالية لعام ٢٠٢٠م تم الاعتراف بالمصروف عند توفر المستندات في عام ٢٠٢١م ولم يتم الإشارة لها في الإيضاحات.

٧. إيضاح ذمم دائنة تجارية:

في القوائم المالية للسنة المالية ٢٠٢٢م العربية والانجليزية، الايضاح رقم ١٦ ذمم دائنة تجارية، ورد بتفاصيله ان مبلغ مطالبات الدائنين (٦٨,٥٢٩,٥٢٩) ريال سعودي بدلا من (٦٨,٦٨٢,٥٢٩) ريال سعودي، خطأ مطبعي.

ويؤدي تكرار هذه الأخطاء المطبعية ونقص الايضاحات الى صعوبة قراءة المعلومات المالية مما سيؤثر على جودة اتخاذ القرار المبني على المعلومات المالية من هذه القوائم مما قد يؤثر بشكل سلبي وجوهري على نتائج عمليات الشركة.

٢-١-٢٩ المخاطر المتعلقة بالاعتماد على العنصر البشري

نتيجة لوقف اعمال الشركة التشغيلية وافتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي لم يكن لدى الشركة عدد كافي من الموظفين بالخبرات الفنية وسوف تحتاج الى توظيف الأشخاص المؤهلين عند معاودة أنشطتها التشغيلية، تهدف الشركة الى استقطاب وتوظيف الأشخاص المؤهلين لضمان كفاءة وجودة اعمالها من خلال الإدارة الفاعلة والتشغيل السليم، باعتبار ان نجاح الشركة يعتمد على قدرتها على استقطابهم والاحتفاظ بهم، الا ان الشركة قد تواجه ما يدفعها للاستغناء عن موظفيها وذلك لتخفيض حجم الانفاق والمصروفات الشهرية، وقد تضطر الشركة الاعتماد على مزود خدمة خارجي للقيام بمسؤوليات بعض الإدارات لتخفيض التكلفة.

بلغ عدد الموظفين في الشركة (٨) موظفين فقط كما بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٣١م، وعليه فان فقدان الشركة للعناصر البشرية الماهرة او عدم قدرتها على الاحتفاظ بهم سينعكس سلباً على اعمال الشركة وقد تتأثر ربحية الشركة في حال اضطرت الشركة لدفع رواتب ومزايا اعلى مقابل الاحتفاظ بهم.

٢-١-٣٠ المخاطر المتعلقة بمخالفة أنظمة العمل

يلزم نظام العمل ولائحته التنفيذية جميع أصحاب العمل بأن يكون عقد العمل مع أي موظف وعامل مكتوباً ومن نسختين وموثق الكترونياً، وفقاً للقرار الوزاري رقم (١٥٦٣٢٠٩) بتاريخ ١٤٤٠/٠٨/١٨هـ (الموافق ٢٠١٩/٠٤/٢٣م)، والذي يقضي باعتماد انطلاق برنامج توثيق عقود العمل الكترونياً، حيث نص على انه يجب على المنشآت الالتزام بتوثيق عقود العاملين المتعاقد معهم، ونص القرار على أن المنشآت غير الملتزمة بتوثيق العقود يسمح للعاملين فيها الذين لم توثق عقودهم بالانتقال الى صاحب عمل آخر دون موافقة صاحب العمل الحالي، تجدر الإشارة الى ان الشركة غير ملتزمة بتوثيق عقود العاملين لديها مما يعرضها لخطر انتقال الموظفين الى صاحب عمل اخر دون موافقة صاحب العمل الحالي، كما ان الشركة غير ملتزمة بتسجيل العاملين السعوديين المشتركين في فرع المعاشات في نظام التعطل عن العمل (ساند) حسب افادتها، مما يعرضها للغرامات المنصوص عليها في هذا النظام الأمر الذي قد يؤثر على اعمالها ومركزها المالي.

يعتبر الالتزام بمتطلبات التوطين متطلباً نظامياً صادر من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة، بحيث تلتزم بموجبه جميع الشركات العاملة في المملكة، بما في ذلك الشركة، بتوظيف نسبه معينة من الموظفين السعوديين بين مجموع موظفيها والمحافظة على تلك النسبة. لم تستطع الشركة من اصدار شهادة السعودة ولم تلتزم الشركة بنظام حماية الأجور وذلك بسبب عدم قدرة الشركة على اصدار كشف بأسماء العاملين من غير السعوديين؛ حيث لم تقم الإدارة السابقة بتجديد الإقامات للعاملين خلال الفترة الماضية مما أدى لتراكم رسوم تجديد الإقامة ومع رحيل الإدارة السابقة قام ستة من العمالة بترك العمل.

وفي الوقت الراهن لم تستطع الإدارة الحالية من تقديم بلاغ بشأن العمالة المنقطعة عن العمل وذلك بسبب وجوب تجديد الاقامات ومن ثم إنشاء البلاغ ولذلك لن يتم معالجة وضع الشركة الا بعد توفر السيولة النقدية، يجب على الشركة أن تقوم بتجديد الإقامات وتصحيح أوضاع موظفيها لكي تتمكن من الالتزام بأنظمة العمل وفي حال عدم توفر السيولة اللازمة للقيام بذلك فسوف يؤثر ذلك بشكل سلبي جوهري على اعمال الشركة.

٢-١-٣١ المخاطر المتعلقة بكفاية التغطية التأمينية

كما بتاريخ هذه النشرة لا تملك الشركة أي وثائق تأمين سارية للعاملين، تجدر الإشارة الى انه وفق المادة (١٤) من نظام الضمان الصحي –إذا لم يشترك صاحب العمل او لم يقم بدفع أقساط الضمان الصحي التعاوني، الزم بدفع جميع الأقساط واجبة السداد، إضافة الى دفع غرامة مالية لا تزيد على قيمة الاشتراك السنوي عن كل فرد مع جواز حرمانه من استقدام العمال لفترة دائمة او مؤقتة–، ان عدم قدرة الشركة على ابرام وثائق تأمين جديد او تجديد الوثائق المنتهية قد يعرضها لفرض العقوبات والغرامات مما سيكون له الأثر السلبي والجوهري على أداء الشركة ونتائج عملياتها.

كما ان الشركة لم توفر بصفتها مؤمن له، وثائق تأمين لتغطية بعض المخاطر التي قد تتعرض لها أصول الشركة او ممتلكاتها في سياق ممارستها لنشاطها (مثل التأمين على المركبات، التامين على الممتلكات ضد حوادث الحريق وبعض الكوارث الطبيعية وكافة المخاطر المتعلقة بالأصول والممتلكات). قد ينتج عن هذه الحوادث في حال حصولها –لا سمح الله–اضراراً جسيمة ستؤدي الى خسائر مادية لن تتمكن الشركة من تعويضها جزئياً او كلياً بسبب عدم وجود تغطية تأمينية كافية، مما سيؤثر سلبا على عمليات الشركة وعلى قدرتها في تحمل المبالغ الناتجة عن الخسائر إضافة الى توقف عملياتها مؤقتاً وسيكون لذلك أثر سلبي على نتائجها المالية وارباحها.

٢-١-٣٢ المخاطر المتعلقة بالالتزامات المحتملة

إن أي التزامات محتملة على الشركة، مثل الدعوى القضائية والمطالبات التي لم يتم تقدمها لدى أمين إعادة التنظيم المالي وغيرها من الالتزامات أو التكاليف الأخرى المتعلقة بنشاط الشركة وفي حال تحققها فإنها ستؤثر سلباً على الوضع المالي للشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها وتوقعتها المستقبلية. ومن الجدير بالذكر أن أي دعاوى أو مطالبات مالية غير مندرجة في حكم إعادة التنظيم المالي أو أي مطالبة مالية بحكم قضائي صادرة بعد حكم إعادة التنظيم المالي تكون قابلة للتنفيذ ويطبق على الدائن العقوبات الواردة في المادة ٤٦ من نظام التنفيذ والتي قد تؤثر سلباً على أعمال الشركة إذا لم تلتزم الشركة بها. ويوجد لدى الشركة التزامات محتملة حيث دعمت الشركة مخصص الالتزامات المحتملة لمقابلة القضايا المرفوعة على الشركة بقيمة ٨٤٣,٧٢٠ ريال سعودي خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ليصل رصيد المخصص إلى ٣,٩٣٢,٠٧١ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م وذلك لمقابلة القضايا التي لم يتقدم أصحابها بمطالبته لدى أمين إعادة التنظيم المالي ولم تندرج تلك القضايا ضمن قائمة المطالبات المعتمدة. ولا يوجد ضمان عن وجود أي التزامات محتمله أخرى لم يتم التحوط لها، وفى حالة وجود التزامات أخرى قد تؤثر بشكل سلبى على الوضع المالي للشركة.

٢-١-٣٣ المخاطر المتعلقة بالتقاضي والدعاوي القانونية

كما بتاريخ هذه النشرة، فإن الشركة طرفاً في عدد(٣) من القضايا المقامة ضدها والتي تقدر بقيمة إجمالية (٣,٣٠٠,٠٠٠) ريال سعودي كما لدى الشركة عدد(٤) قضايا المقامة من الشركة والتي تقدر بقيمة إجمالية (٢٤٠,٢٧٢,٠٠٠) ريال سعودي (لمزيد من التفاصيل عن القضايا، راجع القسم رقم (٩) «**المعلومات القانونية**» الفقرة الفرعية رقم (٩-١١) «**التقاضي**» من هذه النشرة)، ولا تستطيع الشركة أن تتوقع نتيجة هذه الدعاوى التي قد تنتهي بإلزامها بدفع المبالغ المالية المطالب فيها، كما قد تصبح الشركة طرفاً في دعاوى أو نزاعات قضائية أخرى قد تؤدي لتكبدها تكاليف ومبالغ مالية عالية لمزيد من التفاصيل، راجع الخطر رقم (٢-١-٣٢) «**المخاطر المتعلقة بالالتزامات المحتملة**» من هذه النشرة). ما سيكون له تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

٢-١-٣٤ المخاطر المتعلقة بعدم استخراج او عدم تجديد التراخيص والشهادات

كما بتاريخ هذه النشرة، لدى الشركة والشركة التابعة عدد من التراخيص والشهادات والموافقات التي لم يتم الاطلاع عليها وأصبحت منتهية السريان، أو لم يتم استخراجها من قبل الشركة، وهي على الشكل التالي:

- ترخيص البلدية
- شهادة السلامة
- شهادة التأمينات الاجتماعية

قد يؤدي عدم التزام الشركة والشركة التابعة بالحصول على هذه التراخيص أو الشهادات أو الموافقات إلى إمكانية فرض غرامات أو عقوبات، إن عدم التزام الشركة بمتطلبات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان لجهة تجديد/اصدار رخص بلدية للمكاتب/الفروع التي من خلالها تمارس نشاطها التجاري يعتبر مخالفة وقد تعرض الشركة للعقوبات المنصوص عليها بلائحة الجزاءات عن المخالفات البلدية الصادرة بتاريخ ١٤٤٢/٠٢/٠٥هـ (الموافق ٢٠٢٠/٠٩/٢٢م) والتي قد تصل إلى (٥٠٠٠٠) ألف ريال، بالإضافة إلى إغلاق المكتب ومضاعفة العقوبة في حال التكرار، مما قد يؤثر سلباً على عمليات الشركة ونتائج عملياتها ومركزها المالي.

يلزم نظام الدفاع المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٠) وتاريخ ١٤٠٦/٥/١٠هـ (الموافق ١٩٨٦/٠١/٢١م) والمعدل بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٦) وتاريخ ١٤٢٤/١٠/٠٢هـ (الموافق ٢٠٠٣/١١/٢٦م) الالتزام بمتطلبات الأمن والسلامة، وان عدم الالتزام سيعرض الشركة للعقوبات والغرامات المنصوص عليها في المادة (٣٠) التي تنص على فرض عقوبة على المخالفة لأي حكم من أحكام هذا النظام أو لوائحه أو القرارات بناء عليه بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر، أو بغرامة لا تزيد على ٣٠ ألف ريال أو بهما معاً، كما سيؤدى عدم حصول الشركة على رخص الدفاع المدني إلى عدم تمكن الشركة من استخراج رخص بلدية جديدة أو تجديد الرخص الحالية وفي حال عدم مقدرتها على استخراج تراخيص السلامة من الدفاع المدني قد يؤدي إلى إغلاق المكتب حتي يتم استكمال الإجراءات النظامية لاستخراج تراخيص الدفاع المدني.

٣٥-١-٢ المخاطر المتعلقة بحماية العلامة التجارية والموقع الالكتروني

كما بتاريخ هذه النشرة، لدى الشركة علامة تجارية، تم تسجيلها لدى وزارة التجارة – إدارة العلامات التجارية، وذلك قبل انتقال صلاحية تسجيل العلامات التجارية إلى الهيئة السعودية للملكية الفكرية (ولمزيد من المعلومات، فضلاً الاطلاع على الفقرة (٩-١٢) «**العلامات التجارية**» من القسم (٩) «**المعلومات القانونية**» من هذه النشرة).

الا ان الشعار الذي تستخدمه حاليا في تعاملاتها لم يتم تسجيله كعلامة تجارية لدى الجهة الحكومية المختصة (الهيئة السعودية للملكية الفكرية)، ان اصدار شهادة تسجيل علامة تجارية يمنح الشركة الحصرية في استخدام هذه العلامة على المنتجات الخاصة بها ووضعها على الواجهة الخارجية للمبنى او المكاتب التي تشغلها، وبالتالي في حال استمرار استخدام الشركة لعلاماتها التجارية دون منح شعار الشركة الحماية القانونية للازمة وفقاً لنظام العلامات التجارية هذا سيعرض مصالح الشركة المرتبطة به للمخاطر وقد يتم استخدامه من قبل الغير.

كما ان الشركة غير ملتزمة بتسجيل موقعها الإلكتروني لدى هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية مما يعرضها لخطر انتهاكه واستخدامه من قبل الغير الذي قد يلجأ إلى إضافة عبارة واحدة فقط (.sa)، مما قد يؤدي الى التأثير على سمعة الشركة وسينتج عن ذلك رفع دعاوى قضائية ومطالبات أمام المحاكم المختصة لحماية هذه الحقوق.

٣٦-١-٢ المخاطر المتعلقة بنظام الشركات الجديد ولائحة الحوكمة المعدلة

بتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١هـ صدر المرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) بتعديل بعض مواد نظام الشركات الجديد، علماً أنه على الشركات القائمة عند نفاذ النظام، تعديل أوضاعها وفقاً لأحكامه خلال مدة لا تزيد على (سنتين) تبدأ من تاريخ نفاذه. واستثناء من ذلك، تحدد وزارة التجارة وهيئة السوق المالية –كل فيما يخصه–الأحكام الواردة فيه التي تخضع لها تلك الشركات خلال تلك المدة. كما بتاريخ إعداد هذا النشرة قامت الشركة بإجراء تعديل على النظام الأساسي للشركة، إلا أنه لم يراعى في نص المادة (٤٩) منه، توافقها مع نص (٣٢) من نظام الشركات التي اجازت للجهة القضائية المختصة بناءً على طلب الشريك أو المساهم تحميل الشركة النفقات التي تكلفها لإقامة دعوى المسؤولية على الشركة أياً كانت نتيجتها إذا كان قد أقام الدعوى بحسن نية، وكان من مصلحة الشركة إقامة هذه الدعوى. بالإضافة الى أن الشركة لم تقم بتحديث أغراض الشركة وفقاً لأنشطة التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية ISIC٤.

كما لم تلتزم الشركة ببعض بنود لائحة حوكمة الشركات على النحو التالي:

- عدم الالتزام بوضع سياسة واضحة بشأن توزيع أرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة وفقاً لنظام الشركة الأساس.
- عدم الالتزام بتوفير نسخة من المعلومات عن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة في الموقع الالكتروني للشركة.
- لم تلتزم الشركة بالإتاحة للمساهمين من خلال الموقع الالكتروني للشركة أي من الاتي: نشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة– الحصول على المعلومات المتعلقة ببنود جدول اعمال الجمعية العامة، خاصة تقرير مجلس الإدارة ومراجع الحسابات والقوائم المالية وتقرير لجنة المراجعة.
- لم تلتزم الشركة باقتراح سياسة وأنواع المكافآت التي تمنح للعاملين، مثل المكافآت الثابتة، والمكافئات المرتبطة بالأداء، والمكافئات في شكل أسهم.
- لم تعين الشركة مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.
- لم تلتزم الشركة بنشر تقرير لجنة المراجعة في الموقع الالكتروني للسوق المالية للسنوات المالية ٢٠٢٠م،٢٠٢١م و٢٠٢٢م.

إن مخالفة الشركة لأي من متطلبات نظام حوكمة الشركات والإجراءات أو الفشل في تطبيقها يعرض الشركة للمخالفات الجزائية من قبل هيئة السوق المالية، والتي سيكون لها تأثير سلبي جوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

٢-١-٣٧ المخاطر المتعلقة بالأخطاء المحاسبية.

قد تواجه الشركة أخطاء محاسبيه ناتجه عن التطبيق الخاطئ للمعايير والإقصاءات المحاسبية، مما يؤثر على دقة العرض والإفصاح سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية مضللة وغير ملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات التفصيلية.

وقد أعلنت الشركة على موقع تداول بتاريخ ١٤٤٥/٠١/٢٦هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٨/١٣م) عن النتائج المالية الأولية للفترة المنتهية في ٢٠٢٣/٠٦/٣٠م (ستة أشهر) مع ذكر إيضاح في الإعلان عن أنه تم تعديل مبالغ القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م والقوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م. ولقد كان لهذه التعديلات تأثيرات على عدة بنود على القوائم المالية للسنه المقارنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والرصيد الافتتاحي للأرباح المبقاه لعام ٢٠٢٢م. وبلغ صافى التأثير الإيجابي على الأرباح والخسائر المبقاه ما قيمته ٢,٤٣٧,٥٦٦ ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، ناتجه عن تعديلات أخطاء محاسبيه خلال السنوات المالية ٢٠٢١م و٢٠٢٢م. وتركزت الأخطاء المحاسبية والتي تم تعديلها بشكل رئيسي في الذمم الدائنة والمصاريف المستحقة ومخصص المطالبات على الشركة، ويوضح الجدول التالي ملخص تعديلات السنوات السابقة حتى تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

البند	كما فى ٠١ يناير ٢٠٢٢م	التعديل	كما فى ٠١ يناير ٢٠٢٢م بعد التعديل	كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	التعديل	كما فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بعد التعديل
التزامات منافع الموظفين	٨٥٦,٠٦٦	–	٨٥٦,٠٦٦	٦٤,٠٢٥	(٢٠,٧٨٤)	٨٤,٨٠٩
ذمم دائنة تجارية*	٦٦,٤٨٣,١٧٥	(٢٨٢,٧٩٧)	٦٦,٢٠٠,٣٧٨	٦٦,٣٨٠,٩٣٦	(٢٨٢,٧٩٥)	٦٦,٠٩٨,١٤١
مصروفات مستحقه وأرصده دائنة أخرى**	٢٠,٥٥٨,٠٤٩	٣,١٣٠,٨٨٦	٢٣,٦٨٨,٩٣٥	٢٣,٥٣٣,٣٨٤	١,٩٤٧,٥١٥	٢٥,٤٨٠,٨٩٩
مستحق لأطراف ذات علاقة***	١,٣٧٩,٠٧٨	–	١,٣٧٩,٠٧٨	١,٥٧٠,٠٧٨	(١٩١,٠٠٠)	١,٣٧٩,٠٧٨
مخصص مطالبات****	٣,١٨٧,٧٨٠	(٣,١٨٧,٧٨٠)	–	٣,٩٣٢,٠٧١	(٣,٩٣٢,٠٧١)	–
إجمالي التعديلات	–	**٣٣٩,٦٩١**	–		**(٢,٤٣٧,٥٦٧)**	

* تمثل الفروقات في تسويات لذمم دائنة مستحقة على المجموعة متعلقة بالسنوات السابقة ل عام٢٠٢٢م لم يتم تعديلها في السنوات الماضية، مما يستوجب عكس أثر تعديلات السنوات السابقة الفعلية والبالغ قيمتها ٢٨٢,٧٩٧ ريال سعودي في الأرصدة الافتتاحية المعروضة في قائمة المركز المالي كما في ٠١ يناير ٢٠٢٢م، واستبعاد أثر المبالغ المثبتة في سنة ٢٠٢٣م.

** تتمثل الفروقات في تسويات مصروفات مستحقة على المجموعة متعلقة بالسنوات السابقة لعام٢٠٢٢م لم يتم تعديلها في السنوات الماضية. كما تضمّنت إلغاء إثبات مخصص أرصدة محكمة التنفيذ المنفذ عليها والمخصوم من الذمم المدينة.

*** تمثلت الفروقات في إعادة تنصيف ما قيمته ١٩١,٠٠٠ ريال سعودي من مستحقات الأطراف ذات العلاقة إلى المصروفات المستحقة والأرصدة الدائنة الأخرى.

**** يتمثل البند في مخصص مطالبات مستحقة تم عكس أثره على الأرصدة المستحقة نظرا لوجود التزامات غير مسجلة في سنوات سابقة.

ولا يوجد تأكيد حول تكرار او اكتشاف أي أخطاء محاسبيه سابقه من شأنها أن تؤثر على دقة العرض والإفصاح للمعلومات المالية، والتي من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي جوهري على أعمال الشركة ومركزها المالي ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

٢-٢ المخاطر المتعلقة بالسوق والقطاع الذي يعمل فيه المُصدر

٢-٢-١ المخاطر المتعلقة بالأداء الاقتصادي للمملكة

يعتمد الأداء المستقبلي المتوقع للشركة على عدد من العوامل التي تتعلق بالأوضاع الاقتصادية في المملكة بشكل عام وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، عوامل التضخم ونمو الناتج المحلي ومتوسط دخل الفرد ونحو ذلك. ويعتمد اقتصاد المملكة الكلي والجزئي بشكل أساسي على النفط والصناعات النفطية والتي لا تزال تسيطر على حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فإن أي تقلبات غير مواتية تحدث في أسعار النفط سيكون لها أثرها المباشر والجوهري على خطط ونمو اقتصاد المملكة بشكل عام وعلى معدلات الإنفاق الحكومي، والذي من شأنه التأثير سلبا على أداء الشركة المالي، نظرا لعملها ضمن منظومة اقتصاد المملكة وتأثرها بمعدلات الإنفاق الحكومي.

كما يعتمد استمرار نمو اقتصاد المملكة على عدة عوامل أخرى بما فيها استمرار النمو السكاني واستثمارات القطاعين الحكومي والخاص في البنية التحتية، لذا فإن أي تغيير سلبي في أي من هذه العوامل سيكون له تأثير كبير على الاقتصاد وبالتالي سيؤثر بشكل سلبي وجوهري على أعمال الشركة ونتائجها المالية وتوقعاتها المستقبلية.

٢-٢-٢ مخاطر فرص النمو

تعتمد قدرة الشركة في تطوير أعمالها على مستوى المنافسة في السوق، وتوفر الموارد المادية والبشرية، وقدرة فريق إدارتها، والأنظمة القانونية، وغيرها. وليس هنالك ضمان بأن تحقق الشركة نمو في نشاطها وتحقيق خطة الشركة الاستراتيجية المشار اليها في التنظيم المالي، حيث إن الشركة قد تواجه صعوبات في استقطاب العمالة المهارة القادرين على النهوض بالشركة وتوسعة نشاطها وتنمية حصتها السوقية وزيادة مبيعاتها، وعليه فإنه في حال لم تتمكن الشركة من تنفيذ خطتها الاستراتيجية فقد تتأثر قدرتها في تطوير نشاطها وزيادة حصتها السوقية وزيادة أرباح أعمالها وتعزيز العوائد لمساهميها، مما يعني تأثر الوضع المالي للشركة بشكل سلبي.

٢-٢-٣ المخاطر المتعلقة بالبيئة التنافسية

تعمل الشركة وشركاتها التابعة في بيئة تنافسية وتواجه منافسة قوية ولا يوجد ضمان باستمرار قدرة الشركة على المنافسة بشكل فعال مع الشركات الأخرى في السوق. وتعتمد قدرة الشركة التنافسية على تمييز منتجات الشركة عن المنتجات الأخرى المعروضة في السوق، وذلك من خلال توفير منتجات عالية الجودة وبأسعار معقولة. وفي حال قام المنافسين الحاليين أو المحتملين بتقديم منتجات ذات جودة أعلى أو ذات أسعار تنافسية أفضل من تلك التي تقدمها الشركة فلا تضمن الشركة مواكبتها وتكيفها بشكل سريع مع اتجاهات الصناعة المتطورة أو متطلبات السوق المتغيرة مما سوف يكون له الأثر السلبي على نتائج الشركة المالية وربحيتها.

٢-٢-٤ المخاطر المتعلقة بعدم التقيد بالأنظمة والقوانين الحالية و/أو صدور أنظمة وقوانين جديدة

تخضع الشركة وشركاتها التابعة (داخل المملكة) لإشراف عدد من الجهات الحكومية في المملكة العربية السعودية، بالتالي فإن الشركة وشركتها التابعة معرضة لمخاطر التغييرات في الأنظمة واللوائح والتعاميم والسياسات في المملكة. وتعتبر تكاليف الالتزام لهذه الأنظمة مرتفعة. وفي حالة إدخال تغييرات على الأنظمة أو اللوائح الحالية أو إصدار قوانين أو لوائح جديدة فإن ذلك سيؤدي إلى تكبد الشركة لمصروفات مالية إضافية غير متوقعة لأغراض تتعلق بالالتزام بتلك اللوائح وتلبية اشتراطات هذه القوانين، أو قد تخضع للعقوبات والغرامات التي تفرضها السلطات الإشرافية المختصة في حال عدم التزامها لهذه اللوائح والأنظمة بشكل مستمر، على أعمالها ونتائج عملياتها ومركزها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-٢-٥ المخاطر المتعلقة بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط

تعاني بعض دول منطقة الشرق الأوسط من عدم الاستقرار الاقتصادي او السياسي او الأمني في الوقت الراهن. ولا توجد ضمانات بان تلك الظروف الاقتصادية والسياسية والأمنية في تلك البلدان او أي بلدان أخرى لن يكون لها تأثير سلبي على اعمال الشركة ونتائج عملياتها ووضعها المالي وتوقعاتها المستقبلية.

٢-٢-٦ المخاطر المتعلقة بفرض رسوم أو ضرائب جديدة

بالرغم من ان الشركة لا تخضع في الوقت الراهن لأي نوع من الضرائب بخلاف الزكاة الشرعية وضريبة القيمة المضافة البالغة حالياً ١٥٪ من سعر البيع، الا انه من المحتمل فرض رسوم أخرى أو ضرائب على الشركات من قبل الحكومة في المستقبل، وعليه في حال تم فرض ضرائب جديدة على الشركات أو رسوم بخلاف المطبقة حالياً، فان ذلك سيؤثر بشكل سلبي على ارباح الشركة الصافية.

٢-٢-٧ المخاطر المتعلقة بارتفاع سعر الطاقة والمياه

أصدر مجلس الوزراء قراره رقم (٩٥) وتاريخ ١٤٣٧/٠٣/١٧هـ (الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٨م) برفع أسعار منتجات الطاقة وتعريفة استهلاك الكهرباء وتسعيرة بيع المياه وخدمات الصرف الصحي للقطاع السكني والتجاري والصناعي، كجزء من السياسات المتعلقة بترشيد استهلاك الطاقة وتقليل الدعم الحكومي في المملكة. كما أصدرت وزارة الطاقة بياناً في تاريخ ١٤٣٩/٠٣/٢٤هـ (الموافق ٢٠١٧/١٢/١٢م) حول خطة برنامج التوازن المالي لتصحيح أسعار منتجات الطاقة وذلك ابتداء من يوم ١٤٣٩/٠٤/١٤هـ (الموافق ٢٠١٨/٠١/٠١م). وتعتمد عمليات الشركة التشغيلية على توفر منتجات الطاقة والكهرباء، لذ فإن أي انقطاع او تقليص في الامدادات من هذه المنتجات او أي ارتفاع في أسعارها من شأنه ان يؤثر بشكل كبير على ربحية الشركة ونتائج عملياتها وتوقعاتها المستقبلية.

٢-٢-٨ البيئة والسلامة والصحة المهنية

تخضع علميات الشركة كغيرها من الشركات في نفس القطاع إلى نطاق واسع من الأنظمة واللوائح المتعلقة بحماية البيئة والصحة والسلامة في المملكة، والتي تفرض بصورة متزايدة معايير صارمة يتوجب على الشركة الالتزام بها بصورة مستمرة. وقد تكون تكاليف الالتزام بتلك الأنظمة واللوائح والغرامات الناتجة عنها كبيرة، كما يتطلب الالتزام بمعايير جديدة وصارمة إلى تحمل مصروفات إضافية من رأس المال أو نشوء تعديلات في الممارسات التشغيلية. وقد تنشأ الحوادث المتعلقة بالبيئة والصحة والسلامة بشكل خارج عن نطاق سيطرة الشركة، فعلى سبيل المثال يمكن أن ينتج عن عمليات الشركة عدد من مواد النفايات والمواد الملوثة التي يمكن أن تؤدي في حال لم يتم السيطرة عليها وإدارتها بالشكل الصحيح أوفي حال تركت من دون علاج أو إدارة سليمة، إلى خطر تلوث البيئة. إن عدم الالتزام والامتثال الكامل بالتشريعات والأنظمة البيئية يمكن أن يؤدي إلى إغلاق المنشآت الصناعية التابعة للشركة كما سوف يعرض الشركة إلى مخالفات أو غرامات أو عقوبات قد تفرضها الجهات الرقابية عليها والتي ستؤثر سلبا على عملياتها بحيث تحد من نمو إيراداتها أو تعليق عملها أو ترخيصها وسوف يؤثر ذلك على مقدرتها على مزاولة أعمالها وبالتالي على التأثير سلباً على نتائجها المالية وربحيتها.

٢-٣ المخاطر المتعلقة بالأوراق المالية المطروحة

٢-٣-١ المخاطر المتعلقة بضعف وعي المساهمين بآلية التداول وممارستهم لحقوقهم

قامت هيئة السوق المالية في عام ٢٠١٣م بالتعاون مع تداول السعودية، بتطوير آلية لطرح وتسجيل وتداول الحقوق كأوراق مالية تسمح للمساهمين المقيدين بالاكتتاب أو بيع حقوقهم كليا او جزئيا أو شراء أو التداول في الحقوق وذلك خلال فترة تداول الحقوق. هذه الآلية تسمح للمستثمرين (من غير المساهمين) بشراء الحقوق من المساهمين المستحقين خلال فترة تداول الحقوق. على الرغم من قيام الهيئة بنشر مواد توعوية وورشات عمل خاصة لتعريف المستثمرين على حقوق الاولوية وطريقة رفع رأس المال عن طريق اصدار أسهم حقوق أولوية وكيفية الاشتراك والتداول وغيرها، فإنه قد يصعب على بعض المساهمين والمستثمرين فهم آلية تداول حقوق الأولوية وخاصة طريقة احتساب السعر النهائي، مما قد يفوت الفرصة على المساهمين لاتخاذ قرار مناسب في الوقت المناسب. وتجدر الاشارة الى أن المستثمر الذي يقوم بشراء حق وثم لا يكتتب بالأسهم قد يخسر كامل استثماره الذي دفعه مقابل الحق في حال اكتتاب المستثمرين المؤسسيين في الأسهم الجديدة خلال فترة الطرح المتبقي بسعر الطرح.

٢-٣-٢ المخاطر المرتبطة بالتذبذب المحتمل في سعر حقوق الأولوية

قد يخضع السعر السوقي لحقوق الأولوية لتذبذبات كبيرة بسبب التغير في العوامل المؤثرة على سهم الشركة. وقد يكون هذا التذبذب كبيرا بسبب الفرق بين نسبة التذبذب اليومي المسموح بها (والتي تتمثل في ١٠٪ ارتفاعاً وهبوطاً من سعر الإغلاق لليوم السابق) بالنسبة للحقوق، مقارنة بنسبة التذبذب اليومي المسموح بها بالنسبة لأسهم الشركة. ويعتمد سعر تداول الحقوق على سعر تداول أسهم الشركة ورؤية السوق للسعر العادل للحقوق. وقد تؤثر هذه العوامل سلبا على سعر تداول الحقوق.

٢-٣-٣ المخاطر المتعلقة بالتذبذبات المحتملة في سعر السهم

قد لا يكون السعر السوقي للحقوق أثناء فترة التداول مؤشرا على السعر السوقي لأسهم الشركة بعد الطرح. وكذلك قد لا يكون سعر سهم الشركة مستقرا وقد يتأثر بشكل كبير بسبب التقلبات الناتجة عن ظروف السوق المتعلقة بالحقوق أو الأسهم الحالية للشركة. وقد تنتج هذه التقلبات أيضا عن العديد من العوامل منها دون الحصر: ظروف سوق الأسهم، ضعف أداء الشركة، عدم القدرة على تنفيذ خطط الشركة المستقبلية، دخول منافسين جدد للسوق، التغير في رؤية أو تقديرات الخبراء والمحللين لسوق الأوراق المالية، وأي إعلان للشركة أو أي من منافسيها يتعلق بعمليات اندماج واستحواذ أو تحالفات استراتيجية.

وسيؤثر بيع كميات كبيرة من الأسهم من قبل المساهمين أو الاعتقاد باحتمالية حدوث مثل هذا البيع سلبا على سعر أسهم الشركة في السوق. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يتمكن المساهمون من بيع أسهمهم في السوق دون أن يؤثر ذلك سلبا على سعر الأسهم. ليس هناك ما يضمن أن السعر السوقي لأسهم الشركة لن يكون أقل من سعر الطرح، وإذا حدث هذا الأمر بعد اكتتاب المستثمرين في الأسهم الجديدة، فانه لا يمكن إلغاء الاكتتاب أو تعديله. وعليه قد يتكبد المستثمرون خسائر نتيجة لذلك. علاوة على ما تقدم، ليس هناك ما يضمن أن المساهم سوف يتمكن من بيع أسهمه بسعر يساوي سعر الطرح أو يزيد عنه بعد الاكتتاب في الأسهم الجديدة.

٢-٣-٤ المخاطر المتعلقة بعدم ربحية أو بيع الحقوق الأولوية

ليس هنالك ما يضمن ربحية السهم من خلال التداول به بسعر أعلى. ويضاف إلى ذلك، عدم ضمان التمكن من بيعه من الأساس، مما ينوه إلى عدم وجود ما يضمن الطلب الكافي في السوق لممارسة حقوق الأولوية أو استلام تعويض من قبل الشركة، علماً أن المستثمر الذي لم يكتتب أو يبع حقوقه، وأصحاب كسور الأسهم، قد لا يحصلون على أي مقابل إذا تم البيع في فترة الطرح المتبقي بسعر الطرح.

٢-٣-٥ المخاطر المتعلقة بالبيانات المستقبلية

إن النتائج المستقبلية وبيانات الأداء للشركة لا يمكن توقعها فعلياً وقد تختلف عما هي موجودة في هذه النشرة. إذ أن إنجازات وقدرة الشركة على التطور هي من تحدد النتائج الفعلية والتي لا يمكن توقعها أو تحديدها . إن عدم دقة البيانات والنتائج تعتبر إحدى المخاطر التي يجب على المساهم التعرف عليها حتى لا تؤثر على قراره الاستثماري. حيث أنه في حال اختلاف النتائج المستقبلية وبيانات الأداء اختلافاً جوهرياً عما هو مذكور في هذه النشرة فإن ذلك سيؤدي إلى خسارة المساهمين جزء أو كل استثماراتهم في أسهم الشركة.

٢-٣-٦ المخاطر المتعلقة باحتمال إصدار أسهم جديدة

في حال قررت الشركة إصدار أسهم جديدة (غير أسهم حقوق الأولوية المذكورة في هذه النشرة)، وعدم ممارسة المساهمون الحاليين حقوقهم عند إصدار حقوق أولوية جديدة فإن ملكية الأسهم سوف تنخفض بشكل تناسبي إضافة وما يلحقها من حق التصويت وحق الحصول على الأرباح وقد يكون لأي طرح إضافي أثر جوهري على السعر السوقي للسهم.

٢-٣-٧ المخاطر المتعلقة بانخفاض الطلب على حقوق الأولوية وأسهم الشركة

ليس هناك ما يضمن أنه سيكون هناك طلب كاف على حقوق الأولوية خلال فترة التداول وذلك لتمكين حامل حقوق الأولوية (سواء كان مساهم مقيد أو مستثمر جديد) من بيع حقوق الأولوية وتحقيق ربح منها، أو تمكينه من بيع الحقوق على الإطلاق. كما أنه ليس هناك أي ضمان بأنه سيكون هناك طلب كاف على أسهم الشركة من قبل المؤسسات الاستثمارية خلال فترة الطرح المتبقي. وفي حال لم تقم المؤسسات الاستثمارية بتقديم عروض للأسهم المتبقية بسعر عالي، قد لا يكون هناك تعويض كافي لتوزيعه على أصحاب حقوق الأولوية الذين لم يمارسوا حقهم بالاكتتاب ومستحقي كسور الأسهم. وعلاوة على ذلك، ليس هناك ضمان من وجود طلب كاف في السوق على الأسهم التي حصل عليها مكتتب إما من خلال ممارسة حقوق الأولوية لهذه الأسهم، أو من خلال الطرح المتبقي أو من خلال السوق المفتوحة.

٢-٣-٨ مخاطر انخفاض نسب الملكية

إذا لم يكتتب أصحاب حقوق الأولوية بكامل حقهم في الأسهم الجديدة، سوف تنخفض ملكيتهم وحقوق التصويت التابعة لها. كما أنه ليس هناك أي ضمان في حال رغب حامل حقوق الأولوية المقيد ببيع حقوق الأولوية الخاصة به خلال فترة التداول، بأن يكون العائد الذي يتلقاه كافيا لتعويضه بالكامل عن انخفاض نسبة ملكيته في راس مال الشركة نتيجة لزيادة رأس مالها. كما لا يوجد ضمان بأن يكون هناك مبلغ تعويض يوزع على المساهمين المستحقين الذين لم يمارسوا حقهم بالاكتتاب أو لأصحاب كسور الأسهم في حال لم تقم المؤسسات الاستثمارية في فترة الطرح المتبقي بتقديم عروض للأسهم المتبقية بسعر عالي، أو أن يكون مبلغ التعويض (إن وجد) كافياً للتعويض عن انخفاض نسبة الملكية في رأس مال الشركة.

٢-٣-٩ مخاطر عدم ممارسة حقوق الأولوية في الوقت المناسب

تبدأ فترة الاكتتاب بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، في ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وستنتهي في ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م). ويجب على مالكي الحقوق والوسطاء الماليين الذين يمثلونهم اتخاذ التدابير المناسبة لاتباع جميع التعليمات اللازمة قبل انقضاء فترة الاكتتاب. إذا لم يتمكن المساهمون المستحقون من ممارسة حقوق الاكتتاب بشكل صحيح بحلول نهاية فترة الاكتتاب، بناء على ما يملكونه من حقوق الأولوية، فلا يوجد ضمان أن يكون هناك مبلغ تعويض يوزع على المساهمين المستحقين غير المشاركين أو ممن لم يقوموا بإجراءات ممارسة الاكتتاب بشكل صحيح أو لأصحاب كسور الأسهم.

٢-٣-١٠ مخاطر توزيع أرباح لحاملي الأسهم

تعتمد أرباح السهم في المستقبل على عدد من العوامل من بينها ربحية الشركة والمحافظة على مركزها المالي الجيد والاحتياجات الرأسمالية واحتياطاتها القابلة للتوزيع والقوة الائتمانية المتوفرة للشركة والأوضاع الاقتصادية العامة. قد تؤدي زيادة رأس مال الشركة إلى انخفاض ربحية السهم في المستقبل على خلفية أن أرباح الشركة سوف توزع على عدد أكبر من الأسهم نتيجة لزيادة رأس مالها.

لا تضمن الشركة بأن أية أرباح على الأسهم سوف توزع فعلياً، كما لا تضمن المبلغ الذي سيوزع في أي سنة معينة. يخضع توزيع الأرباح لقيود وشروط معينة ينص عليها النظام الأساسي للشركة.

٢-٣-١١ المخاطر المتعلقة بالمضاربة في حقوق الأولوية

تخضع المضاربة في حقوق الأولوية لمخاطر قد تتسبب في خسائر جوهرية. ويفوق نطاق التذبذب اليومي المسموح به لسعر تداول حقوق الأولوية نطاق التذبذب اليومي المسموح به للسعر السوقي (والذي يتمثل في ١٠٪ ارتفاعا وهبوطا من سعر الإغلاق لليوم السابق). كما توجد علاقة طردية بين سعر سهم الشركة وقيمة الحق الإرشادية. وعليه ستتأثر الحدود السعرية اليومية (أي نطاق التذبذب اليومي) لتداول الحقوق بالحدود السعرية اليومية لتداول الأسهم. وفي حال عدم بيع المضارب للحقوق قبل نهاية فترة التداول، ولم يقم بممارسة هذه الحقوق للاكتتاب في الأسهم الجديدة، قد يتكبد بعض الخسائر. وبالتالي يجب على المستثمرين مراجعة التفاصيل الكاملة عن آلية إدراج وتداول الحقوق والأسهم الجديدة وطريقة عملها، والإلمام بجميع العوامل المؤثرة فيها، وذلك للتأكد من استناد أي قرار استثماري على وعي وإدراك كاملين. (فضلاً راجع القسم (١٢) «**المعلومات المتعلقة بالأسهم وأحكام الطرح وشروطه**» في هذه النشرة).

٣. خلفية عن الشركة وطبيعة أعمالها

٣-١ نبذة عن الشركة

شركة ثمار التنمية القابضة (يشار إليها فيما بعد بـ «ثمار» أو «الشركة») هي شركة مساهمة عامة سعودية تأسست بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٤/١٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها ، تم قيدها لدى وزارة التجارة بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر بمدينة الرياض وبتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م).يقع المقر الرئيسي في مدينة الرياض- حي العليا في المملكة العربية السعودية- ص.ب:٨٨٦١٨ الرمز البريد١١٦٧٢ .وبتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٢٣هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/٢٩م) تم تعديل الاسم التجاري للشركة من(شركة الوطنية للتسويق الزراعي) ليصبح الاسم التجاري الحالي (شركة ثمار التنمية القابضة) بناءً على موافقة الجمعية العامة الغير عادية المنعقدة بتاريخ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ (الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م) ويبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل(ويشار إليها منفردة بـ (السهم الحالي) ومجتمعة بـ (الأسهم الحالية). وكما في تاريخ نشر نشرة الإصدار هذه، ليس لدى الشركة أي من المساهمون الكبار (الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من أسهم الشركة).

٣-٢ تاريخ الشركة وأهم التطورات في هيكل رأس مالها

تأسست الشركة كشركة مساهمه عامة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم (٣٦٤) الصادر بتاريخ١٨/ ٠٤/ ١٤٠٨هـ (الموافق١٩٨٨/٠١/٠٨م) بالترخيص لتأسيسها، برأس مال بلغ ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي وبقيمة إسمية قدرها مائة (١٠٠) ريال للسهم الواحد، وفي عام١٩٩٨م وافقت الجمعية العامة الغير عادية على تجزئة أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي بقيمة إسمية قدرها مائة (١٠٠) إلى خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون(٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي وبقيمة أسمية قدرها خمسون (٥٠) ريال سعودي ،وبتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بتخفيض رأس مالها من ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي تخفيض عدد أسهم الشركة من خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون(٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي. وبتاريخ ١٤٢١/٠٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بزيادة رأس مالها من ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي إلى مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي زيادة عدد أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي إلى مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي وبقيمه أسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية. وعلى إثر صدور قرار هيئة السوق المالية رقم (٤-١٥٤-٢٠٠٦) بتاريخ ١٤٢٧/٠٢/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠٦/٠٣/٢٧م) والذي قضى بتجزئة أسهم الشركات المساهمة على أربع مراحل والمبني على قرار مجلس الوزراء القاضي بأن تكون القيمة الأسمية لأسهم الشركات المساهمة عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد، تمت تجزئة أسهم الشركة من مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة أسمية قدرها (١٠) ريالات سعودية لكل سهم. ويبلغ رأس مال الشركة الحالي مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، مقسم إلى عشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها عشرة (١٠) ريالات للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل.

تمارس الشركة نشاطها بموجب السجل التجاري رقم (١٠١٠٠٦٨٢٢٢) الصادر بتاريخ ١٤٠٨/٠٥/١٧هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م). وتتمثل أنشطة الشركة كما في سجلها التجاري في إدارة الشركات التابعة للشركات القابضة استثمار أموال الشركات التابعة للشركات القابضة، امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة للشركات القابضة تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة للشركات القابضة وامتلاك حقوق الملكية الصناعية للشركات التابعة للشركات القابضة.

وتتلخص الأغراض الرئيسة للشركة وفقا لنظامها الأساسي في:

١. إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها.
٢. استثمار اموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية.
٣. امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها.
٤. تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها.
٥. امتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها وغيرها.

٣-٣ الرؤية والرسالة والاستراتيجية

رؤية الشركة

تحقيق أهداف الرؤية فيما يخص الأمن الغذائي وتصدير المنتجات المحلية.

رسالة الشركة

الاستثمار في الإمكانيات المتميزة في لتحقيق أرباح ونتائج متميزة للمساهمين.

استراتيجية الشركة

- استكشاف الفرص الاستثمارية المتميزة في المجالات الزراعية والغذائية.
- الدخول في شراكات ناجحة تحقق عوائد مجزية للشركة
- دعم الفرص القابلة لتحول الى الأسواق المالية بعد مساعدتها لتحقيق الشروط اللازمة
- إعادة بعض أنشطة الشركة المتميزة في السابق.

٤-٣ المزايا التنافسية

- تملك الشركة أصول مناسبة للاستثمار الزراعي والحيواني.
- خبرة الشركة في مجال الزراعة والتسويق الزراعي.
- لدى الشركة علاقات مع موردين وعملاء مهمين في مجال توريد اللحوم.
- تملك الشركة أرض في منطقة الخرج مناسبة للإنتاج الزراعي والحيواني وستستغل بالكامل لما يخدم مصالح الشركة.
- تملك الشركة مصنع يمكن استغلاله لأغراض التعبئة والتغليف في مجالات الخضار والفواكه واللحوم.
- تملك الشركة أرض على طريق الخرج (بين الخرج والرياض) مناسبة للإنتاج الحيواني والتجاري.

٥-٣ فروع الشركة

لا يوجد لدى الشركة أي فروع داخل او خارج المملكة العربية السعودية.

٦-٣ الشركات التابعة

الجدول رقم (٥): الشركات التابعة

اسم الشركة	رأس المال (ريال سعودي)	مكان التأسيس	كيانها القانوني	رقم السجل التجاري	النشاط	نسبة الملكية
شركة وسمي وثمار للحوم	١٠٠,٠٠٠	الرياض	ذات مسئولية محدودة	١٠١٠٨٤٨٧٩٤	- انتاج اللحوم الطازجة. - البيع بالجملة لمنتجات اللحوم. - البيع بالتجزئة للحوم ومنتجات اللحوم.	٪١٠٠

* لم يتم إيداع رأس المال حتى الآن كما أن الشركة لم تمارس أي أنشطة ولا تجود أرصدة قائمة ضمن القوائم المالية الموجزة الحالية.

٣-٧ الاستثمارات في الشركات الأخرى

لدى الشركة استثمارات في شركات في المملكة العربية السعودية. ويبين الجدول أدناه ملخص عن ملكية شركة ثمار التنمية القابضة في هذه الشركات:

الجدول رقم (٦): الاستثمارات في الشركات الأخرى

اسم الشركة	رأس المال (ريال سعودي)	مكان التأسيس	كيانها القانوني	نشاطها	نسبة الملكية
شركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية*	١٠,٠٠٠,٠٠٠	السعودية	ذات مسئولية محدودة	تجارة الجملة والتجزئة في مواد ومستلزمات المنتجات الزراعية والصناعية والغذائية واللحوم المبردة والمواد الصحية والتنظيفية والاستهلاكية وجميع المواد المنزلية	٣٠,٥٦٪
الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة**	٥٠٠,٠٠٠	السعودية	ذات مسئولية محدودة	تجارة الجملة والتجزئة في الخضروات والفواكه والمواد الغذائية وخدمات الإعاشة المطهية وغير المطهية وخدمات الاستيراد والتصدير والتسويق للغير	٥٠٪

* صدر خلال عام٢٠٢١م حكم صادر عن الدائرة التاسعة في المحكمة التجارية بالرياض يقضي بافتتاح إجراء التصفية لشركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية وبناء على نتيجة التصفية والتي أظهرت إفلاس الشركة الزميلة قررت إدارة الشركة رد وإقفال مخصص خسائر الاستثمار في الشركة الزميلة وإعدام رصيد المديونية المستحقة على الشركة الزميلة ولا تجود اي ارصدة قائمة لها ضمن القوائم المالية الأولية الموجزة الحالية. وخلال الفترة تحصلت الشركة على مبلغ ٨٤٧,٣٩٥ ريال سعودي يتمثل في حصتها من المديونية المستحقة على الشركة الزميلة الناتجة عن التصفية.

** بلغت الخسائر المتراكمة للشركة ١٠٠٪ من رأس مالها منذ سنوات سابقة وقررت إدارة الشركة إيقاف احتساب حقوق الملكية نظراً لوجود دعوى قائمة لتصفية الشركة ولم يتم البت فيها وأعلنت لجنة الإفلاس عن افتتاح إجراء التصفية الإدارية للشركة الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة وتم في عام ٢٠٢١م إعدام رصيد المديونية المستحقة على الشركة الزميلة ولا توجد أي ارصدة قائمة لها ضمن القوائم المالية.

٣-٨ العلامات التجارية

تعتمد الشركة في تسويق خدماتها على علامتها التجارية، والتي تدعم أعمالها ومركزها التنافسي، وتمنحها تميزا واضحا في السوق بين العملاء، قامت الشركة بتسجيل علامتها التجارية لدى وزارة التجارة والصناعة وفقا للجدول أدناه:

الجدول رقم (٧): العلامات التجارية

العلامة التجارية	الشركة المالكة للعلامة	الدولة	الفئة	رقم التسجيل	تاريخ التسجيل	الحالة	تاريخ نهاية الحماية
ثمار Thimar	الشركة الوطنية للتسويق الزراعي (ثمار)	المملكة العربية السعودية	٣١	١٤٣٦٠٠٠٨٢٠	١٤٣٦/٠٤/١٦هـ	سارية	١٤٤٦/٠١/١١هـ

٣-٩ نشاط الشركة

تنقسم الأنشطة الأساسية لشركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي-ثمار) سابقاً الى نشاطين رئيسين هما:

إنتاج المنتجات الزراعية: تعمل الشركة منذ تأسيسها بشكل رئيسي في إنتاج المنتجات الزراعية الطازجة، كما تقوم الشركة باستيراد بعض المنتجات الزراعية من داخل وخارج المملكة العربية السعودية، وتبيعها من خلال منافذ البيع.

الإنتاج الحيواني: قِيام الشركة بتربية وتجارة المواشي التي تبيعها للعملاء ومنهم على سبيل المثال لا الحصر؛ الجهات الحكومية، والقصور، الفنادق، المستشفيات.

وبعد تحويل الشركة إلى قابضه فقد أصبح من ضمن أنشطتها إدارة الشركات التابعة للشركات القابضة، استثمار أموال الشركات التابعة للشركات القابضة، امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة للشركات القابضة، تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة للشركات القابضة، وامتلاك حقوق الملكية الصناعية للشركات التابعة للشركات القابضة.

وتنوي الشركة من منطلق الاستغلال الأمثل لأصولها ودورها الريادي في الأمن الغذائي الاستثمار في شركات تمارس الأنشطة التالية؛ تربية المواشي، توريد اللحوم الحية والمبردة، التسويق الزراعي، واستغلال الأصول الموجودة مثل الأرض الزراعية في الخرج، والأرض التجارية على طريق الخرج، والمصنع الموجود في صناعية العبيكان بالرياض.

٣-١٠ انقطاع الأعمال

حققت الشركة خسائر نتيجة لانخفاض أعمالها التشغيلية وبالتالي أدى ذلك الى نقص سيولتها وعدم سداد التزاماتها المالية، وخلال عام ٢٠١٩م توقفت جميع الحسابات البنكية للشركة مما أدى الى تقليص الاعمال الى البيع في سوق العزيزية (المبسط والثلاجات) والاعتماد على البيع والشراء نقداً فقط. قام أحد الدائنين بتاريخ ١٤٤٢/٠٥/٢٢هـ بطلب تصفية الشركة واعترضت الشركة على طلب التصفية بتاريخ ١٤٤٢/٠٦/٢١هـ وحكمت الدائرة التاسعة في المحكمة التجارية برفض طلب الدائن وإعطاء شركة الوطنية لتسويق الزراعي-ثمار-حقها في إجراء إعادة التنظيم المالي وتم فيها حصر الدائنين تجهيز خطة التنظيم المالي بما يمكنها من خلالها النهوض بأدائها الاقتصادي وتغيير أنشطة الشركة وتحولها إلى شركة قابضة مما أدى الى توقف اعمال الشركة كلياً بعد تقبيل المبسط والثلاجات بالإضافة لإجراءات إعادة التنظيم المالي.

٣-١١ الموظفون

موظفو الشركة ونسبة السعودة

تندرج الشركة تحت النطاق (الأحمر) من برنامج نطاقات السعودة، ويوضح الجدول التالي عدد الموظفين ونسبة السعودة في الشركة.

الجدول رقم (٨): الموظفين

	٢٠٢٠م		٢٠٢١م		٢٠٢٢م	
	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة٪	العدد	النسبة٪
السعوديين	٥	٪١٢	٣	٪٢١	٢	٪٢٥
الغير سعوديون	٣٦	٪٨٨	١١	٪٧٩	٦	٪٧٥
المجموع	٤١	٪١٠٠	١٤	٪١٠٠	٨	٪١٠٠

*المصدر النشرة القانوني

٣-١٢ برنامج أسهم للموظفين القائمة قبل تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة

كما بتاريخ هذه النشرة. لا يوجد لدى الشركة أي برامج تخصيص أسهم لموظفيها.

٣-١٣ ترتيبات تشرك الموظفين في رأس المال

كما بتاريخ هذه النشرة، لا يوجد أي ترتيبات تشرك الموظفين في رأس مال الشركة.

٤. الهيكل التنظيمي للشركة

٤-١ الهيكل التنظيمي

وفيما يلي رسم توضيحي يبين الهيكل التنظيمي للشركة كما بتاريخ إصدار نشرة الإصدار هذه:

رسم توضيحي ١ الهيكل التنظيمي

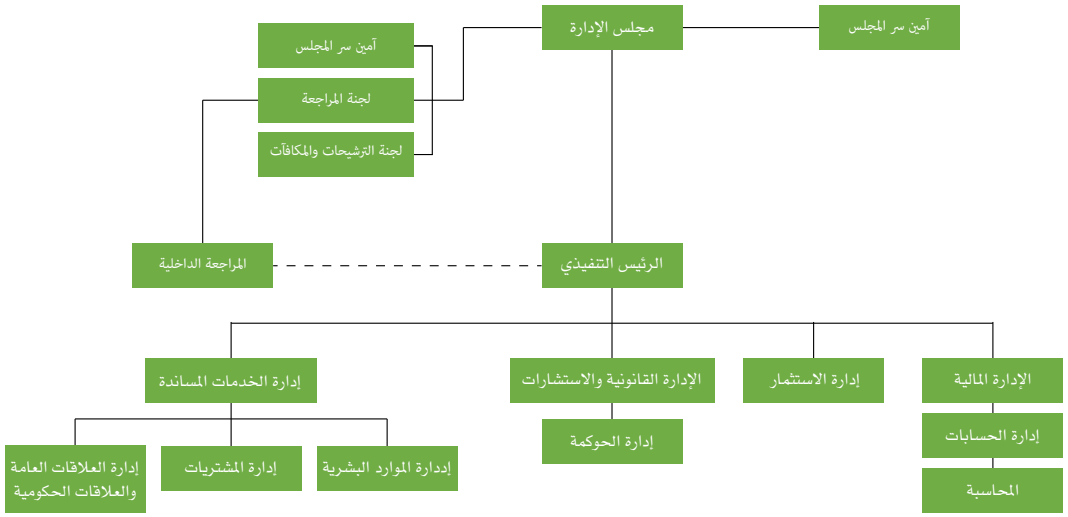

٤-٢ مجلس الإدارة وأمين السر

يوضح الجدول التالي أعضاء مجلس الإدارة كما بتاريخ هذه النشرة:

الجدول رقم (٩): أعضاء مجلس الإدارة

الاسم*	المنصب	الجنسية	العمر	الصفة	الأسهم المملوكة				تاريخ العضوية
					مباشر	غير مباشر	إجمالي	نسبة	
وليد عبد العزيز الشويعر**	الرئيس	سعودي	٤٩	مستقل	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
خالد اسعد خاشقجي**	نائب الرئيس	سعودي	٤٨	مستقل	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
ملفي مناحي المرزوقي	عضو المنتدب	سعودي	٥٤	تنفيذي	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
عبدالكريم بن محمد النهير***	عضو	سعودي	٥٠	مستقل	٥٠٠٠	–	٥٠٠٠	٠,٠٥٠٠٪	٢٩-٠٥-٢٠٢٣م
عزيز بن محمد القحطاني	عضو	سعودي	٥٣	مستقل	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
هيثم بن فيصل أسكوبي	عضو	سعودي	٥٦	مستقل	١	–	١	٠,٠٠٠٠١٪	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
ياسر بن سليمان العقيل	عضو	سعودي	٣٦	مستقل	١٠	–	١٠	٠,٠٠٠١٪	١٤-٠٥-٢٠٢٣م
عبدالعظيم معتمد عبدالعظيم	أمين سر المجلس	مصري	٣٨	–	–	–	–	–	١٤-٠٥-٢٠٢٣م

المصدر: إدارة الشركة

* بتاريخ ١٨/١٠/١٤٤٤هـ (الموافق ٠٨/٠٥/٢٠٢٣م) وافقت الجمعية العامة العادية على انتخاب أعضاء مجلس الإدارة المذكورين أعلاه للدورة الحالية والتي بدأت بتاريخ ١٤/٠٥/٢٠٢٣م وتنتهي بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠٢٦م.

** بتاريخ ٢٤/١٠/١٤٤٤هـ (الموافق ١٤/٠٥/٢٠٢٣م) قرر مجلس الإدارة على تعيين رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وتعيين أمين سر المجلس المذكورين أعلاه للدورة الحالية والتي بدأت بتاريخ ١٤/٠٥/٢٠٢٣م وتنتهي بتاريخ ١٣/٠٥/٢٠٢٦م.

*** بتاريخ ٠٩/١١/١٤٤٤هـ (الموافق ٢٩/٠٥/٢٠٢٣م) أعلنت الشركة قبول استقالة عضو مجلس الإدارة الأستاذ/ محمد عبد الوهاب السكيت بالتمرير على ان يكون سريانها من تاريخ ٢٨/٠٥/٢٠٢٣م، وأعلنت الشركة عن تعين السيد/ عبدالكريم بن محمد النهير بديلا له على ان تكون بداية العضوية بتاريخ ٢٩/٠٥/٢٠٢٣م وحتى نهاية دورة المجلس الحالية.

الجدول رقم (١٠): عدد اجتماعات أعضاء مجلس الإدارة

الجهة الإدارية	٢٠٢٠م*	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
أعضاء مجلس الإدارة	–	٣	٣	٢

* تعذر على الشركة الحصول على المستندات والبيانات للسنة المالية ٢٠٢٠م

المصدر: إدارة الشركة

٤-٣ لجان مجلس الإدارة

لدى المجلس خمسة (٣) لجان منبثقة عنه وهي: (١) اللجنة التنفيذية، (٢) لجنة المراجعة، (٣) لجنة المكافآت والترشيحات. وتقوم هذه اللجان بمساندة مجلس الادارة في متابعة نشاطات الشركة والقيام بتزويد إدارة الشركة بالإرشاد والتوجيه اللازم. وقد تم تشكيل اللجان على النحو التالي:

٤-٣-١ اللجنة التنفيذية

تتكون اللجنة التنفيذية من ثلاثة (٤) أعضاء يعينهم مجلس الادارة. ويتمثل الغرض من اللجنة التنفيذية في مساعدة مجلس الادارة في الاشراف على مصالح الشركة بأعلى مستوى من الكفاءة مع الالتزام بأفضل الممارسات المتعلقة بالحكومة. وتشمل مسؤوليات وواجبات اللجنة التنفيذية:

- تقديم الدعم إلى مجلس الإدارة للإشراف على الكفاءة.
- دعم عمل الإدارة التنفيذية وتوجيهها ومساعدتها في أداء مهامها ومتابعة أعمالها بشكل دوري.
- التوصية للمجلس بتحديد واعتماد الأولويات والأهداف فيما يتصل بتخصيص موارد الشركة المالية والنفقات الرأسمالية للمشاريع بما في ذلك الأمور المالية وخلافها كعمليات الاندماج والتملك والاستثمار والتصرف في الاستمارات وإعادة الهيكلة وإعادة التنظيم.
- العمل بصفة استشارية للمجلس فيما يتصل بالسياسيات والاستراتيجيات التي تؤثر على دور الشركة.
- رسم الاستراتيجيات والخطط متوسطة وطويلة المدى ومراجعتها حسب تغيرات السوق والتأكد من تطبيقها بشكل فعال.
- أداء أي مهام إضافية من وقت لأخر حسبما تراه ضروري بتقديرها الخاص/أو تكليف المجلس لها.
- مراجعة أي تعديل على لوائح وسياسات العمل للشركة والتوصية للمجلس.
- صياغة واستعراض والتواصل مع الإدارة التنفيذية لتقديم استراتيجية وخطط للشركة.
- دراسة أي موضوع يتم عرضة عليها من قبل الإدارة التنفيذية.
- الاتفاق على المبادئ التوجيهية لسياسة العمل استنادا إلى استراتيجية الشركة المعتمدة.
- عرض تقديمي لموازنة الشركة وخطط الشركة على المجلس بعد اعتمادها التحقيق من الميزانيات والخطط.
- التوصية للمجلس بضمان مستويات مناسبة من تفويض السلطة إلى الإدارة العليا في الشركة.
- ضمان وجود هيكل إداري وتنظيم فعال داخل الشركة يتفق مع إجراءات الشركة للتنفيذ الفعال لخطة العمل.
- اتخاذ مثل هذه القرارات التي تتجاوز سلطة الإدارة التنفيذية التي يكلف بها المجلس بشأن النفقات الرأسمالية أو شراء ما يصل إلى مبلغ ادن بها مجلس إلى اللجنة وفقاً للصلاحيات الموافقة عليها.
- الإشراف على أداء الشركة بما في ذلك أداء المؤشرات الرئيسية المتفق عليها في جميع جوانب عمل الشركة وتقديم التقارير إلى المجلس حسب ما تفتضيه الحاجة.
- تقييم المخاطر التي تتعرض لها الشركة لتخفيفها ورصد تلك المخاطر على أساس مستمر.
- مراقبة التنفيذ السليم لخطة أعمال الشركة كما تم اعتماده من مجلس الإدارة.
- تحديد وتفعيل فرص العمل الجديدة التي تخرج عن نطاق النشاطات الأساسية الحالية للشركة ودراسة التنوع الجغرافي.

- وتتألف اللجنة التنفيذية من الاعضاء التاليين:

الجدول رقم (١١): أعضاء اللجنة التنفيذية

الاسم	المنصب	تاريخ العضوية
وليد بن عبدالعزيز الشويعر	رئيس	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
ملفي بن مناحي المرزوقي	عضو	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
خالد بن أسعد خاشقجي	عضو	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
عبدالكريم بن محمد بن محمد النهير	عضو	٢٠٢٣/٠٥/١٤م

*تعذر على الشركة الحصول على المستندات والبيانات للسنة المالية ٢٠٢٠م

المصدر: الشركة

الجدول رقم (١٢): عدد اجتماعات اعضاء اللجنة التنفيذية

الجهة الإدارية	٢٠٢٠م*	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
اللجنة التنفيذية	-	٥	٢	-

*تعذر على الشركة الحصول على المستندات والبيانات للسنة المالية ٢٠٢٠م

المصدر: الشركة

٤-٣-٢ لجنة المراجعة

تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة (٣) أعضاء تعينهم الجمعية العامة بتوصية من مجلس الإدارة. وتختص لجنة المراجعة بمراقبة أعمال الشركة والتحقق من سلامة ونزاهة التقارير والقوائم المالية وأنظمة الرقابة الداخلية فيها، وتشمل مهام اللجنة بصفة خاصة ما يلي:

- الحصول على التأكيدات اللازمة على مدى فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الشركة وإعداد تقرير مكتوب يتضمن توصياتها ورأيها في مدى كفاية هذا النظام وما أدته من أعمال لضمان فعالية هذه الأنظمة حسب نطاق اختصاص اللجنة على أن يقدم هذا النشرة بشكل سنوي ما لم تستدعي الحاجة تقديمة قبل ذلك.
- دراسة مشاريع السياسيات والصلاحيات التي تقع في نطاق اختصاصها وإبداء الرأي بشأنها في ظل دورها الرقابي قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
- مراجعة لوائح مجلس الإدارة ولجانه وإبداء الرأي بشأنها في ظل دورها الرقابي قبل اعتمادها من مجلس الإدارة.
- مراجعة تقارير الإدارة التنفيذية المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية ومكوناته وإبداء الرأي بشأنها لمجلس الإدارة.
- دراسة ما يحلله مجلس الإدارة لها من مواضيع للتوصية للمجلس بشأنها في ضوء دورها الرقابي.
- دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية للشركة والشركات التابعة قبل عرضها على مجلس الإدارة والتوصية باعتمادها.
- دراسة أية مسائل مهمة أو غير مألوفة تتضمنها التقارير المالية
- والتحقق من التقديرات المحاسبية في المسائل الجوهرية الواردة في التقارير المالية.
- دراسة السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.
- إبداء الرأي الفني بناء على طلب مجلس الإدارة فيما إذا كان النشرة السنوي لمجلس الإدارة والقوائم المالية للشركة عادلة ومتوازنة ومفهومة وتتضمن المعلومات التي تتيح للمساهمين والمستثمرين تقييم المركز أو الوضع المالي للشركة وأدائها ونموذج عملها واستراتيجيتها.
- الفحص الدقيق لما قد يثيره المدير المالي للشركة أو من يتولى مهامه أو المراجعة الداخلية في الشركة أو المراجع الحسابات.
- دراسة تقرير المراجعة الداخلية متضمنة ملاحظات المراجعة الداخلية والتوصيات عليها ووضع الخطة اللازمة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية لتلك الملاحظات.
- الرقابة والإشراف على أداء وأنشطة إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، للتحقق من توافر الموارد اللازمة وفعاليتها في أداء الأعمال والمهام المنوطة بها.
- مراجعة واعتماد ميثاق المراجعة الداخلية.

- دراسة واعتماد الخطة الاستراتيجية والسنوية للمراجعة الداخلية.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية واقتراح مكافأته حسب اللوائح الداخلية للشركة.
- اعتماد الهيكل التنظيمي لوظيفة المراجعة الداخلية بما يكفي استقلاليتها وتنفيذ أعمال بفاعلية وكفاءه.
- دراسة ومراجعة المخاطر بالشركة
- تعد وحدة/ إدارة المراجعة الداخلية تقريراً مكتوباً عن أجمالها وتقدمة الى مجلي الإدارة ولجنة المراجعة والإدارة التنفيذية بشكل ربع سنوي ويجب أن يتضمن هذا النشرة تقريراً لنظام المراقبة الداخلية بالشركة وما انتهت إلية وحدة المراجعة أو الإدارة من نتائج وتوصيات وبيان الإجراءات التي اتخذتها كل إدارة لمعالجة نتائج توصيات المراجعة السابقة واي ملحوظة بشأنها لا سيما في حال عدم المعالجة في الوقت المناسب ودواعي ذلك.
- تعمل وحدة/ إدارة المراجعة وفق خطة سنوية شاملة للمراجعة معتمدة من لجنة المراجعة والإدارة التنفيذية وتحدث هذه الخطة سنوياً.
- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح المراجع الخارجي وعزلة وتحديد أعباءه وتقييم أدائه، بعد التحقق من استقلاله ومراجعة نطاق عملة وشروط التعاقد معه.
- التحقق من استقلال المراجع الخارجي وموضوعية تقاريره وعدالتها، ومدى فعالية أعمال المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار القواعد والمعايير ذات الصلة.
- مراجعة خطة المراجع الخارجي وأعماله والتحقق من عدم تقديمة أعمال فنية أو إدارية تخرج عن نطاق أعمال المراجعة وإبداء مرئياتها حيال ذلك
- دراسة تقرير المراجع الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها.
- الإجابة عن استفسارات المراجع الخارجي بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية.
- دراسة تقرير المراجع الخارجي وملاحظاته على القوائم المالية ومتابعة ما اتخذ بشأنها بعد إقرارها من قبل اللجنة.
- مراجعة تقارير الجهات الرقابية والتحقق من اتخاذ الشركة الإجراءات اللازمة بشأنها.
- التحقق من التزام الشركة ومنسوبيها بالأنظمة واللوائح والسياسات والتعليمات الداخلية وتلك الصادرة من الجهات الرقابية والتنظيمية ذات علاقة.
- استعراض وتقديم المشورة بشأن التنظيم والممارسات التي وضعها مجلس الإدارة لرصد الامتثال للقوانين واللوائح وسياسات تعارض المصالح.
- التحقق من وجود سياسة فاعلة للإبلاغ عن المخالفات الإدارية والمالية والسلوكية وحالات الغش والاحتيال.
- مراجعة العقود والتعاملات المقترح أن تجريها الشركة مع الأطراف ذوي العلاقة، وتقديم ما تراه بشأنها إلى مجلس الإدارة.
- الرفع إلى مجلس الإدارة بمسائل التي ترى ضرورة اتخاذ إجراء بشأنها، وإبداء توصياتها بالإجراءات التي يتعين اتخاذها.

وتتألف لجنة المراجعة من الاعضاء التاليين:

الجدول رقم (١٣): أعضاء لجنة المراجعة

الاسم	المنصب	تاريخ العضوية
عزيز محمد القحطاني	رئيس	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
زياد محمد البديني	عضو	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
محمد دخيل الصاعدي	عضو	٢٠٢٣/٠٥/١٤م

المصدر: إدارة الشركة

الجدول رقم (١٤): عدد اجتماعات اعضاء لجنة المراجعة

الجهة الإدارية	٢٠٢٠م*	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
لجنة المراجعة	-	٣	٢	٤

*تعذر على الشركة الحصول على المستندات والبيانات للسنة المالية ٢٠٢٠م

المصدر: إدارة الشركة

٤-٣-٣ لجنة المكافآت والترشيحات

تتكون لجنة المكافآت والترشيحات من ثلاثة (٣) أعضاء يعينهم مجلس الادارة. وتشمل مهام ومسؤوليات لجنة المكافآت والترشيحات:

- إعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة، على أن يراعى في تلك السياسات اتباع معايير ترتبط بالأداء، والإفصاح عنها، والتحقق من تنفيذها.
- توضيح العلاقة بين المكافآت الممنوحة وسياسة المكافآت المعمول بها، وبيان أي انحراف جوهري عن هذه السياسة.
- المراجعة الدورية لسياسة المكافآت، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.
- التوصية لمجلس الإدارة بمكافأة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وكبار التنفيذيين بالشركة وفقاً للسياسة المعتمدة.
- اقتراح سياسات ومعايير واضحة للعضوية في مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.
- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح أعضاء فيه وإعادة ترشيحهم وفقاً للسياسات والمعايير المعتمدة.
- التوصية لمجلس الإدارة بترشيح أعضاء اللجان التابعة.
- إعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة وشغل وظائف الإدارة التنفيذية.
- تحديد الوقت الذي يتعين على العضو تخصيصه لأعمال مجلس الإدارة.
- المراجعة السنوية للاحتياجات اللازمة من المهارات أو الخبرات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة ووظائف الإدارة التنفيذية.
- مراجعة هيكل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.
- التحقق بشكل سنوي من استقلال الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- وضع وصف وظيفي للأعضاء التنفيذيين والأعضاء غير التنفيذيين والأعضاء المستقلين وكبار التنفيذيين.
- وضع الإجراءات الخاصة في حالة شغور مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذيين.
- تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقتراح الحلول لمعالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.

الجدول رقم (١٥): أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات

الاسم	المنصب	تاريخ العضوية
خالد بن أسعد خاشقجي	رئيس	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
وليد بن عبدالعزيز الشويعر	عضو	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
محمد خالد المطيري	عضو	٢٠٢٣/٠٥/١٤م

المصدر: إدارة الشركة

الجدول رقم (١٦): عدد اجتماعات أعضاء لجنة المكافآت والترشيحات

الجهة الإدارية	٢٠٢٠م*	٢٠٢١م	٢٠٢٢م	٣١ مارس ٢٠٢٣م
لجنة المكافآت والترشيحات	-	٢	١	١

*تعذر على الشركة الحصول على المستندات والبيانات للسنة المالية ٢٠٢٠م

المصدر: إدارة الشركة

٤-٤ الإدارة التنفيذية

يوضح الجدول ادناه أسماء أعضاء فريق الإدارة التنفيذية كما في هذه النشرة:

الجدول رقم (١٧): أعضاء فريق الإدارة التنفيذية

الاسم	المنصب*	الجنسية	العمر	عدد الأسهم المملوكة		نسبة الملكية		تاريخ التعيين
				مباشر	غير مباشر	مباشر	غير مباشر	
ملفي بن مناحي المرزوقي	الرئيس التنفيذي	سعودي	٥٤	٠	٠	٠	٠	٢٠٢٣/٠٣/٢٢م
فيصل بن فائز الشمري	مشرف الشئون الإدارية والبشرية	سعودي	٢٧	٠	٠	٠	٠	٢٠٢٢/١٠/٠١م

المصدر: إدارة الشركة

* لدى الشركة عدد من الموظفين المسجلون تحت الشركة التابعة «شركة وسمي وثمار للحوم – شركة ذات مسئوليه محدودة ومملوكه بالكامل لشركة ثمار التنمية القابضة)» والتي سوف تقوم الشركة بنقلهم وذلك بعد زيادة رأس المال ومعالجة وضع الشركة مع التأمينات الاجتماعية ومكتب العمل.

٤-٥ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين

تقع مسؤولية اقتراح المكافآت التي يتقاضاها أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين ضمن إطار عمل لجنة المكافآت والترشيحات بالاعتماد على ما ورد في النظام الأساسي للشركة حيث تتكون مكافأة مجلس الإدارة وفقا لما نصت عليه المادة التاسعة عشر (١٩) من النظام الأساسي، من مبلغ معين أو بدل حضور عن الجلسات أو مزايا معينه أو نسبة معينة من صافي الأرباح، ويجوز الجمع بين اثنين أو أكثر من هذه المزايا، وإذا كانت المكافأة نسبة معينة من أرباح الشركة، فلا يجوز أن تزيد هذه النسبة على (١٠٪) من صافي الأرباح، وذلك بعد خصم الاحتياطات التي قررتها الجمعية العامة، وبعد توزيع ربح على المساهمين لا يقل عن ٥٪ من رأس مال الشركة المدفوع، وفي جميع الأحوال لا يتجاوز ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من مكافأة ومزايا مالية أو عينية مبلغ خمسمائة ألف ريال سنويا وفق الضوابط التي تضعها وزارة التجارة، يجوز أن تكون مكافأة الأعضاء متفاوتة المقدار بحيث تعكس مدى خبرة العضو واختصاصه والمهام المنوطة به واستقلاله وعدد الجلسات التي حضرها وأي اعتبارات أخرى بحسب تقدير مجلس الإدارة ويجب أن يشمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية على بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت وبدل مصروفات وغير ذلك من المزايا، وأن يشتمل كذلك على بيان ما قبضه أعضاء المجلس بوصفهم عاملين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارات وأن يشتمل أيضا على بيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة. كما يجب ألا تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين نسبة من الأرباح التي تحققها الشركة أو أن تكون مبنية بشكل مباشر أو غير مباشر على ربحية الشركة وفقا لما تضعه الجهة المختصة. ويوضح الجدول التالي قيمة الرواتب والمكافآت والبدلات التي تقاضاها أعضاء مجلس الإدارة) خلال الثلاثة أعوام الماضية:

يبين الجدول التالي مكافآت وتعويضات أعضاء مجلس الإدارة مقابل عضوياتهم في المجلس واللجان:

الجدول رقم (١٨): مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومدراء التنفيذيين

بالريال السعودي	٢٠٢٠م**	٢٠٢١م	٢٠٢٢م
أعضاء مجلس الإدارة*	–	٥٤٠,٠٠٠	٦٦٠,٠٠٠
المدراء التنفيذيين	–	٢,٨٥٣,٠٠٠*	٦٧٩,٠٤٢

المصدر: إدارة الشركة

* تقدر مكافآت الأستاذ/ ساري إبرايهم المعيوف عن عام ٢٠٢١م بمبلغ ٢,٢٠٥,٠٠٠ ريال سعودي .

** تعذر على الشركة الحصول على المستندات والبيانات للسنة المالية ٢٠٢٠م

0. المعلومات المالية ومناقشة وتحليل الادارة

0-1 نبذة عن الشركة

تم تسجيل شركة ثمار التنمية القابضة (شركة ثمار الوطنية للتسويق الزراعي سابقًا) كشركة مساهمة سعودية برقم السجل التجاري ١٠١٠٠٦٨٢٢٢ الصادر في الرياض في ١٧ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ (الموافق ٠٧ يناير ١٩٨٨م). يبلغ رأس مال الشركة ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي مقسم إلى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة سهميه قدرها ١٠ ريال سعودي.

تغيير الاسم: بناءً على اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ١٢ أكتوبر ٢٠٢١، تم تغيير اسم الشركة من الشركة الوطنية للتسويق الزراعي إلى شركة ثمار التنمية القابضة تشمل أنشطة الشركة إدارة الشركات لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها، وامتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها، تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها، وامتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها، واستثمار أموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية.

إجراءات إعادة التنظيم المالي: في ٦ يناير ٢٠٢١، قدم البنك السعودي البريطاني (SABB)، المقرض الرئيسي للشركة، طلبًا في المحكمة التجارية بالرياض لتصفية الشركة بسبب عدم قدرتها على سداد ديونها بسبب الوضع المالي المتردي. اعترضت الشركة على طلب البنك في ٤ فبراير ٢٠٢١ الذي أصدرت المحكمة بموجبه قرارًا بإعادة التنظيم المالي للشركة في ٤ أبريل ٢٠٢١. وفقًا للحكم الصادر يوم الأربعاء ٢٥ شعبان ١٤٤٢هـ الموافق ٧ أبريل ٢٠٢١م في القضية رقم ١٩٧٠ لعام ١٤٤٢هـ، والتي حكمت بإعادة التنظيم المالي للشركة، تم تعيين هاني بن صالح العقيلي أمينًا لإعادة التنظيم المالي للشركة. تم منح الشركة فترة ١٥٠ يومًا لإعداد الاقتراح من تاريخ فتح الإجراءات. تم تمديد هذا الموعد النهائي بناءً على طلب الشركة لمدة ١٠٠ يوم، بدءًا من تاريخ ٢٥ محرم ١٤٤٣هـ الموافق ٢ سبتمبر ٢٠٢١م، لكن المحكمة وافقت على تمديد الموعد النهائي لمدة ٦٠ يومًا، بدءًا من تاريخ ٦ جمادى الأولى ١٤٤٣هـ الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠٢١م.

في الفترة الأخيرة، وضعت إدارة الشركة خطة استراتيجية لتطوير الشركة وتوسيع وتنويع أنشطتها حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها واغتنام الفرص الكبيرة في السوق المحلية في مرحلة ما بعد الإغلاق التي رافقت جائحة فيروس كورونا، لذلك تم تحويل الشركة إلى شركة قابضة تحت اسم (شركة ثمار التنمية القابضة) السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٨٢٢٢ وهي شركة سعودية مدرجة في سوق الأسهم السعودية يتمثل نشاطها فيما يلي:

- إدارة الشركات التابعة لها او المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها
- استثمار أموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية
- امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها
- تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها
- امتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها او لغيرها.

تعليق تداول الأسهم: تم تعليق التداول على أسهم ثمار في ١١ ديسمبر ٢٠١٩، حيث فشلت الشركة في نشر نتائجها المالية للربع الثالث من عام ٢٠١٩. استمر التعليق المذكور حيث لم تقدم الشركة سجلاتها المالية للفترات اللاحقة أيضًا. وافقت شركة تداول على طلب الشركة لتداول أسهمها خارج البورصة (OTC) اعتبارًا من ٦ سبتمبر ٢٠٢٠، مع تنفيذ العديد من المعاملات على الأسهم.

استئناف التداول: تم استئناف تداول سهم الشركة في مارس ٢٠٢٣ م بعد نشر القوائم المالية للفترات السابقة جنبًا إلى جنب مع القوائم المالية المرحلية للربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣ م على موقع تداول وبعد حل المشكلات المتعلقة بالامتناع عن إبداء الرأي في تقرير المراجع الخارج.

شركة تابعة غير موحدة: أنشأت الشركة شركة تابعة غير موحدة باسم شركة وسمي وثمار للحوم (شركة مساهمة واحدة) كشركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية وفقًا لقانون الشركات بموجب شهادة تسجيل الشركة رقم ١٠١٠٨٤٧٩٤ بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/٢٧هـ (الموافق ٢٠٢٢/١٢/٢١م)، ويبلغ رأس المال المصرح به ١٠٠،٠٠٠ ريال سعودي. يتمثل نشاطها في إنتاج اللحوم الطازجة وبيع اللحوم ومنتجاتها بالجملة والتجزئة. تتطلب بعض الأنشطة الحصول على تراخيص من وزارة الصناعة والثروة المعدنية. تبدأ السنة المالية الأولى للشركة من تاريخ تسجيلها.

العنوان: عنوان المكتب الرئيسي للشركة هو صندوق بريد ٨٨٦١٨، مبنى رقم ٣٥٤٩، طريق العروبة، حي العليا، الرياض ١٢٣٣٣، المملكة العربية السعودية. تقع الإدارة التنفيذية للشركة أيضًا في مدينة الرياض.

٥-٢ إقرارات أعضاء مجلس الإدارة بشأن المعلومات المالية

يقر أعضاء مجلس إدارة الشركة بما يلي:

١. أن المعلومات المالية الواردة في هذه النشرة قد تم استخراجها من القوائم المالية الموحدة المدققة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و٢٠٢١م و٢٠٢٢م والقوائم المالية للربع الأول لعام ٢٠٢٣م والإيضاحات المرفقة بها دون أي تعديل جوهري عليها، وأنها تشتمل على معلومات مالية مقدمة على أساس موحد في شكل يتفق مع القوائم المالية التي تقرها الشركة سنوياً.

٢. باستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذه النشرة القسم (٢) «**عوامل المخاطرة**» الفقرة الفرعية رقم (٢-١-٣) «**المخاطر المتعلقة بالخسائر المتراكمة**»، والفقرة الفرعية رقم (٢-١-١٢) «**المخاطر المتعلقة بانقطاع الأعمال**» لم يطرأ أي تغيير سلبي جوهري في الوضع المالي والتجاري للشركة خلال السنوات المالية الثلاثة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م و٢٠٢١م و٢٠٢٢م والربع الأول من عام ٢٠٢٣م والتي سبقت مباشرة تاريخ تقديم طلب تسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة إضافة إلى نهاية الفترة التي يشملها تقرير المحاسب القانوني حتى اعتماد نشرة الإصدار.

٣. ليس لدى الشركة معلومات عن أي سياسات حكومية أو اقتصادية أو مالية أو نقدية أو سياسية أو أي عوامل أخرى أثرت أو يمكن أن تؤثر بشكل جوهري (مباشر أو غير مباشر) في عمليات الشركة باستثناء ما جرى الإفصاح عنه في هذا القسم والقسم (٢) «**عوامل المخاطرة**» من هذه النشرة.

٤. لم يتم منح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي منحه المصدر خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب تسجيل وطرح أسهم حقوق الأولوية الخاضعة لهذه النشرة لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أو كبار التنفيذيين، أو القائمين بعرض أو طرح الأوراق المالية أو الخبراء.

٥. لا تملك الشركة أي حيازات في أوراق مالية تعاقدية أو غيرها من الاصول التي تكون قيمتها عرضة للتقلبات أو يصعب التأكد من قيمتها مما قد يؤثر بشكل كبير على تقييم الموقف المالي.

٦. أنه لا يوجد لدى الشركة أي التزامات محتملة أو ضمانات أو أي أصول ثابتة مهمة مزمع على شرائها أو استئجارها بخلاف ما تم الإفصاح عنه في هذه القسم من النشرة الفقرة الفرعية (٥-٨-٨) «**الالتزامات المحتملة**».

٧. أنه لا يوجد لدى الشركة أي قروض أو مديونيات أخرى بما في ذلك السحب على المكشوف من الحسابات المصرفية، كما يقرون بعدم وجود أي التزامات ضمان (بما في ذلك الضمان الشخصي أو غير المشمولة بضمان شخصي أو المضمونة برهن أو غير المضمونة برهن) أو التزامات تحت القبول أو ائتمان القبول أو التزامات الشراء التأجيري باستثناء ما تم الإفصاح عنه في هذا القسم من النشرة الفقرة الفرعية (٥-٧-١-١٢) «**المطلوبات المتداولة**» والفقرة الفرعية (٥-٨-٤) «**المطلوبات الغير المتداولة**».

٨. أنه وعلى حد علمهم – لا توجد رهونات أو حقوق أو أي أعباء أو تكاليف على ممتلكات الشركة كما في تاريخ هذه النشرة.

٩. باستثناء ما جرى الإفصاح عنه في هذا القسم الفقرة الفرعية (٥-٨-٨) «**الالتزامات المحتملة**». لا يوجد لدى الشركة أي التزامات محتملة أو ضمانات.

١٠. أن رأس مال الشركة لا يخضع لأي عقد من عقود الخيار.

١١. أن الشركة لم تشهد أي تعديلات في رأس المال خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة.

١٢. أن الشركة ليست على دراية بأي عوامل موسمية أو دورات اقتصادية متعلقة بالنشاط قد يكون لها تأثير في الأعمال والوضع المالي للشركة باستثناء ما جرى الإفصاح عنه في القسم (٢) «**عوامل المخاطرة**» من هذه النشرة.

١٣. لا يوجد لدى الشركة أدوات دين صادرة او أدوات دين موافق عليها ولم يتم إصدارها ولا يوجد لديها قروض مشمولة بضمان شخصي أو مضمونة برهن أو غير مضمونة برهن.

٥-٣ السياسات المحاسبية الهامة

٥-٣-١ أساس إعداد القوائم المالية

٥-٣-١-١ المعايير المحاسبية المطبقة

- تم إعداد القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والاصدارات الأخرى المعتمدة من لهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والتي من ضمنها معيار التقرير المالي خلال إجراء الإفلاس: التسوية الوقائية أو إعادة التنظيم المالي المعتمد في المملكة العربية السعودية، والذي يتطلب أثر إجراء إعادة التنظيم المالي على القوائم المالية والإفصاح عن معلومات إضافية بسبب الدخول في الإجراء. وتُظهر القوائم المالية أثر المعاملات والأحداث المرتبطة مباشرة بإجراءات إعادة التنظيم المالي، بشكل مستقل عن الأنشطة الجارية للشركة.

- سمحت هيئة السوق المالية للشركات المدرجة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة-أو إعادة التقييم-أو الاستمرار في استخدام نموذج التكلفة لقياس العقارات والعقارات الاستثمارية بدءًا من ١ يناير ٢٠٢٢. كما ألزمت الشركات المدرجة بمواصلة استخدام نموذج التكلفة لقياس الممتلكات الآلات والمعدات والاصول غير الملموسة.
- تم إعداد القوائم المالية المرحلية المختصرة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي «٣٤» «التقارير المالية المرحلية» المعتمد في المملكة العربية السعودية والمعايير والتصريحات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والتي تتضمن معيار إعداد التقارير المالية أثناء إجراءات الإفلاس: التسوية الوقائية أو إعادة التنظيم المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والتي تتطلب عرض تأثير إجراء إعادة التنظيم المالي على القوائم المالية والإفصاح عن المزيد من المعلومات بسبب الدخول في الإجراء. تُظهر القوائم المالية تأثير المعاملات والأحداث المرتبطة مباشرة بإجراءات إعادة التنظيم المالي بشكل مستقل عن الأنشطة الحالية للشركة، ويجب قراءة هذه القوائم المالية الأولية الموجزة جنبًا إلى جنب مع أحدث القوائم المالية السنوية اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م.
- لا تتضمن هذه القوائم المالية المرحلية المختصرة جميع المعلومات والإفصاحات المطلوبة لإصدار مجموعة كاملة من القوائم المالية المعدة وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي. ومع ذلك، يتم تضمين السياسات والملاحظات المحاسبية المحددة لشرح الأحداث والمعاملات الهامة لفهم التغيرات في المركز المالي والأداء المالي منذ أخر قوائم المالية سنوية. بالإضافة إلى ذلك، فإن نتائج فترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ ليست بالضرورة مؤشراً للنتائج التي يمكن توقعها للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٥-٣-١-٢ العرف المحاسبي/أساس القياس

تم إعداد هذه القوائم المالية باستخدام مبدأ الاستحقاق المحاسبي ومفهوم الاستمرارية وعلى أساس التكلفة التاريخية، ويتم استخدام أساس آخر إذا تطلبت المعايير الدولية للتقرير المالي استخدام أساس قياس آخر، كما هو موضح في السياسات المحاسبية المطبقة.

٥-٣-١-٣ العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم عرض هذه القوائم المالية بالريال السعودي، والذي يمثل العملة الوظيفية للشركة وعملة العرض، ما لم يُذكر خلاف ذلك. تم تقريب جميع الأرقام إلى أقرب ريال، ما لم يُذكر خلاف ذلك.

٥-٣-١-٤ المعايير الدولية الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي لم يتم اعتمادها بعد

قامت الشركة بتطبيق التعديلات التالية على المعايير لأول مرة لفترات إعداد التقارير التي تبدأ في ١ يناير ٢٠٢٢:

٥-٣-١-٥ التعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٣ ومعايير المحاسبة الدولية رقم ١٦ و٣٧

- يقوم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣، «اندماج الأعمال» بتحديث مرجع في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ٣ إلى الإطار المفاهيمي لإعداد التقارير المالية دون تغيير المتطلبات المحاسبية لدمج الأعمال.
- يحظر معيار المحاسبة الدولي ١٦، «الممتلكات والآلات والمعدات» على الشركة أن تخصم من تكلفة الممتلكات والآلات والمعدات المبالغ المستلمة من بيع المواد المنتجة أثناء قيام الشركة بإعداد الأصل للاستخدام المقصود. وبدلاً من ذلك، ستعترف الشركة بعائدات المبيعات هذه والتكاليف ذات الصلة في قائمة الربح أو الخسارة.
- يحدد معيار المحاسبة الدولي ٣٧، «المخصصات والمطلوبات والموجودات المحتملة» التكاليف التي تتضمنها الشركة عند تقييم ما إذا كان العقد سيؤدي إلى خسارة.

تطبيق هذه التعديلات ليس له أي تأثير جوهري على القوائم المالية خلال العام.

٥-٣-١-٦ المعايير الصادرة التي لم يتم تطبيقها بعد

فيما يلي التعديلات على المعايير غير المطبقة التي تم إصدارها والتي تسري للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٣م، مع السماح بالتطبيق المبكر، ولكن الشركة لم تطبقها عند إعداد هذه القوائم المالية. لا تتوقع الشركة تأثيرًا ماديًا على القوائم المالية إذا تم تطبيق المعايير والتعديلات التالية:

تصنيف المطلوبات (التعديلات على المعيار الدولي ١ «عرض القوائم المالية»).

توضح هذه التعديلات ذات النطاق الضيق لمعيار المحاسبة الدولي ١، عرض القوائم المالية، أن المطلوبات تصنف على أنها متداولة أو غير متداولة، اعتمادًا على الحقوق الموجودة في نهاية فترة التقرير. لا يتأثر التصنيف بتوقعات الكيان أو بالأحداث بعد تاريخ التقرير (على سبيل المثال، استلام تنازل أو إخلال بتعهد). يوضح التعديل أيضًا ما يعنيه معيار المحاسبة الدولي ١ عندما يشير إلى «تسوية» الالتزام.

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ١ وبيان الممارسة رقم ٢ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٨.

تهدف التعديلات إلى تحسين إفصاحات السياسة المحاسبية ومساعدة مستخدمي القوائم المالية على التمييز بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية.

تصنيف تعديل معيار المحاسبة الدولي ١٢ –الضريبة المؤجلة المتعلقة بالموجودات والخصوم الناشئة عن معاملة واحدة.

تتطلب هذه التعديلات من الشركات الاعتراف بالضريبة المؤجلة على المعاملات التي تؤدي، عند الاعتراف المبدئي، إلى مبالغ متساوية من الفروقات المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة.

٥-٣-١-٧ التغيرات في السياسات المحاسبية

قامت الشركة خلال السنة المالية ٢٠٢٢م بتطبيق المعيار الدولي للمحاسبة ١٦ باستخدام نموذج إعادة التقويم لقياس الأراضي المملوكة لها والمدرجة ضمن بند الممتلكات والآلات والمعدات، حيث قررت هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية السماح للشركات المدرجة باستخدام خيار نموذج القيمة العادلة او اعادة التقييم لقياس العقارات والعقارات الاستثمارية ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٢م واستمرار الزامها باستخدام خيار نموذج التكلفة لقياس الممتلكات والآلات والمعدات والموجودات غير الملموسة.

وحيث أن تعديل السياسات في المعيار الدولي للمحاسبة ٨ نص بأن يعد التطبيق الأولي لسياسة خاصة بإعادة تقويم الموجودات وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١٦ «العقارات والآلات والمعدات» تغيراً في سياسة محاسبية يعامل على أنه إعادة تقويم وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ١٦ وليس وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة ٨.

٥-٣-١-٨ السياسات المحاسبية الهامة المطبقة

فيما يلي السياسات المحاسبية الهامة التي تطبقها الشركة في إعداد قوائمها المالية لجميع الفترات المحاسبية المعروضة باستثناء ما هو مذكور في الفقرة أعلاه.

تصنيف ما هو متداول مقابل ما هو غير متداول

الموجودات

تعرض الشركة الموجودات والمطلوبات في قائمة المركز المالي استناداً إلى التصنيف متداول/غير متداول. ويتم تصنيف الأصل ضمن الموجودات المتداولة في حال:

- من المتوقع أن تتحقق أو هناك نية لبيعها أو اهلاكها في دورة تشغيل عادية، أو
- يتم الاحتفاظ بها في المقام الأول لغرض المتاجرة، أو
- من المتوقع أن يتم بيعه في غضون اثني عشر شهرًا بعد فترة إعداد التقارير المالية، أو
- كون الأصل نقداً أو في حكم النقد إلا إذا كان محظورا تبادل الأصل أو استخدامه لتسوية التزام ما خلال اثني عشر شهراً على الأقل من تاريخ التقرير المالي.

تقوم الشركة بتصنيف جميع الموجودات الأخرى كموجودات غير متداولة.

المطلوبات

يعتبر الالتزام ضمن المطلوبات المتداولة في حال:

- توقع تسوية الالتزام خلال دورة تشغيلية عادية، أو
- الاحتفاظ بالالتزام في المقام الأول لغرض المتاجرة، أو
- من المقرر أن تتم تسوية الالتزام في غضون اثني عشر شهرًا بعد فترة إعداد التقارير المالية، أو
- عدم وجود حق غير مشروط لتأجيل تسوية الالتزام على مدة اثني عشر شهرًا على الأقل من تاريخ التقرير المالي.
- تصنف الشركة جميع المطلوبات الأخرى كبنود غير متداولة.

النقد وما في حكمه

لغرض إعداد قائمة التدفقات النقدية، يتألف النقد وما في حكمه من الأرصدة لدى البنوك، وودائع نقدية والنقد لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل ذات أجل استحقاق أصلي يبلغ ثلاثة أشهر أو أقل وغيرها من الاستثمارات قصيرة الأجل ذات السيولة العالية، إن وجدت، والتي يبلغ أجل استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ إنشائها وتكون متاحة للشركة دون أي قيود. كما تشمل حسابات السحب على المكشوف التي تعد جزءًا لا يتجزأ من إدارة النقد في الشركة ومن المتوقع أن يتم تغييرها من السحب على المكشوف إلى الحسابات الجارية.

ودائع المرابحة لأجل لدى البنوك

تشمل ودائع المرابحة لأجل لدى البنوك الودائع لدى البنك ذات الاستحقاق الأصلي لأكثر من ثلاثة أشهر وأقل من عام من تاريخ الإيداع.

المخزون

يتم إدراج المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل، يتم تحديد التكلفة على النحو التالي:

- المنتجات ومواد التعبئة والتغليف بتكلفة الشراء على أساس المتوسط المرجح وتشمل (تكاليف شراء المخزون، سعر الشراء، ورسوم الاستيراد والضرائب الأخرى (بخلاف تلك التي يمكن استردادها – لاحقاً – من السلطات الضريبية) وتكاليف النقل، والمناولة والتكاليف الاخرى التي تعود – بشكل مباشر – إلى الاقتناء وتطرح الخصومات التجارية، والتخفيضات والبنود المشابهة الأخرى عند تحديد تكاليف الشراء.
- تتكون القيمة الصافية القابلة للتحقق من سعر البيع المقدر ناقصًا تكاليف التصنيع الإضافية حتى الاكتمال وحصة مناسبة من مصاريف البيع والتوزيع. يجب الاعتراف بأي انخفاض في تكلفة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقيق كمصروف في الفترة التي يحدث فيها التخفيض. يجب الاعتراف بأي انعكاس لانخفاض القيمة في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي يحدث فيها التراجع.
- يُجنب مخصص، عند الضرورة، لأي مخزون بطيء الحركة أو معيب ويتم اثبات تكلفة المخزون كمصروف وتثبت ضمن تكلفة الإيرادات.

الممتلكات والآلات والمعدات

الاعتراف والقياس

تُظهر الممتلكات الآلات والمعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للانخفاض في القيمة، إن وجدت. وتتضمن تكلفة اقتناء الأصل كافة التكاليف المتعلقة باقتناء الأصل.

- يتم إلغاء اثبات أي بند من بنود الممتلكات والآلات والمعدات بعد استبعاده أو عدم توقع منافع اقتصادية مستقبلية من استخدامه أو استبعاده.
- يتم تحديد الأرباح والخسائر الناتجة عن التصرف في بند من بنود الممتلكات الآلات والمعدات من خلال مقارنة صافي عائدات التصرف مع المبالغ الدفترية للممتلكات الآلات والمعدات ويتم الاعتراف بها بعد خصم الإيرادات الأخرى (المصروفات) في شكل أرباح أو خسائر.
- يتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يترتب عليها زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية للشركة، ويمكن قياسها بشكل موثوق.
- يتم رسملة تكاليف التمويل المتعلقة بالقروض لتمويل إنشاء موجودات مؤهلة خلال السنة اللازمة لاستكمال وتجهيز الموجودات للغرض المعدة من له.
- في حال ما إذا كان لأجزاء هامة من بند الممتلكات والآلات والمعدات أعمار إنتاجية مختلفة عندئذ، يتم احتسابها كبنود منفصلة من الممتلكات والآلات والمعدات.
- يتم الاعتراف بتكلفة استبدال جزء هام من بند الممتلكات والآلات والمعدات في القيمة الدفترية للبند إذا كان من المحتمل تدفق منافع اقتصادية مستقبلية كامنة إلى الشركة ويمكن قياس تلك التكاليف بشكل موثوق. يتم استبعاد القيمة الدفترية للبند المستبدل عندما يتطلب الأمر استبدال قطع هامة للممتلكات والآلات والمعدات على فترات زمنية، تقوم الشركة بإدراج مثل هذه القطع كموجودات فردية مع اعمار إنتاجية محددة ويتم استهلاكها وفقاً لذلك. وبالمثل، عند القيام بفحص رئيسي، يتم إدراج تكلفته في القيمة الدفترية للممتلكات والمعدات كبديل إذا تم استيفاء معايير الإدراج. يتم تضمين تكاليف الإصلاح والصيانة الأخرى في قائمة الأرباح أو الخسائر التي حال تكبدها.

القياس اللاحق للبنود التي يتم قياسها وفقًا لنموذج إعادة التقييم:

- اختارت الشركة استخدام نموذج إعادة التقييم لفئة العقارات (الأراضي) من الممتلكات الآلات والمعدات.
- يتم تطبيق نموذج إعادة التقييم على فئة العقارات بأكملها.
- وفقًا لنموذج إعادة التقييم، بعد الاعتراف الأولي بفئة الأرض بالتكلفة، يتم قياسها وتسجيلها لاحقًا بمبلغ إعادة التقييم، وهو قيمتها العادلة في تاريخ إعادة التقييم مطروحًا منها أي إهلاك لاحق متراكم (إن وجد) وأي خسائر متراكمة لاحقة في القيمة. عند إعادة التقييم، يتم تعديل المبلغ الدفتري للأصل وإعادة تقديمه إلى المبلغ المعاد تقييمه في تاريخ إعادة التقييم بطريقة متناسبة.
- تتم إعادة التقييم بانتظام سنوياً في تاريخ إعداد القوائم المالية السنوية، ويتم ذلك في وقت واحد.
- عندما يزداد المبلغ الدفتري للأصل نتيجة لإعادة التقييم، فإنه يتم اثبات الزيادة ضمن الدخل الشامل الآخر وتُجمع ضمن حقوق الملكية تحت عنوان فائض إعادة التقييم، على أن يتم اثبات الزيادة ضمن الربح أو الخسارة بالقدر الذي يعكس انخفاض إعادة تقييم مُثبت –سابقاً–ضمن الربح أو الخسارة.
- إذا انخفض المبلغ الدفتري نتيجة لإعادة التقييم، يتم الاعتراف بالانخفاض في الربح أو الخسارة. شريطة أن يتم تسجيل الانخفاض في الدخل الشامل الآخر في حدود أي رصيد ائتماني موجود في فائض إعادة التقييم المتعلق بذلك الأصل. ويؤدي الانخفاض المعترف به في الإيرادات الشاملة الأخرى إلى خفض المبلغ المتراكم في الأسهم تحت عنوان فائض إعادة التقييم.
- يحول فائض إعادة التقييم المُدرج ضمن حقوق الملكية فيما يتعلق بالأراضي –بشكل مباشر –إلى الأرباح المبقاه عندما يُلغى إثبات الأصل. كما انه، يتم تحويل بعض الفائض أثناء استخدام الأصل بما يماثل الفرق (إن وجد) بين الاستهلاك على أساس المبلغ الدفتري المعاد تقييمه للأصل والاستهلاك على اساس التكلفة الأصلية للأصل. ولا يتم إجراء أي تحويلات من فائض إعادة التقييم إلى الأرباح المبقاه من خلال الربح أو الخسارة.
- يتم اثبات آثار الضرائب على الدخل الناشئة عن إعادة تقييم العقارات والآلات والمعدات ويفصح عنها، إن وجدت، وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي ١٢ «ضرائب الدخل».

قطع الغيار الرأسمالية

- تمثل قطع الغيار الرأسمالية قطع الغيار قابلة للتبديل بالمصانع والمعدات التي تعتبر ضرورية لدعم عمليات الصيانة الروتينية وإصلاح المصانع والمعدات أو لاستخدامها في حالات الإصلاح الطارئة.
- تتم رسملة قطع الغيار هذه إذا تم استيفاء شروط ومعايير الرسملة، ويتم اهلاكها على مدى العمر الإنتاجي المقدر.

الاهلاك

- يتم الاهلاك التكلفة ناقصًا القيمة المتبقية المقدرة على أساس القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي للموجودات على النحو التالي:

الجدول رقم (١٩): العمر الانتاجي للموجودات الملموسة

البند	العمر الافتراضي
المباني	٣٣,٣ سنة
الابار	٢٥ سنة
الكمبيوتر واجهزة كهربائية	٥ إلى ١٣,٣ سنة
تحسين العقارات المستأجرة والأثاث والتجهيزات	٤ الى ٤٠ سنة
الآلات والمعدات	٥ الي ١٠ سنوات
السيارات	٥ إلى ١٣,٣ سنة

- تتم مراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية للموجودات ومؤشرات الانخفاض في القيمة في نهاية كل سنة مالية وتعدل بأثر مستقبلي، عند الحاجة.

الأعمال الرأسمالية قيد التنفيذ

- تشمل الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ في نهاية السنة بعض الموجودات التي تم اقتنائها ولكنها غير جاهزة للاستخدام المعدة لأجلة. ويتم تسجيل تنفيذ الأعمال الرأسمالية تحت التنفيذ بالتكلفة مطروحًا منها أي انخفاض مسجل في القيمة. ويتم تحويل هذه الموجودات إلى فئات الموجودات ذات الصلة ويتم استهلاكها عندما تصبح جاهزة للاستخدام.

الموجودات غير الملموسة

- يتم قياس الموجودات غير الملموسة (باستثناء الشهرة) مكتسبة بشكل منفصل عند الاعتراف الأولي بالتكلفة. بعد الاعتراف الأولي، تُسجل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد خصم الاهلاك المتراكم وخسائر اضمحلال القيمة، إن وجدت
- لا تتم رسملة الموجودات المنتجة داخليًا (باستثناء تكاليف التطوير المرسملة) والنفقات ذات الصلة يتم الاعتراف بها في قائمة الربح أو الخسارة في الفترة التي تم تكبدها فيها.
- يتم تقييم العمر الإنتاجي للموجودات غير الملموسة على أنها محددة أو غير محددة.
- يتم إطفاء الموجودات غير الملموسة ذات الأعمار الإنتاجية المحددة على مدار العمر الاقتصادي الإنتاجي على النحو التالي:

الجدول رقم (٢٠): العمر الافتراضي للموجودات الغير ملموسة

البند	العمر الافتراضي
برامج	٥ سنوات

- يتم مراجعة القيم المتبقية للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي المحدد وأعمارها الإنتاجية ومؤشرات الانخفاض في القيمة في نهاية كل سنة مالية حيث يتم تقييمها لتحديد انخفاض القيمة إذا كان هناك مؤشر على أن الأصل غير الملموس يمكن ان يكون قد تعرض لانخفاض القيمة.
- يتم احتساب التغييرات في العمر الإنتاجي المتوقع أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية المتضمنة في الأصل عن طريق تعديل فترة أو طريقة الاستهلاك حسبما يقتضي الحال، حسب الاقتضاء، ويتم اعتبارها كتغيرات في التقديرات المحاسبية وتعدل بأثر مستقبلي، عند الضرورة.
- يتم ادراج مصاريف الاستهلاك للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر الموحدة ضمن فئة المصروفات بما يتماشى مع وظيفة الموجودات غير الملموسة.
- تتم رسملة النفقات اللاحقة فقط عندما يكون من المحتمل تدفق المنافع الاقتصادية المستقبلية المرتبطة بالنفقات إلى المجموعة ويمكن قياس النفقات بشكل موثوق.
- بالنسبة للموجودات غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد، فلا يتم اطفائها، ولكن يتم اختبارها لقياس انخفاض القيمة سنويًا بصورة منفردة أو على مستوى الوحدات المنتجة للنقد. وتتم فحص تقييم العمر غير المحدد سنويًا لتحديد ما إذا كان سيستمر تصنيفه كغير محدد بشكل مدعوم. إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن التغيير في تقييم العمر الانتاجي من غير محدد إلى محدد يكون على أساس مستقبلي.
- تقاس الارباح أو الخسائر الناتجة عن إلغاء ادراج الاصل غير الملموس بالفرق بين صافي عائدات المبيعات والقيمة الدفترية للأصل ويتم تضمينها في قائمة الربح أو الخسارة عند استبعاد في الأصل.

الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع

- يتم تصنيف الموجودات غير المتداولة على أنها محتفظ بها للبيع إذا كان هناك احتمال كبير لاستعادتها من خلال البيع بدلاً من الاستخدام المستمر
- لا يمكن استيفاء متطلبات التصنيف على أنها محتفظ بها للبيع فقط عن الاحتمالية العالية للاستبعاد وان الأصل متاح للبيع الفوري في حالته الراهنة، ان الإجراءات المطلوبة لإتمام البيع يجلب ان توضح أنه لم يكن هناك تغييرات جوهرية أوسيتم اتخاذ قرار ايقاف البيع.
- يتم قياس مثل هذه الموجودات عادة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع وهي أقل. ويتم ادراج خسائر انخفاض في القيمة هي المعترف بها في التصنيف الأولي كموجودات محتفظ بها للبيع والمكاسب والخسائر اللاحقة عند إعادة القياس هي المعترف بها في الربح أو الخسارة.
- إذا كان الأصل المصنف على أنه محتفظ به للبيع، فلن يتم اهلاكه أو انخفاض قيمته بعد ذلك، والاستثمار في الشركة المستثمر فيها لا يتم احتسابها بعد ذلك باستخدام طريقة حقوق الملكية.

تكاليف الاقتراض

- تتكون تكاليف الاقتراض من الفائدة والتكاليف الأخرى التي تتكبدها المنشأة فيما يتعلق باقتراض الأموال.
- تتم رسملة تكاليف الاقتراض العائدة مباشرة إلى إنشاء أصل باستخدام معدل الرسملة حتى تلك المرحلة التي يتم فيها فعليا إتمام تنفيذ الأعمال الضرورية لإعداد الأصل المؤهل للغرض المحدد له وبعد ذلك تحمل هذه التكاليف على قائمة الربح أو الخسارة. وفي حال القروض المحددة، فإن جميع هذه التكاليف العائدة مباشرة إلى اقتناء أو إنشاء أو إنتاج أصل تتطلب فترة زمنية جوهرية لتجهيزه للغرض المحدد له أو للبيع فإن مثل هذه التكاليف يتم رسملتها كجزء من تكلفة الاصل ذي الصلة. ويتم إدراج جميع تكاليف الاقتراض الأخرى كمصاريف في الفترة التي تحدث فيها.
- يتم خصم إيرادات الاستثمار المكتسبة من الاستثمار المؤقت لقروض محددة حتى يتم إنفاقها على الموجودات المؤهلة من تكاليف الاقتراض المؤهلة للرسملة.

٥-٣-١-٩ الأحكام والتقديرات والافتراضات الهامة

يتطلب إعداد القوائم المالية من الإدارة عمل احكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الإيرادات والمصروفات والموجودات والمطلوبات المفصح عنها والإفصاح عن المطلوبات المحتملة كما في تاريخ التقرير المالي الان عدم التأكدبشأن هذه الافتراضات والتقديرات يمكن ات يؤدي إلى نتائج قد تتطلب تعديلاً جوهرياً على القيمة الدفترية للموجودات أو المطلوبات التي ستتأثر في الفترات المستقبلية. تستند هذه التقديرات والافتراضات إلى الخبرة وعوامل أخرى مختلفة التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف الموجود وتستخدم للحكم على القيم الدفترية للموجودات والمطلوبات التي يصعب الحصول عليها من مصادر أخرى. تتم مراجعة التقديرات والافتراضات الأساسية بشكل متواصل يتم تسجيل مراجعة التقديرات المحاسبية في الفترة التي يتم مراجعة التقديرات أو في فترة المراجعة والفترات المستقبلية إذا كانت التقديرات المتغيرة تؤثر لفترات الحالية والمستقبلية.

تم إصدار أحكام وتقديرات وافتراضات حسابية مهمة لها تأثير مادي على القوائم المالية على النحو التالي:

٥-٣-١-١٠ الأحكام

الامتثال لالتزامات الأداء

يجب على الشركة تقييم كل عقد من عقودها مع العملاء لتحديد ما إذا تم استيفاء التزامات الأداء على مدى الوقت أو في وقت محدد من أجل تحديد الطريقة الملائمة لإدراج الإيرادات . قامت الشركة بتقييم ذلك بناء على اتفاقيات البيع والشراء التي أبرمتها مع العملاء وأحكام الأنظمة والقوانين ذات الصلة.

تحديد أسعار المعاملات

يجب على الشركة تحديد أسعار المعاملات فيما يتعلق بكل عقد من عقودها مع العملاء. وعند عمل مثل هذا الحكم، تقوم الشركة بتقييم تأثير أي ثمن متغير في العقد نتيجة للخصومات أو الغرامات، ووجود أي عنصر تمويلي جوهري في العقد وأي ثمن غير نقدي في العقد.

٥-٣-١-١١ الافتراضات

انخفاض قيمة الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى

ان قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة ومجال يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات هامة حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني.

هناك عدد من الأحكام الهامة المطلوبة أيضا في تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير للزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان.
- اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.
- إنشاء وزن نسبي للتصورات المستقبلية لكل نوع من أنواع المنتجات/الأسواق وما يرتبط بها من خسائر ائتمانية متوقعة.
- إنشاء مجموعة من الموجودات المالية المماثلة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة.
- تقوم الشركة بإثبات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة.
- تقيس الشركة مخصص الخسائر بمبلغ يساوي الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر الافتراضي للأداة المالية، باستثناء الأدوات المالية التالية والتي يتم قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة لهاعلى مدى ١٢ شهرا.
- الموجودات المالية ذات المخاطر الائتمانية المنخفضة في تاريخ التقرير والأدوات المالية التي لم ترتفع فيها مخاطر الائتمان بشكل ملحوظ منذ الاعتراف الأولي بها.

مخصص المخزون بطيء الحركة

قامت الإدارة بتكوين مخصص لبنود المخزون البطيئة الحركة والمتقادمة. يتم قياس المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، تستند تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقيق إلى الأدلة الأكثر موثوقية في وقت اجراء التقديرات. تأخذ هذه التقديرات في الاعتبار تقلبات الأسعار أو التكاليف المرتبطة مباشرة بالأحداث التي تحدث بعد تاريخ القوائم المالية إلى الحد الذي تؤكد فيها تلك الأحداث الظروف القائمة في نهاية السنة.

الأعمار الإنتاجية للممتلكات والمعدات

- تحدد الشركة الأعمار الإنتاجية التقديرية للعقارات والمعدات لحساب الاستهلاك. يتم تحديد هذا التقدير بعد الأخذ في الاعتبار المدة المتوقع فيها استخدام الأصل والتلف الطبيعي، تقوم الإدارة بفحص الأعمار الإنتاجية التقديرية وطريقة الاستهلاك دوريا للتأكد من توافق طريقة ومدة الاستهلاك مع النموذج المتوقع للمنافع الاقتصادية من هذه الموجودات.
- ويتم تعديل التغيرات في مصروف الاستهلاك في الفترات الحالية والمستقبلية- إن وجدت-.

انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

- تقوم الشركة في تاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كانت هناك مؤشرات على انخفاض قيمة الموجودات غير المالية في تاريخ كل تقرير مالي. يتم اختيار الموجودات غير المالية لتحديد انخفاض القيمة في حالة وجود مؤشرات على عدم إمكانية استرداد القيم الدفترية.
- عندما يتم باحتساب القيمة قيد الاستعمال، تقوم الإدارة بيقييم التدفقات النقدية المستقبلية من الأصل أو الوحدة المحققة للنقد وتختار معدل الخصم المناسب لحساب القيمة الحالية لهذه التدفقات النقدية.

الاستمرارية

قامت إدارة الشركة بعمل تقييم لقدرتها على الاستمرار على أساس مبدأ الاستمرارية وتوصلت إلى أن لديها الموارد اللازمة للاستمرار في نشاطها في المستقبل المنظور. بالإضافة إلى ذلك، تخضع الشركة لنظام الإفلاس ولائحته التنفيذية، حيث وافقت المحكمة على مقترح إعادة التنظيم المالي المقدم من الشركة، ووافق كلاً من المساهمين والدائنين على المقترح. تم الاستمرار في إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية.

٤-٥ الرأي المتحفظ والامتناع عن ابداء الرأي للمدقق القانوني في القوائم المالية

١-٤-٥ أساس الامتناع عن ابداء الرأي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

- لم يكن لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والقوائم التحليلية والتفصيلية الداعمة للسنوات والفترات المالية السابقة لتاريخ ١ يناير ٢٠١٩م، وبالتالي لم نتمكن من مراجعة الأرصدة الافتتاحية كما في ٠١ يناير ٢٠١٩م، ولم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة المرحلة في ١ يناير ٢٠٢٠م، ومع الأخذ في الاعتبار ما ورد في تقريرنا عن القوائم المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، والذي تضمن امتناعنا عن إبداء الرأي لأمور عديدة في معظم بنود القوائم المالية بتزويدنا تتعلق بتوفير أدلة المراجعة الكافية لنا، مما اعتبر قيد كبير على نطاق عملنا، وكذلك تتعلق بعدم تطبيق متطلبات العرض والإفصاح والقياس المنصوص عليها في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير والتصريحات الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمحترفين (فضلا الرجوع إلى تقريرنا عن القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، وبنا عليه فلم نكن قادرين على تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على الأرصدة الافتتاحية للشركة، وبالتالي أي تأثير قد يكون على المعاملات خلال عام ٢٠٢٠م والأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م.
- لم تقم إدارة الشركة بإعداد القوائم المالية والايضاحات المتممة لها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وفقًا لمتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) المعتمدة في المملكة العربية السعودية وغيرها من المعايير والتصريحات الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين والمهنيين. حيث يتضح من القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها أنه عدم إدراج العديد من الايضاحات التفصيلية الهامة، على سبيل المثال ما يلي:
  - لم يتم الافصاح عن المكونات التفصيلية للممتلكات الآلات والمعدات.
  - لم يتم الافصاح عن مكونات تقادم الديون في المستحقات التجارية.
  - لم يتم الافصاح عن مكونات قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر.
  - لم يتم الافصاح بشكل كافي عن المعاملات التفصيلية مع الأطراف ذات الصلة بشكل كافٍ.

- لم يتم الافصاح عن المعلومات التفصيلية المتعلقة بالقروض التي حصلت عليها الشركة.
- لم يتم الافصاح عن القوائم التفصيلية للمطالبات المحتملة.

- تم تعييننا كمدققين بعد تاريخ الجرد، وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد الخزينة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (أيضًا، لم نتمكن من القيام بذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، الذي بلغ رصيده المدين ١٩١,٦٧٠ ريال سعودي (٢٠١٩م:٨٥,٩٣١ ريال سعودي). لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال المعاملات وأرصدة النقدية بالصندوق.
- تم تعييننا كمدققين بعد تاريخ الجرد، وبالتالي لم نتمكن من حضور جرد المخزون اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم نتمكن من ذلك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، ولم يتم تزويدنا بمحاضر الجرد وكشوف التقييم وبطاقات الصنف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم نواف بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، ويبلغ رصيدها المدين وفقًا لدفاتر الشركة في ذات التاريخ ٢٠,٦٥٣ ريال سعودي (٢٠١٩م):٣,٧٦٠,٩٢٥ ريال سعودي)، ومع الأخذ في الاعتبار ما ورد بفقرة التحفظ رقم (١)، لم نتمكن من القيام بإجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة ووجود وإكمال معاملات وأرصدة المخزون والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- لم يتم موافاتنا بالمصادقات البنكية وبعض كشوف الحساب لأرصدة الحسابات الجارية لدى البنوك في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (أيضًا، لم نواف بها حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م). وتبلغ الأرصدة الدفترية لكل من البنوك الجارية المدينة والقروض الدائنة المستحقة على الشركة لصالح البنوك وفقا لدفاتر الشركة قيمتها الدفترية في ذات التاريخ على التوالي مبلغ ٢,٢٢٠,٩٠٨ ريال سعودي و٣٢,٦٨٥,٦٨٦ ريال سعودي على التوالي (٢٠١٩م: بلغت أرصدتهما المدينة والدائنة على التوالي ٣٧٨,٧٢٣ ريال سعودي و٣٢,٦٨٥,٦٨٦ ريال سعودي).ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال معاملات وأرصدة البنوك والقروض.
- لم يتم تزويدنا بدراسة أثر الهبوط في قيمة المباني المسجلة على أراضي (المزارع) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (أيضًا، لم يتم تزويدنا بها حتى في٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ قيمتها الدفترية ١٦,٢٢٥,٥٢٢ ريال سعودي، (٢٠١٩م: مبلغ ١٧,٠٤٦,٦٥٨ ريال سعودي) نتيجة لوجود مؤشرات تدل على الهبوط في قيمتها، ومع الأخذ في الاعتبار ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١). لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة لتحديد ضرورة تعديل صافي القيمة الاستردادية لها.
- لا يوفر سجل الممتلكات الآلات والمعدات الذي تم تزويدنا به بيانات كافية لبعض الممتلكات ذات القيم الجوهرية من ناحية التكلفة الدفترية أو تاريخ الشراء (المباني –التجهيزات) البالغ صافي تكلفتها الدفترية، على التوالي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ١٩,٥٠٣,٦٧٨ ريال سعودي، و٢,٤٢٧,٠٨٦ ريال سعودي، ولم تقم إدارة الشركة بالجرد الفعلي للممتلكات والآلات والمعدات خلال السنوات المالية السابقة أيضًا في نهاية السنة المالية الحالية، وع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١). لم نتمكن من إجراء إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال تلك الممتلكات في ذات التاريخ ومبالغ الاهلاك الخاصة بهما.
- تتضمن الخسائر المتراكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٢٢,٢٨٦,٠١٢ ريال سعودي، عبارة عن معاملات تمت تسويتها في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في عام ٢٠١٩، ولم يتم تزويدنا بالمستندات المؤيدة الكافية في حينه (يرجى الرجوع إلى تقريرنا عن القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (تحفظ رقم (٨)، ورقم (٩) ورقم (٢٦) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ). لم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من اكتمال وصحة رصيد الخسائر المتراكمة.
- لم يتم موافاتنا بالقوائم المالية للشركات المستثمر فيها (بند استثمارات في شركات زميلة) في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضا لم يتم موافاتنا بالقوائم والمصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م) والبالغ رصيدها في ذات التاريخ مبلغ ٩٢٠,٢٥٨ ريال سعودي (٢٠١٩م: ٩٢٠,٢٥٨ ريال سعودي) (دائن، حيث تخطت خسائر هذه الاستثمارات تكلفة الاستثمار) ، كما لم نواف بالمصادقات على هذه الاستثمارات في ذات التاريخ. مع الأخذ في الاعتبار ماورد بفقرة التحفظ رقم (١)، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم ووجود واكتمال رصيد تلك الاستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- لم يتم تزويدنا بالمصادقات على أرصدة الذمم المدينة التجارية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم يتم تزويدنا بتلك المصادقات في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، والتي بلغت قيمتها الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ١٣,٢١٦,٩٨٨ ريال سعودي، وكذلك لم يتم تزويدنا بدراسة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم يتم تزويدنا بدراسة المخصص في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)) حيث أن معظم أرصدة تلك الذمم متوقفة منذ عدة سنوات. وبلغ رصيد المخصص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ١٣,١٩٠,٤٧١ ريال سعودي (٢٠١٩م: ١٣,١٩٠,٤٧١ ريال سعودي)، ومع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١). لم نتمكن من بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال وتقييم هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أي تعديلات على أرصدة الذمم المدينة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- لم يتم تزويدنا بالمستندات الداعمة لتأمين خطابات الضمان والمصادقات البنكية الخاصة بها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ (أيضًا، لم نستلمها حتى في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م). والبالغ رصيدها المدين ٥٧٠،٠٠٠ ريال سعودي (٢٠١٩ م: ٥٧٠,٠٠٠ ريال سعودي)، ومع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١). ولم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة هذا الرصيد ووجوده واكتماله.

- بلغ الرصيد المدين للبند المستحق من الأطراف ذات العلاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م ٨٧,١٠٦,١١٠ ريال سعودي، ولم يتم تزويدنا بالمصادقة على أرصدة بعض هذه الأطراف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم نتلق هذه المصادقات اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، وهي لكل من شركة أسواق ثمار ووسمي وشركة ثمار الطازجة، التي بلغت أرصدتهما المدينة في نفس التاريخ، على التوالي ٦٠,٦٤٨,٣٤٣ ريال سعودي و٣,٩٢٠,١٩٥ ريال سعودي (٢٠١٩م): ٦١,٠٠١,٨٣٠ ريال سعودي و٣,٩٢٠,١٩٥ ريال سعودي على التوالي). كما لم يتم تزويدنا بدراسة مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للأرصدة المستحقة من الأطراف ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وأكتفت الشركة فقط بإنشاء مخصص لكامل الرصيد المستحق على شركة ثمار الطازجة في عام ٢٠١٩م بمبلغ ٣,٩٢٠,١٩٥ ريال سعودي (أيضًا، لم نتلق دراسة المخصص كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، ومع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١). لم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة هذه الأرصدة ووجودها واكتمالها وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على الأرصدة المستحقة من الأطراف ذات الصلة والمعاملات والحسابات ذات الصلة.
- لم يتم تزويدنا بالمستندات التي تدعم رصيد الدفعة المقدمة إلى المورد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (كما أننا لم نستلمها حتى في٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، والذي بلغ رصيدها المدين مبلغ ١١,٣٠٢,٢٠٩ ريال سعودي (٢٠١٩م: ١١,٣٠٢,٢٠٩ ريال سعودي). خصصت الشركة مبلغًا للرصيد بالكامل خلال العام السابق (أيضًا، لم نتلق المستندات الداعمة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م). وبالإشارة الى ماورد في الإيضاح رقم (١٩)، فقد قام هذا المورد برفع دعوى ضد الشركة مطالبًا بمبلغ ٤٤,٣٩٨,٧٧٤ ريالً سعودي تمثل قيمة المستحقات للتوريدات خلال الفترات السابقة وفقًا لمطالبته. تم إصدار حكم نهائي لصالح المورد بالمبلغ المطالب به، مع عدم إنشاء رصيد مستحق لهذا المورد لتلك الفترات، مع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١). لم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة هذا الرصيد ووجوده واكتماله، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على أرصدة الدفعة المقدمة للموردين، وتأثيرها على المعاملات والحسابات المتعلقة بالقوائم المالية للعام الحالي والقوائم المالية للسنوات السابقة.
- لم يتم تزويدنا بالمصادقات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم يتم تزويدنا بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، والتي تبلغ ٢١,٢٧٠,٠٠٨ ريال سعودي (٢٠١٩م): ٢٢,٤٠٧,٢٩٣ ريالاً)، ومع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم (١). لم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة هذه الأرصدة ووجودها واكتمالها وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات الصلة.
- لم يقم البنك بإيداع مبلغ ٤٦٨,١٤١ ريال سعودي في الحساب البنكي للشركة، وهو ما يمثل إجمالي عمليات البيع التي تمت من خلال نقاط البيع لصالح الشركة خلال العام السابق ٢٠١٩م، ومن خلال متابعة الفترة اللاحقة، اتضح لنا أنه حتى اليوم لم يتم تسجيلها في الحساب البنكي للشركة. سجلت الشركة هذا الرصيد في أرصدة المدينة الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (٢٠١٩م: مبلغ ٤٦٨,١٤١ ريال سعودي)، ولم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة هذا الرصيد ووجوده واكتماله.
- تشمل الأرصدة المدينة الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م مبلغ ٤,٠٣٩,١٩٩ ريال سعودي (٢٠١٩م: مبلغ ٤,٩٥٠,١٦١ ريال سعودي) مسجلاً تحت حساب محكمة التنفيذ في الرياض، والتي تتمثل (وفقًا لإفادة الشركة) في أن المحكمة قد قامت بالحجز على الحسابات المصرفية للشركة وسحبت المبالغ المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية ضد الشركة. ولم يتم تزويدنا بالمستندات الكافية التي تدعم ذلك. لم تقم الشركة بتكوين المخصصات اللازمة لمقابلة هذه القضايا أو إثبات الخسائر الناتجة عن تلك القضايا. ولم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال هذا الرصيد وتأثيره على المعاملات والحسابات ذات الصلة في القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.
- لم يتم تزويدنا بتأكيدات الرصيد المستحق للأطراف ذات العلاقة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم نستلمه حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، والذي يبلغ ١,١٦٧,١٦٨ ريالًا سعوديًا (٢٠١٩م: مبلغ ٨٦٨,٥٢٨ ريالًا سعوديًا)، مع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١). لم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من صحة هذا الرصيد ووجوده واكتماله وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على الرصيد المستحق للأطراف ذات العلاقة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- لم يتم تزويدنا بالمستندات الداعمة لبند المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم يتم تزويدنا بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، التي بلغ رصيدها الائتماني ١١,٨٣٧,٢٧٥ ريالًا سعوديًا (٢٠١٩م: ٧,٤٧٨,٠٥٨ ريالاً سعودياً)، ومع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١). لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة هذا الرصيد ووجوده واكتماله.
- لم تقم إدارة الشركة بإعداد تقييم اكتواري تقديري لمنافع الموظفين الخاصة بمزايا نهاية الخدمة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م وفقًا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، (تم تسجيل مخصص نهاية الخدمة للسنوات المالية السابقة أيضًا بدون مساعدة خبير اكتواري)، ولم يتم تزويدنا بالوثائق الداعمة لحساب مخصص نهاية الخدمة المسجل في دفاتر الشركة. وبناءً على ذلك، فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ المتأثرة بالقوائم المالية، وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على أرصدة مطالبات منافع الموظفين لنهاية الخدمة وأثرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة بالقوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.
- لم يتم تزويدنا بمركز الزكاة الحالي للشركة بالمستندات الداعمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م (أيضًا، لم يتم تزويدنا بها في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م)، والتي بلغ رصيدها ١٢,٤٣٨,٥٧٦ ريالًا سعوديًا (٢٠١٩م: ١٢,٤٣٨,٥٧٦ ريال سعودي). أيضًا، لم يتم تزويدنا

بدراسة احتساب مخصص الزكاة لعام ٢٠٢٠م (لم يتم تزويدنا أيضًا بالأساس لحساب مخصص الزكاة لعام ٢٠١٩م). لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة هذا الرصيد ووجوده واكتماله ومدى وجود مطالبات زكوية محتملة وتأثيرها على المعاملات والحسابات ذات العلاقة في القوائم المالية للسنة الحالية والقوائم المالية للسنوات السابقة.

- لم يتم تزويدنا بالمستندات الداعمة لإقفال أرصدة فروقات مخزون ضمن مصروفات البيع والتسويق خلال عام ٢٠٢٠م بمبلغ ٣,٧٤٠,٢٧١ ريال سعودي، مع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١) ورقم. (٤). فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة وحدوث واكتمال مصروفات البيع والتسويق.
- لم تقم إدارة الشركة بمعالجة عقود الإيجار وفقًا للمعايير الدولية التقارير المالية، وبالتالي فإننا غير قادرين على تنفيذ الإجراءات التي نراها ضرورية للتحقق من صحة المبالغ التي تأثرت بها القوائم المالية وبالتالي لم نتمكن من التحقق من التزام الشركة بتطبيق متطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم. (١٦) –عقود الإيجار والذي يجب تطبيقه من ١ يناير ٢٠١٩م فيما يتعلق بعقود الإيجار.
- تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس أن الشركة منشأة مستمرة، وبالإشارة إلى ما ورد بالإيضاحات رقم. (١٩) و(٢١) و(٢٢) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، توقفت الشركة عن ممارسة أنشطتها خلال الفترة التالية لتاريخ القوائم المالية، وكذلك دخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة ضد الشركة مع عدم وجود موارد مالية كافية لتغطية هذه القضايا والالتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها. لم تضع الشركة أي مخصصات خلال هذا العام ٢٠٢٠م وكذلك عام ٢٠١٩م لهذه المطالبات المحتملة، مع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١). تشير هذه الظروف والأحداث، من بين أمور أخرى، إلى وجود شك أساسي حول قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة مستمرة، وبالتالي لم نتمكن من تحديد مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم المالية، ومدى تأثيره على الأرصدة والمبالغ المدرجة في القوائم المالية للسنة الحالية.
- أساس الامتناع عن ابداء الرأي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١
- لم يكن لدى إدارة الشركة المستندات المالية والسجلات المحاسبية والبيانات التحليلية والمفصلة التي تدعم السنوات والفترات المالية السابقة لتاريخ ١ يناير ٢٠١٩م، وبالتالي لم نتمكن من مراجعة الأرصدة الافتتاحية كما في ٠١ يناير ٢٠١٩م، ولم نتمكن من التحقق من صحة هذه الأرصدة المرحّلة في ١ يناير ٢٠٢٠م وكذلك ١ يناير ٢٠٢١م، وما هي التعديلات التي تم إجراؤها على بعضها بناءً على الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة، كما هو موضح في الإيضاح رقم. (٣٧) من الملاحظات التكميلية للقوائم المالية ومع مراعاة ما ورد في تقريرنا عن القوائم المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وتقريرنا عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، والذي تضمن امتناع عن إبداء الرأي بسبب العديد من الأمور في معظم بنود القوائم المالية المتعلقة بتزويدنا بأدلة تدقيق كافية، والتي اعتبرت قيدًا رئيسيًا على نطاق عملنا، وكذلك تتعلق بما يلي: عدم تطبيق العرض التقديمي، متطلبات الإفصاح والقياس المنصوص عليها في المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين (يرجى الرجوع إلى تقريرنا عن القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م وتقريرنا عن القوائم المالية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م)، وبالتالي لم نتمكن من تحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على الأرصدة الافتتاحية للشركة، وبالتالي أي التأثير الذي قد يحدث على المعاملات خلال عام ٢٠٢١م والأرصدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.
- بلغ الرصيد الدائن المستحق لبنك ساب (القرض) وفقًا لدفاتر الشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م ٣٢,٠٢٤,٤٦٥ ريالًا سعوديًا، ووفقًا للتأكيد الوارد من البنك في نفس التاريخ، بلغ رصيد القرض ٣٧,٠٧١,٩٣٠ ريالًا سعوديًا، وبالإشارة إلى ما ورد في الإيضاح رقم. (١٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فيما يتعلق بقرض بنك ساب، فلم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من دقة واكتمال المعاملات ورصيد القرض المشار إليه ومصاريف التمويل والحسابات ذات العلاقة.
- بالإشارة إلى ما ورد في الإيضاح رقم. (٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، سجلت إدارة الشركة انخفاضًا في قيمة المباني كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، بقيمة ١٢,٦٧٢,٩٥١ ريالًا سعوديًا، بناءً على التقييمات الواردة من المقيم العقاري المستقل، ومع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١) ونتيجة لعدم وجود بيانات تحليلية لتكلفة تلك المباني، فلم نتمكن من التحقق من دقة هذه المعالجة وتأثيرها على القوائم المالية. كما قامت الشركة بجرد فعلي لبند الممتلكات والآلات والمعدات خلال الفترة اللاحقة من تاريخ القوائم المالية وبناءً على نتائج هذا الجرد، قامت الشركة بالتصرف في الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة دفترية صافية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م بمبلغ ٢,٣٣٥,٦٤٠ ريال سعودي، مما أدى إلى خسائر رأسمالية بلغت ١,٥٤٨,٦٢٩ ريال سعودي، وأصول وممتلكات متاحة للبيع بمبلغ ٧٨٠,٠٠٠ ريال سعودي. (إيضاح رقم. (٨) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية)، مع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١)، كما أن إدارة الشركة لم تقم بإجراء جرد فعلي للممتلكات والآلات والمعدات خلال السنوات المالية السابقة، وكذلك في نهاية العام. لم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من دقة هذه المعالجة وتأثيرها على القوائم المالية، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من دقة ووجود واكتمال تلك الممتلكات في نفس التاريخ ومبالغ الاهلاك الخاصة بها، والتي بلغت، على التوالي، مبلغ ١١,٧١٣,٣٩١ ريالاً. سعودي، وبمبلغ ١,١٠٠,٥٥٢ ريال سعودي.
- لم يتم تزويدنا بالقوائم المالية لإحدى الشركات المستثمر فيها (الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م والتي بلغ رصيدها في نفس التاريخ صفر ريال سعودي (٢٠٢٠م): صفر ريال سعودي) (أيضًا، لم نتلق هذه القوائم المالية

والتأكيدات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م و٣١ ديسمبر ٢٠١٩)، كما أننا لم نتلق تأكيدًا لهذا الاستثمار في نفس التاريخ والوضع الحالي لهذا الاستثمار. مع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١). لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من صحة تقييم ووجود واكتمال رصيد تلك الاستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.

- بالإشارة إلى ما ورد في الإيضاح رقم. (١١) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، لم يتم تزويدنا بالوثائق المؤيدة لإقفال حساب تأمين خطابات الضمان وإثباتها ضمن المصروفات العمومية والإدارية، فقد بلغ رصيده المدين ٥٧٠ ألف ريال سعودي، ومع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١). لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من دقة ووجود واكتمال المصروفات العمومية والإدارية.
- لم يتم تزويدنا بتأكيدات بعض أرصدة الذمم التجارية الدائنة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م (أيضًا، لم يتم تزويدنا بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م) ، والتي تبلغ ٢,٣١٨,٠٢١ ريال سعودي (٢٠٢٠ م: ٢١,٢٧٠,٠٠٨ ريال سعودي) ، ومراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١). لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من دقة ووجود واكتمال هذه الأرصدة ولتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على أرصدة الذمم التجارية الدائنة والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- قامت الشركة بدراسة وحساب مخصص الزكاة لعام ٢٠٢٠م (إيضاح رقم ١٨ من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية)، حيث بلغ مخصص الزكاة لعام ٢٠٢٠م ٨٨٤,٦٩٠ ريالاً سعوديًا وتم إثباته ضمن المصروفات العمومية والإدارية لعام ٢٠٢١م دون تعديل الأرقام المقارنة لعام ٢٠٢٠م. بالمخالفة لما تقضي به المعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.
- تشمل الخسائر المتراكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ م مبلغ ٢٦,٠٢٦,٢٨٣ ريال سعودي، وهي معاملات تمت تسويتها في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في عامي ٢٠٢٠ و٢٠١٩، ولم يتم تزويدنا بالمستندات المؤيدة الكافية. في ذلك الوقت (يرجى الرجوع إلى تقريرنا حول القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (التحفظ رقم (٨) ورقم (٢١) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) وتقريرنا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ م (التحفظ رقم (٨) ورقم (٩) ورقم (٢٦) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ). لم نتمكن من تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة للتحقق من اكتمال ودقة رصيد الخسائر المتراكمة.
- تم إعداد هذه القوائم المالية على أساس أن الشركة منشأة مستمرة، وبالإشارة إلى ما ورد بالإيضاحات رقم. (٣٦) و(٣٧) و(٤٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، توقفت الشركة عن ممارسة أنشطتها خلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية، وكذلك دخول الشركة في مقترح وإجراءات إعادة التنظيم المالي لها ووجود عدد كبير من القضايا المرفوعة ضد الشركة مع عدم وجود موارد مالية كافية لتغطية هذه القضايا والالتزامات المالية المحتملة الناتجة عنها. كما هو مذكور في الإيضاح رقم. (٣٥) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية مع مراعاة ما ورد في فقرة التحفظ رقم. (١). تشير هذه الظروف والأحداث، من بين أمور أخرى، إلى وجود شك أساسي حول قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل المنظور كمنشأة عاملة، وبالتالي لم نتمكن من تحديد مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد هذه القوائم والقوائم المالية، ومدى تأثيره على الأرصدة والمبالغ المدرجة في القوائم المالية للسنة الحالية.

٥-٤-٢ أساس الرأي المتحفظ للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

- لم يتم تزويدنا بالقوائم المالية لإحدى الشركات المستثمر فيها (الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والتي بلغ رصيدها في نفس التاريخ صفر ريال سعودي (٢٠٢١م): صفر ريال سعودي) كما أننا لم نتلق تأكيدًا لهذا الاستثمار في نفس التاريخ والوضع الحالي لهذا الاستثمار. مع مراعاة ما ورد في الإيضاح رقم. (٧) حيث قامت لجنة الإفلاس بافتتاح إجراءات التصفية الإدارية للشركة المستثمر فيها. ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من دقة التقييم ووجود واكتمال رصيد تلك الاستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- لم يتم تزويدنا بتأكيدات بعض أرصدة الذمم الدائنة التجارية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م (أيضًا، لم يتم تزويدنا بها اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م)، والتي بلغت ٢,٣١٨,٠٢١ ريالاً سعوديًا. لم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من دقة هذه الأرصدة ووجودها واكتمالها وتحديد ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء أي تعديلات على أرصدة الذمم التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- لم يتم تزويدنا بشهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، ولم يتم تزويدنا بأي بيانات أو معلومات حول المستحقات القائمة على الشركة لصالح المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية خلال العام ٢٠٢٢م، والتي بلغ رصيدها الدائن الدفتري كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م ١,٧٦٥,٩٥٨ ريالاً سعوديًا، ولم نتمكن من القيام بإجراءات مراجعة بديلة للتحقق من دقة هذا الرصيد ووجوده واكتماله وتحديد ما إذا كان هناك حاجة لإجراء أي تعديلات إلى الرصيد المستحق للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- تشمل الخسائر المتراكمة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مبلغ ٤٠,٨١٧,٨٦٣ ريالاً سعوديًا وهي معاملات تمت تسويتها في قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر في الأعوام ٢٠٢١و٢٠٢٠ و٢٠١٩، ولم يتم تزويدنا بالمستندات الداعمة الكافية في ذلك الوقت

(يرجى الرجوع إلى تقريرنا عن القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م (تحفظ رقم. (٣) ورقم. (٥) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) وتقريرنا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (تحفظ رقم. (٨)، ورقم. (٢١) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) وتقريرنا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (تحفظ رقم. (٨)، رقم. (٩) ورقم. (٢٦) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ). لم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من اكتمال ودقة رصيد الخسائر المتراكمة.

٣-٤-٥ أساس الرأي المتحفظ في الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م

- استنادا إلى المعلومات المالية التي قدمتها لنا الإدارة، فلم تتمكن الادارة خلال الفترة من نهاية السنة المالية للشركة لسنة ٢٠٢٢م وحتى ٣١ مارس ٢٠٢٣م من الحصول على القوائم المالية من الحصول على القوائم المالية والمصادقات على الاستثمار لإحدى الشركات المستثمر فيها (الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة) في ٣١ مارس ٢٠٢٣م (أيضاً لم نوافى بتلك القوائم في٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م) والبالغ رصيد الاستثمار فيها في ذات التاريخ مبلغ صفر ريال سعودي. كما لم تتمكن الإدارة من الحصول على الموقف الحالي لهذا الاستثمار، ولم نتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم ووجود واكتمال رصيد تلك الاستثمارات والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- استناداً إلى المعلومات التي قدمتها لنا الإدارة، لم تتمكن الادارة خلال الفترة من نهاية المالية للشركة لسنة ٢٠٢٢م وحتى ٣١ مارس من الحصول على المصادقات لأرصدة بعض الذمم الدائنة التجارية في ٣١ مارس (أيضاً لم نواف بها في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م) والبالغ رصيدها ٣٣٦,٢٢٨ ريال سعودي، ولم نتمكن كم القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة ووجود واكتمال هذه الأرصدة وتحديد ما إذا كانت هناك ضرورة لإجراء أية تعديلات على أرصدة الذمم الدائنة التجارية والمعاملات والحسابات ذات العلاقة.
- تتضمن الخسائر المتراكمة في ٣١ مارس ٢٠٢٣م مبلغ ٤٠,٨١٧,٨٦٣ ريال سعودي عبارة عن معاملات تم تسويتها على قائمة الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر خلال الأعوام ٢٠٢١م، و٢٠٢٠م و٢٠١٩م ولم تقدم لنا المستندات المؤيدة الكافية في حينه (فضلاً الرجوع لتقريرنا على القوائم المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م (التحفظ رقم. (٣) ورقم. (٥) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) وتقريرنا اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ م (رقم التحفظ. (٨)، ورقم. (٢١) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) وتقريرنا اعتبارًا من ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م (رقم التحفظ. (٨)، رقم. (٩) ورقم. (٢٦) ضمن قسم أساس الامتناع عن إبداء الرأي) لمعرفة تفاصيل المبلغ وأسباب التحفظ). لم نتمكن من إجراء إجراءات تدقيق بديلة للتحقق من اكتمال ودقة رصيد الخسائر المتراكمة.

٥-٥ مؤشرات الأداء الرئيسية

يوضح الجدول التالي مؤشرات الأداء الرئيسية لشركة ثمار التنمية القابضة للسنوات المالية ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ والربع الأول من عام ٢٠٢٣ على التوالي:

الجدول رقم (٢١): مؤشرات الأداء الرئيسية

مؤشرات الأداء الرئيسية				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
مبيعات	٣,٦٦٨,٠٦٢	٤٢٥,٣٠٤	–	–
نمو المبيعات (٪)	(٩١.٤٪)	(٨٨.٤٪)	*–	*–
الدخل التشغيلي (ريال سعودي)	(٦٨٣,٦٧٩,١١)	(٠٩٨,٤٣٣,١٦٢)	(٤,٧٠٥,٤١٢)	(٧٨٤,٦٣٦)
هامش صافي الربح/ (الخسارة)	(٣١٨٪)	(٣٨١٩٢٪)	*–	*–
نسبة التداول (الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة)	١١٤.١٠٪	١.٦٧٪	٠.٥٨٪	٠.٣٨٪
هامش الربح التشغيلي (٪)	(٣١٨.١٨٪)	(٣٨١٥٤.١٢٪)	*–	*–
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
خسارة العام	(١١,٦٧٩,٦٨٣)	(١٦٢,٤٥١,٣٩٤)	(٤,٧٠٥,٤١٢)	(٧٨٤,٦٣٦)
عائد السهم (ريال سعودي)	(١.١٧)	(١٦.٢٥)	(٠.٤٧)	(٠.٠٨)
إجمالي الموجودات (ريال سعودي)	**١١٩,٤٩١,٧٨٧**	**١٤,٠٤٦,٩٢١**	**٤٤,١٤٦,٣٢٠**	**٤٣,٧٥٤,٣٢٧**
العائد على الموجودات (٪)	(٩.٧٧٪)	(١١٥٦.٥٪)	(١٠.٦٥٪)	(١.٧٩٪)
إجمالي حقوق الملكية (ريال سعودي)	**٣٦,٣٨٨,٠٤٤**	**(١٢٦,٢١٨,٦٣٣)**	**(٩٩,١٤٤,٥٠٤)**	**(٩٩,٩٢٩,١٤٠)**

مؤشرات الأداء الرئيسية				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
العائد على حقوق الملكية (٪)	(٣٢.٠٩٪)	–**	–**	–**
اجمالي المطلوبات	٨٣,١٠٣,٧٤٣	١٤٠,٢٦٥,٥٥٤	١٤٣,٢٩٠,٨٢٤	١٤٣,٦٨٣,٤٦٧
إجمالي المطلوبات	٨٠,٣١٨,٩٧١	١٣٩,٤٠٩,٤٨٨	١٤٣,٢٢٦,٧٩٩	١٤٣,٦٣٠,٠٦٧
اجمالي الدين	٣٢,٦٨٥,٦٨٦	٣٢,٠٢٤,٤٦٥	٣٢,٠٣٣,٣٨٩	٣٢,٠٣٣,٣٨٩
نسبة الدين إلى إجمالي الموجودات	٢٧,٣٥٪	٢٢٧,٩٨٪	٧٢,٥٦٪	٧٣,٢١٪
نسبة الدين إلى حقوق الملكية	٨٩,٨٣٪	–**	–**	–**

بالنسبة لبعض الجوانب المالية للشركة في السنة المالية ٢٠٢٠م. تظهر نسبة الدين إلى حقوق الملكية مرتفعة نسبيًا، حيث كانت الشركة تعتمد بشكل كبير على الديون مقارنة بحقوق الملكية. بالإضافة إلى ذلك، خلال السنة المالية ٢٠١٩م والسنة المالية ٢٠٢٠م على التوالي، واجهت الشركة صعوبات مالية ومشاكل في السيولة، مما أدى إلى عدم سداد قرض بمبلغ ٣٣،٦٨٥،٦٨٦ ريال سعودي لبنك ساب. ونتيجة لذلك، قدم البنك طلبًا إلى المحكمة التجارية بالرياض يطلب تصفية الشركة لاسترداد مبلغ القرض المستحق. نتج عن ذلك تأثر الوضع المالي للشركة كما يتضح من النسبة المذكورة. تدرس الإدارة هذا الوضع وتوليه أولوية كبرى لضمان استمرارية الشركة.

- تظهر ربحية السهم اتجاهًا سلبيًا بسبب الخسائر المتكبدة خلال فترة المراجعة، والتي تنشأ بشكل رئيسي بسبب توقف عمليات الشركة وتطبيق إجراءات إعادة التنظيم المالي اعتبارًا من السنة المالية ٢٠٢١م.
- بسبب توقف العمليات، تُظهر نسبة العائد على الأصول للشركة انخفاضاً. في السنة المالية ٢٠٢١م، زاد الانخفاض بسبب إجراءات إعادة التنظيم المالي والتعديلات التي أجريت على الأصول إلى جانب التخلص من الاصول غير المستغلة وفقًا لقرار الاجتماع الطارئ لمجلس الإدارة.
- كان هناك تغير كبير في نسبة الدين إلى إجمالي الأصول بين السنة المالية ٢٠٢٠م والسنة المالية ٢٠٢١م. يمكن أن يعزى هذا التغير إلى بعض القرارات الرئيسية التي تم اتخاذها خلال اجتماع طارئ لمجلس الإدارة. وتقرر في هذا الاجتماع مراجعة قيمة المباني مع الأخذ بعين الاعتبار أثر انخفاض القيمة الذي بلغ ١٢،٦٧٢،٩٥١ ريال سعودي. بالإضافة إلى ذلك ، تم اتخاذ قرار بشطب الرصيد المستحق للجهات ذات العلاقة والبالغ مجموعه ٦٠،٤٩٧،٤٥٠ ريال سعودي. كان هناك تأثير إيجابي من إعادة التقييم للأراضي المملوكة للشركة والذي بلغ ٣١،٦٥٨،٥٦١ ريال سعودي. ونتيجة لذلك ، توضح النسبة اتجاهًا أكثر استقراراً في السنة المالية ٢٠٢٢م والسنة المالية ٢٠٢٣م ، على التوالي.
- شهدت الشركة انخفاضًا في نمو المبيعات خلال السنوات القليلة الماضية ، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الخسائر التشغيلية. علاوة على ذلك ، بدءًا من السنة المالية ٢٠٢٢م ، أوقفت الشركة تمامًا جميع الأنشطة التشغيلية وتوليد الإيرادات ، مما أدى إلى عدم نمو المبيعات في الفترات اللاحقة. نتيجة لذلك ، أصبح الوضع المالي للشركة صعبًا بشكل متزايد ، تولي إدارة الشركة أهمية كبيرة لمعالجة هذه المشكلات من أجل تحسين توقعات المبيعات والصحة المالية العامة لشركة ثمار التنمية القابضة.
- لا يمكن إبداء أي تعليقات على هوامش الربح التشغيلي للشركة بسبب الخسائر العالية وإجراءات إعادة التنظيم المالي في السنة المالية ٢١.
- اعتبارًا من ٣١ مارس ٢٠٢٣، لم يكن لدى الشركة أي تسهيلات بنكية بسبب إجراءات إعادة التنظيم المالي.

* لا ينطبق لعدم وجود مبيعات في السنة المالية ٢٠٢٢م والربع الأول من عام ٢٠٢٣م.

** لا ينطبق لأن حقوق الملكية كانت بالسالب للسنة المالية ٢١ والسنة المالية ٢٠٢٢م والربع الأول من عام ٢٠٢٣م.

هيكل التمويل

يوضح الجدول التالي الهيكل التمويلي لشركة ثمار القابضة القابضة للأعوام ٢٠٢٠ و٢٠٢١ و٢٠٢٢ والربع الأول ٢٠٢٣:

الجدول رقم (٢٢): هيكل التمويل

هيكل التمويل				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
اجمالي المطلوبات	٨٣,١٠٣,٧٤٣	١٤٠,٢٦٥,٥٥٤	١٤٣,٢٩٠,٨٢٤	١٤٣,٦٨٣,٤٦٧
الدين الكلي	٣٢,٦٨٥,٦٨٦	٣٢,٠٢٤,٤٦٥	٣٢,٠٣٣,٣٨٩	٣٢,٠٣٣,٣٨٩
النقد والنقد المعادل	٢,٤٥٩,٥٨٣	٦٢٣,٣٠٣	٢١٢,٢٠١	١,٨٤٩
رأس المال	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الخسائر المتراكمة	(٦٦,٤٩٥,٣٣٢)	(٢٢٨,٩٤٦,٧٢٦)	(٢٣٣,٦٥٢,١٣٨)	(٢٣٤,٤٣٦,٧٧٤)
حقوق الملكية	٣٦,٣٨٨,٠٤٤	(١٢٦,٢١٨,٦٣٣)	(٩٩,١٤٤,٥٠٤)	(٩٩,٩٢٩,١٤٠)
هيكل التمويل (إجمالي الدين + حقوق الملكية)	٦٩,٠٧٣,٧٣٠	(٩٤,١٩٤,١٦٨)	(٦٧,١١١,١١٥)	(٦٧,٨٩٥,٧٥١)
معدل الاقتراض ٪ = (إجمالي الدين / هيكل التمويل)	٤٧.٣١٪	–**	–**	–**

- لم يكن لدى الشركة أي قروض باستثناء القروض قصيرة الأجل من البنك ساب (SABB) والتي سيتم سدادها في الفترات اللاحقة حسب خطة إعادة التنظيم المالي.
- إرتفع إجمالي المطلوبات بسبب المطالبات المعتمدة من الدائنين المقدمة إلى أمين إعادة التنظيم المالي ، والتي يبلغ مجموعها ٦٨,٥٢٩,٥٢٩ ريال سعودي. وبعد استعراض شامل ، قُبلت مطالبات بمبلغ ٦٤,١٦٥,٢٥٠ ريال سعودي ، بينما رُفضت مطالبات قيمتها ٤,٥١٧,٢٧٩ ريال سعودي. خضعت قائمة الدعاوى لتقييم صارم وحصلت على موافقة من المحكمة التجارية في الرياض في ٢٣ فبراير ٢٠٢٢م.
- تظهر أرصدة النقد وما في حكمه اتجاهاً تنازلياً بسبب توقف الشركة عن العمليات واستخدام الشركة للأموال المتاحة في إدارة مطالباتها قصيرة الأجل.
- يظهر إجمالي حقوق الملكية اتجاهًا هبوطيًا بسبب إجراءات إعادة التنظيم المالي بالإضافة الى قرارات مجلس الإدارة فيما يخص معالجة تحفظات المراجع الخارجي. في اجتماع طارئ لمجلس الإدارة عقد في عام ٢٠٢٢م وتم عكسه في قوائم السنة المالية ٢٠٢١م، تم شطب عدد كبير من الأرصدة بشكل رئيسي بسبب تصفية الشركة الزميلة بالإضافة إلى عدم سداد الدائنين. تم تكوين المخصصات المتعلقة بهذه الأرصدة في القوائم المالية مما أدى إلى زيادة الخسائر بشكل كبير خلال العام. ومع ذلك، تم تخفيض هذه الخسائر قليلاً خلال السنة المالية ٢٠٢٢م من خلال اعتماد نموذج القيمة العادلة او إعادة التقييم لقياس العقارات والعقارات الاستثمارية التي أثرت بشكل إيجابي على ٣١.٦٥ مليون ريال سعودي.

** لا ينطبق لأن حقوق الملكية كانت بالسالب للسنة المالية ٢٠٢١م والسنة المالية ٢٠٢٢م والربع الأول من عام ٢٠٢٣م.

٦-٥ قائمة الدخل

يوضح الجدول التالي إيرادات فترة المراجعة:

الجدول رقم (٢٣): قائمة الدخل

قائمة الدخل الشامل				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الإيرادات	٣,٦٦٨,٠٦٢	٤٢٥,٣٠٤	–	–
تكلفة الايرادات	(٧,٢٢٤,٣١١)	(٤١٠,٦٤٣)	–	–
إجمالي الربح	(٣,٥٥٦,٢٤٩)	١٤,٦٦١	–	–
مصاريف البيع والتسويق	(١,٢١٥,٤٣٨)	(١,٣٢٦,٩٤٤)	–	–
المصاريف العامة والإدارية	(٧,٥٥٤,٣١٢)	(٧٧,٨٢٩,٤٤٤)	(٧,١٢٢,٠٠١)	(١,١٧٩,٤٢٧)
مصروفات عمومية وادارية – إجراء إعادة التنظيم المالي	–	(٢٧٥,٠٠٠)	(٥٥٠,٠٠٠)	–
(التكوين) مخصص لخسائر الائتمان المتوقعة	–	(٢٢,٢١٠,٦٠٢)	(٢٥٦,٩٨٨)	–
رد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	–	–	١٠٧,٩٦٩	–
مخصصات الأرصدة المدينة – محكمة التنفيذ	–	(٤,٠١٥,٠٢٧)	(١٩٦,٨٢٤)	–
مخصص التزامات المحتملة	–	–	(٨٤٣,٧٢٠)	–
رد/ (خسائر) هبوطالقيمة في قيمة الممتلكات والآلات	–	(١٢,٦٧٢,٩٥١)	٣٤١,٦٥٢	–
القضايا والمطالبات المالية	–	(٤٥,٥٠٨,٧٣٨)	–	–
الإيرادات و(المصروفات) الأخرى – الصافية	٦٤٦,٣١٦	١,٣٩٠,٩٤٧	٣,٨١٤,٥٠٠	٣٩٤,٧٩١
الخسارة قبل الزكاة وتكلفة التمويل	(١١,٦٧٩,٦٨٣)	(١٦٢,٤٣٣,٠٩٨)	(٤,٧٠٥,٤١٢)	(٧٨٤,٦٣٦)
تكلفة التمويل	–	(١٨,٢٩٦)	–	–
الزكاة	–	–	–	–
صافي الخسارة	(١١,٦٧٩,٦٨٣)	(١٦٢,٤٥١,٣٩٤)	(٤,٧٠٥,٤١٢)	(٧٨٤,٦٣٦)
دخل شامل آخر:				
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها لاحقًا إلى الربح أو الخسارة				
الربح / (الخسائر) الاكتوارية من التزامات خطة المزايا المحددة للموظفين	–	(١٥٥,٢٨٣)	١٢٠,٩٨٠	–
فائض إعادة التقييم	–	–	٣١,٦٥٨,٥٦١	–
إجمالي الإيرادات الشاملة الأخرى	–	(١٥٥,٢٨٣)	٣١,٧٧٩,٥٤١	–
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(١١,٦٧٩,٦٨٣)	(١٦٢,٦٠٦,٦٧٧)	٢٧,٠٧٤,١٢٩	(٧٨٤,٦٣٦)

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

٥-٦-١ الإيرادات

يوضح الجدول التالي إيرادات فترة المراجعة:

الجدول رقم (٢٤): اجمالي الربح

إجمالي الربح				
ريال سعودي	السنة المالية٢٠٢٠م	السنة المالية٢٠٢١م	السنة المالية٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الإيرادات	٣,٦٦٨,٠٦٢	٤٢٥,٣٠٤	–	–
تكلفة الايرادات	(٧,٢٢٤,٣١١)	(٤١٠,٦٤٣)	–	–
إجمالي الربح	**(٣,٥٥٦,٢٤٩)**	**١٤,٦٦١**	–	–

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

تتكون الإيرادات من مبيعات ا الثلاجة والمباسط في أسواق العزيزية. انخفضت الإيرادات بشكل كبير من السنة المالية ٢٠١٩م إلى السنة المالية ٢٠٢٠م (٩١٪) بسبب ايقاف البيع ولم يتم الإبلاغ عن إيرادات في السنة المالية ٢٠٢٢م بسبب توقف العمليات بسبب عملية إعادة التنظيم المالي وتقبيل الثلاجة والباسط التي كانت مستأجرة من شركة ثمار القابضة لمستأجرين جدد.

كانت الإيرادات المحققة في السنة المالية ٢٠٢١م بالكامل من المبيعات النقدية بسبب الحجز على الحسابات المصرفية.

٥-٦-٢ تكلفة الإيرادات

يوضح الجدول التالي تكلفة الايرادات لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٢٥): تكلفة الايرادات

تكلفة الإيرادات				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
المخزون في بداية الفترة	٣,٧٦٠,٩٢٥	٢٠,٦٥٤	–	–
المشتريات	٣,٤٨٤,٠٤٠	٣٨٩,٩٨٩	–	–
المخزون في نهاية الفترة	(٢٠,٦٥٤)	–	–	–
تكلفة الإيرادات	٧,٢٢٤,٣١١	٤١٠,٦٤٣	–	–

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من العام ٢٠٢٣م

تتألف تكلفة الإيرادات بشكل أساسي من عناصر المخزون الغذائي مثل اللحوم والفواكه والخضروات. تم شطب أرصدة المخزون كما تقرر في الاجتماع الطارئ لمجلس الإدارة الذي عقد في السنة المالية ٢٠٢٢م. ارتبطت تكاليف النشاط بعمليات الشركة المتعلقة بالنقد. اعتبارًا من السنة المالية ٢٠٢٢م، توقفت هذه العمليات بسبب إجراءات إعادة الهيكلة المستمرة داخل الشركة تضمنت إعادة الهيكلة تغييرات إدارية وسياسية مهمة تم تنفيذها لمعالجة وتحسين الأداء العام للشركة وعملياتها.

٥-٦-٣ مصاريف البيع والتسويق

يوضح الجدول التالي مصاريف البيع والتسويق لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٢٦): مصاريف البيع والتسويق

مصاريف البيع والتسويق				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الرواتب والأجور وما في حكمها	١,٠٧٢,٠٧٥	٦٦٣,١٦٢	–	–
عقود الإيجار قصيرة الأجل	٣٦,٠٠٠	٥٩٣,٥٨٩	–	–
الكهرباء والماء	٣٢,٥١١	١٨,٧٥٨	–	–
الصيانة والإصلاح	٣٠,١٢٣	١٥,٠٠٦	–	–
متنوعة	٤٤,٧٢٩	٣٦,٤٢٩	–	–
إجمالي مصاريف البيع والتسويق	**١,٢١٥,٤٣٨**	**١,٣٢٦,٩٤٤**	–	–

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

تتكون هذه بشكل أساسي من الرواتب والأجور لموظفي المبيعات والتسويق في الشركة وعقود الإيجار قصيرة الأجل ومصاريف المرافق. ارتفعت مصاريف البيع والتسويق بنسبة ٩.١٧٪ في السنة المالية ٢٠٢١م بسبب زيادة تكاليف عقود الإيجار قصيرة الأجل. تم تكبد هذه التكاليف في السنة المالية ٢٠٢٠ ولكن تم تسجيلها في السنة المالية ٢٠٢١م عندما اكتشفت الإدارة الجديدة استبعادها عن طريق الخطأ في السنة المالية ٢٠٢٠ من قبل الإدارة السابقة.

٥-٦-٤ المصاريف العمومية والإدارية

يبين الجدول التالي المصاريف العمومية والإدارية لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٢٧): المصاريف الادراية والعمومية

المصاريف الإدارية والعمومية				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الرواتب والأجور وما في حكمها	٤,٩٦٥,١٥٦	٤,٢٠٧,٣٥٤	١,٥٤٧,٤٣١	٤٥٦,٧٦٩
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان	–	–	٣,٨٠٨,٥٠٠	–
عقود الإيجار قصيرة الأجل	١٣٩,١١٣	٣٥٤,٠٣٠	١٢٨,٠١٢	٣٨,٥٠٠
مصروفات عقد الجمعية العمومية	–	–	٧٣,١٠٠	٧,٥٠٠
قرطاسية ومطبوعات	–	–	٤,٠٤٧	٩,٥١٠
الكهرباء والماء	–	٣,٢٢٣	٤,٩٦١	٥,٢٣٠
الهاتف والبريد والإنترنت	١٢٧,٨٨٦	١٠,٧١٦	٩,٢١٤	٢,٩٣٤
أتعاب مهنية واستشارية	٣٦٣,٠٦٤	١,٥٣٨,١٥٠	٦٦٤,٥٧٤	٢١٣,٠٠٠
الرسوم الحكومية واشتراكات	١٤١,٣٥٦	٧٧,٢٠٠	٧٩,٩١٧	–
استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	١,٧٩٢,١٨٤	١,١٠٠,٥٥٢	٤٢١,٥٧٦	١٠٨,٠٨٨
الصيانة والإصلاح وبرامج	–	٢١٣	٢١٣,٧٦٠	٤٥,٠٠٠
خسائر الضمان البنكي	–	٥٧٠,٠٠٠	–	–
الديون المعدومة	–	٦٠,٤٩٧,٤٥٠	١٥١,٠٠٠	–
الفروق في مطالبات الزكاة	–	٣,٣٣٨,٣٦٥	–	–
عقوبات وغرامات ضريبة القيمة المضافة	–	٦,١٣٠,٥٨٩	–	٢٧,٣٧٠
مصاريف زيادة رأس المال	–	–	–	٢٥٠,٠٠٠

المصاريف الإدارية والعمومية				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
متنوع	٢٥,٥٥٣	١,٦٠٢	١٥,٩٠٩	١٥,٥٢٦
إجمالي المصاريف العمومية والإدارية	**٧,٥٥٤,٣١٢**	**٧٧,٨٢٩,٤٤٤**	**٧,١٢٢,٠٠١**	**١,١٧٩,٤٢٧**

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

أدناه المكونات الرئيسية للمصروفات العمومية والإدارية:

- **الرواتب والأجور وما يعادلها انخفضت** بنسبة ١٥,٢٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٠م و٢٢,٦٣٪ في السنة المالية ٢٠٢٢م، ويعزى السبب الرئيسي إلى عمليات التسريح الكبيرة للعمال كجزء من توقف عمليات الشركة وبدء إجراءات إعادة التنظيم المالي.
- **المرافق والصيانة وغيرها** تشمل الكهرباء والمياه والهاتف والقرطاسية والمتنوعة. النفقات، فقد انخفضت في السنة المالية ٢٠٢١م بنسبة ٨٩,٧٣٪ بسبب تقليص عمليات الشركة. زادت هذه التكاليف بنسبة ١٤٧٣,٥١٪ في السنة المالية ٢٠٢٢م بسبب زادت تكاليف الصيانة والإصلاحات لمختلف موجودات الشركة.
- **الاختلافات في مطالبات الزكاة وعقوبات ضريبة القيمة المضافة والغرامات** نشأت في السنة المالية ٢٠٢١م حيث أعادت سلطات الزكاة والضرائب تقييم الرصيد المستحق الدفع من قبل الشركة وتقديمه إلى أمين إعادة التنظيم المالي الذي تم قبوله.
- **الديون المعدومة** التي تتكون من الذمم المدينة، هي بشكل رئيسي من شركة أسواق ثمار ووسمي الزميلة التي أفلست في السنة المالية ٢٠٢١م. حصلت الشركة على تقييم لهذه المبالغ من إحدى الشركات المالية الخبيرة وهم خبراء في هذه الأرصدة وتحويلها كجزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة في ديونها المعدومة. وتعكس الأرقام في السنة المالية ٢٠٢٢م الأرصدة من المبالغ المستحقة للقبض من أطراف أخرى التي شطبت في السنة المالية ٢٠٢٢م
- **المصاريف العمومية والإدارية** -**إجراء إعادة التنظيم المالي** كجزء من إجراء إعادة التنظيم المالي للشركة، وبموجب حكم الدائرة التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض القاضي بافتتاح اجراء إعادة التنظيم المالي وتعيين امين الاجراء، فقد تم تعيين أمين إعادة التنظيم المالي للشركة يبلغ إجمالي الأتعاب المهنية للامين ١,١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، وتم اثبات ما يخص السنة المالية ٢٠٢٢م بمبلغ ٥٥٠,٠٠٠ ريال سعودي (٢٧٥,٠٠٠ ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢١م) ويتبقى مبلغ ٢٧٥,٠٠٠ ريال سعودي فيستحق عند الانتهاء من أعمال إعادة التنظيم المالي.

وفيما يلي استخراج المصروفات العمومية والإدارية من القوائم المالية:

- **مخصصات وعكس المخصصات**

- **انعكاس الانخفاض في القيمة** يتمثل الانخفاض البالغ ٣٤١,٦٥٢ ريال سعودي في مقارنة القيمة الإجمالية لتقييم المبنى لعدد ٣ مواقع مملوكة له بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ مع إجمالي صافي أرصدة تكلفة تلك البنود والاهلاك دفاترها المتراكم. واستنادا إلى نتائج تلك التقييمات، فإن جزءا من قيمة الانخفاض تم عكسها في قيمة المباني التي تم تسجيلها في العام الماضي، بناء على التقييمات التي أجرتها الشركة للمباني من قبل عدد ٢ مقيم معتمد، وتم أخذ التقييم بأقل قيمة في الاعتبار.
- **تخصيص الأرصدة المدينة – محكمة التنفيذ** قدم ممثل الشركة بندًا مجموع المبالغ المسجلة كأرصدة مدينة في محكمة التنفيذ. سحبت المحكمة مبلغ ٤,٠١٥,٠٢٧ ريال بناء على القضايا الصادرة ضد الشركة. لم تكن الشركة متأكدة من الأطراف التي تقف وراء تلك القضايا، وتوقعت أن المحكمة قد تكون وضعت حكما لنفس الدائنين، لذلك قاموا بعمل مخصص للأرصدة المدينة – محكمة التنفيذ. وتجري متابعة هوية الأطراف مع الإدارة القانونية.
- **مخصص المطالبات المحتملة** بلغ مخصص القضايا المرفوعة ضد الشركة ٨٤٣,٧٢٠ ريال سعودي. وعند مراجعة التقرير الوارد من المحامي، تقرر تشكيل حكم لثلاث حالات تكون فيها نسب النجاح أقل من ٥٠٪، وهي: دعوى قضائية مرفوعة ضد الشركة من قبل محمد فهد العتيبي بمبلغ: ٣٠٣,٠٧٥ ريال سعودي. دعوى قضائية مرفوعة ضد الشركة من قبل المحامي يوسف الحلبية بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ريال سعودي. رفع دعوى قضائية ضد الشركة من قبل مؤسسة نامر الغذائية بمبلغ ٤٠,٦٤٥ ريال سعودي. ويبلغ المجموع ٨٤٣,٧٢٠ ريال سعودي.
- **القضايا والمطالبات المالية** نشأ العديد من الدائنين (العمال والموظفين – الموردين – الذمم الدائنة الأخرى – الجهات الحكومية) وقدموا مطالباتهم إلى أمين إعادة التنظيم المالي للشركة، وسجلت الشركة موافقة المطالبات وكذلك الفروق في أرصدة المطالبات المعتمدة وتسجيلها كخسائر على الدخل الشامل لقائمة السنة المالية ٢٠٢١م.

0-٦-0 الإيرادات والمصروفات الأخرى

يوضح الجدول التالي الإيرادات والمصروفات الأخرى لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٢٨): الايرادات والمصروفات الاخرى

الإيرادات والمصروفات الأخرى -بالصافي				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
إيرادات تقبيل الثلاجة والمباسط	–	–	٣,٨٠٠,٠٠٠	–
إيرادات تأجير الثلاجة والمباسط	٥٦٥,٠٠٠	٨٥٥,٤٢١	–	–
صافي الفروق في التسويات للأرصدة الدائنة التجارية	–	–	–	٢٨٢,٧٩٨
حصة الشركة في نتيجة تصفية شركة زميلة	–	–	–	٨٤٧,٣٩٥
الفروق في أرصدة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	–	–	–	(٧٣٩,٩٠٢)
الارباح / (الخسائر) من استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات	١٦,٨١٠	(١,٥٤٨,٦٢٩)	١٤,٥٠٠	٤,٥٠٠
خسائر التخلص من الموجودات غير الملموسة	–	(٢٥,٩٧٣)	–	–
تسوية فوائد القرض	–	٦٦١,٢٢١	–	–
تسوية الفروق في تسجيل الأرصدة والذمم المدينة	–	٥٤٠,٨٢٤	–	–
تسوية العجز النقدي في الصندوق	–	(٢٥,٠٠٩)	–	–
عكس مخصص خسائر الاستثمار في شركة زميلة	–	٩٢٠,٢٥٨	–	–
متنوع	٦٤,٥٠٥	١٢,٨٣٤	–	–
إجمالي الإيرادات والمصروفات الأخرى - بالصافي	٦٤٦,٣١٥	١,٣٩٠,٩٤٧	٣,٨١٤,٥٠٠	٣٩٤,٧٩١

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة القوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

- تتكون الإيرادات والمصروفات الأخرى من المبيعات من منتجات التبريد، وعكس الاعتمادات، والتعديلات لتسوية أرصدة الحسابات المختلفة التي تظهر في القوائم المالية. أظهرت زيادة بنسبة ١١٥٪ في السنة المالية ٢٠٢١م بسبب تعديل الأرصدة الناتجة عن إجراءات إعادة التنظيم المالي. في السنة المالية ٢٠٢٢م، أدى استلام المبالغ النهائية من أعمال التبريد إلى زيادة إضافية بنسبة ١٧٤٪.
- **المكاسب / (الخسائر) الناتجة عن التخلص من ممتلكات والآلات ومعدات** في السنة المالية ٢٠٢١م ، أظهر رقم المكاسب / (الخسائر) الناتجة من التخلص من ممتلكات ومعدات مبلغًا سلبيًا بسبب إجراء الجرد المادي الفعلي للممتلكات والآلات والمعدات المملوكة للشركة. بناءً على نتائج ذلك الجرد ، تم استبعاد جزء من الممتلكات والآلات والمعدات ، ونتيجة لذلك بلغت الخسائر الرأسمالية ١،٥٤٨،٦٢٩ ريال سعودي. في السنوات التالية ، ارتفع الرقم بسبب بيع الأصول غير المستغلة بالكامل ، مما أدى إلى ارتفاع المكاسب / (الخسائر) في الفترات اللاحقة.
- **حصة الشركة من نتيجة تصفية شركة زميلة** تمثل المبلغ المستلم للشركة من تصفية الشركة الزميلة، أسواق ثمار ووسيمي اللذان أفلسا في السنة المالية ٢٠٢١م.
- **الفروق في أرصدة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية** تظهر تسوية الفروق المحتفظ بها في نهاية الشركة وكذلك من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. تم تعديل ذلك بعد أن أصدرت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية شهادة للأرصدة في السنة المالية ٢٠٢٣م (الربع الأول).
- **إيجار الثلاجة والمبسط** يُظهر الإيجار من الباطن لإيجار متجر يستخدم للحفاظ على مخزون أعمال التبريد. وتُظهر زيادة بنسبة ٥١.٤٪ في السنة المالية ٢٠٢١م بسبب التسويات النهائية الناشئة عن وقف عقد الإيجار من الباطن في نهاية السنة المالية ٢٠٢١م.
- **صافي الفروق في تسوية الأرصدة التجارية** الدائنة يمثل هذا الفرق في مطالبات الدائنين المضافة خلال السنة المالية ٢٠٢٣م الربع الأول والمطالبات المسجلة بالفعل في دفاتر الشركة قبل هذه الفترة.

٧-٥ قائمة المركز المالي

يبين الجدول التالي قائمة المركز المالي لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٢٩): قائمة المركز المالي

قائمة المركز المالي				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الموجودات				
الموجودات غير المتداولة				
الممتلكات والآلات والمعدات، صافي	٢٧,٨٢٠,٦٨٣	١١,٧١٣,٣٩١	٤٣,٣١٨,٣٧٦	٤٣,٢١٠,٢٨٨
أصول غير ملموسة، صافي	٢٥,٩٧٣	–	–	–
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**٢٧,٨٤٦,٦٥٦**	**١١,٧١٣,٣٩١**	**٤٣,٣١٨,٣٧٦**	**٤٣,٢١٠,٢٨٨**
الموجودات المتداولة				
أصول وممتلكات متاحة للبيع	–	٧٨٠,٠٠٠	٥٨٠,٠٠٠	٥٣٥,٠٠٠
مخزون	٢٠,٦٥٣	–	–	–
ذمم مدينة تجارية، صافي	٢٦,٥١٧	–	–	–
مصاريف مدفوعة مقدمًا وأرصدة مدينة أخرى، صافي	٦,٣٠٥,٩٥٠	٩٣٠,٢٢٧	٣٥,٧٤٣	٧,١٩٠
مستحق من أطراف ذات علاقة، صافي	٨٢,٨٣٢,٤٢٨	–	–	–
النقد وما في حكمها	٢,٤٥٩,٥٨٣	٦٢٣,٣٠٣	٢١٢,٢٠١	١,٨٤٩
إجمالي الموجودات المتداولة	**٩١,٦٤٥,١٣١**	**٢,٣٣٣,٥٣٠**	**٨٢٧,٩٤٤**	**٥٤٤,٠٣٩**
إجمالي الموجودات	**١١٩,٤٩١,٧٨٧**	**١٤,٠٤٦,٩٢١**	**٤٤,١٤٦,٣٢٠**	**٤٣,٧٥٤,٣٢٧**
حقوق الملكية والمطلوبات				
حقوق الملكية				
رأس المال	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي نظامي	٢,٨٨٣,٣٧٦	٢,٨٨٣,٣٧٦	٢,٨٨٣,٣٧٦	٢,٨٨٣,٣٧٦
احتياطي آخر	–	(١٥٥,٢٨٣)	(٣٤,٣٠٣)	(٣٤,٣٠٣)
فائض إعادة التقييم	–	–	٣١,٦٥٨,٥٦١	٣١,٦٥٨,٥٦١
الخسائر المتراكمة	(٦٦,٤٩٥,٣٣٢)	(٢٢٨,٩٤٦,٧٢٦)	(٢٣٣,٦٥٢,١٣٨)	(٢٣٤,٤٣٦,٧٧٤)
إجمالي حقوق الملكية	٣٦,٣٨٨,٠٤٤	(١٢٦,٢١٨,٦٣٣)	(٩٩,١٤٤,٥٠٤)	(٩٩,٩٢٩,١٤٠)
مطلوبات غير متداولة				
التزامات منافع موظفين	٢,٧٨٤,٧٧٢	٨٥٦,٠٦٦	٦٤,٠٢٥	٥٣,٤٠٠
إجمالي المطلوبات غير المتداولة	**٢,٧٨٤,٧٧٢**	**٨٥٦,٠٦٦**	**٦٤,٠٢٥**	**٥٣,٤٠٠**
المطلوبات المتداولة				
قروض قصيرة الأجل	٣٢,٦٨٥,٦٨٦	٣٢,٠٢٤,٤٦٥	٣٢,٠٣٣,٣٨٩	٣٢,٠٣٣,٣٨٩
ذمم دائنة تجارية	٢١,٢٧٠,٠٠٨	٦٦,٤٨٣,١٧٥	٦٦,٣٨٠,٩٣٦	٦٦,٠٩٨,١٣٩
المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى	١١,٨٣٧,٢٧٥	٢٠,٥٥٨,٠٤٩	٢٣,٥٣٣,٣٨٤	٢٤,٤٢٥,٨٩٤
مستحق لأطراف ذات علاقة	١,١٦٧,١٦٨	١,٣٧٩,٠٧٨	١,٥٧٠,٠٧٨	١,٥٧٠,٠٧٨
مخصص المطالبات	–	٣,١٨٧,٧٨٠	٣,٩٣٢,٠٧١	٣,٧٢٥,٦٢٦
مخصص الزكاة	١٢,٤٣٨,٥٧٦	١٥,٧٧٦,٩٤١	١٥,٧٧٦,٩٤١	١٥,٧٧٦,٩٤١

قائمة المركز المالي				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
مخصص خسائر الاستثمار في شركات زميلة	٩٢٠,٢٥٨	–	–	–
إجمالي المطلوبات المتداولة	**٨٠,٣١٨,٩٧١**	**١٣٩,٤٠٩,٤٨٨**	**١٤٣,٢٢٦,٧٩٩**	**١٤٣,٦٣٠,٠٦٧**
إجمالي المطلوبات	**٨٣,١٠٣,٧٤٣**	**١٤٠,٢٦٥,٥٥٤**	**١٤٣,٢٩٠,٨٢٤**	**١٤٣,٦٨٣,٤٦٧**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**١١٩,٤٩١,٧٨٧**	**١٤,٠٤٦,٩٢١**	**٤٤,١٤٦,٣٢٠**	**٤٣,٧٥٤,٣٢٧**

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

١-٧-٥ الموجودات غير المتداولة

يوضح الجدول التالي الموجودات غير المتداولة لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٣٠): الموجودات غير المتداولة

الموجودات غير المتداولة				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الممتلكات والآلات والمعدات	٢٧,٨٢٠,٦٨٣	١١,٧١٣,٨٩١	٤٣,٣١٨,٣٧٦	٤٣,٢١٠,٢٨٨
أصول غير ملموسة	٢٥,٩٧٣	–	–	–
إجمالي الموجودات غير المتداولة	**٢٧,٨٤٦,٦٥٦**	**١١,٧١٣,٨٩١**	**٤٣,٣١٨,٣٧٦**	**٤٣,٢١٠,٢٨٨**

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م.

- تشكل الموجودات غير المتداولة ٢٣.٣٠٪ و٨٣.٣٩٪ و٩٨.١٢٪ و٩٨.٧٦٪ من إجمالي الموجودات في السنة المالية ٢٠٢٠م، والسنة المالية ٢٠٢١م، والسنة المالية ٢٠٢٢م، والربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م على التوالي. انخفضت الموجودات غير المتداولة بنسبة ٥٧.٩٤٪ في السنة المالية ٢٠٢١؛ ومع ذلك، فقد ارتفعت بنسبة ٢٧٠٪ في السنة المالية ٢٠٢٢م. كانت الموجودات غير المتداولة هي نفسها تقريبًا في الربع الأول من السنة المالية ٢٣. يرجع السبب الرئيسي للانخفاض في السنة المالية ٢٠٢١م إلى التقييم الذي تم إجراؤه بالنسبة لفئة الموجودات العقارية (الأراضي –المباني) المدرجة في الممتلكات الآلات والمعدات. نظرًا لعدم وجود بيانات تفصيلية للموجودات العقارية، تمت مقارنة إجمالي قيمة التقييم لـ ٣ مواقع مملوكة للشركة مع إجمالي أرصدة تكلفة تلك البنود والاهلاك الدفتري المتراكم لها. واستنادا إلى نتائج تلك التقييمات، حدث انخفاض في قيمة المباني تبلغ ١٢,٦٧٢,٩٥١ ريال سعودي، وتم تسجيلها في القوائم المالية للسنة المالية ٢٠٢١ بناءً على قرار مجلس الإدارة. وتم إجراء التقييم من قبل شركة الشرق الأوسط للتقييم العقاري، ترخيص رقم ١٨/٣٢٣ /٣٢٣.

١-١-٧-٥ الممتلكات والآلات والمعدات

تشمل بنود الممتلكات والآلات والمعدات، الأراضي والمباني والآبار وأجهزة الكمبيوتر والمعدات الكهربائية والأثاث وتجهيزات ومعدات مكتبية والديكورات وتحسين العقارات المستأجرة. يتم استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات بناءً على طريقة القسط الثابت على مدى الاعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات. وشهدت الممتلكات والآلات والمعدات الاختلافات التالية خلال فترة الدراسة:

- في السنة المالية ٢٠٢٠م، بلغ إجمالي القيمة الدفترية الصافية للموجودات ٢٧,٨٢٠,٦٨٣ ريال سعودي بينما تمت إضافة ٤,٧٥٠ ريال سعودي لتحسينات على مباني مستأجرة. وبلغ الاهلاك المتراكم ١٤,٦٥٥,٣٤٠ ريال سعودي بينما بلغ الاهلاك لهذا العام ١,٧٩٢,١٨٤ ريال سعودي.
- في السنة المالية ٢٠٢١م، بلغ إجمالي القيمة الدفترية الصافية للموجودات ١١,٧١٣,٨٩١ ريال سعودي وتم إضافة ١,٨٤٠ ريال سعودي من أجهزة الكمبيوتر والمعدات الكهربائية. تم التخلص بشكل كبير من المركبات والمعدات وتحسينات الإيجار والأثاث والتجهيزات والديكورات وأجهزة الكمبيوتر بمبلغ ١٠,٥٣٢,٨٤٩ ريال سعودي بسبب القرارات المتخذة في اجتماع مجلس الإدارة للتخلص من الموجودات الغير مستغلة. وبلغ الاهلاك المتراكم ٢٠,٢٣١,٦٣٤ ريال سعودي في حين بلغ مجمع اهلاك الإستبعادات لهذا العام ٨,١٩٧,٢٠٩ ريال سعودي وبلغ اهلاك السنة ١,١٠٠,٥٥٢ ريال سعودي.
- في السنة المالية ٢٠٢٢م، بلغ إجمالي القيمة الدفترية الصافية للموجودات ٤٣,٣١٨,٣٧٦ ريال سعودي. تم شراء معدات مكتبية جديدة بتكلفة ٢٤,١٢٨ ريال سعودي وأجهزة كمبيوتر بتكلفة ٢,١٣٠ ريال سعودي خلال العام بينما تم بيع المركبات التي يبلغ صافي قيمتها الدفترية ١١٢,٨٦٠ ريال سعودي خلال العام. تم تسجيل فائض إعادة التقييم على الأراضي بمبلغ ٣١,٦٥٨,٥٦١ ريال سعودي نتيجة التقييم الذي تم إجراؤه خلال العام. بلغ إجمالي الاهلاك المتراكم لهذا العام ٢٠,١٩٨,٦٩٨ ريال سعودي وتم رد انخفاض ٣٤١,٦٥٢ ريال سعودي كتعويض عن انخفاض القيمة بسبب إعادة تقييم الممتلكات العقارية.

- في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م، لم يكن هناك أي تحرك فيما يتعلق بإعادة التقييم والإضافات والتصرف في الممتلكات الآلات والمعدات. غير أن الاهلاك المتراكم بلغ ٢٠,٣٠٦,٧٨٦ ريال سعودي.

وفقًا للشركة، تم تقييم بنود الممتلكات والمعدات بالتكلفة مطروحًا منها الاهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة، إن وجدت، حتى السنة المالية ٢٠٢١م، باستثناء المشاريع قيد التنفيذ. بدءًا من السنة المالية ٢٠٢٢م، انتقلت الشركة إلى نموذج تقييم القيمة العادلة فيما يخص العقارات والعقارات الاستثمارية مع الاستمرار بنموذج التكلفة لقياس الآلات والمعدات.

٥-٧-١-٢ أصول غير ملموسة

- بلغت قيمة الأصول غير الملموسة المشتراة ٤٠,٠٠٠ ريال سعودي في السنة المالية ٢٠١٩، وهو برنامج محاسبة باسم أسواق ٦. وبلغت مصروفات الاهلاك ٦,٠٠٥ ريال سعودي و٨,٠٠٢ ريال سعودي و٨,٠٠٢ ريال سعودي في السنوات المالية ٢٠١٩م والسنة المالية ٢٠٢٠م والسنة المالية ٢٠٢١م على التوالي. بلغت القيمة الدفترية للأصل غير الملموس في السنة المالية ٢٠٢١ ١٧,٩٥١ ريال سعودي، وقد تم إهلاكها بالكامل بسبب التالي:

١. تم تعليق برنامج أسواق ٦، وتم شراء برنامج محاسبة آخر يسمى مايكروتيك.

٢. لم تكن قيمة برنامج المحاسبة الجديد ذات قيمة كبيرة، أي ١٠,٠٠٠ ريال سعودي فقط تم صرفها بالكامل.

٥-٧-١-٣ الموجودات المتداولة

يوضح الجدول التالي الموجودات المتداولة لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٣١): الموجودات المتداولة

الموجودات المتداولة				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
أصول وممتلكات متاحة للبيع	–	٧٨٠,٠٠٠	٥٨٠,٠٠٠	٥٣٥,٠٠٠
مخزون	٢٠,٦٥٣	–	–	–
ذمم المدينة التجارية، صافي	٢٦,٥١٧	–	–	–
مصاريف مدفوعة مقدمًا وأرصدة مدينة أخرى –بالصافي	٦,٣٠٥,٩٥٠	٩٣٠,٢٢٧	٣٥,٧٤٣	٧,١٩٠
مستحق من أطراف ذات علاقة، صافي	٨٢,٨٣٢,٤٢٨	–	–	–
النقد ومافي حكمها	٢,٤٥٩,٥٨٣	٦٢٣,٣٠٣	٢١٢,٢٠١	١,٨٤٩
إجمالي الموجودات المتداولة	**٩١,٦٤٥,١٣١**	**٢,٣٣٣,٥٣٠**	**٨٢٧,٩٤٤**	**٥٤٤,٠٣٩**

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

تتكون الموجودات المتداولة من النقد وما في حكمه والذمم المدينة التجارية والمصاريف المدفوعة مقدماً والموجودات المتاحة للبيع والمخزون وتمثل ٧٦.٧٠٪ و١٦.٦١٪ و١.٨٨٪ و١.٢٤٪ من إجمالي الموجودات في السنوات المالية ٢٠٢٠م، والسنة المالية ٢٠٢١م، والسنة المالية ٢٠٢٢م، والربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م على التوالي. وقد انخفضت بنسبة ٩٧.٤٥٪ و٦٤.٥٢٪ و٣٤.٢٩٪ في السنة المالية ٢٠٢١م والسنة المالية ٢٠٢٢م والربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م على التوالي. ويعود السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى انخفاض مصاريف مدفوعة مقدمًا وأرصدة مدينة أخرى والمستحق من الأطراف ذات العلاقة.

٥-٧-١-٤ مستحق من أطراف ذات علاقة - صافي

بناءً على ما حدث بشأن حالة تصفية الشركة الزميلة ثمار ووسمي للأسواق الزراعية ، ووفقًا لخطاب التصفية. تَقرر شطب الرصيد المستحق على الشركة الزميلة والناتج عن معاملات تجارية معها والبالغ ٦٠,٤٩ مليون ريال سعودي مباشرة بعد معرفة الإدارة بإجراءات التصفية وإعلان إفلاس الشركة الزميلة ، ولم يكن هنالك مخصص. ديون مشكوك في تحصيلها لشركة ثمار ووسمي للأسواق الزراعية نظراً لأنه لم تكن هنالك معطيات لإدارة شركة ثمار التنمية القابضة تشير إلى وجوب تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. كما تَقرر أيضاً عكس رصيد مخصص خسائر الاستثمار في الشركة بمبلغ ٩٢٠،٢٥٨ ريال سعودي وإقفاله نتيجة لتصفية الشركة الزميلة وإفلاسها.

في عام ٢٠١٩م، تم تكوين مخصص خسائر ائتمانية للدين المترتب على الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة والبالغ ٣,٩ مليون ريال سعودي.وفي وقت لاحق، أعلنت هيئة الإفلاس عن التصفية الإدارية للشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة والذي تم بموجبه شطب رصيد الشركة المدين لشركة ثمار التنمية القابضة.

تم تكوين مخصص لخسائر الائتمان لرصيد مستحق من طرف ذو علاقة بمبلغ ٢٢.١٨ مليون ريال سعودي مستحق لعدة سنوات. رفعت الشركة دعوى ضد الطرف المعني في المحكمة وتمت الموافقة على القرار النهائي لصالح الشركة في السنة المالية ٢٠٢١م.

٥-١-٧-٥ الموجودات والممتلكات المتاحة للبيع

يحتوي رصيد الموجودات والممتلكات المتاحة للبيع بشكل أساسي على أكوام من الحديد والخردة غير القابلة للاستخدام. وقدرت قيمتها بـ ٧٨٠,٠٠٠ ريال سعودي وتم بيع جزء منها بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ريال سعودي خلال السنة المالية ٢٠٢٢م. تم بيع جزء آخر من الخردة بسعر ٤٥,٠٠٠ ريال سعودي خلال الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م، وتم الحصول على العديد من عروض الأسعار لبقية كومة الخردة.

٦-١-٧-٥ المخزون

يشمل رصيد المخزون اللحوم والخضروات والفواكه وغيرها من مواد التعبئة والتغليف. ومواد تموينية أخرى تم تسوية رصيد المخزون الختامي البالغ ٢٠,٦٥٣ ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢١م كخسائر. بناء على قرار مجلس الإدارة الطارئ. بما أن الشركة توقفت عن عمليات توليد الإيرادات بسبب استمرار مشاكل السيولة، فلا توجد حركات مخزون في الفترات اللاحقة.

٧-١-٧-٥ الذمم المدينة التجارية، صافي

يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (٣٢): الذمم المدينة التجارية لفترة المراجعة

الذمم المدينة التجارية				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الذمم المدينة التجارية	١٣,٢١٦,٩٨٨	١٣,٢١٦,٩٨٨	١٣,١٠٩,٠١٩	١٣,١٠٩,٠١٩
الخصم: مخصص الخسائر الائتمانية	(١٣,١٩٠,٤٧١)	(١٣,٢١٦,٩٨٨)	(١٣,١٠٩,٠١٩)	(١٣,١٠٩,٠١٩)
المجموع	٢٦,٥١٧	–	–	–
الحركة في مخصص خسائر الائتمان على الذمم المدينة التجارية				
الرصيد في بداية العام	١٣,١٩٠,٤٧١	١٣,١٩٠,٤٧١	١٣,٢١٦,٩٨٨	١٣,١٠٩,٠١٩
المستخدم خلال العام	–	–	(١٠٧,٩٦٩)	–
تشكل خلال العام	–	٢٦,٥١٧	–	–
المجموع	١٣,١٩٠,٤٧١	١٣,٢١٦,٩٨٨	١٣,١٠٩,٠١٩	١٣,١٠٩,٠١٩

المصدر: القوائم المالية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م.

تشمل أرصدة الذمم المدينة التجارية مخصصات قدرها ١٣.١٩ مليون ريال سعودي تم إنشاؤها في السنة المالية ٢٠١٩ أرصدة الذمم المدينة التجارية التي تتجاوز ٣٦٠ يومًا. تم إنشاء مخصص قدره ٢٦,٥١٧ ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢١ بناءً على القرار الذي اتخذه مجلس الإدارة بالموافقة على الرصيد الختامي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ كخسائر. بسبب توقف العمليات أثناء إجراءات إعادة التنظيم المالي، لا توجد حركة في رصيد الذمم المدينة التجارية مستحقة القبض خلال فترة المراجعة. ومع ذلك، في السنة المالية ٢٠٢٢م، تم إلغاء جزء من المخصص مقابل المبلغ المحصل البالغ ١٠٧,٩٦٩ ريال سعودي في محكمة التنفيذ من أحد العملاء السابقين.

يوضح الجدول التالي أكبر عشرة عملاء في أرصدة الذمم المدينة التجارية كما في السنة المالية ٢٠٢١م:

الجدول رقم (٣٣): أكبر عشر عملاء في ارصدة الذمم المدينة

العملاء	المبلغ (ريال سعودي)
عميل ١	٧,٥٠٥,٥٤٨
عميل ٢	٢,٧٤٥,٠٤٠
عميل ٣	٦٧١,٩٥٢
عميل ٤	٤٦٧,٦١٠

العملاء	المبلغ (ريال سعودي)
عميل ٥	٣٥٩,٧٨٩
عميل ٦	٣٠٠,١١٩
عميل ٧	٢٩٦,٦٢٤
عميل ٨	٢٠٠,٢٤٥
عميل ٩	١٧٩,٥٨٦
عميل ١٠	١٥٨,١٤٩
المجموع	**١٢,٨٨٤,٦٦٢**

المصدر: الملفات الإدارية للشركة

يرجى ملاحظة أن العمليات توقفت بعد السنة المالية ٢٠٢١م وبالتالي لمم تتحرك أرصدة العملاء.

٨-١-٧-٥ مصاريف مدفوعة مقدمًا وأرصدة مدينة أخرى

يوضح الجدول التالي المصاريف المدفوعة مقدمًا والأرصدة المدينة الأخرى لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٣٤): المصاريف المدفوعة مقدمًا والأرصدة المدينة الأخرى

مصاريف مدفوعة مقدمًا وأرصدة مدينة أخرى -صافي				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
سلف وذمم عاملين	٢٩٠,٢٦٣	١٢٧,٥٠٤	٣,٠٦٥	٧,٠٠٠
مصروفات مدفوعة مقدماً	٣٤,٧٣٨	٣٢,٥٧٣	٣٢,٤٨٨	–
دفعات مقدمة للموردين	١١,٣١٥,١٧٩	٥٠٧	١٩٠	١٩٠
خطابات ضمان	٥٧٠,٠٠٠	–	–	–
أرصدة مدينة أخرى	٥,٣٩٧,٩٧٩	٤,٧٨٤,٦٧٠	٤,٤٦٨,٨٣٩	٤,٤٦٨,٨٣٩
	١٧,٦٠٨,١٥٩	٤,٩٤٥,٢٥٤	٤,٥٠٤,٥٨٢	٤,٤٧٦,٠٢٩
الخصم: مخصص خسائر الائتمان	–	–	(٢٥٦,٩٨٨)	(٢٥٦,٩٨٨)
المقتطع: مخصص أرصدة مدينة -محكمة التنفيذ	(١١,٣٠٢,٢٠٩)	(٤,٠١٥,٠٢٧)	(٤,٢١١,٨٥١)	(٤,٢١١,٨٥١)
المجموع	**٦,٣٠٥,٩٥٠**	**٩٣٠,٢٢٧**	**٣٥,٧٤٣**	**٧,١٩٠**

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

- يتألف رصيد المصروفات المدفوعة مقدماً والأرصدة المدينة الأخرى من سلف وذمم عاملين ومصروفات مدفوعة مقدماً ودفعات مقدمةللموردين والضمانات المصرفيةوخطابات الضمان والأرصدة المدينة الأخرى. هناك انخفاض كبير بنسبة ٨٥.٢٥٪ و٩٦.١٦٪ و٧٩.٨٨٪ في السنوات المالية ٢٠٢١م والسنة المالية ٢٠٢٢م والربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م على التوالي في هذه الأرصدة.
- ويعزى السبب الرئيسي لهذا الانخفاض إلى قيام إدارة الشركة بشطب رصيد الدفعة المقدمة لأحد الموردين بقيمة ١١.٣٠٢ مليون ريال سعودي، بعد صدور حكم قضائي لصالح المورد، حيث تم إغلاق رصيد الدفعة المقدمة في مخصص أرصدة مدينة- محكمة التنفيذ..

٩-١-٧-٥ نقد وما في حكمة

- يتألف النقد وما في حكمة من النقد والأرصدة المصرفية التي تخضع لمخاطر ضئيلة من التغييرات في قيمتها العادلة، والتي تستخدمها الشركة في إدارة مطالباتها قصيرة الأجل. في السنة المالية ٢٠٢٠، أوقفت الشركة أنشطتها التجارية (الشراء -البيع) بسبب تعليق وتجميد حساباتها المصرفية، باستثناء العمليات في سوق العزيزية (الشراء -البيع) نقدًا.

الجدول رقم (٣٥): النقدوما في حكمه

النقدوما في حكمه				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الرصيد البنكي	٢,٢٢٠,٩٠٨	٦٠٥,٢٠٨	٢١١,٥٠٤	–
النقد	٢٣٨,٦٧٥	١٧,٦٧٥	٦٢,٩١٨	١,٨٤٩
المجموع	**٢,٤٥٩,٥٨٣**	**٦٢٢,٨٨٣**	**٢٧٤,٤٢٢**	**١,٨٤٩**

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

(ولمزيد من التفاصيل حول الأرصدة النقدية خلال فترة المراجعة، يرجى الرجوع إلى الفقرة الفرعية رقم (٥-٩) «**قائمة التدفقات النقدية**» من هذا القسم).

٥-٧-١-١٠ حقوق الملكية

يوضح الجدول التالي حقوق الملكية لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٣٦): حقوق الملكية

حقوق الملكية				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
رأس المال	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠
الاحتياطي النظامي	٢,٨٨٣,٣٧٦	٢,٨٨٣,٣٧٦	٢,٨٨٣,٣٧٦	٢,٨٨٣,٣٧٦
احتياطي آخر	–	(١٥٥,٢٨٣)	(٣٤,٣٠٣)	(٣٤,٣٠٣)
فائض إعادة التقييم	–	–	٣١,٦٥٨,٥٦١	٣١,٦٥٨,٥٦١
الخسائر المتراكمة	(٦٦,٤٩٥,٣٣٢)	(٢٢٨,٩٤٦,٧٢٦)	(٢٣٣,٦٥٢,١٣٨)	(٢٣٤,٤٣٦,٧٧٤)
المجموع	**٣٦,٣٨٨,٠٤٤**	**(١٢٦,٢١٨,٦٣٣)**	**(٩٩,١٤٤,٥٠٤)**	**(٩٩,٩٢٩,١٤٠)**

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

- تشمل حقوق الملكية رأس المال والخسائر المتراكمة وفائض إعادة التقييم والاحتياطي النظامي والاحتياطي الآخر. وقد انخفض بشكل ملحوظ بنسبة ٤٤٦.٨٧٪ في السنة المالية ٢٠٢١م، وبنسبة ٢١.٤٥٪ في السنة المالية ٢٠٢٢م وبنسبة ٠.٨٣٪ في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م. ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى زيادة الخسائر المتراكمة بسبب توقف العمليات التجارية العادية. خلال اجتماع طارئ لمجلس الإدارة في السنة المالية ٢٠٢١م، تم شطب عدة أرصدة تتعلق بشكل أساسي بتصفية شركة زميلة وعدم السداد لبعض الديون. كما ساهم تكوين المخصصات في القوائم المالية في الخسائر المتكبدة خلال تلك السنة. ومع ذلك، في السنة المالية ٢٠٢٢م تم تخفيف الخسائر جزئياً من خلال اعتماد نموذج القيمة العادلة لممتلكات والآلات والمعدات، مما أدى إلى تأثير إيجابي بقيمة ٣١.٦٥ مليون ريال سعودي.
- يبلغ رأس مال الشركة المصرح به والمصدر ١٠٠ مليون ريال سعودي مقسم إلى ١٠ ملايين سهم بقيمة ١٠ ريال سعودي لكل سهم. في ٣١ مارس ٢٠٢٣، بلغ رأس مال الشركة المدفوع ١٠٠ مليون ريال سعودي.
- تمثل الاحتياطيات الأخرى الاختلافات الناتجة عن الحساب الاكتواري المتعلق باستحقاقات نهاية الخدمة للموظفين على النحو المحدد في المعيار الدولي رقم ١٩.

٥-٧-١-١١ المطلوبات غير المتداولة

تشمل المطلوبات غير المتداولة التزامات المزايا المحددة للموظفين. وقد انخفض بنسبة ٦٩.٢٦٪ و٩٢.٥٢٪ و١٦.٦٠٪ في السنة المالية ٢٠٢١م والسنة المالية ٢٠٢٢م والربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م على التوالي. السبب الرئيسي للانخفاض في السنة المالية ٢٠٢١ هو المبلغ الذي تمت تسويته عن طريق تحويله إلى مستحقات البند والأرصدة الأخرى المستحقة الدفع، حيث يمثل مبلغ ٣٢٧,٦٧٢ ريال سعودي مدرج في رواتب ومزايا الموظفين المستحقة (مطالبات العمل) ومبلغ ١,٨٣٦,٨٨٩ ريال سعودي المتضمن في بند مكافآت نهاية الخدمة للموظفين والعمال الذين تم إنهاء خدمتهم. في السنة المالية ٢٠٢٢م، كانت هناك مدفوعات بقيمة ٦٥٧,١٢٩ ريال سعودي مما قلل بشكل كبير من المطالبات. أدت المدفوعات الإضافية في هذا الصدد في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م إلى خفض المطالبات.

الجدول رقم (٣٧): التزامات المزايا المحددة للموظفين

التزامات المزايا المحددة للموظفين				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
التزامات مزايا الموظفين المحددة الافتتاحية في ١ يناير	٢,٤٧٨,٤٥٩	٢,٧٨٤,٧٧٢	٨٥٦,٠٦٦	–
يضاف: المتضمن في قائمة الدخل الشامل				
تكلفة الخدمة الحالية	٣٠٦,٣١٣	٦٢,٢٧٦	٣٨,١٩١	–
تكلفة الفائدة	–	١٨,٢٩٦	–	–
يضاف: متضمن في الدخل الشامل				
(المكاسب) / الخسائر الاكتوارية	–	١٥٥,٢٨٣	(١٢٠,٩٨٠)	–
الحركة في النقد:	–	–	–	–
المنافع المدفوعة	–	–	(٦٥٧,١٢٩)	–
تحويلات للأرصدة الدائنة الأخرى	–	(٢,١٦٤,٥٦١)	(٥٢,١٢٣)	–
التزامات منافع الموظفين المحددة الختامية كما في ٣١ ديسمبر	٢,٧٨٤,٧٧٢	٨٥٦,٠٦٦	٦٤,٠٢٥	–

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

١٢-١-٧-٥ المطلوبات المتداولة

يوضح الجدول التالي المطلوبات المتداولة لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٣٨): المطلوبات المتداولة

المطلوبات المتداولة				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
قروض قصيرة الأجل	٣٢,٦٨٥,٦٨٦	٣٢,٠٢٤,٤٦٥	٣٢,٠٣٣,٣٨٩	٣٢,٠٣٣,٣٨٩
ذمم دائنة تجارية	٢١,٢٧٠,٠٠٨	٦٦,٤٨٣,١٧٥	٦٦,٣٨٠,٩٣٦	٦٦,٠٩٨,١٣٩
مستحق لأطراف ذات علاقة	١,١٦٧,١٦٨	١,٣٧٩,٠٧٨	١,٥٧٠,٠٧٨	١,٥٧٠,٠٧٨
المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى	١١,٨٣٧,٢٧٥	٢٠,٥٥٨,٠٤٩	٢٣,٥٣٣,٣٨٤	٢٤,٤٢٥,٨٩٤
مخصص المطالبات	–	٣,١٨٧,٧٨٠	٣,٩٣٢,٠٧١	٣,٧٢٥,٦٢٦
مخصص الزكاة	١٢,٤٣٨,٥٧٦	١٥,٧٧٦,٩٤١	١٥,٧٧٦,٩٤١	١٥,٧٧٦,٩٤١
مخصص خسائر استثمار في شركة زميلة	٩٢٠,٢٥٨	–	–	–
مجموع المطلوبات المتداولة	٨٠,٣١٨,٩٧١	١٣٩,٤٠٩,٤٨٨	١٤٣,٢٢٦,٧٩٩	١٤٣,٦٣٠,٠٦٧

المصدر: السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

تشمل المطلوبات المتداولة ذمم دائنة تجارية والمستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى والقروض قصيرة الأجل ومخصص الزكاة والمستحق لأطراف ذات علاقة ومخصص المطالبات، وزادت المطلوبات المتداولة بنسبة ٧٣.٥٧٪ في السنة المالية ٢٠٢١م، وبنسبة ٣٪ في السنة المالية ٢٠٢٢م وبنسبة ٠.٢٨٪ في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م.

- السبب الرئيسي للزيادة هو الزيادة في الذمم الدائنة التجارية والارصدة الدائنة المستحقة بسبب المطالبات المقدمة من موردي الشركة والتي تم قبولها من قبل أمين إعادة التنظيم المالي. تمثل المطلوبات المتداولة ٩٦.٦٥٪ و٩٩.٣٩٪ و٩٩.٩٦٪ و٩٩.٩٦٪ من إجمالي المطلوبات في السنة المالية٢٠٢٠م، والسنة المالية ٢٠٢١م، والسنة المالية ٢٠٢٢م، والربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م على التوالي.

- قروض قصيرة الأجل: بلغت التسهيلات التي حصلت عليها الشركة من قبل بنك ساب حتى ٣١ ديسمبر٢٠٢٣م بقيمة ٢٠٢٢ ٣٢,٠٣٣,٣٨٩ ريال سعودي (٣١ ديسمبر ٢٠٢١، بمبلغ ٣٢,٠٢٤,٤٦٥ ريال سعودي). خلال عام ٢٠٢٢م، تم إجراء المطابقة مع البنك وتسوية مبلغ ٨,٩٢٤ ريال سعودي على بند المصروفات العامة والإدارية مقابل. اتعاب سابقة للبنك عن تقييم عقارات الشركة ولم يسبق للشركة تسجيلها في دفاترها.
- كجزء من إجراءات إعادة التنظيم المالي، قدم بنك ساب مطالباته إلى أمين إعادة التنظيم المالي للشركة بمبلغ إجمالي قدره ٣٧,٠٧١,٩٣٠ ريال سعودي. تم قبول مبلغ ٣٢,٠٢٤,٤٦٥ ريال سعودي وتم رفض مبلغ ٥,٠٤٧,٤٦٥ ريال سعودي. تمت الموافقة على قائمة المطالبات في إجراءات إعادة التنظيم المالي للشركة من قبل الدائرة التجارية التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض بتاريخ ١٤٤٣/٠٧/٢٢هـ الموافق ٢٣ فبراير ٢٠٢٢م.

٢-٧-٥ المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى

يوضح الجدول التالي المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٣٩): المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى

المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
رواتب ومزايا موظفين مستحقة	٤,٠٥٦,٣٨٦	٧,٥١٧,٧٠٣	٧,٦٥٢,١١٩	٧,٨٧٢,٥٩١
مصاروفات مستحقة أخرى	٢,٨٠٥,٨٨٥	٣,٧٣٠,٩٤٨	٣,٧٩٨,٤٤٣	٤,٥٢٢,٣١٢
المكافآت المتراكمة -مجلس الإدارة واللجان	–	–	٢,٨٦٥,٥٠٠	٢,٩١٣,٥٠٠
مكافأة نهاية الخدمة للموظفين المنتهية خدماتهم	–	١,٨٣٦,٨٨٩	١,٧٥٩,٥٦٠	١,٧٥٩,٥٦٠
ضريبة القيمة المضافة	١,٧٨٧,٢٢٤	٧,٤٧٢,٥٠٩	٧,٤٥٧,٧٦٢	٧,٣٥٧,٩٣١
مخصصات أخرى	٣,١٨٧,٧٨٠	٣,١٨٧,٧٨٠	٣,٩٣٢,٠٧١	–
	١١,٨٣٧,٢٧٥	٢٣,٧٤٥,٨٢٩	٢٧,٤٦٥,٤٥٥	٢٤,٤٢٥,٨٩٤
يخصم: إعادة تبويب لمخصص مطالبات	–	(٣,١٨٧,٧٨٠)	(٣,٩٣٢,٠٧١)	–
المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى	١١,٨٣٧,٢٧٥	٢٠,٥٥٨,٠٤٩	٢٣,٥٣٣,٣٨٤	٢٤,٤٢٥,٨٩٤

المصدر: القوائم المالية المدققة السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

- تشمل المستحقات والأرصدة الدائنة الأخرى للشركة المصروفات المستحقة والمصروفات المستحقة الأخرى وضريبة القيمة المضافة المستحقة وما إلى ذلك. وقد ارتفعت بنسبة ٧٣.٦٧٪ في السنة المالية ٢٠٢١، وبنسبة ١٤.٤٧٪ في السنة المالية ٢٠٢٢م وبنسبة ٣.٧٩٪ في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م.
- سبب الزيادة في الرواتب والمزايا المستحقة للموظفين هو مبلغ ٤,٥٣٣,٤٢٧ ريال سعودي مستحق الدفع للمدير العام الحالي والعضو المنتدب السابق (٤,٣٨١,٧٦٠ ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢٢م). كما تشمل المكافآت المستحقة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٢,٩١٣,٥٠٠ ريال سعودي (٢,٨٦٥,٥٠٠ ريال سعودي في السنة المالية ٢٠٢١) لصالح أعضاء مجلس الإدارة واللجان.
- هناك زيادة في الالتزام بضريبة القيمة المضافة بسبب قيام إدارة الشركة بتسجيل رصيد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عليها لصالح هيئة الزكاة والضرائب والجمارك، وفقًا للمبالغ المفوترة في سجلات النظام الإلكتروني للهيئة. ويشمل ذلك المستحقات الغير مدفوعة ورسوم إعادة التقييم والغرامات.

٣-٧-٥ الزكاة

- تخضع الشركة للزكاة وفقًا لأنظمة الزكاة الصادرة عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك في المملكة العربية السعودية والتي تخضع للتفسيرات. يتم تحصيل الزكاة بمعدل ثابت قدره ٢.٥٪ من وعاء الزكاة على النحو المحدد في لوائح الزكاة.
- يوضح الجدول التالي حركة مخصصات الزكاة طوال فترة المراجعة. زادت مطالبات الزكاة بنسبة ٢٦.٨٤٪ في السنة المالية ٢٠٢١م. يشمل مخصص الزكاة الختامي ٣.٣٣ مليون ريال سعودي معترف بها فيما يتعلق بتقييمات الزكاة الجارية:

الجدول رقم (٤٠): حركة مخصص الزكاة

حركة مخصص الزكاة				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الرصيد في بداية العام	١٢,٤٣٨,٥٧٦	١٢,٤٣٨,٥٧٦	١٥,٧٧٦,٩٤١	١٥,٧٧٦,٩٤١
المستخدم خلال العام	–	–	–	–
تشكلت خلال العام	–	٣,٣٣٨,٣٦٥	–	–
الرصيد في نهاية العام	**١٢,٤٣٨,٥٧٦**	**١٥,٧٧٦,٩٤١**	**١٥,٧٧٦,٩٤١**	**١٥,٧٧٦,٩٤١**

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

- منذ بداية تأسيس الشركة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥، حصلت الشركة على تقييم نهائي للسنوات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥ بقيمة ١,٤٤٠,٠٩٨ ريال سعودي ولكن لم يتم دفع هذا التقييم حتى الآن.
- من السنة المالية ٢٠٠٦ إلى السنة المالية ٢٠١٩م، قدمت الشركة إقرارات الزكاة الخاصة بها، وبلغ إجمالي مطالبات الهيئة لتلك السنوات ١٣,٤٥٢,١٥٢ ريال سعودي، وفقًا للمعلومات الواردة في الفواتير على البوابة الإلكترونية للهيئة، ولم يتم سدادها حتى الآن.
- خلال السنة المالية ٢٠٢٠م، أصدرت الهيئة تقييمًا إلكترونيًا للزكاة على الشركة بقيمة ٢٥,٢١٩ ريال سعودي مع تقديم الشركة إقرار الزكاة في نهاية السنة المالية ٢٠٢٠م، والذي بموجبه بلغت الزكاة المستحقة مبلغ ٨٨٤,٦٩٠ ريال سعودي والتي لم يتم دفعها حتى الآن.
- في السنة المالية ٢٠٢١م، قدمت الشركة إقرارات الزكاة للسنة إلى هيئة الزكاة والضرائب والجمارك.
- كجزء من إجراءات إعادة التنظيم المالي، قدمت الهيئة مطالباتها إلى أمين إعادة التنظيم المالي للشركة بمبلغ إجمالي قدره ١٧,١٩٩,٣٧٧ ريال سعودي. وتم قبول جزء من المطالبات البالغة ٦٩٢ ٤٥٠ ٨ ريالاً سعودياً بينما بلغت بقية المطالبات ٦٨٥, ٧٤٨, ٨ ريالاً سعودياً. تمت الموافقة على هذه الأرصدة التي تظهر في القوائم المالية للشركة من قبل الدائرة التجارية التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض في ٢٢ رجب ١٤٤٣هـ الموافق ٢٣ فبراير ٢٠٢٢م.

٤-٧-٥ الالتزامات المحتملة

لدى الشركة التزامات محتملة ناتجة عن قضايا مرفوعة من الغير ضد الشركة وفقاً لبيان المستشار القانوني للشركة قُدرت بمبلغ ٨٤٣,٧٢٠ ريال سعودي، كذلك قام بعض الدائنين سابقاً برفع دعاوى قضائية على الشركة واكتسبت صفة أحكام نهائية واجبة التنفيذ والبعض منهم لم يتقدم بمطالبته لدى أمين إعادة التنظيم المالي ولم تدرج تلك القضايا ضمن قائمة المطالبات وبلغ عددها ٧ قضايا بإجمالي مبلغ ٢,٤٨١,١٤٧ ريال سعودي ومع مراعاة تكوين مخصصات لها، وكذلك بلغت إجمالي المطالبات المرفوضة من قبل أمين إعادة إجراء التنظيم المالي للشركة مبلغ ٢٣,٨٧٧,٥٢٦ ريال سعودي، وعلى أثر بعض الأحكام النهائية واجبة التنفيذ قامت محكمة التنفيذ بسحب بعض المبالغ من الحسابات البنكية للشركة لحساب المحكمة بلغت ٤,٢١١,٨٥١ ريال سعودي مدرجة ضمن بند الارصدة المدينة الأخرى.

٨-٥ قائمة التدفقات النقدية

يوضح الجدول التالي قائمة التدفقات النقدية للشركة لفترة المراجعة:

الجدول رقم (٤١): قائمة التدفقات النقدية

قائمة التدفقات النقدية				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
الأنشطة التشغيلية				
صافي (الخسارة) قبل الزكاة	(١١,٦٧٩,٦٨٣)	(١٦٢,٤٥١,٣٩٤)	(٤,٧٠٥,٤١٢)	(٧٨٤,٦٣٦)
التعديلات				
استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات	١,٧٨٤,١٦٢	١,١٠٠,٥٥٢	٤٢١,٥٧٦	١٠٨,٠٨٨
إطفاء أصول غير الملموسة	٨,٠٢٢	–	–	–
الديون المعدومة	–	٦٠,٤٩٧,٤٥٠	–	–
تكوين مخصص لخسارة الائتمان المتوقعة	–	٢٢,٢١٠,٦٠٢	٢٥٦,٩٨٨	–
رد مخصص خسائر ائتمانية متوقعة	–	–	(١٠٧,٩٦٩)	–
مخصص أرصدة مدينة – محكمة التنفيذ	–	٤,٠١٥,٠٢٧	١٩٦,٨٢٤	–
مخصص التزامات المحتملة	–	–	٨٤٣,٧٢٠	–
عكس مخصص خسائر الاستثمار في شركات زميلة	–	(٩٢٠,٢٥٨)	–	–
انخفاض/(رد انخفاض) في قيمة الممتلكات والآلات	–	١٢,٦٧٢,٩٥١	(٣٤١,٦٥٢)	–
(الربح) / الخسائر الناتجة عن استبعاد الممتلكات والآلات والمعدات		١,٥٤٨,٦٢٩	(١٤,٥٠٠)	(٤,٥٠٠)
خسائر استبعاد اصول غير الملموسة	–	٢٥,٩٧٤	–	–
إقفال فروقات المخزون	٣,٧٤٠,٢٧١	٢٠,٦٥٣	–	–
اقفال تأمين خطابات ضمان	–	٥٧٠,٠٠٠	–	–
حصة الشركة في خسائر الشركات الزميلة	–	–	–	–
الإيرادات من التعديلات على الأرصدة السابقة	–	(١,٠٢٣,٢٨٠)	–	–
التسويات والمطالبات المالية والغرامات	–	٥٤,٩٧٧,٦٨٢	–	–
تكلفة التمويل	–	١٨,٢٩٦	–	–
المكون من التزامات خطة منافع الموظفين المحددة	٣٠٦,٣١٣	٦٢,٢٧٦	٣٨,١٩١	–
	(٥,٨٤٠,٩١٥)	(٦,٦٧٤,٨٤٠)	(٣,٤١٢,٢٣٤)	(٦٨١,٠٤٨)
التغييرات في رأس المال العامل:				
مستحق من أطراف ذات علاقة	٣٥٣,٤٨٧	١٥٠,٨٩٣	–	–
ذمم مدينة تجارية	٣,٢٩٥,٠٦٨	–	١٠٧,٩٦٩	–
المصاريف المدفوعة مسبقًا والأرصدة المدينة الأخرى	٦٣٧,٠٢٧	٧٩٠,٦٩٥	٤٤٠,٦٧٢	٢٨,٥٥٣
الحسابات المستحقة الدفع	(١,١٣٧,٢٨٥)	(٧٧٤)	(١٠٢,٢٣٩)	(٢٨٢,٧٩٧)
ذمم الدائنة تجارية	٤,٣٥٩,٢١٧	٣,٦٨٠,٦٧٦	٢,٩٢٣,٢١٢	٨٩٢,٥١٠
المبالغ المستحقة لأطراف ذات علاقة	٢٩٨,٦٤٠	٢١١,٩١٠	١٩١,٠٠٠	–
النقد المقدم من الأنشطة التشغيلية	١,٩٦٥,٢٤٠	(١,٨٤١,٤٤٠)	١٤٨,٣٨٠	(٤٢,٧٨٢)
المستخدم من مخصص المطالبات	–	–	(٩٩,٤٢٩)	(٢٠٦,٤٤٥)
مكافأة نهاية الخدمة المدفوعة للموظفين	–	–	(٦٥٧,١٢٩)	(١٠,٦٢٥)

قائمة التدفقات النقدية				
ريال سعودي	السنة المالية ٢٠٢٠م	السنة المالية ٢٠٢١م	السنة المالية ٢٠٢٢م	الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م
صافي النقدية المتوفر من/ (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية	١,٩٦٥,٢٤٠	(١,٨٤١,٤٤٠)	(٦٠٨,١٧٨)	(٢٥٩,٨٥٢)
الأنشطة الاستثمارية				
شراء الممتلكات والمعدات	(٤,٧٥٠)	(١,٨٤٠)	(٢٦,٣٤٨)	–
التحصيل من بيع الممتلكات والالات والمعدات	–	٧,٠٠٠	١٤,٥٠٠	٤,٥٠٠
التحصيل من بيع الموجودات والممتلكات المتاحة للبيع	–	–	٢٠٠,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
صافي النقد المتوفر من/ (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية	(٤,٧٥٠)	٥,١٦٠	١٨٨,١٥٢	٤٩,٥٠٠
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية				
صافي الحركة في القروض	–	–	٨,٩٢٤	–
صافي النقد المتوفر من/(المستخدم في) الأنشطة التمويلية	–	–	٨,٩٢٤	–
صافي التدفق النقدي	١,٩٦٠,٤٩٠	(١,٨٣٦,٢٨٠)	(٤١١,١٠٢)	(٢١٠,٣٥٢)
الأرصدة النقدية وما في حكمها في بداية العام	٤٩٩,٠٩٣	٢,٤٥٩,٥٨٣	٦٢٣,٣٠٣	٢١٢,٢٠١
الأرصدة النقدية وما في حكمها في نهاية العام	٢,٤٥٩,٥٨٣	٦٢٣,٣٠٣	٢١٢,٢٠١	١,٨٤٩

المصدر: القوائم المالية السنوية المدققة والقوائم المالية الأولية للربع الأول من عام ٢٠٢٣م

٥-٨-١ التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية

انخفض النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية بنسبة ١٩٧٪ في السنة المالية ٢٠٢١م. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى تأثير التعديلات والمخصصات المختلفة التي تم إنشاؤها في الفترة. أظهر انخفاضًا إضافيًا بنسبة ٦٧٪ في السنة المالية ٢٠٢٢م بسبب التوقف الكامل للأنشطة التشغيلية مع إظهار تحسن طفيف بنسبة ١٠٪ في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م بسبب الحركة الضئيلة أو المعدومة في الأرصدة النقدية التشغيلية.

٥-٨-٢ التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية

زادت الأموال النقدية الناتجة من الأنشطة الاستثمارية بنسبة ١٠٩٪ في السنة المالية ٢٠٢١م. كما ارتفع بشكل كبير بنسبة ٣٥٤٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٢م. السبب الرئيسي للمكاسب الكبيرة في هذا المجال خلال فترة المراجعة هو تدفق النقد من بيع ممتلكات الشركة. لوحظ انخفاض بنسبة ٧٤٪ في الربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م مقارنة بالسنة المالية ٢٠٢٢م بسبب انخفاض الممتلكات المباعة.

٥-٨-٣ التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية

لم يُظهر النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية أي حركة خلال فترة المراجعة باستثناء حركة صغيرة في أرصدة القروض بلغت ٨,٢٥٠ ريال سعودي. ولهذا السبب لم يلاحظ أي زيادة أو نقصان. نظرًا للأسباب المذكورة أعلاه، انخفض النقد وما في حكمها في نهاية العام بنسبة ٧٥٪ و٦٦٪ و٩٩٪ في السنة المالية ٢٠٢١م والسنة المالية ٢٠٢٢م والربع الأول من السنة المالية ٢٠٢٣م على التوالي.

٦. استخدام متحصلات الطرح والمشاريع المستقبلية

٦-١ صافي متحصلات الطرح

يقدر إجمالي متحصلات طرح أسهم حقوق الأولوية بمبلغ مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وسيدفع ثمانية عشر مليون وأربعمائة وثلاثة وسبعون ألف (١٨,٤٧٣,٠٠٠) ريال سعودي تقريباً لتغطية تكاليف الطرح والتي تشمل أتعاب المستشار المالي ومدير الاكتتاب والمستشار القانوني ومتعهد التغطية بالإضافة إلى مصاريف التسويق والطباعة والتوزيع وغيرها من المصاريف المتعلقة بالاكتتاب.

سيبلغ صافي متحصلات الطرح حوالي مائة وواحد وثلاثون مليون وخمسمائة وسبعة وعشرون ألف (١٣١,٥٢٧,٠٠٠) ريال سعودي، والذي سيتم استخدامه بشكل أساسي في سداد الدائنين وتمويل رأس المال العامل والاستثمار العقاري كما ورد في مقترح إعادة التنظيم المالي ولن يحصل المساهمون على أي من المتحصلات الناشئة عن الطرح.

ستقوم الشركة بالإفصاح للجمهور على موقع شركة السوق المالية (تداول السعودية) قبل افتتاح جلسة التداول، عند وجود اختلاف بنسبة (٥٪) او أكثر بين الاستخدامات الفعلية لمتحصلات الطرح مقابل ما تم الإفصاح عنه في نشرة الإصدار هذه فور علما بذلك وفقاً للفقرة (و) من المادة (٧٢) من قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة التي تنص على انه «يجب على المُصدر الإفصاح للجمهور عند وجود اختلاف بنسبة (٥٪) أو أكثر بين الاستخدام الفعلي لمتحصلات اصدار أسهم حقوق الأولوية مقابل ما أُفصح عنه في نشرة الإصدار ذات العلاقة فور علمه بذلك.

٦-٢ استخدام صافي متحصلات الطرح

تعزم الشركة على استخدام صافي متحصلات الطرح في تنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي حيث يمثل اجراء إعادة التنظيم المالي الأداة والوسيلة التي تضمن تصحيح أداء الشركة المالي وبناء قاعدة مالية واقتصادية قادرة على الوفاء بمتطلباتها واعبائها والتزاماتها تجاه كافة الدائنين، وعليه سيتم توزيع متحصلات الطرح على النحو التالي:

الجدول رقم (٤٢): استخدامات متحصلات الطرح

البند	المبلغ بالريال السعودي	النسبة من اجمالي متحصلات الطرح
سداد جزء من الدائنين حسب مقترح إعادة التنظيم المالي	٥٨,٥١٩,٥١٧	٣٩٪
الاستثمار العقاري	٤٧,٠٠٠,٠٠٠	٣١٪
تمويل رأس المال العامل	١٠,٣٢٠,٩٢٥	٧٪
سداد مستحقات بموجب احكام قضائية	٢,٤٣٧,٣٢٢	٢٪
سداد مصاريف مستحقه أخرى	١٣,٢٤٩,٢٣٦	٩٪
تكاليف الطرح	١٨,٤٧٣,٠٠٠	١٢٪
الاجمالي	١٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠٠٪

المصدر: الشركة

- سداد الدائنين حسب مقترح إعادة التنظيم المالي

سعت الشركة جاهدة الى حصر المطالبات لديها وتصنيف كافة الدائنين وفق متطلبات ومقتضيات التصنيف التي حددها نص نظام الإفلاس، وقد تم تعين امين إعادة التنظيم المالي الاستاذ/ هاني العقيلي في تاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٧م ولعل أحد اهم مهام الأمين استقبال مطالبات الدائنين والتحقق من صحتها واعداد قائمة بها، وعليه سيتم تخصيص مبلغ (٥٨,٥١٩,٥١٤ ,٤٤) ريال سعودي من صافي متحصلات الطرح لسداد دائنين الدفعة الأولى بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣١م. موضحة كالتالي:

الجدول رقم (٤٣): مواعيد سداد الدائنين حسب مقترح إعادة التنظيم المالي

نوع الدين	المبلغ بالريال السعودي
تصفيات موظفين (رواتب، مستحقات إجازة، نهاية خدمة، مستحقات تذاكر)	٣,٣٤٢,٩٥٦ ,٤٤
الذمم الدائنة (الموردين)	٣٣,٠٩١,٥١٨
جهات تمويلية**	١٦,٠١٢,٢٣٣
جهات حكومية***	٦,٠٧٢,٨٠٧
الاجمالي	**٥٨,٥١٩,٥١٤ ,٤٤**
النسبة من الاجمالي	**٥٠٪**

المصدر: مقترح إعادة التنظيم المالي الصادر بتاريخ ١٤٤٤/٠٤/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢٢/١١/١٩م)

** البنك السعودي البريطاني – ساب

***الهيئة العامة للزكاة والضريبة، المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

- الاستثمار العقاري

تضمنت خطة إعادة التنظيم المالي ان يتم الدخول في استثمارات عقارية كجزء من خطة الاستثمار التي تستهدفها الشركة كجزء من خطتها الاستراتيجية لإعادة التنظيم المالي وذلك لدخول الشركة في مرحلة التشغيل وتحقيق مصادر دخل متنوعة. وتستهدف الشركة استثمارات عقارية او امتلاك أصول عقارية مدرة للدخل بمتوسط عائد ٦٪ واعلى سنوياً، وسوف تقوم الشركة بالبحث عن أصول عقارية تجارية أو استثمارات عقارية تجارية في مدينة الرياض، وتستهدف عملية الاستحواذ إلى تحقيق تدفقات نقدية دورية للشركة تساعدها في القيام بأعمالها المستقبلية، وعليه سوف تقوم بتخصيص (٤٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي من صافي متحصلات الطرح.

كما بتاريخ هذه النشرة لا يوجد لدى الشركة استثمار عقاري محدد ولم يتم توقيع اي مذكرات تفاهم أو الدخول في مفاوضات بشأن شراء أي أصل عقاري محتمل، سواء كان هذا الاستثمار العقاري مملوك لأطراف ذات علاقه أو أطراف خارجيه. علماً بأن الإدارة التنفيذية للشركة سوف تقوم بتحديد الاستثمار العقاري او الأصل المزمع الاستحواذ عليه والرفع الى مجلس الإدارة للتصويت على قرار الاستثمار بناءً على توصية الإدارة التنفيذية، وسوف تقوم الشركة في حال اختيار اصل عقاري مدر للدخل بالاستعانة بأكثر من مقيم عقاري معتمد لتقييم الأصل العقاري المراد شراؤه، وذلك وفقاً لآليات التقييم العقاري المهنية المتعارف عليها وذلك من خلال استخدام أكثر من طريقة تقييم واخذ متوسط القيمة.

- سداد مستحقات بموجب احكام قضائية

تعزم الشركة على استخدام جزء من متحصلات الطرح في سداد التزامات بموجب احكام قضائية نهائية غير قابلة للاستئناف واجبة السداد بيانها في الجدول التالي:

الجدول رقم (٤٤): تفاصيل مستحقات بموجب احكام قضائية نهائية

الجهة	المبلغ الذي سيتم سداده
مستحقات قضية مؤسسة الجبر	١,٢٦٥,٠٠٠
مستحقات قضية مؤسسة نمير الغذاء	٤٠,٦٤٦
المتبقي من مستحقات قضية المدير المالي السابق	٩٧,٠٠٠
مستحقات شركة مركز إيداع الأوراق المالية	١,٠٣٤,٦٧٦
الاجمالي	**٢,٤٣٧,٣٢٢**

المصدر: الشركة

- تمويل رأس المال العامل

في ضوء خطة الشركة في تنويع استثماراتها والدخول في قطاعات جديده كما هو موضح أعلاه، تسعى الشركة خلال الفترة القادمة الى اعادة هيكلة الاقسام الداخلية وتعيين موظفين جدد، وكذلك تطوير النظام الداخلي للشركة. ولحين قيام الشركة بالبدء في ممارسة نشاط اقتصادي مره أخرى، تنوى الشركة تخصيص مبلغ (١٠,٣٢٠,٩٢٥) ريال سعودي من صافي متحصلات الطرح لدعم رأس المال العامل للشركة خلال الفترة القادمة، بما يساهم في تحسين الملاءة المالية، ومواجهة التزاماتها ومصاريفها المحتملة ودعم أنشطة الشركة التوسعية.

- سداد مصاريف مستحقة أخرى.

أدى توقف نشاط الشركة التشغيلي وافتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي الى وجود ارصدة دائنة مستحقة لمصاريف تكبدتها الشركة خلال الفترة السابقة وذلك أثناء وبعد موعد افتتاح إجراءات إعادة التنظيم المالي, ولم تتمكن الشركة من سداد هذه الالتزامات بسبب نقص السيولة متمثلة في (مستحقات المنظم المالي، والمراجع الخارجي، والمستشار القانوني، ومستحقات نهاية خدمة موظفين، ومصاريف تجهيز جمعيات، وايجار ومصروف المكتب، ورواتب الموظفين، ومكافآت أعضاء المجلس واللجان وبدل الحضور، وتمويل شخصي بدون فوائد مقدم من أعضاء مجلس الإدارة, ويبلغ إجمالي المبالغ المستحق الموضحة أعلاه قيمة (٩,١١٥,٧٩٢) ريال سعودي، كما تكبدت الشركة مصاريف تعيين محاسب قانوني وتعين مستشار قانوني لرفع دعوى مسؤولية على مجلس الإدارة في دورتيه السابقتين ٢٠١٧/٠٣/٠٦م إلى تاريخ ٢٠٢١/٠٧/٠٤م بمبلغ اجمالي (١,٠١٢,٠٠٠) ريال سعودي، وتنوي الشركة سداد الأرصدة الدائنة المستحقة من متحصلات الطرح .تجدر الإشارة الى ان الشركة سوف تتحمل ضريبة القيمة المضافة فيما يخص تكاليف الطرح والمصاريف المستحقة على المدى القصير وقد قامت بتخصيص مبلغ (٣,١٢١,٤٤٤) ريال سعودي في سبيل مواجهة ذلك، وعلى الرغم من أن ضريبة القيمة المضافة من المبالغ التي يحق للشركة استردادها من هيئة الزكاة والضريبة والجمارك, إلا أنه بسبب وجود ارصدة ضريبة قيمة مضافة مستحقة على الشركة بمبلغ (٧,٣٥٧,٩٣١) ريال سعودي كما في ٣١ مارس ٢٠٢٣م، فلن تستطيع الشركة استرداد الضريبة المدفوعة، حيث ستقوم هيئة الزكاة والضريبة والجمارك بخصمها تلقائيا من المبالغ المستحقة لضريبة القيمة المضافة والمسجلة على الشركة لدى هيئة الزكاة.

ويوضح الجدول التالي تفاصيل المصاريف المستحقة الأخرى (غير شامل ضريبة القيمة المضافة) التي تنوى الشركة سدادها:

الرقم	البند	المبلغ بالريال السعودي
١	تصفية مستحقات موظفين	٤,٣٦٣,٦٦٧
٢	مستحقات اتعاب مهنية (تدقيق وأخرى)	١,٨٢٢,١٢٥
٣	مكافئات اعضاء المجلس واللجان وبدل الحضور حتى ٣١-١٢-٢٠٢٢م	٣,٣٧٤,٥٠٠
٤	مؤسسة التميز	١٥,٠٠٠
٥	ايجار المكتب ومصروفات مكتب	١٠٥,٠٠٠
٦	رد السلفة المدفوعة من رئيس المجلس الأستاذ وليد الشويعر	١٦٠,٠٠٠
٧	رد السلفة المدفوعة من الرئيس التنفيذي الأستاذ ملفي المرزوقي	٢٨٧,٥٠٠
الإجمالي		**١٠,١٢٧,٧٩٢**

الجدول رقم (٤٥): الجدول الزمني لاستخدام متحصلات الطرح

بند الصرف (الريال السعودي)	٢٠٢٣م	٢٠٢٤م				الإجمالي (الريال السعودي)
	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	
سداد الدائنين حسب مقترح إعادة التنظيم المالي	٥٨,٥١٩,٥١٧					٥٨,٥١٩,٥١٧
الاستثمار العقاري		٤٧,٠٠٠,٠٠٠				٤٧,٠٠٠,٠٠٠
سداد مستحقات بموجب احكام قضائية	١,٦٠٩,٥٨١	٢٠٦,٩٣٥	٢٠٦,٩٣٥	٢٠٦,٩٣٥	٢٠٦,٩٣٦	٢,٤٣٧,٣٢٢
تمويل رأس المال العامل	٢,٥٥٣,٤٢٥	٣,٤٣٢,٠٠٠	١,٠٢٣,٠٠٠	٩٤٦,٠٠٠	٢,٣٦٦,٥٠٠	١٠,٣٢٠,٩٢٥
سداد مصاريف مستحقه أخرى	١٣,١٦٠,٢٣٦	١٤,٠٠٠	–	–	٧٥,٠٠٠	١٣,٢٤٩,٢٣٦
تكاليف الطرح	١٨,٤٧٣,٠٠٠					١٨,٤٧٣,٠٠٠
الإجمالي	**٩٤,٣١٥,٧٥٩**	**٥٠,٦٥٢,٩٣٥**	**١,٢٢٩,٩٣٥**	**١,١٥٢,٩٣٥**	**٢,٦٤٨,٤٣٦**	**١٥٠,٠٠٠,٠٠٠**

المصدر: إدارة الشركة

وتجدر الإشارة إلى أن الجدول الزمني تقريبي والبنود المذكورة أعلاه سيتم تمويلها من متحصلات الطرح.

٧. إفادات الخبراء

تم الحصول على الموافقة الكتابية من كلٍ من المستشار المالي والمستشار القانوني ومتعهد التغطية ومدير الاكتتاب للشركة الذين تظهر أسماؤهم على الصفحة (و) على إدراج أسمائهم وشعاراتهم وإفاداتهم بالصيغة الواردة في هذه النشرة. كما تم الحصول على الموافقة الكتابية من المحاسب القانوني للشركة على إدراج أسمائهم وشعاراتهم، اي إفادة بالصيغة الواردة في هذه النشرة. ولم يتم سحب تلك الموافقات كما في تاريخ هذه النشرة، كما أنه ليس لأي من المذكورين أعلاه أو لأي من أقربائهم أي أسهم أو أية مصلحة في الشركة أو شركاتها التابعة مهما كان نوعها.

٨. إقرارات أعضاء مجلس الإدارة

يقر أعضاء مجلس الإدارة حتى تاريخ هذه النشرة بما يلي:

١. بخلاف ما ورد في الفقرة الفرعية رقم (٢-١-١٢) «**المخاطر المتعلقة بانقطاع الأعمال**» من القسم رقم (٢) «**عوامل المخاطرة**» والفقرة الفرعية (٣-١٠) «**انقطاع الأعمال**» من القسم رقم (٣) «**خلفية عن الشركة وطبيعة أعمالها**» لم يكن هناك أي انقطاع في أعمال المُصدر أو أي شركة من شركاته التابعة يمكن أن يؤثر أو يكون قد أثر تأثيراً ملحوظاً في الوضع المالي خلال (١٢) شهراً الأخيرة.

٢. لم تُمنح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي من قبل المُصدر أو أي شركة من شركاته التابعة خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية فيما يتعلق بإصدار أو طرح أي أوراق مالية.

٣. بخلاف ما ورد في الفقرة الفرعية رقم (٢-١-٣) «**المخاطر المتعلقة بالخسائر المتراكمة**» من القسم رقم (٢) «**عوامل المخاطرة**» لم يكن هناك أي تغيير سلبي جوهري في الوضع المالي والتجاري للمُصدر أو أي شركة من شركاته التابعة خلال السنوات الثلاثة السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وطرح الأوراق المالية الخاضعة لهذه النشرة، إضافة إلى الفترة التي يشملها تقرير المحاسب القانوني حتى اعتماد نشرة الإصدار.

٤. بخلاف ما ورد في الصفحة «د» من هذه النشرة، ليس لأعضاء مجلس الإدارة أو لأي من أقربائهم أي أسهم أو مصلحة من أي نوع في المصدر أو في أي من شركاته التابعة.

٥. لم تحتفظ الشركة بأسهم خزينة، ولم تقم الجمعية العامة غير العادية للشركة بالموافقة على عملية شراء أسهم الشركة.

٩. المعلومات القانونية

٩-١ مقدمة عن الشركة وأبرز التغيرات التي طرأت عليها

٩-١-١ اسم الشركة:

سجلت شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي -ثمار سابقاً) (خاضعة لإجراء إعادة التنظيم المالي) كشركة مساهمة سعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٨٢٢٢ والصادرة من مدينة الرياض بتاريخ ١٧ جمادي الأول ١٤٠٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م).بناء على اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقد بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٢م فقد تمت الموافقة على تعديل اسم الشركة ليصبح شركة ثمار التنمية القابضة، وبتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٩م تم تغيير اسم الشركة من الشركة الوطنية للتسويق الزراعي إلى شركة ثمار التنمية القابضة.

٩-١-٢ تأسيس الشركة ومراحل تطور رأس المال

- سجلت شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي -ثمار سابقاً) (خاضعة لإجراء إعادة التنظيم المالي) كشركة مساهمة سعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٨٢٢٢ والصادرة من مدينة الرياض بتاريخ ١٧ جمادي الأول ١٤٠٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م).
- يتكون رأس مال الشركة والبالغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ريال سعودي من ١٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم قيمة كل منها ١٠ ريال سعودي.
- بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠٩م أوصى مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية بقيمة ١٥٠ مليون ريال سعودي وبعدد ١٥ مليون سهم ليصبح رأس مال الشركة ٢٥٠ مليون ريال سعودي وبعدد ٢٥ مليون سهم.
- بناء على اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٢م فقد تمت الموافقة على تعديل اسم الشركة ليصبح شركة ثمار التنمية القابضة، وبتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٩م تم تغيير اسم الشركة من الشركة الوطنية للتسويق الزراعي إلى شركة ثمار التنمية القابضة.
- يتمثل نشاط الشركة قبل تعديل النظام الأساسي لها في تسويق وتجارة الجملة والتجزئة للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية واللحوم بكافة أنواعها البيضاء والحمراء الطازجة والمبردة والمجمدة وتقديم الخدمات في التسويق والصيانة وإدارة المشاريع الزراعية وإدارة وتشغيل أسواق الجملة المركزية.
- نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي المعدل على أن: (أغراض الشركة: تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الأغراض التالية: إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها، واستثمار اموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية، وامتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها، وامتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها).
- عنوان المركز الرئيسي للشركة في الرياض، حي العليا -مبنى رقم ٣٥٤٩- طريق العروبة الفرعي، المملكة العربية السعودية.
- إجراءات إعادة التنظيم المالي: وفقاً للحكم الصادر يوم الأربعاء ١٤٤٢/٠٨/٢٥هـ الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م في القضية رقم ١٩٧ لعام ١٤٤٢هـ القاضي بإجراء إعادة التنظيم المالي لشركة ثمار التنمية القابضة وتعيين هاني بن صالح العقيلي أمين إعادة التنظيم المالي للشركة وتم منح الشركة مهلة ١٥٠ يوم لإعداد المقترح من تاريخ افتتاح الإجراءات وتم تمديد المهلة بناء على طلب الشركة لمدة ١٠٠ يوم ابتداء من تاريخ ١٤٤٣/٠١/٢٥هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/٠٥م، ومن ثم وافقت المحكمة على تمديد المهلة ٦٠ يوم ابتداءً من تاريخ ١٤٤٣/٠٥/٠٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٢/١٠م، وقامت الشركة بتسليم المقترح (خطة إعادة التنظيم المالي) للمحكمة بواسطة أمين إعادة التنظيم المالي وتم قبول إيداع المقترح من قبل المحكمة واعتماد مواعيد تصويت الملاك والدائنين على المقترح حيث وافق المساهمين على المقترح بنسبة ٩٩,٥٧٪ من الحضور وكذلك وافق الدائنين بنسبة ٩٩,٧٣٪ من الحضور وتم التصديق على المقترح من قبل المحكمة.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/١٥م قرر مجلس الإدارة تعديل توصية مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠٩م لزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة ٢٠٠ مليون ريال سعودي وبعدد ٢٠ مليون سهم بدلاً من ١٥٠ مليون ريال وعدد ١٥ مليون سهم سعودي ليصبح رأس مال الشركة بعد الزيادة ٣٠٠ مليون ريال وبعدد ٣٠ مليون سهم وذلك لتعظيم قدرة الشركة التوسعية في الاستثمارات وتوفير السيولة اللازمة لسداد جزء من الالتزامات المالية المستحقة حسب خطة التنظيم المالي المعلنة.
- بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠م وافقت المحكمة التجارية على مقترح إعادة جدولة سداد الدائنين.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠١م تم الإعلان عن رفع تعليق تداول سهم الشركة في السوق ابتداءً من ٢٠٢٣/٠٣/٠٢م وذلك لانتفاء أسباب التعليق والتداول خارج المنصة.

- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠٨م تمت مصادقة المحكمة التجارية بالرياض على تعديل مقترح إعادة التنظيم المالي لشركة ثمار التنمية القابضة.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٩م قرار مجلس الإدارة بتعديل التوصية للجمعية العامة غير العادية المتعلقة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بعدد ١٠ ملايين سهم وبقيمة ١٠٠ مليون ريال سعودي بدلاً من ٢٠ مليون سهم وبقيمة٢٠٠ مليون ريال سعودي ، كما قرر مجلس الإدارة التوصية للجمعية العامة غير العادية بتخفيض رأس المال قبل عملية زيادة رأس مال الشركة وذلك عن طريق إلغاء عدد ٩ ملايين سهم من أسهم وبقيمة ٩٠ مليون ريال الشركة ليصبح عدد الأسهم بعد عملية التخفيض ١ مليون سهم وبرأس المال ١٠ مليون ريال سعودي.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٧م قرر مجلس الإدارة تعديل توصية مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٩م بتعديل توصية المجلس الى الجمعية العامة غير العادية المتعلقة بتخفيض رأس مال الشركة ومن ثم زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية لتصبح توصية المجلس بعد التعديل الجديد كالتالي إلغاء التوصية بتخفيض رأس المال مع الاستمرار في زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بعدد ١٠ ملايين سهم وبقيمة ١٠٠ مليون ريال سعودي، ليصبح عدد أسهم الشركة ٢٠ مليون سهم ورأس المال بعد الزيادة بقيمة ٢٠٠ مليون ريال سعودي.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٩م قرر مجلس الإدارة تعديل توصية مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٧م بتعديل توصية المجلس الى الجمعية العامة غير العادية المتعلقة بتخفيض رأس مال الشركة ومن ثم زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية لتصبح توصية المجلس بعد التعديل الجديد كالتالي إلغاء التوصية بتخفيض رأس المال مع الاستمرار في زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بعدد ١٥ مليون سهم وبقيمة ١٥٠ مليون ريال سعودي، ليصبح عدد أسهم الشركة ٢٥ مليون سهم وبرأس مال بعد الزيادة بقيمة ٢٥٠ مليون ريال سعودي.

- التغيرات التاريخية التي طرأت على رأسمال الشركة منذ تأسيسها

- بلغ رأس مال الشركة عند التأسيس مبلغ ستة وعشرون مليوناً وثمانمائة وستة وعشرون ألف ريال (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال مقسم إلى (٢٦٨,٢٦٠) سهم مائتين وثمانية وستين ألف ومائتين وستين سهماً عادي بقيمة (١٠٠) مائة ريال للسهم الواحد.
- وبعام ١٩٩٨ افقت الجمعية الغير عادية على تجزئة أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستين ألف ومائتين وستين (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها مائة(١٠٠) الى خمس مائة وستة وثلاثين ألف وخمس مائة وعشرين(٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي وبقيمة اسمية قدرها خمسون(٥٠) ريال سعودي.
- وبتاريخ ١٤٢١/٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بتخفيض رأس مالها من ستة وعشرون مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألف (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال سعودي إلى ثلاثة عشر مليون وأربعمائة وثلاثة عشر ألف (١٣,٤١٣,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي تخفيض عدد أسهم الشركة من خمسمائة وستة وثلاثون ألف وخمسمائة وعشرون (٥٣٦,٥٢٠) سهم عادي إلى مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها خمسين (٥٠) ريال سعودي.
- وبتاريخ ١٤٢١/٤/١٧هـ (الموافق ٢٠٠٠/٠٧/١٩م) قامت الشركة بزيادة رأس مالها من ثلاثة عشر مليون وأربع مائة وثلاثة عشر ألف ريال سعودي(١٣,٤١٣,٠٠٠) الى مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وبالتالي تصبح زيادة عدد أسهم الشركة من مائتين وثمانية وستون ألف ومائتين وستون (٢٦٨,٢٦٠) سهم عادي الى مليونين (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي وبقيمة اسمية قدرها خمسين(٥٠) ريال سعودي وذلك عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية. بتاريخ ١٤٢٣/٠١/٣٠هـ ـ الموافق ٢٠١١/٠٤/١٣م، تم تعديل رأس مال الشركة ليكون مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى مليوني (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها (٥٠) خمسون ريال للسهم الواحد، وذلك بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية الرابعة والخامسة المنعقدة بتاريخ ١٤٢٣/٠١/٣٠هـ الموافق ٢٠١١/٠٤/١٣م وتم تعديل نص المادة (٦) من النظام الأساسي الخاصة برأس المال وفقاً لذلك.
- وبتاريخ ١٤٤٣/٠١/١١هـ قامت الشركة بمخاطبة وزارة التجارة للموافقة على طلب إدراج تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة وبناء على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ الموافق٢٠٢١/١/١٢م تم تعديل رأس مال الشركة ليكون مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي مقسم إلى (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات للسهم الواحد، وتم تعديل نص المادة (٧) من النظام الأساسي الخاصة برأس المال وفقاً لذلك.
- لدى الشركة شركة تابعة وهي شركة وسمي وثمار للحوم شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست برأس المال يبلغ مائة ألف (١٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وأنه لم يطرأ على رأس مال الشركة أي تغيير منذ تأسيسها حتى تاريخ هذه النشرة. ولمزيد من المعلومات يرجى مراجعة الفقرة الفرعية (٩-٥-٢ **الشركات التابعة والشركات الشقيقة**) من القسم (٩ **المعلومات القانونية**).

٩-١-٣ أغراض الشركة

وفق نص المادة (الثالثة) من النظام الأساسي، حددت أغراض الشركة في:

- إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها.
- استثمار اموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية.
- امتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها.
- تقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها.
- امتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها.

وتمارس الشركة أنشطتها من خلال مركزها الرئيسي التي قامت الشركة بتأسيسه داخل المملكة وفق الأنظمة المتبعة وبعد الحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المختصة. وقد حصلت الشركة على عدد من التراخيص اللازمة من جهات الاختصاص لمزاولة نشاطها (لمزيد من التفاصيل فضلاً راجع الفقرة الفرعية (٣) «**الموافقات والتراخيص والشهادات الحكومية**» من هذا القسم).

٩-١-٤ مدة الشركة

نصت المادة (٦) من النظام الأساسي على أن تكون مدة الشركة (٣٠) ثلاثون سنة تبدأ من تاريخ صدور القرار الوزاري بإعلان تأسيسها وتتجدد تلقائياً لمدة مماثلة ما لم تصدر الجمعية العامة غير العادية ما يخالف ذلك قبل انتهاء أجلها بنسبة على الأقل. وتشير بيانات السجل التجاري إلى مدة الشركة (٦٠) سنة تبدأ من ١٤٠٨/٠٤/١٧م حتى ١٤٧٠/٠٢/٢٠هـ.

٩-١-٥ المركز الرئيسي

- نصت المادة الخامسة (٥) من النظام الأساسي على أن يكون المركز الرئيسي للشركة في مدينة الرياض، ويجوز نقله الي إي مدينة أخرى داخل المملكة العربية السعودية بمقتضى قرار تصدره الجمعية العامة غير العادية للشركة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات داخل المملكة العربية السعودية أو خارجها.
- بحسب بيانات السجل التجاري، يقع المركز الرئيسي للشركة في مدينة الرياض، حي العليا –مبنى رقم ٣٥٤٩– طريق العروبة الفرعي، المملكة العربية السعودية.

٩-٢ مجلس الإدارة

٩-٢-١ تشكيل المجلس

الشركة حاليا ملتزمة بنظام الشركات الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٤/٠١/٢٨هـ ولائحة حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس إدارة هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٨-١٦-٢٠١٧) وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/١٦هـ الموافق ٢٠١٧/٠٢/١٣م والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم ٨-٥-٢٠٢٣ وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥هـ الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٨م، حيث أن النظام الأساسي للشركة ينص في المادة (١٥) على أن يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (٧) سبعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية للمساهمين لمدة لا تزيد عن ثلاث سنوات. ويجب ان تعكس تركيبة مجلس الإدارة تمثيلاً مناسباً من الأعضاء المستقلين. وفي جميع الأحوال لا يجوز ان يقل عدد أعضاء المجلس المستقلين عن عضوين او ثلث أعضاء المجلس ايهما أكثر، مما تكون معه الشركة ملتزمة بنص المادة (١٦) من لائحة حوكمة الشركات والتي تلزم الشركات المدرجة بأن تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء غير التنفيذيين وبأن لا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين أو عن ثلث أعضاء مجلس الإدارة (أيهما أكثر) وحالياً فإن عدد أعضاء مجلس إدارة الشركة من غير التنفيذيين ويبلغون ستة أعضاء من أصل سبعة، كما يوجد في المجلس ستة أعضاء مستقلين من أصل سبعة أعضاء، علماً بأن صفة العضوية قد تتغير في حال طرأ أي عارض من عوارض الاستقلال أو انتفائها عن العضو أن وجدت، أو في حال تغيرت صفة العضو التنفيذي والغير التنفيذي وفقاً للتعريف الموضح في لائحة حوكمة الشركات.

وفيما يلي أعضاء مجلس الإدارة المنتخب من قبل الجمعية العامة العادية بتاريخ ١٤٤٤/١٠/١٨هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٥/٠٨م، بناء على قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م، وتمت استقالة الأستاذ محمد بن عبد الوهاب السكيت بناء على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٢٨م وتم تعيين الأستاذ عبد الكريم بن محمد النهير بدلا عنه بناء على قرار مجلس الإدارة الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٢٩م.

الجدول رقم (٤٦): أعضاء مجلس الإدارة

يوضح الجدول التالي أعضاء مجلس الإدارة وأمين السر:

الاسم	المنصب	الجنسية	الصفة	الأسهم المملوكة				تاريخ العضوية
				مباشر	غير مباشر	اجمالي	نسبة	
وليد عبد العزيز الشويعر	رئيس المجلس	سعودي	مستقل	٠	٠	٠	٠	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
خالد بن أسعد خاشقجي	نائب رئيس المجلس	سعودي	مستقل	٠	٠	٠	٠	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
ملفي بن مناحي المرزوقي	عضو مجلس إدارة	سعودي	تنفيذي	٠	٠	٠	٠	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
عبد الكريم بن محمد النهير	عضو مجلس إدارة	سعودي	مستقل	٥٠٠٠	٠	٥٠٠٠	٠,٠٥٠٠٪	٢٠٢٣/٠٥/٢٨م
عزيز محمد القحطاني	عضو مجلس إدارة	سعودي	مستقل	٠	٠	٠	٠	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
هيثم فيصل اسكوبي	عضو مجلس إدارة	سعودي	مستقل	١	٠	٠	٠,٠٠٠٠٠١٪	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
ياسر سليمان العقيل	عضو مجلس إدارة	سعودي	مستقل	١٠	٠	١٠	٠,٠٠٠٠١٪	٢٠٢٣/٠٥/١٤م
أمين سر المجلس								
عبد العظيم معتمد عبد العظيم	أمين سر المجلس	مصري	تنفيذي	–	–	–	–	٢٠٢٣/٠٥/١٤م

المصدر: الشركة

٩-٢-٢ رئيس مجلس الإدارة ونائب الرئيس وأمين السر

وفقاً للمادة (١٨) من النظام الأساسي للشركة يعين مجلس الإدارة من بين أعضائه رئيساً ونائبا للرئيس ويجوز له أن يعين عضوا منتدباً ولا يجوز الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي بالشركة، ويختص رئيس المجلس بتمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير أمام القضاء، بالإضافة إلى الصلاحيات المنصوص عليها في النظام الأساسي.

بالنسبة للشركة فقد تبين أنها قامت بالتعين في هذه المناصب خلال الفترة من ٢٠٢٣/٠٥/١٤م إلى نهاية دورة المجلس في ٢٠٢٦/٠٥/١٣م وفق ما يلي:

المنصب	تاريخ قرار المجلس أو الجمعية بالتعيين	اسم الشخص المعين
رئيس المجلس	محضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م	المهندس/ وليد بن عبد العزيز الشويعر
نائب الرئيس	محضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م	الأستاذ/ خالد بن أسعد تقي خاشقجي
العضو المنتدب	محضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م	الأستاذ/ ملفي بن مناحي المرزوقي
الرئيس التنفيذي	محضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٢م	الأستاذ/ ملفي بن مناحي المرزوقي
أمين السر	محضر اجتماع مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م	الأستاذ/ عبد العظيم معتمد عبد العظيم

* المصدر: الشركة

٩-٢-٣ حقوق والتزامات أعضاء مجلس الإدارة

- يبين نظام الشركة الأساسي في المواد (١٨)، (١٩)، (٢٠)، (٤٥) من النظام الأساسي كيفية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على أن تكون في حدود ما نص عليه نظام الشركات ولوائحه التنفيذية مع تخصيص نسبة (١٠٪) من صافي الأرباح كمكافأة لمجلس الإدارة كحد أقصى قدره (٥٠٠,٠٠٠) ريال سعودي لكل عضو شاملة المزايا المالية والعينية إضافة إلى بدل حضور عن الجلسات وبدل انتقال وفقا لما يحدده مجلس الإدارة وتوصية لجنة المكافآت على أن يضمن تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت مالية وبدل حضور عن الجلسات وبدل انتقال ومصروفات وغير ذلك من المزايا، وما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية للشركة وبيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة.
- وفي جميع الأحوال لا يتجاوز ما يحصل عليه عضو مجلس الإدارة من مكافآت ومزايا مالية أو عينية مبلغ خمسمائة ألف ريال سنويا وفق الضوابط التي تضعها الجهة المختصة.
- يجب أن يشتمل تقرير مجلس الإدارة إلى الجمعية العامة العادية بيان شامل لكل ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة خلال السنة المالية من مكافآت مالية وبدل حضور عن الجلسات وبدل انتقال ومصروفات وغير ذلك من المزايا، وما قبضوه بوصفهم موظفين أو إداريين أو ما قبضوه نظير أعمال فنية أو إدارية أو استشارية للشركة وبيان بعدد جلسات المجلس وعدد الجلسات التي حضرها كل عضو من تاريخ آخر اجتماع للجمعية العامة.
- وتجدر الإشارة إلى أن المادة (٧٦) من نظام الشركات نصت على أنه يبين نظام الشركة الأساس طريقة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، ويجوز أن تكون هذه المكافأة مبلغًا معينًا، أو بدل حضور عن الجلسات، أو مزايا عينية، أو نسبة معينة من صافي الأرباح، ويجوز الجمع بين اثنتين أو أكثر مما تقدم، ويجوز كذلك أن يحدد نظام الشركة الأساس الحد الأعلى لتلك المكافآت. وتحدد الجمعية العامة العادية مقدار تلك المكافآت، على أن يراعى أن تكون المكافآت عادلة ومحفزة وتتناسب مع أداء العضو وأداء الشركة.
- وتجدر الإشارة إلى أن قيمة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م مبلغ (٥٤٠,٠٠٠) خمسمائة وأربعين ألف ريال، وعن العام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مبلغ (٦٦٠,٠٠٠) ستمائة وستين ألف ريال.

وفيما يلي تفاصيل عن مجموع ما حصل عليه أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين خلال العامين ٢٠٢١م، ٢٠٢٢م.

البيان (الريال السعودي)	٢٠٢١م	٢٠٢٢م
أعضاء مجلس الإدارة	٥٤٠,٠٠٠	٦٦٠,٠٠٠
كبار التنفيذيين	٢,٨٥٣,٠٠٠	٦٧٩,٠٤٢

المصدر: الشركة

كما بتاريخ إعداد هذا النشرة لم يتم الاطلاع على أي دعاوى مرفوعة على أي من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين أمام أي محكمة أو أمام لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية.

٩-٢-٤ اجتماعات المجلس

وفق المادة (٨٠) من نظام الشركات، والمادة (٣٠) من لائحة حوكمة الشركات، والمادة (٢١) من النظام الأساسي، يجتمع مجلس إدارة الشركة (أربع) مرات على الأقل في السنة بدعوة من رئيسه وفقًا للأوضاع المنصوص عليها في نظام الشركة الأساس، بما لا يقل عن اجتماع واحد كل ثلاثة أشهر، ويجب على رئيس المجلس دعوة المجلس إلى الاجتماع متى طلب إليه ذلك كتابةً أي عضو في المجلس لمناقشة أي موضوع أو أكثر.

كما بتاريخ إعداد هذا النشرة عقد مجلس الإدارة عدد من الاجتماعات خلال الأعوام ٢٠٢١م (٣) اجتماعات، ٢٠٢٢م (٣) اجتماعات ،وحتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٣م (٢) اجتماعين ، وأصدر عدد (٥٢) قرار بالتمرير، وفق المادة (٨٢) من نظام الشركات لمجلس الإدارة أن يصدر قراراته في الأمور العاجلة بعرضها على جميع الأعضاء بالتمرير، ما لم يطلب أحد الأعضاء –كتابة– اجتماع المجلس للمداولة فيها. وتصدر تلك القرارات بموافقة أغلبية أصوات أعضائه، ما لم ينص نظام الشركة الأساس على نسبة أو عدد أكبر؛ وتعرض هذه القرارات على المجلس في أول اجتماع تالٍ له لإثباتها في محضر ذلك الاجتماع. لم توافينا الشركة بنسخة من هذه الاجتماعات.

٩-٢-٥ لجان المجلس

يجوز للمجلس تشكيل لجاناً فرعية لتعاونه في عمله. وبالنسبة لتشكيل اللجان، يجب تعيين عدد كافٍ من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين في اللجان المعنية بالمهمات التي قد ينتج عنها حالات تعارض مصالح، (مثل التأكد من سلامة التقارير المالية وغير المالية، ومراجعة عقود وتعاملات الأشخاص ذوى العلاقة، والترشيح لعضوية مجلس الإدارة، وتعيين المدراء التنفيذيين، وتحديد المكافآت).

- وفق لائحة حوكمة الشركات، وبناء على نظام الشركات الجديد، يشكل مجلس الإدارة – مع مراعاة المادة الحادية والخمسون من لائحة حوكمة الشركات الخاصة بلجنة المراجعة – لجاناً أخرى متخصصة وفقاً لما يلي:

١. حاجة الشركة وظروفها وأوضاعها بما يمكنها من تأدية مهامها بفعالية.

٢. يكون تشكيل اللجان وفقاً لإجراءات عامة يضعها المجلس تتضمن تحديد مهمة كل لجنة ومدة عملها والصلاحيات المخولة لها خلال هذه المدة وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وعلى اللجنة أن تبلغ المجلس بما تتوصل إليه من نتائج أو تتخذه من قرارات بشفافية، وعلى المجلس أن يتابع عمل هذه اللجان بانتظام للتحقق من ممارستها الأعمال الموكلة إليها.

٣. تكون كل لجنة مسؤولة عن أعمالها أمام المجلس، ولا يخل ذلك بمسؤولية المجلس عن تلك الأعمال وعن الصلاحيات أو السلطات التي فوضها اليها.

٤. ألا يقل عدد أعضاء اللجان عن (٣) ثلاثة ولا يزيد على (٥) خمسة.

٥. يجب حضور رؤساء اللجان أو من ينوب عنهم من أعضائها للجمعيات العامة للإجابة عن أسئلة المساهمين.

٦. على الشركة أن تشعر الهيئة بأسماء أعضاء اللجان وصفات عضويتهم خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تعيينهم وأي تغيرات تطرأ على ذلك خلال خمسة أيام عمل من تاريخ حدوث التغييرات.

كما بتاريخ اعداد هذا النشرة لدى الشركة ثلاث لجان منبثقة عن مجلس الإدارة وفقاً للتالي:

٩-٢-٥-١ لجنة المراجعة

وفقاً للمادة (٣٦) من النظام الأساس للشركة، يجوز لمجلس الإدارة تشكيل لجان منبثقة من المجلس للمساعدة في أداء مهامه وفقاً للأنظمة واللوائح ذات العلاقة. تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة مراجعة مكونة من (٣) ثلاثة أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين سواء من المساهمين أو غيرهم ويحدد في القرار مهمات اللجنة وضوابط عملها ومكافآت أعضائها. وتختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة، ولها في سبيل ذلك حق الاطلاع على سجلاتها ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية، ويجوز لها أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة، كما أنه وفقاً للمادة (٣٩) من النظام الأساس للشركة على لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية للشركة والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات، وإبداء مرئياتها حيالها إن وجدت، وعليها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات التي فوضت إليها بموجب نظام الشركات ولائحة حوكمة الشركات.

- لدى الشركة لجنة مراجعة مكونة من (٣) أعضاء تم تعيينها من قبل الجمعية العامة العادية للمساهمين في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٤٤٤/١٠/١٨هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٥/٠٨م، وتحديد مهامها وضوابط عملها ومكافآت أعضائها للدورة الجديدة ابتداء من تاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م وحتى انتهاء الدورة في تاريخ ٢٠٢٦/٠٥/١٣م تتكون لجنة المراجعة من الأعضاء الآتية أسمائهم:

١. الأستاذ/ عزيز محمد القحطاني. رئيس اللجنة

٢. الأستاذ/ زياد محمد البديني. عضو اللجنة

٣. الأستاذ/ محمد دخيل الصاعدي. عضو اللجنة

* الجدير بالذكر أنه وكما بتاريخ اعداد هذا النشرة، فإن أعضاء لجنة المراجعة لا يشغلون أي مناصب أخري بالشركة.

- لدى الشركة لائحة عمل خاصة بلجنة المراجعة تم اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين العادية المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٣م، كما وقد تم الاطلاع على توصية لجنة المراجعة للقوائم المالية للفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢١م والقوائم المالية للفترة المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١م والقوائم المالية للفترة المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٢١م والقوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، كما تم الاطلاع على تقرير لجنة المراجعة إلى الجمعية العامة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

- وفقاً للمادة (١٣) من لائحة عمل لجنة المراجعة، تجتمع لجنة المراجعة بصفة دورية وكلما دعت الحاجة لذلك، على أن لا تقل عن (٤) اجتماعات خلال السنة المالية الواحدة، ويحق لأى من أعضائها طلب الاجتماع مع بيان الأسباب، كما يجوز لمجلس الإدارة ولمدير المراجعة الداخلية أو مراجع الحسابات وللعضو المنتدب والرئيس التنفيذي أو المدير المالي طلب عقد الاجتماع مع اللجنة

متى ما دعت الحاجة، وتراعى اللجنة اجتماعاتها بما يتناسب مع المواعيد النظامية لنشر القوائم المالية الأولية والسنوية ومراعاة مواعيد اجتماع مجلس الإدارة ما أمكن، لتقديم توصياتها وقراراتها إلى المجلس للبت فيها في الوقت المناسب، وخاصة في الأمور الجوهرية التي تلزم الشركة الإفصاح عنها.

- بلغ عدد اجتماعات لجنة المراجعة خلال الفترة من العام ٢٠٢١م (٣) اجتماعات، ٢٠٢٢م (٢) اجتماعين، وحتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٣م (٤) اجتماعات
- تجدر الإشارة إلى أن نص المادة (٥١) فقرة (و) من لائحة حوكمة الشركات التي تمنع كل شخص عمل أو كان يعمل خلال السنتين الماضيتين في الإدارة التنفيذية أو المالية للشركة، أو لدى مراجع حسابات الشركة، أن يكون عضواً في لجنة المراجعة، وأفادت الشركة انها ملتزمة بذلك.
- الشركة ملتزمة بأحكام النظام الأساسي خاصة المادة (٣٩) منه، حيث تم الاطلاع على النشرة السنوي للجنة المراجعة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، ويتضمن رأيها بشأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للشركة.

المصدر: الشركة

٢-٥-٢-٩ لجنة الترشيحات والمكافآت

- تشكل بقرار من مجلس إدارة الشركة لجنة تسمى (لجنة المكافآت)، ولجنة تسمى (لجنة الترشيحات) من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، على أن يكون من بينهم عضو مستقل على الأقل.
- تراعي الشركة عند تشكيل لجنتي المكافآت والترشيحات أن يكون أعضاؤها من أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين، ويجوز الاستعانة بأعضاء غير تنفيذيين أو بأشخاص من غير أعضاء المجلس سواء أكانوا من المساهمين أم غيرهم، على أن يكون رئيسا اللجنتين من الأعضاء المستقلين، ويجوز للشركة دمج لجنتي المكافآت والترشيحات في لجنة واحدة تسمى لجنة المكافآت والترشيحات. وفي هذه الحالة يجب أن تستوفي اللجنة المتطلبات الخاصة بأي منهما الواردة في الفصلين الثالث والرابع من الباب الرابع من لائحة حوكمة الشركات، وأن تمارس جميع الاختصاصات الواردة في المادتين الثامنة والخمسين والثانية والستين من لائحة حوكمة الشركات، على أن تجتمع اللجنة بصفة دورية كل ستة أشهر على الأقل.
- لدى الشركة لجنة مكافآت وترشيحات تتكون من ثلاثة أعضاء، تم تعيين أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت بموجب قرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م، الذي قرر فيه تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت من تاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م إلى نهاية دورة المجلس، تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من الأعضاء الآتية أسمائهم:

١. وليد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الشويعر (مستقل).
٢. خالد بن أسعد تقي خاشقجي (مستقل).
٣. محمد خالد المطيري (عضو من خارج المجلس).

- تصدر الجمعية العامة للشركة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت، على أن تشمل ضوابط وإجراءات عمل اللجنة ومهامها وقواعد اختيار أعضائها ومدة عضويتهم ومكافآتهم. لدى الشركة لائحة عمل خاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت، وبتاريخ ١٤٤٣/٣/٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م، وافقت الجمعية العامة (غير العادية) للمساهمين في اجتماعها الثاني على تعديل لائحة عمل اللجنة.
- *بلغ عدد اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال الفترة من العام ٢٠٢١م (٢) اجتماعين، ٢٠٢٢م (١) اجتماع ، وحتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٣م (١) اجتماع
- يشغل أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت بعض المناصب الأخرى في الشركة وشركات أخرى وفق التفصيل التالي:

الاسم	المنصب	الصفة	مناصب أخرى يشغلها العضو حالياً
خالد بن أسعد تقي خاشقجي	رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت	مستقل	عضو في اللجنة التنفيذية بالشركة، نائب رئيس مجلس الإدارة، عضو مجلس إدارة شركة كالاين كابيتال الكندية
وليد عبد العزيز عبد الرحمن الشويعر	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	مستقل	رئيس مجلس إدارة الشركة، عضو باللجنة التنفيذية للشركة، عضو بمجلس إدارة شركة كيمانول، وعضو باللجنة التسويقية بشركة كيمانول
محمد خالد المطيري	عضو لجنة الترشيحات والمكافآت	من خارج المجلس	عضو مجلس إدارة شركة زين للصناعات عضو مجلس إدارة شركة البنية التحتية

المصدر: الشركة

٩-٢-٥-٣ اللجنة التنفيذية

- وفقا للمادة (٢١) من النظام الأساسي للشركة، يشكل مجلس الإدارة لجنة تنفيذية لا يقل عدد أعضائها عن (٣) ثلاثة أعضاء، ويختار أعضاء اللجنة التنفيذية من بينهم رئيس اللجنة الذي يرأس اجتماعاتها، وفي حالة غيابه تختار اللجنة رئيساً مؤقتاً لها من بين أعضائها الحاضرين، ولعضو اللجنة التنفيذية أن ينيب عنه عضواً آخراً له الحق بالتصويت لثلاث اجتماعات فقط، وتكون مدة عضوية اللجنة التنفيذية هي مدة العضوية في المجلس ويملأ المجلس المركز الذي يخلو في اللجنة التنفيذية. وتباشر اللجنة التنفيذية كل السلطات التي يقررها المجلس، وتعاون اللجنة التنفيذية عضو مجلس الإدارة المنتدب أو الرئيس التنفيذي في حدود السلطات المقررة لها.
- لدى الشركة لجنة تنفيذية مكونة من (٣) أعضاء تم تعيينها من مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م، الذي قرر فيه تشكيل اللجنة التنفيذية من تاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م إلى نهاية دورة المجلس، تتكون اللجنة التنفيذية من الأعضاء الآتية أسمائهم:

١. وليد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الشويعر (مستقل) رئيس اللجنة.
٢. ملفي بن مناحي المرزوقي (تنفيذي) عضو اللجنة.
٣. خالد بن أسعد تقي خاشقجي (مستقل). عضو اللجنة.
٤. عبد الكريم بن محمد النهير (مستقل). عضو اللجنة

بلغ عدد اجتماعات اللجنة التنفيذية خلال الفترة من العام ٢٠٢١م (٥) اجتماعات، ٢٠٢٢م (٢) اجتماعين، ولم يكن هناك أي اجتماع للجنة حتى تاريخ وحتى تاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٣م .

٩-٣ الإدارة التنفيذية

يوضح الجدول التالي أعضاء مجلس الإدارة:

أعضاء فريق الإدارة التنفيذية								
الاسم	المنصب	الجنسية	العمر	الأسهم المملوكة				تاريخ التعيين
				مباشر	غير مباشر	اجمالي	نسبة	
ملفي بن مناحي المرزوقي	الرئيس التنفيذي	سعودي	٥٦	٠	٠	٠	٠	٢٠٢٣/٠٣/٢٢م
فيصل بن فائز الشمري	مشرف الشؤون الإدارية والبشرية	سعودي	٢٧	٠	٠	٠	٠	٢٠٢٢/١٠/٠١م

٩-٤ حوكمة الشركة

تهدف حوكمة الشركات إلى إيجاد نظام يتاح بموجبه قيادة الشركة وتوجيهها، ويتضمن هذا النظام إجراءات تنظيم العلاقات المختلفة داخل الشركة بين المساهمين (من خلال اجتماعات المساهمين السنوية أو الاجتماعات الاستثنائية) ومجلس الإدارة من جهة، وبين مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين من جهة أخرى، بالإضافة إلى تنظيم علاقة الشركة مع أصحاب المصالح، وذلك بوضع القواعد والإجراءات الخاصة لتسهيل عملية اتخاذ القرار في شؤون الشركة، وإضفاء طابع الشفافية والمصداقية على هذه القرارات؛ حماية لحقوق المساهمين وأصحاب المصالح وتحقيقاً للعدالة والتنافسية والشفافية في السوق. في حين لا تقدم الحوكمة آليات تفصيلية لاتخاذ القرارات اليومية، فلكل شركة طابعها المميز وأهدافها الخاصة بها، مما يتوجب معه تطوير هذه الشركات للوائحها الخاصة بالحوكمة، وذلك وفقاً للأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن الهيئة وعلى وجه الخصوص لائحة حوكمة الشركات وفق تعديلاتها المختلفة، وأخرها التعديل الصادر بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٨-٥-٢٠٢٣) وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥هـ الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٨م حيث أصبحت هذه اللائحة إلزامية للشركات باستثناء الأحكام التي يشار فيها إلى أنها استرشادية. على مجلس إدارة أي شركة مدرجة وضع قواعد حوكمة خاصة بالشركة لا تتعارض مع الأحكام الإلزامية التي نصت عليها لائحة حوكمة الشركات، وعليه مراقبة تطبيقها والتحقق من فعاليتها، وتعديلها عند الحاجة، على أن يتم إشعار الهيئة والمساهمين والجمهور بأي تعديلات تتم على لائحة الحوكمة.

- كما بتاريخ هذا النشرة، يوجد لدى الشركة لائحة حوكمة، تم إعداد لائحة حوكمة خاصة بالشركة وتم تحديثها وإقرار التحديث في الجمعية العامة (غير العادية) للمساهمين في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ ١٤٤٣/٣/٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م.
- بالإضافة إلى لائحة الحوكمة يوجد لدى الشركة عدد من اللوائح والسياسات الداخلية، ومنها (لائحة عمل لجنة المراجعة، لائحة عمل لجنة الترشيحات والمكافآت، سياسات ومعايير وإجراءات العضوية في مجلس الإدارة، مصفوفة الصلاحيات، لائحة تنظيم العمل، لائحة الاستثمار).

- يلخص الجدول المرفق في «الالتزامات المستمرة حسب متطلبات هيئة السوق المالية» من هذا النشرة المواد الإلزامية من لائحة حوكمة الشركات التي التزمت بها الشركة وتلك التي لم تلتزم بها.

٩-٤-١ اتفاقيات وتعاملات مع أطراف ذات علاقة

وفقاً للقوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م أنه تم خلال العام الماضي تدعيم مخصص الخسائر الائتمانية للأطراف ذات العلاقة بمبلغ ٢٢,١٨٤,٠٨٥ ريال بناء على قرار مجلس الإدارة، وقررت إدارة الشركة خلال العام الماضي إعدام رصيد الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة وذلك باستخدام مخصص الخسائر الائتمانية للأطراف ذات العلاقة بمبلغ ٣,٩٢٠,١٩٥ ريال سعودي نظراً لعدم الاستدلال على الشركة الزميلة منذ فترة طويلة. كما قررت إدارة الشركة خلال العام الماضي إعدام الرصيد المستحق على الشركة الزميلة شركة أسواق ثمار وسمي الزراعية البالغ ٦٠,٤٩٧,٤٥٠ ريال سعودي وذلك نظراً لتصفية الشركة الزميلة وإفلاسها.

٩-٤-٢ الشركات التابعة والشركات الشقيقة

وفقاً للمادة (٤) من النظام الأساسي، يجوز للشركة إنشاء شركات بمفردها مساهمة مقفلة بشرط ألا يقل رأس المال عن (٥) مليون ريال، كما يجوز لها بمفردها تأسيس شركات ذات مسئولية محدودة بحسب متطلبات رأس المال، كما يجوز لها أن تمتلك الأسهم والحصص في شركات أخرى قائمة أو تندمج معها ولها حق الاشتراك مع الغير في تأسيس الشركات المساهمة أو ذات المسئولية المحدودة وذلك بعد استيفاء ما تتطلبه الأنظمة والتعليمات المتبعة في هذا الشأن، كما يجوز للشركة أن تتصرف في هذه الأسهم أو الحصص على ألا يشمل ذلك الوساطة في تداولها. .

بحسب إفادة الشركة، توجد شركة تابعة وهي شركة وسمي وثمار للحوم وهي شركة شخص واحد وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية وفقا لنظام الشركات بموجب شهادة تسجيل شركة رقم ١٠١٠٨٤٨٧٩٤ بتاريخ ١٤٤٤/٠٥/٢٧وبلغ رأس المال المصرح بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تجارة الجملة والتجزئة في مواد ومستلزمات المنتجات الزراعية والصناعية والغذائية واللحوم المبردة وبطلب الشركة التراخيص والشهادات والموافقات أفادت بعدم استخراجها, وشركة زميلة هي شركة أسواق ثمار وسمي الزراعية وهي شركة ذات مسئولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية وفقا لنظام الشركات بموجب شهادة تسجيل شركة رقم ١٠١٠٤٢٣٩١٥ بتاريخ ١٤٣٥/١١/١٥هـ الموافق ٢٠٢٢/١٢/٢١م وبلغ رأس المال المصرح بمبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال سعودي، تتمثل الأنشطة الرئيسية للشركة في تجارة الجملة والتجزئة في مواد ومستلزمات المنتجات الزراعية والصناعية والغذائية واللحوم المبردة والمواد الصحية والتنظيفية والاستهلاكية وجميع المواد المنزلية. وصدر خلال سنة ٢٠٢١م حكم صادر عن الدائرة التاسعة في المحكمة التجارية بالرياض يقضي بافتتاح إجراء التصفية لشركة أسواق ثمار ووسمي الزراعية، وبناء على نتيجة التصفية والتي أظهرت إفلاس الشركة الزميلة قررت إدارة الشركة رد وإقفال مخصص خسائر الاستثمار في الشركة الزميلة وإعدام رصيد المديونية المستحقة على الشركة الزميلة ولا توجد أي ارصدة قائمة لها ضمن القوائم المالية الحالية. وأن الشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة هي شركة ذات مسئولية محدودة تأسست في المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام الشركات. وقد بلغت الخسائر المتراكمة للشركة ١٠٠٪ من رأس مالها منذ سنوات سابقة وقررت إدارة الشركة إيقاف احتساب حقوق الملكية نظراً لوجود دعوى قائمة لتصفية الشركة ولم يتم البت فيها، وخلال الفترة اللاحقة لتاريخ القوائم المالية أعلنت لجنة الإفلاس عن افتتاح إجراء التصفية الإدارية للشركة الوطنية لمنتجات الثمار الطازجة (الشركة الزميلة)، وتم سابقا خلال عام ٢٠٢١م إعدام رصيد المديونية المستحقة على الشركة الزميلة ولا توجد أي ارصدة قائمة لها ضمن القوائم المالية الحالية.

٩-٥ الموافقات والتراخيص والشهادات الحكومية

يتعين على الشركة الحصول على التصاريح والتراخيص والموافقات النظامية اللازمة والمحافظة عليها فيما يتعلق بنشاطها. وتشمل هذه التراخيص على سبيل المثال لا الحصر: شهادات تسجيل الشركة وفروعها الصادرة من الوزارة، شهادة عضوية الغرف التجارية التي يفرضها نظام السجل التجاري، وشهادات تسجيل العلامات التجارية، بالإضافة إلى شهادات تسجيل لدى جهات حكومية أخرى كمكتب العمل (للحصول على شهادة سعودة ونطاقات وخدمات أخرى تقدمها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية كاستخراج تأشيرات للموظفين الأجانب ورخص العمل، إلخ) هيئة الزكاة والضريبة والجمارك (كمكلف لسداد الزكاة أو الضريبة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.

ويوضح الجدول التالي التراخيص والشهادات والموافقات الأساسية التي حصلت عليها الشركة:

الجدول رقم (٤٧): التراخيص والشهادات والموافقات الأساسية

نوع الترخيص	الغرض	الرقم	الجهة المصدرة	ملاحظة
السجل التجاري	قيد الشركة في سجل الشركات التجارية (شركة مساهمة)	١٠١٠٠٦٨٢٢٢	وزارة التجارة مكتب السجل التجاري	–
شهادة عضوية الغرفة التجارية	الالتزام بنظام السجل التجاري الذي يوجب على الشركة الاشتراك بالغرفة التجارية	١٠٢٣٣	الغرفة التجارية	قدمت لنا الشركة شهادة تفيد تسجيلها بالغرفة التجارية برقم العضوية ١٠٢٣٣ وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٣م
شهادة الزكاة والدخل	للإفادة بان الشركة قدمت إقرارها السنوي والتزمت بسداد الزكاة	لا يوجد	هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	لم تصدر شهادة زكاة محدثة للشركة، لوجود التزامات على الشركة لم يتم سدادها لصالح هيئة الزكاة والدخل والجمارك.
شهادة تسجيل بضريبة القيمة المضافة	للإفادة بان الشركة مسجلة بضريبة القيمة المضافة	لا توجد شهادة حديثة	هيئة الزكاة والضريبة والجمارك	الشركة غير ملتزمة بسداد قيمة ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة من ٢٠١٨م حتى تاريخ اعداد هذا النشرة
شهادة تقييم كيان الشركة	تقييم كيان الشركة وفقاً لبرنامج نطاقات.	لم تزودنا الشركة بها	إدارة الخدمات الالكترونية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	لم تتمكن الشركة من إصدارها لوجود ملاحظات على الشركة تمنع من اصدار هذه الشهادة
شهادة السعودة	للإفادة بان الشركة ملتزمة بنسبة التوطين المطلوبة منها وفق برنامج نطاقات	لم تزودنا الشركة بها	إدارة الخدمات الالكترونية وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية	لم تتمكن الشركة من إصدارها لوجود ملاحظات على الشركة تمنع من اصدار هذه الشهادة
شهادة التأمينات الاجتماعية	التزام الشركة بأنظمة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	رقم الاشتراك (١٣٢٢٧٧١٣)	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	لم توافينا الشركة بشهادة حديثة من التأمينات الاجتماعية لوجود ملاحظات على الشركة
شهادة حماية الأجور	التزاماً بنظام حماية الأجور	لم تزودنا الشركة بها	وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية (مكتب العمل- الخدمات الالكترونية)	الشركة غير ملتزمة بنظام حماية الأجور
رخصة البلدية	التزاماً بنظام البلديات والتراخيص لمزاولة نشاط الشركة	لم تزودنا الشركة بها	وزارة الشؤون البلدية والقروية	الشركة لم تقم بتجديد أو استخراج رخصة البلدية
شهادة سلامة	التزام الشركة بشروط السلامة الخاصة بالدفاع المدني	لم تزودنا الشركة بها	المديرية العامة للدفاع المدني	الشركة لم تقم بتجديد أو استخراج رخصة الدفاع المدني

* لم تحصل الشركة التابعة على أي ترخيص

٦-٩ الالتزامات المستمرة التي تفرضها الجهات الحكومية على الشركة وبعض شركاتها التابعة بصفتها (صاحبة الترخيص)

بالإضافة إلى التراخيص والشهادات المذكورة في الجدول أعلاه، تلتزم الشركة بالحصول على كافة التراخيص اللازمة لمزاولة نشاطها وفقاً للأنظمة المعمول بها من الجهات الرقابية المختصة والتي تلزم صاحب الترخيص الالتزام ببعض المتطلبات الجوهرية من أجل المحافظة على الترخيص وذلك على النحو التالي:

١-٦-٩ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات وزارة التجارة

- الشركة ملتزمة بنظام السجل التجاري لناحية التسجيل لدى إدارة السجل التجاري في مدينة الرياض حيث المقر الرئيسي بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٨٢٢٢ والصادرة من مدينة الرياض والتي تنتهي صلاحيتها في ١٤٤٥/٠٥/٢٩هـ.
- الشركة ملتزمة بنظام الشركات لناحية اعتماد النظام الأساسي للشركة تماشياً مع التعديلات الأخيرة التي أدخلت على نظام الشركات باستثناء المادة (٤٩) من النظام الأساسي وفقاً للتعديل الذي أدخل على نظام الشركات، وذلك بعد أخذ موافقة مسبقة من وزارة التجارة على مسودة النظام الأساسي وموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م، وتم اعتماده من وزارة التجارة فرع الرياض. التزمت الشركة بمتطلبات هيئة السوق المالية والسوق المالية السعودية (تداول) من ناحية تحميل نسخة من النظام الأساسي على موقع تداول في الصفحة الخاصة بالشركة.

- كما أن الشركة ملتزمة بنظام السجل التجاري لناحية استخراج شهادة عضوية من الغرفة التجارية بالرياض، حيث قدمت لنا الشركة شهادة تفيد تسجيلها بالغرفة التجارية برقم العضوية ١٠٢٣٣ وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/١٣م.
- الشركة ملتزمة بالمادة (١٢٣) من نظام الشركات لجهة تجنيب (١٠٪) من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي للشركة، وقد بلغت قيمة الاحتياطي النظامي المجنب (٢,٨٨٣,٣٧٦) ريال كما بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢٣م.
- كما أن الشركة ملتزمة بنص المادة (١٨٢) من نظام الشركات والتي تلزم مجلس الإدارة بالإفصاح عن بلوغ خسائر شركة المساهمة (نصف) رأس المال المصدر، وعما توصل إليه من توصيات بشأن تلك الخسائر خلال (ستين) يومًا من تاريخ علمه ببلوغها هذا المقدار، ودعوة الجمعية العامة غير العادية إلى الاجتماع خلال (مائة وثمانين) يومًا من تاريخ العلم بذلك للنظر في استمرار الشركة مع اتخاذ أي من الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك الخسائر، أو حلّها. وبناء عليه بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٩م قرر مجلس الإدارة تعديل التوصية للجمعية العامة غير العادية المتعلقة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة مائة مليون ريال سعودي (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي بدلاً من مئتان مليون ريال سعودي (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، كما قرر مجلس الإدارة التوصية للجمعية العامة غير العادية بتخفيض رأس المال قبل عملية زيادة رأس مال الشركة وذلك عن طريق إلغاء عدد تسعة مليون سهم (٩,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم الشركة ليصبح رأس المال بعد التخفيض عشرة مليون ريال سعودي (١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وبتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٧م قرر مجلس الإدارة تعديل توصية مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٩م بتعديل توصية المجلس الى الجمعية العامة غير العادية المتعلقة بتخفيض رأس مال الشركة ومن ثم زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية لتصبح توصية المجلس بعد التعديل الجديد كالتالي إلغاء التوصية بتخفيض رأس المال مع الاستمرار في زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، ليصبح رأس المال بعد الزيادة قيمة مائتين مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وعدد أسهمها عشرين مليون (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم وبتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٩م قرر مجلس الإدارة تعديل توصية مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٧م بتعديل توصية المجلس الى الجمعية العامة غير العادية المتعلقة بتخفيض رأس مال الشركة ومن ثم زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية لتصبح توصية المجلس بعد التعديل الجديد كالتالي إلغاء التوصية بتخفيض رأس المال مع الاستمرار في زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة مائة مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، ليصبح رأس المال بعد الزيادة قيمة مائتين مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وعدد أسهمها عشرين مليون (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم.
- لدى الشركة شعار تستخدمه في تعاملاتها، قامت بتسجيله كعلامة تجارية لدى الجهة المختصة. (لمزيد من التفاصيل الرجاء الاطلاع على الفقرة (١٠) العلامات التجارية من النشرة).

٩-٦-٢ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات هيئة الزكاة والضريبة والجمارك

- الشركة كغيرها من المنشآت والشركات المسجلة والتي تعمل في المملكة ملزمة بتقديم إقراراتها الزكوية والضريبية لغرض تجديد الشهادة التي تصدر عن هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. تم تسجيل الشركة بصفتها مكلف بموجب الرقم الضريبي (٣٠٠٠٦٥٣٨٧٢)، الشركة غير ملتزمة بسداد التزاماتها لصالح هيئة الزكاة والدخل والجمارك، حتى تاريخ هذا النشرة لم تصدر شهادة زكاة محدثة للشركة، إضافة الى ما تقدم توجد لدى الشركة التزامات لصالح هيئة الزكاة والدخل والجمارك حيث حصلت الشركة على ربط نهائي عن السنوات حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٥م بمبلغ ١,٤٤٠,٠٩٨ ريال سعودي ولم يتم سداد هذا الربط حتى تاريخه، كما قامت الشركة بتقديم اقراراتها الزكوية عن السنوات من ٢٠٠٦م وحتى ٢٠١٩م وبلغت اجمالي مطالبات الهيئة عن تلك السنوات مبلغ ١٣٤,٥٢١,٥٢ ريال وفقاً للمعلومات الفواتير الموجودة بالبوابة الالكترونية للهيئة ولم يتم سدادها حتى تاريخه، وفي العام ٢٠٢٠م قامت الهيئة بإصدار ربط زكوي الكتروني على الشركة بمبلغ ٢٥,٢١٩ ريال ومن ثم قامت الشركة بتقديم إقرارها الزكوي عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م والذى بموجبه بلغت الزكاة المستحقة مبلغ ٨٨٤,٦٩٠ ريال سعودي ولم يتم السداد حتى تاريخه، وفي العام ٢٠٢١م قامت الشركة بتقديم إقرارها الزكوي لعام ٢٠٢١م لهيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
- ضمن إجراءات إعادة التنظيم المالي، قامت الهيئة بتقديم مطالباتها لأمين إعادة التنظيم المالي للشركة بإجمالي مبلغ ١٧,١٩٩,٣٧٧ ريال سعودي وتم قبول جزء منها بمبلغ ٨,٤٥٠,٦٩٢ ريال سعودي ورفض الباقي بمبلغ ٨,٧٤٨,٦٨٥ ريال سعودي، وتم اعتماد قائمة المطالبات في إجراءات إعادة التنظيم المالي للشركة من قبل الدائرة التجارية التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض بتاريخ ١٤٤٣/٠٧/٢٢هـ الموافق ٢٣ فبراير ٢٠٢٢م وقد تم تضمينها ضمن رصيد المخصص.
- الشركة مسجلة بنظام ضريبة القيمة المضافة لدى هيئة الزكاة والضريبة والجمارك تحت الرقم الضريبي (٣٠٠٠٦٥٣٨٧٢٠٠٠٠٣) وتاريخ ٢٠١٨/٠١/٠١م، والشركة غير ملتزمة بسداد قيمة ضريبة القيمة المضافة خلال الفترة من ٢٠١٨م حتى تاريخ اعداد هذا النشرة.

٩-٦-٣ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية

الشركة ملتزمة بنص المادة (١٣) من نظام العمل الذي يلزم صاحب العمل بإعداد لائحة لتنظيم العمل في منشأته وفق النموذج المعد من الوزارة وأن يعلن عن أي تعديل يطرأ عليها في مكان ظاهر في المنشاة. كما بتاريخ أعداد هذا النشرة تم الاطلاع على لائحة تنظيم العمل الداخلية للشركة معتمدة من قبل وزارة العمل وفقاً للتفصيل التالي: (نوع المستند: لائحة تنظيم العمل للشركة الوطنية للتسويق الزراعي –ثمار، الجهة المعتمدة: وزارة العمل، تاريخ الاعتماد: قرار رقم ١/٦٧٢ بتاريخ ١٤٣١/٠٣/١٧هـ، تفاصيل المستند: لائحة تنظيم العمل للشركة الوطنية للتسويق الزراعي –ثمار).

- لم نستطيع التأكد من كون الشركة ملتزمة بنسبة التوطين المطلوبة منها وفق برنامج نطاقات، لعدم تزويدنا بشهادة بنسبة تثبت ذلك، أو بشهاد سعودة للإفادة بأن الشركة ملتزمة بنسبة التوطين المطلوبة منها لوجود ملاحظات على الشركة تمنع من اصدار هذه الشهادة وفق الشهادة الصادرة من وزارة الموارد البشرية المقدمة لنا من الشركة.
- لم نستطيع التأكد من كون الشركة ملتزمة بنظام حماية الأجور والرفع المنتظم لأجور العاملين لديها، وفق الشهادة المقدمة لنا من الشركة والثابت بها وجود ملاحظات على خدمة إصدار شهادة الالتزام بنظام حماية الأجور، وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم توقيع مخالفة على الشركة من قوى لعدم الالتزام برفع ملف حماية الأجور بشكل شهري.
- لم نستطيع التأكد من التزام الشركة بتوثيق عقود عمل العاملين لديها الكترونياً لعدم تزويدنا بتقرير صادر عن منصة (مدد) وفق ما قررته الشركة بعدم قدرتها على استخراج الشهادة لوجود ملاحظات على الخدمة لإيقاف خدماتها.

٩-٦-٤ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

تم فتح ملف للشركة لدى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بموجب رقم الاشتراك (١٣٢٢٧٧١٣)، وقد بلغ إجمالي عدد المسجلين في نظام التأمينات الاجتماعية (٨) موظف من بينهم (٢) موظف سعودي، (٦) غير سعودي، ولم تقدم لنا الشركة شهادة حديثة تفيد بوفاء الشركة بالتزاماتها تجاه المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، كما تجدر الإشارة إلى توقيع عدد من الجزاءات على الشركة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لم تقم الشركة بسدادها حتى تاريخه.

نظام التعطل عن العمل (ساند): هذا البرنامج ملزم لجميع الشركات، وعليها تسجيل جميع المشتركين السعوديين في فرع المعاشات وتحمل النسبة المنصوص عليها في النظام، وإن عدم الالتزام ومخالفة أي حكم من أحكام نظام التأمين ضد التعطل عن العمل ولائحته، يعرض صاحب العمل للغرامات المنصوص عليها في النظام.

الشركة غير ملتزمة بتسجيل العاملين السعوديين المشتركين في فرع المعاشات في نظام التعطل عن العمل (ساند) حسب افادتها، مما يعرضها للغرامات المنصوص عليها في هذا النظام الأمر الذي قد يؤثر على اعمالها ومركزها المالي.

الجدول رقم (٤٨): اعداد الموظفين بالشركة السعوديين وغير السعوديين

الجهة	نوع المستند	موظف سعودي	موظف غير سعودي	المجموع	ملاحظات
التأمينات الاجتماعية	شهادة التأمينات	–	–	–	لم يتم تزويدنا بها
مكتب العمل	شهادة نطاقات	–	–	–	لم يتم تزويدنا بها
الجوازات – مقيم	مستخرج من مقيم	–	–	–	لم يتم تزويدنا بها
الشركة	مسير الرواتب	٢	٦	٨	كما في ابريل ٢٠٢٣م

المصدر: الشركة

٩-٦-٥ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات هيئة السوق المالية

- تلزم الهيئة الشركات المدرجة الالتزام بقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة والتعليمات الخاصة الصادرة عن الهيئة لاسيما الالتزام بالإفصاح الدوري عن التطورات الجوهرية والمالية وتقرير مجلس الإدارة. وبحسب دليل الالتزامات المستمرة للشركات المدرجة، يجب أن تكون النتائج المالية السنوية المعلنة في موقع (تداول) مستمدة من القوائم المالية المدققة والمعتمدة من المراجع الخارجي للشركة المعين من الجمعية والمعتمدة من مجلس الإدارة، ويجب التقيد بنماذج الإعلانات الواردة ضمن التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات لنتائجها المالية، وعلى الشركة ايضاً تقديم بيان بجميع الأسباب والمؤثرات للتغير في النتائج المالية للسنة المالية الحالية مع فترة المقارنة بحيث تشمل الأسباب جميع بنود إعلان النتائج المالية.
- كما ألزمت الهيئة الشركات المدرجة في السوق المالية بالإفصاح عن مراحل مواكبتهم للتحول لمعايير المحاسبة الدولية (IFRS). وبتاريخ ١٤٣٧/١١/٢٩هـ الموافق ٢٠١٦/٠٩/٠١م أعلنت الشركة في موقع تداول عن انها ملتزمة بذلك، كما أعلنت بتاريخ ١٤٣٨/٠٨/١٢هـ الموافق ٢٠١٧/٠٥/٠٨م عن إعادة اصدار القوائم المالية الأولية للربع الأول المنتهي في ٣١ مارس ٢٠١٧م حتى

تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للتقارير المالية، وبتاريخ ١٤٣٨/٠٨/١٥هـ الموافق ٢٠١٧/٠٥/١١م أعلنت عن إصدار تلك القوائم حسب المعايير الدولية للتقارير المالية.

- كما ألزمت الهيئة الشركات المدرجة في السوق المالية باتباع لائحة التعليمات الخاصة بإعلانات شركات المساهمة المدرجة أسهمها في السوق المالية الصادرة بموجب قرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١-١٩٩-٢٠٠٦) وتاريخ ١٤٢٧/٠٧/١٨هـ الموافق ٢٠٠٦/٠٨/١٢م والمعدلة بموجب القرار رقم (١٠-٥-٢٠٢٣) وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥هـ الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٨م.
- ألزمت الهيئة الشركات المدرجة في السوق المالية تعيين ممثلين عنها لدى هيئة السوق المالية وذلك لجميع الأغراض المتعلقة بتطبيق نظام هيئة السوق المالية ولوائحه التنفيذية. الشركة ملتزمة بذلك حيث عين مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م الأستاذ/ محمد بن عبد الوهاب السكيت عن مجلس الإدارة، الأستاذ/ ملفي بن مناحي المرزوقي عن الإدارة التنفيذية. كممثلين عن الشركة أمام هيئة السوق المالية للقيام بجميع الأغراض المتعلقة بالنظام ولوائحه التنفيذية.
- وبقرار مجلس الإدارة بالتمرير الصادر بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٢٨م، والمتضمن تعيين الأستاذ / هيثم بن فيصل اسكوبي ممثلا للشركة بهيئة سوق المال والمجموعة السعودية تداول عن مجلس الإدارة بدلا عن الأستاذ / محمد بن عبد الوهاب السكيت.
- وبتاريخ ١٤٣٨/٠١/٢٣هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٢٤م صدر قرار مجلس الهيئة رقم (١-١٣٠-٢٠١٦) بتعديل الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها (٥٠٪) فأكثر من رأس مالها في ضوء نظام الشركات الجديد، والتي تم تعديل مسماها لتصبح (الإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق المالية التي بلغت خسائرها المتراكمة ٢٠٪ فأكثر من رأس مالها) الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (٤-٤٨-٢٠١٣) وتاريخ ١٤٣٥/١/١٥هـ الموافق ٢٠١٣/١١/١٨م والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (٨-٥-٢٠٢٣) وتاريخ ١٤٤٤/٠٦/٢٥هـ الموافق ٢٠٢٣/٠١/١٨م والتي تنص على أنه في حال بلوغ الخسائر المتراكمة للشركة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها، يجب على الشركة أن تفصح للجمهور فوراً بدون تأخير بإعلان مستقل على أن يتضمن الإعلان مقدار الخسائر المتراكمة ونسبتها من رأس المال، والأسباب الرئيسية التي أدت إلى بلوغ هذه الخسائر، مع الإشارة في الإعلان إلى أنه سيتم تطبيق هذه الإجراءات والتعليمات عليها. وفي حال تزامن الإفصاح المطلوب مع الإعلان الخاص بالنتائج المالية الأولية أو السنوية تعفى الشركة من الإفصاح بإعلان مستقل في حال قامت بتضمينه في الإعلان الخاص بالنتائج المالية الأولية أو السنوية، وتضيف السوق علامة إلى جانب اسم الشركة في موقع السوق الالكتروني ترمز إلى بلوغ الخسائر المتراكمة للشركة ٥٠٪ من رأس مالها فور صدور الإعلان المشار إليه، ومع مراعاة أحكام المادة الثانية والثلاثين من نظام الشركات، فيجب على الشركة بعد إعلانها عن بلوغ خسائرها المتراكمة ٥٠٪ فأكثر من رأس مالها الإعلان عن تاريخ أخر يوم يتسنى فيه لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية للاجتماع، وتاريخ آخر يوم لانعقاد الجمعية العامة غير العادية لمعالجة الخسائر المتراكمة، وتوصية مجلس الإدارة للجمعية العامة غير العادية حيال خسائرها المتراكمة فور صدورها.
- الشركة ملتزمة بذلك حيث قامت وبتاريخ ١٤٤٣/١٢/٢٠هـ الموافق ٢٠٢٢/٠٧/١٩م بالإعلان عن بلوغ خسائرها المتراكمة نسبة (٥٤,٨٢٪) من رأس المال البالغ (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي وذلك بناء على النتائج المالية المدققة للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م.
- الشركة ملتزمة بقواعد تسجيل مراجعي حسابات المنشآت الخاضعة لإشراف الهيئة الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية بموجب القرار رقم (١-١٣٥-٢٠١٨) وتاريخ ١٤٤٠/٠٤/١٢هـ الموافق ٢٠١٨/١٢/١٩م والمعدلة بقرار مجلس هيئة السوق المالية رقم (١-٧٠-٢٠٢٢) وتاريخ ١٤٤٣/١١/٩هـ الموافق ٢٠٢٢/٦/٨م، حيث تتعامل مع مراجعي الحسابات المسجلين لدى الهيئة.
- بالنسبة لحوكمة الشركات، يتضمن الجدول أدناه ملخصاً لمدى التزام الشركة بلوائح الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية.

الجدول رقم (٤٩): ملخص لأهم بنود لائحة حوكمة الشركات التي التزمت بها الشركة

ملخص لأهم بنود لائحة حوكمة الشركات التي التزمت بها الشركة			
المادة	التفصيل	الجهة المسؤولة	التعليق
٩/ب	يجب على مجلس الإدارة وضع سياسة واضحة بشأن توزيع أرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة وفقاً لنظام الشركة الأساس.	مجلس الإدارة	غير ملتزمة – لا توجد سياسة مستقلة وتم الاستناد في ذلك الى الباب السادس من النظام الاساسي
٨/أ	توفير نسخة من المعلومات عن المرشحين لعضوية مجلس الإدارة في الموقع الالكتروني للشركة	مجلس الإدارة	غير ملتزمة- أفادت الشركة بوجود عطل في النظام الالكتروني الخاص بها وعملها على تفعيله مرة أخرى
٥١	تشكيل لجنة المراجعة	مجلس الإدارة	ملتزمة- تم تشكيل لجنة المراجعة بقرار صادر عن الجمعية العامة العادية للمساهمين في اجتماعها المنعقد بتاريخ ١٤٤٤/١٠/١٨هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٥/٠٨م

ملخص لأهم بنود لائحة حوكمة الشركات التي التزمت بها الشركة			
المادة	التفصيل	الجهة المسؤولة	التعليق
٥١/هـ	تصدر الجمعية العامة للشركة – بناء على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة المراجعة على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، وكيفية ترشيحهم، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم، وآلية تعيين أعضائها بشكل مؤقت في حال شغور أحد مقاعد اللجنة.	الجمعية العامة للمساهمين	ملتزمة – لم نزود بقرار الاعتماد من الجمعية العامة
٥/١٢	الموافقة على القوائم المالية	الجمعية العامة للمساهمين	ملتزمة – تم الاطلاع على القوائم المالية للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، القوائم المالية للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م كما تم التصويت عليها واعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين (العادية) – المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/٠١/١٨هـ الموافق ٢٠٢٢/٠٨/١٦م، كما تم الاطلاع على القوائم المالية للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م كما تم التصويت عليها واعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين (العادية) – المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/١٠/١٨هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٥/٠٨م
٦/١٢	الموافقة على التقرير السنوي لمجلس الإدارة	الجمعية العامة للمساهمين	ملتزمة– تم الموافقة على تقرير مجلس الإدارة للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، وللعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م من قبل الجمعية العامة للمساهمين (العادية) المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/٠١/١٨هـ الموافق ٢٠٢٢/٠٨/١٦م. تم الموافقة على تقرير مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٢م من قبل الجمعية العامة للمساهمين (العادية) المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/١٠/١٨هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٥/٠٨م.
٨/١٢	تعيين مراجعي حسابات الشركة، وتحديد مكافآتهم، وإعادة تعيينهم، وتغييرهم، والموافقة على تقاريرهم.	الجمعية العامة للمساهمين	ملتزمة– تم الاطلاع على محضر الجمعية العامة للمساهمين (العادية) – المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/٠١/١٨هـ الموافق ٢٠٢٢/٠٨/١٦م التي تمت الموافقة فيه على القوائم المالية عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، تقرير المراجع الخارجي عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر٢٠١٩م، والقوائم المالية للعام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وتقرير المراجع الخارجي عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، وتعيين المراجع الخارجي للشركة وتحديد اتعابه بناءً على توصية لجنة المراجعة، وذلك لفحص ومراجعة القوائم المالية الأولية للربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠٢٢م والربع الأول من العام ٢٠٢٣م. كما تم الاطلاع على محضر الجمعية العامة للمساهمين (العادية) – المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/٧/٢٢هـ الموافق ٢٠٢٣/٢/١٣م التي تمت الموافقة فيه على تقرير المراجع الخارجي عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م، وتم الاطلاع على محضر الجمعية العامة للمساهمين (العادية) – المنعقدة بتاريخ ١٤٤٤/١٠/١٨هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٥/٠٨م التي تمت الموافقة فيه على تقرير مجلس الإدارة للعام المالي المنتهى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، والقوائم المالية ومناقشتها عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، وتقرير مراجع حسابات الشركة عن العام المالي المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م بعد مناقشتها، كما وافقت الجمعية العامة (غير العادية) للمساهمين في اجتماعها الثاني المنعقد بتاريخ ١٤٤٣/٣/٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م على تعيين شركة أسامة عبد الله الخريجي وشريكه مراجع حسابات للشركة لفحص ومراجعة وتدقيق القوائم المالية للربع الثالث والسنوي من العام المالي ٢٠١٩م، والربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠٢٠م، والربع الأول والثاني والثالث والسنوي من العام المالي ٢٠٢٠م وتحديد أتعابه.
١٣/د	نشر الإعلان عن موعد انعقاد الجمعية العامة ومكان وجدول اعمالها قبل الموعد بواحد وعشرين يوماً على الأقل في الموقع الالكتروني للشركة	مجلس الإدارة	ملتزمة

ملخص لأهم بنود لائحة حوكمة الشركات التي التزمت بها الشركة			
المادة	التفصيل	الجهة المسؤولة	التعليق
١٤/ج	الاتاحة للمساهمين من خلال الموقع الالكتروني للشركة –عند نشر الدعوة لانعقاد الجمعية العامة– الحصول على المعلومات المتعلقة ببنود جدول اعمال الجمعية العامة، وبخاصة تقرير مجلس الإدارة ومراجع الحسابات والقوائم المالية وتقرير لجنة المراجعة.	مجلس الإدارة	غير ملتزمة– أفادت الشركة بوجود عطل في النظام الالكتروني الخاص بها وعملها على تفعيله مرة أخرى
٢/٢١	وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها منها: وضع سياسة مكتوبة لمعالجة حالات «تعارض المصالح» الفعلية والمحتملة لكل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين، ويشمل ذلك إساءة استخدام أصول الشركة ومرافقها، وإساءة التصرف الناتج عن التعاملات مع الأشخاص ذوي العلاقة. والتأكد من سلامة الأنظمة المالية والمحاسبية، بما في ذلك الأنظمة ذات الصلة بإعداد التقارير المالية. والتأكد من تطبيق أنظمة رقابية مناسبة لقياس وإدارة المخاطر، وذلك بوضع تصور عام عن المخاطر التي قد تواجه الشركة، وإنشاء بيئة ملمة بثقافة إدارة المخاطر على مستوى الشركة وطرحها بشفافية مع أصحاب المصالح والأطراف ذات الصلة بالشركة. ومراجعة السنوية لفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في الشركة.	مجلس الإدارة	لا توجد سياسة مستقلة ويتم الاستناد الى ما ورد في لائحة حوكمة الشركة المعدلة
٢/٢٢	وضع سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة، ووضعها موضع التنفيذ بعد إقرار الجمعية العامة لها.	الجمعية العامة للمساهمين	ملتزمة – تم الموافقة على سياسة ومعايير العضوية في مجلس الإدارة وبتاريخ ١٤٤٤/٠١/١٨هـ الموافق ٢٠٢٢/٠٨/١٦م وافقت الجمعية العامة للمساهمين (العادية) على تعديلات عليها
٨٠	وضع سياسة مكتوبة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح وفق أحكام لائحة الحوكمة، ويجب أن تغطي –بشكل خاص– الآتي: آليات تعويض أصحاب المصالح في حالة انتهاك حقوقهم التي تقرها الأنظمة وتحميها العقود. وآليات تسوية الشكاوى أو الخلافات التي قد تنشأ بين الشركة وأصحاب المصالح. وآليات مناسبة لإقامة علاقات جيدة مع العملاء والموردين والمحافظة على سرية المعلومات المتعلقة بهم.	مجلس الإدارة	لا توجد سياسة مستقلة ويتم الاستناد الى ما ورد في لائحة حوكمة الشركة المعدلة
٥/٢١	وضع السياسات والإجراءات التي تضمن تقيد الشركة بالأنظمة واللوائح والتزامها بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية للمساهمين وأصحاب المصالح، والتحقق من تقيد الإدارة التنفيذية بها	مجلس الإدارة	ملتزمة – توجد سياسة للإفصاح ضمن لائحة حوكمة الشركة المعدلة
١٣/٢١ ٤٧ ٥٧ ٦١ ٦٧	تشكيل لجان متخصصة منبثقة عنه بقرارات يحدد فيها مدة اللجنة وصلاحياتها ومسؤولياتها، وكيفية رقابة المجلس عليها، على أن يتضمن قرار التشكيل تسمية الأعضاء وتحديد مهامهم وحقوقهم وواجباتهم، مع تقييم أداء وأعمال هذه اللجان وأعضائها	مجلس الإدارة	ملتزمة– (وتم تشكيل ثلاث لجان منبثقة عن المجلس وهي (لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافئات، اللجنة التنفيذية)
١/٢٢	اعتماد السياسات الداخلية المتعلقة بعمل الشركة وتطويرها، بما في ذلك تحديد المهام والاختصاصات والمسؤوليات الموكلة إلى المستويات التنظيمية المختلفة.	مجلس الإدارة	ملتزمة
٢/٢٢	اعتماد سياسة مكتوبة وتفصيلية بتحديد الصلاحيات المفوضة إلى الإدارة التنفيذية وجدول يوضح تلك الصلاحيات، وطريقة التنفيذ ومدة التفويض، ولمجلس الإدارة أن يطلب من الإدارة التنفيذية رفع تقارير دورية بشأن ممارساتها للصلاحيات المفوضة.	مجلس الإدارة	ملتزمة
٢٣ ٣/٢٤	تعيين الرئيس التنفيذي	مجلس الإدارة	ملتزمة– قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٢م بتعيين الأستاذ/ ملفي بن مناحي بن ملفي المرزوقي

ملخص لأهم بنود لائحة حوكمة الشركات التي التزمت بها الشركة			
المادة	التفصيل	الجهة المسؤولة	التعليق
٥/٢٥	وضع الهياكل التنظيمية والوظيفية للشركة ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر في اعتمادها.	الإدارة التنفيذية – مجلس الادارة	ملتزمة – قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/٢٢م
١٠/٢٥	اقتراح سياسة وأنواع المكافآت التي تمنح للعاملين، مثل المكافآت الثابتة، والمكافئات المرتبطة بالأداء، والمكافئات في شكل أسهم.	مجلس الإدارة	ملتزمة
٤١	سياسة مكتوبة وواضحة للتعامل مع حالات تعارض المصالح الواقعة أو المحتمل وقوعها التي يمكن أن تؤثر في أداء أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية أو غيرهم من العاملين في الشركة عند تعاملهم مع الشركة أو مع أصحاب المصالح الآخرين	مجلس الإدارة	لا توجد سياسة مستقلة ويتم الاستناد الى ما ورد في لائحة حوكمة الشركة المعدلة
٤/٢٤	تعيين مدير وحدة أو إدارة المراجعة الداخلية أو المراجع الداخلي واقتراح مكافآته.	مجلس الإدارة	غير ملتزمة
٥٧	تشكيل لجنة المكافآت	مجلس الإدارة	ملتزمة – وتم دمجها مع لجنة الترشيحات تماشياً مع لائحة حوكمة الشركات – قرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م، الذى قرر فيه تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت من تاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م إلى نهاية دورة المجلس، تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من الأعضاء الآتية أسمائهم وليد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الشويعر (مستقل)، خالد بن أسعد تقي خاشقجي (مستقل)، محمد خالد المطيري (عضو من خارج المجلس).
٥٧/ ب	تصدر الجمعية العامة للشركة – بناء على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة المكافآت على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات وخطة عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.	الجمعية العامة للمساهمين	ملتزمة– وتم دمجها مع لجنة الترشيحات تماشياً مع لائحة حوكمة الشركات – لدى الشركة لائحة عمل خاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت، وبتاريخ ١٤٤٣/٣/٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م، وافقت الجمعية العامة (غير العادية) للمساهمين في اجتماعها الثاني على تعديل لائحة عمل اللجنة
٥٨/أ	تقوم لجنة المكافآت بإعداد سياسة واضحة لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية، ورفعها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العامة، على أن يراع في تلك السياسة اتباع معايير ترتبط بالأداء، والإفصاح عنها، والتحقق من تنفيذها.	الجمعية العامة للمساهمين	غير ملتزمة
٦١	تشكيل لجنة الترشيحات	مجلس الإدارة	ملتزمة– وتم دمجها مع لجنة المكافآت تماشياً مع لائحة حوكمة الشركات – قرار مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م، الذى قرر فيه تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت من تاريخ ٢٠٢٣/٠٥/١٤م إلى نهاية دورة المجلس، تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من الأعضاء الآتية أسمائهم وليد بن عبد العزيز بن عبد الرحمن الشويعر (مستقل)، خالد بن أسعد تقي خاشقجي (مستقل)، محمد خالد المطيري (عضو من خارج المجلس).
٦١/ ب	تصدر الجمعية العامة للشركة – بناء على اقتراح من مجلس الإدارة – لائحة عمل لجنة الترشيحات على أن تشمل هذه اللائحة ضوابط وإجراءات وخطة عمل اللجنة، ومهامها، وقواعد اختيار أعضائها، ومدة عضويتهم، ومكافآتهم.	الجمعية العامة للمساهمين	ملتزمة– لدى الشركة لائحة عمل خاصة بلجنة الترشيحات والمكافآت، وبتاريخ ١٤٤٣/٣/٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م، وافقت الجمعية العامة (غير العادية) للمساهمين في اجتماعها الثاني على تعديل لائحة عمل اللجنة
٣/٦١	إعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	لجنة الترشيحات	ملتزمة– توجد سياسات ومعايير وإجراءات العضوية في مجلس الإدارة
٦٥	نشر اعلان الترشيح لعضوية مجلس الإدارة في الموقع الالكتروني للشركة والموقع الالكتروني للسوق وفي أي وسيلة تحددها الهيئة	مجلس الإدارة	ملتزمة
٨٠ ٨١	سياسات أو إجراءات يتبعها أصحاب المصالح في تقديم شكاواهم أو الإبلاغ عن الممارسات المخالفة	مجلس الإدارة	لا توجد سياسة مستقلة ويتم الاستناد الى ما ورد في لائحة حوكمة الشركة المعدلة

ملخص لأهم بنود لائحة حوكمة الشركات التي التزمت بها الشركة			
المادة	التفصيل	الجهة المسؤولة	التعليق
٨٣	سياسة للسلوك المهني والقيم الأخلاقية	مجلس الإدارة	لا توجد سياسة مستقلة ويتم الاستناد الى ما ورد في لائحة حوكمة الشركة المعدلة
٨٦	سياسات مكتوبة للإفصاح وإجراءات وأنظمته الإشرافية بما يتفق مع متطلبات الإفصاح الواردة في نظام الشركات ونظام السوق المالية – بحسب الأحوال– ولوائحهما التنفيذية	مجلس الإدارة	لا توجد سياسة مستقلة ويتم الاستناد الى ما ورد في لائحة حوكمة الشركة المعدلة
٨٨	نشر تقرير لجنة المراجعة في الموقع الالكتروني للشركة والموقع الالكتروني للسوق	مجلس الإدارة	غير ملتزمة
٩١	قواعد حوكمة خاصة بالشركة لا تتعارض مع الأحكام الإلزامية	مجلس الإدارة	ملتزمة– لدى الشركة لائحة سياسة حوكمة للشركة

- تجدر الإشارة إلى أن مخالفة أي من القواعد والإجراءات أو الفشل في تطبيقها، يعرض الشركة للمساءلة من قبل هيئة السوق المالية التي يجوز لها توقيع أياً من الجزاءات التالية:

١. إنذار الشركة.

٢. إلزام الشركة بالتوقف، أو الامتناع عن القيام بالعمل موضوع الدعوى.

٣. إلزام الشركة باتخاذ الخطوات الضرورية لتجنب وقوع المخالفة، أو اتخاذ الخطوات التصحيحية اللازمة لمعالجة نتائج المخالفة.

٤. فرض غرامة مالية على الا تزيد على خمسة وعشرين مليون (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) ريال عن كل مخالفة ارتكبتها الشركة.

وقد أفادت الشركة بعدم تعرضها لأي جزاءات من قبل هيئة السوق المالية.

٩-٦-٦ الالتزامات المستمرة حسب متطلبات وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان

- ينبغي استخراج رخصة بلدية ورخصة سلامة التي تصدر عن الدفاع المدني للمواقع المملوكة أو المستأجرة من قبل الشركة حتى تتمكن من تشغيلها وذلك من خلال تقديم طلب إلى البلدية التي يقع في نطلقها الموقع.
- كما بتاريخ هذا النشرة الشركة غير ملتزمة باستخراج رخصة بلدية للمكتب.
- قامت الشركة بإبرام عقد ايجار مكتب بمدينة الرياض، بهدف مزاولة نشاطها. (لمزيد من المعلومات فضلاً راجع الفقرة (٢-٤) «**عقود الايجار**» من هذا النشرة).

٩-٧ ملخص العقود الجوهرية

لم يتم الاطلاع على أية عقود جوهرية أبرمتها الشركة في إطار ممارستها لنشاطها.

٩-٧-١ عقود التوريد

- أفادت الشركة بأنه ليس لديها عقود طويلة الاجل أو اتفاق مكتوب مع أي من الموردين حيث يتم التعامل معهم من خلال أوامر شراء.
- وعليه لا يوجد عقود واتفاقيات طويلة أو قصيرة الأجل وجميع التعاملات الحالية تتم من خلال أوامر بيع وشراء مع جميع عملاء الشركة.

٩-٧-٢ عقود الايجار

تم الاطلاع على عقد واحد (١) أبرمته الشركة بصفتها مستأجر، وذلك لمزاولة نشاطها. وفقاً للتفصيل التالي:

الجدول رقم (٥٠): عقد ايجار مكتب

عقد ايجار	سلطان عبد الله مشبب الشهري (الطرف الأول المؤجر)	شركة ثمار التنمية القابضة (الطرف الثاني المستأجر)
نوع العقد	عقد ايجار مكتب	
تاريخ العقد	٢٠٢٣/٠٦/٢٥م يبدأ الإيجار من تاريخ ٢٠٢٣/٠٣/١٩م	
موضوع العقد	تأجير الوحدة الايجارية وفقاً للشروط والاحكام والالتزامات المنصوص عليها في العقد.	
مدة العقد	(٣٦٥) يوماً تبدأ من تاريخ ١٤٤٤/٠٨/٢٧هـ الموافق ٢٠٢٣/٠٣/١٩م وتنتهي بتاريخ ١٤٤٥/٠٩/٠٨هـ الموافق ٢٠٢٤/٠٣/١٨م وفي حال وجود اختلاف بين التاريخين الهجري والميلادي يعمل بالتاريخ الميلادي في جميع بنود العقد.	
التجديد	تنتهي مدة الايجار مع انتهاء مدة العقد، وإذا رغب الطرفان بالتجديد، فيتم كتابة عقد جديد يتفق عليه الطرفان	
قيمة العقد	١٧٥٠٠٠ ريال	
ملاحظة	العقد موثق الكترونيا	

أن الأشخاص الذين تتعامل معهم الشركة بصفتها مستأجر لا تربطهم أي علاقة مباشرة أو غير مباشرة بأعضاء مجلس الإدارة.

- الشركة ملتزمة بتوثيق عقد الايجار وفق قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٢) وتاريخ ١٤٣٨/٠٥/١٦هـ الموافق ٢٠١٧/٠٢/١٣م المتضمن عدم اعتبار عقد الايجار غير المسجل في الشبكة الإلكترونية عقداً صحيحاً منتجاً لأثاره الإدارية والقضائية.

٩-٧-٣ عقود خدمات استشارية

في إطار ممارستها لأعمالها، أبرمت الشركة عدد من اتفاقيات خدمات استشارية ومالية وفقاً للتفصيل التالي:

الجدول رقم (٥١): عقود خدمات استشارية

اسم الاتفاقية	تاريخها	الأطراف	موضوعها
اتفاقية تقديم الخدمات المالية المبرمة مع شركة/ أسامة عبد الله الخريجي وشريكه محاسبون قانيون واستشاريو اعمال	٢٠٢١/١٠/١٩م	الطرف الأول: شركة أسامة عبد الله الخريجي وشريكه محاسبون قانيون واستشاريو اعمال. الطرف الثاني: الشركة الوطنية للتسويق الزراعي (ثمار) (الطرف الثاني)	مراجعة القوائم المالية للشركة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩م، ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠م، ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م والفحص المحدود للقوائم الأولية ربع السنوية ٢٠٢٩/٩/٣٠م وحتى ٢٠٢١/٩/٣٠م
اتفاقية تقديم الخدمات المالية المبرمة مع شركة/ أسامة عبد الله الخريجي وشريكه محاسبون قانيون واستشاريو اعمال	٢٠٢١/٠٧/٢٠م	الطرف الأول: شركة أسامة عبد الله الخريجي وشريكه محاسبون قانيون واستشاريو اعمال. الطرف الثاني: الشركة الوطنية للتسويق الزراعي (ثمار) (الطرف الثاني)	مراجعة القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م والفحص المحدود للقوائم المالية الأولية ربع السنوية لعام ٢٠٢٢م والربع الأول للعام ٢٠٢٣م.
اتفاقية تقديم الخدمات والاستشارات القانونية مع شركة ميامن للمحاماة والاستشارات القانونية	٢٠٢٣/٠١/٢٠م	الطرف الأول: شركة ميامن للمحاماة والاستشارات القانونية والطرف الثاني: شركة ثمار التنمية القابضة	تقديم كافة الاستشارات القانونية التي يحتاجها الطرف الثاني مدة العقد ووفقاً للطريقة المعتمدة بين الطرفين.
اتفاقية تقديم الخدمات القانونية مع شركة ميامن للمحاماة والاستشارات القانونية	٢٠٢٣/٠٣/١٢م	الطرف الأول: شركة ميامن للمحاماة والاستشارات القانونية والطرف الثاني: شركة ثمار التنمية القابضة	تمثيل الطرف الثاني أمام الجهات القضائية في الدعوى التي تقام منه ضد مجلس إدارة شركة ثمار السابقين خلال الفترة من ٢٠١٧/٠٣/٠٦م إلى ٢٠٢١/٠٧/٠٤م

٩-٨ العقارات والأملاك العقارية

العقارات المملوكة للشركة

تملك الشركة عدد من الأراضي، ويبين الجدول أدناه العقارات المملوكة للشركة:

الجدول رقم (٥٢): العقارات والأملاك العقارية

م	العقار	المدينة	نوع العقار	المساحة
١	الأرض رقم ٦٣ من المخطط رقم ٢٨٩٦ الواقع في حي المدينة الصناعية الجديدة بمدينة الرياض	الصناعية/ الرياض	أرض	٤٩٨٢ أربعة الاف وتسعمائة واثنين وثمانون متر مربعاً
٢	أرض بطريق الخرج / الرياض بعدد (١٤) قطعة أرض	الخرج/ الرياض	أرض	٧٠٠,٠٠٠ سبعمائة ألف متر
٣	أرض بطريق الخرج	الخرج/ الرياض	أرض	٥٨٧٩٣٨٥ ثمانية وخمسين ألف وسبعمائة وثلاثة وتسعين متر وخمسة وثمانون سنتميتر

٩-٩ تعارض المصالح

يقر أعضاء مجلس الإدارة بأنه لم ينشأ أي تعارض في المصالح بين أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالعقود و/أو المعاملات المبرمة مع الشركة ولم يكونوا جزءاً من أي نشاط مشابه أو منافس لنشاطات الشركة كما في تاريخ هذه النشرة.

التسهيلات الائتمانية والقروض

- من واقع القوائم ٢٠٢٢/١٢م، والقوائم المالية الأولية الموجزة غير المراجعة وتقرير الفحص لمراجع الحسابات المستقل لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣م بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للشركة من بنك ساب حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م مبلغ ٣٢,٠٣٣,٣٨٩ ريال سعودي، وتم خلال سنة ٢٠٢٢م المطابقة مع البنك وتسوية مبلغ ٨,٩٢٤ ريال على بند المصروفات العمومية والإدارية مقابل اتعاب سابقة للبنك عن تقييم عقارات للشركة لم يتم تسجيلها سابقاً.
- ضمن إجراء إعادة التنظيم المالي، تقدم بنك ساب بمطالبات لأمين إعادة التنظيم المالي للشركة بإجمالي مبلغ ٣٧,٠٧١,٩٣٠ ريال سعودي وتم قبول مبلغ ٣٢,٠٢٤,٤٦٥ ريال سعودي ورفض مبلغ ٥,٠٤٧,٤٦٥ ريال سعودي، وتم اعتماد قائمة المطالبات في إجراءات إعادة التنظيم المالي للشركة من قبل الدائرة التجارية التاسعة بالمحكمة التجارية بالرياض بتاريخ ١٤٤٣/٠٧/٢٢هـ الموافق ٢٣فبراير ٢٠٢٢م.
- بناء على ما افادتنا به الشركة فإنها لم تقدم قرضاً نقدياً من أي نوع لأعضاء مجلس ادارتها وأنها لم تقدم أي ضمانات لأي قروض لأعضاء مجلس الادارة او موظفيها مع الغير ولم تفتح أي اعتمادات بنكية.

٩-١٠ وثائق التأمين

٩-١٠-١ التأمين الصحي للعاملين

- نصت المادة (١٤٤) من نظام العمل على أن يقوم صاحب العمل بتوفير العناية الصحية والوقائية والعلاجية لعامليه طبقاً للمستويات التي يقررها وزير العمل، مع مراعاة ما يوفره نظام الضمان الصحي التعاوني. وقد أكدت المادة (٥) الخامسة من اللائحة التنفيذية لنظام الضمان الصحي التعاوني بموجب القرار الوزاري رقم (٩/١/٣٥/ض) وتاريخ ١٤٣٥/٠٤/١٣هـ الموافق ٢٠١٤/٠٢/١٣م على إلزام صاحب العمل بإبرام وثيقة تأمين صحي مع إحدى شركات التأمين تغطي جميع العاملين لديه والخاضعين للنظام وأفراد أسرهم. ويلتزم صاحب العمل بإجراء التغطية التأمينية على المستفيد من تاريخ الوصول إلى المملكة وتسليمه بطاقة التأمين خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام عمل من تاريخ وصوله.
- وفق المادة (١٤) من نظام الضمان الصحي التعاوني، إذا لم يشترك صاحب العمل أو لم يقم بدفع أقساط الضمان الصحي التعاوني عن العامل ممن ينطبق عليه هذا النظام وأفراد أسرته المشمولين معه بوثيقة الضمان الصحي التعاوني، الزم بدفع جميع الأقساط الواجبة السداد، إضافة إلى دفع غرامة مالية لا تزيد على قيمة الاشتراك السنوي عن كل فرد مع جواز حرمانه من استقدام العمال لفترة دائمة أو مؤقتة.
- إذا أخلت أي من شركات التأمين التعاوني بأي من التزاماتها المحدودة في وثيقة الضمان الصحي التعاوني، ألزمت بالوفاء بهذه الالتزامات وبالتعويض عما نشأ عن الإخلال بها من أضرار، إضافة إلى دفع غرامة لا تزيد على (٥٠٠٠) خمسة الاف ريال عن كل فرد مشمول بالوثيقة محل المخالفة.

- تصدر شركة التأمين شهادة إلى صاحب العمل (حامل الوثيقة) عند الطلب تفيد بالتأمين على منسوبيه لتقديمها إلى الجهة المختصة بإصدار رخص الإقامة وتجديدها.
- الشركة غير ملتزمة بتوفير العناية الصحية والوقائية والعلاجية لعامليها، ولم تقم بإبرام وثيقة تأمين صحي مع إحدى شركات التأمين تغطي جميع العاملين لديها والخاضعين للنظام وأفراد أسرهم، ولم تشترك أو تقم بدفع أقساط الضمان الصحي التعاوني عن العاملين لديها.

٩-١٠-٢ التأمين الإلزامي على السيارات

لم تقدم لنا الشركات أي وثائق تأمين خاصة بالمركبات التي تملكها الشركة.

٩-١١ التقاضي

- تؤكد إدارة الشركة بأن الشركة ليست طرفا في أي دعوى، أو قضايا، أو شكاوى، أو مطالبة أو تحكيم أو إجراءات إدارية او تحقيقات قائمة أو من المحتمل إقامتها، من شأنها ان يكون لها، مجتمعة أو منفردة، تأثيرا جوهريا على أعمال الشركة أو وضعها المالي، كما لم يصل إلى علم إدارة الشركة وجود أي نزاعات قضائية جوهرية منظورة حالياً أو محتملة أو حقائق يمكن أن ينشأ عنها، مجتمعة أو منفردة، خطر محدق متعلق بنزاع جوهري، باستثناء تلك المبينة بالجدول اللاحق وحتى تاريخ اعداد هذ ا النشرة:

الجدول رقم (٥٣): القضايا

الدعاوى المقامة ضد الشركة (كمدعى عليها) كما في تاريخ هذا النشرة				
المدعي	موضوع الدعوى	تاريخ رفعها	حالة الدعوى	مبلغ المطالبة
محمد سليمان صالح الربيش	إخلاء عقار	١٤٤٤/٠٩/٢٠هـ	قيد النظر	لا يوجد مبالغ مالية يطالب بها حيث أن الدعوى هى دعوى إخلاء عقار.
يوسف عبدالله محمد الحليبة	أتعاب محامين أو وكلاء	١٤٤٤/٠١/٢٦هـ	قيد النظر.	مليون (١,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي
ساري إبراهيم المعيوف	المطالبة بمستحقات ومكافاة نهاية الخدمة	١٤٤٤/٠٢/١٦هـ	قيد النظر	مليونان وثلاثمائة ألف (٢,٣٠٠,٠٠٠) ريال سعودي *
الدعاوى المقامة من الشركة (كمدعي) كما في تاريخ هذا النشرة				
المدعى عليه	**موضوع الدعوى**	**تاريخ رفعها**	**حالة الدعوى**	
الرئيس التنفيذي السابق للشركة/ ساري المعيوف، ومدير الحسابات السابق/ محمد العتيبي	دعوى محاسبة وتعويض	١٤٤٤/٠٤/٢٣هـ	قيد النظر لدى لجان الفصل في منازعات الأوراق المالية	تعويض عن الأضرار تقدر بعشرة ملايين (١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.
محمد صبحي عبد الحافظ طايل	مطالبة بباقي العقد	١٤٤٤/٠٤/٢٦هـ	قيد النظر	مائة وأربعة وثمانون ألف (١٨٤,٠٠٠) ريال سعودي
محمد أشرف السعيد غلاب	مطالبة بباقي العقد	١٤٤٤/١٠/٠٨هـ	قيد النظر	ثمانية وثمانون ألف (٨٨,٠٠٠) ريال سعودي
أعضاء مجلس الإدارة السابق للشركة خلال الفترة من ٢٠١٧/٠٣/٠٦م حتى ٢٠٢١/٠٧/٠٤م، والمدير المالي ومدير الحسابات	دعوى مسؤولية	١٤٤٤/٠٨/٢٢هـ	قيد النظر لدى هيئة السوق المالية	مائتان وثلاثون مليون(٢٣٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.

* لم يتبين مقدار المطالبة الفعلي وذلك لأن الدعوى لم تحال للمحكمة العمالية وكان احتساب المبالغ تقديري من قبل الشركة جراء ما يطالب به من مكافأة نهاية الخدمة ورواتب متأخرة وأرصدة الإجازات.

المصدر: الشركة

- ثابت بالقوائم المالية للشركة للفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م أنه: لدى الشركة التزامات محتملة ناتجة عن قضايا مرفوعة من الغير ضد الشركة وفقاً لبيان المستشار القانوني للشركة قدرت بمبلغ ٨٤٣,٧٢٠ ريال سعودي (إيضاح رقم ٢٩)، كذلك قام بعض الدائنين سابقاً برفع دعاوى قضائية على الشركة واكتسبت صفة أحكام نهائية واجبة التنفيذ والبعض منهم لم يتقدم بمطالبته لدى أمين إعادة التنظيم المالي ولم تدرج تلك القضايا ضمن قائمة المطالبات المعتمدة وبلغ عددها (٧) قضايا بإجمالي مبلغ (٢,٤٨١,١٤٧) ريال سعودي ومع مراعاة تكوين مخصصات لها (فضلا الرجوع الى ايضاح رقم ١٨)، وكذلك بلغت إجمالي المطالبات المرفوضة من قبل أمين إعادة إجراء التنظيم المالي للشركة مبلغ (٢٣,٨٧٧,٥٢٦) ريال سعودي ، وعلى أثر بعض الأحكام النهائية واجبة التنفيذ قامت محكمة التنفيذ بسحب بعض المبالغ من الحسابات البنكية للشركة لحساب المحكمة بلغت (٤,٢١١,٨٥١) ريال سعودي مدرجة ضمن بند الارصدة المدينة الأخرى إيضاح رقم (١).

-على أن يلاحظ التالي:

١. بتاريخ ٢٠٢١/٠٤/٠٤م صدر حكم بتطبيق إجراءات إعادة التنظيم المالي على الشركة.

٢. بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/٠٦م تسليم مقترح التنظيم المالي للمحكمة التجارية بالرياض

٣. بتاريخ ٢٠٢٢/٠٢/٢٤م اعتماد المحكمة النهائي لمطالبات الدائنين بقرار نهائي وإصدار صك.

٤. بتاريخ ٢٠٢٢/٠٣/٢٣م وافقت المحكمة على مقترح إعادة التنظيم المالي المقدم من الشركة وحددت موعد ٢٠٢٢/٠٤/١٤م لتصويت المساهمين على موعد ٢٠٢٢/٠٤/١٨م لتصويت الدائنين

٥. بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/١٤م تمت موافقة نسبة ٩٩,٥٧٪ من إجمالي حضور المساهمين على مقترح إعادة التنظيم المالي.

٦. بتاريخ ٢٠٢٢/٠٤/١٨م تمت موافقة نسبة ٩٩,٧٣٪ من إجمالي حضور الدائنين على مقترح إعادة التنظيم المالي.

٧. بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠م وافقت المحكمة التجارية على مقترح إعادة جدولة سداد الدائنين

٨. بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠٨م تمت مصادقة المحكمة التجارية بالرياض على تعديل مقترح إعادة التنظيم المالي لشركة ثمار التنمية القابضة

٩. أن استمرارية الشركة كمنشأة مستمرة مرتبط بتنفيذ مقترح إعادة التنظيم المالي للشركة والذي يعتمد بشكل رئيسي على زيادة رأس مال الشركة

٩-١٢ العلامات التجارية

- لدى الشركة شعار ( ) تستخدمه في تعاملاتها، تم تسجيل الشعار كعلامة تجارية لدى وزارة التجارة والصناعة برقم تسجيل ٤٠٠٠٨٢٠١٤٣٦ الفئة ٣١ تاريخ التسجيل ١٤٣٦/٠٤/١٦هـ بداية الحماية ١٤٣٦/٠١/١٢هـ نهاية الحماية ١٤٤٦/٠١/١١هـ. وعليه، تكون الشركة قد منحت علاماتها التجارية الحماية القانونية اللازمة وفقاً لنظام العلامات التجارية ما سيمكن الشركة من وضعها واستخدامها على منتجاتها او وضعها على الواجهة الخارجية للمبنى او المكاتب او سيارات الشركة.
- تقر الشركة بأنه ليس لديها أي أصول غير ملموسة.
- الشركة غير ملتزمة بتسجيل موقع الانترنت الخاص بها، كما لم تقم بتسجيل النطاق لدى هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات -المركز السعودي لمعلومات الشبكة.

٩-١٣ المعلومات الجوهرية التي تغيرت منذ تأسيس الشركة وإدراج أسهم الشركة في تداول

- سجلت شركة ثمار التنمية القابضة (الشركة الوطنية للتسويق الزراعي -ثمار سابقاً) (خاضعة لإجراء إعادة التنظيم المالي) كشركة مساهمة سعودية بموجب السجل التجاري رقم ١٠١٠٠٦٨٢٢٢ والصادرة من مدينة الرياض بتاريخ ١٧ جمادي الأول ١٤٠٨هـ (الموافق ١٩٨٨/٠١/٠٧م).
- بلغ رأس مال الشركة عند التأسيس مبلغ ستة وعشرون مليوناً وثمانمائة وستة وعشرون ألف ريال (٢٦,٨٢٦,٠٠٠) ريال مقسم إلى (٢٦٨٢٦٠) سهم مائتين وثمانية وستين ألف ومائتين وستين سهماً عادي بقيمة (١٠٠) مائة ريال للسهم الواحد.
- بتاريخ ١٤٢٣/٠١/٣٠هـ الموافق ٢٠١١/٠٤/١٣م، تم تعديل رأس مال الشركة ليكون مائة مليون ريال (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال مقسم إلى مليوني (٢,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة أسمية قدرها (٥٠) خمسون ريال للسهم الواحد، وذلك بناء على قرار الجمعية العامة غير العادية الرابعة والخامسة المنعقدة بتاريخ ١٤٢٣/٠١/٣٠هـ الموافق ٢٠١١/٠٤/١٣م، وتم تعديل نص المادة (٦) من النظام الأساسي الخاصة برأس المال وفقاً لذلك.
- وبتاريخ ١٤٤٣/٠١/١١هـ قامت الشركة بمخاطبة وزارة التجارة للموافقة على طلب ادراج تعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة، وبناء على قرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ١٤٤٣/٠٣/٠٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/١٢م تم تعديل رأس مال الشركة ليكون مائة مليون ريال سعودي (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال مقسم إلى (١٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات للسهم الواحد، وتم تعديل نص المادة (٧) من النظام الأساسي الخاصة برأس المال وفقاً لذلك.
- بناء على اجتماع الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/١٢م فقد تمت الموافقة على تعديل اسم الشركة ليصبح شركة ثمار التنمية القابضة، وبتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٩م تم تغيير اسم الشركة من الشركة الوطنية للتسويق الزراعي إلى شركة ثمار التنمية القابضة.
- يتمثل نشاط الشركة قبل تعديل النظام الأساسي لها في تسويق وتجارة الجملة والتجزئة للمنتجات الزراعية والمواد الغذائية واللحوم بكافة أنواعها البيضاء والحمراء الطازجة والمبردة والمجمدة وتقديم الخدمات في التسويق والصيانة وإدارة المشاريع الزراعية وإدارة وتشغيل أسواق الجملة المركزية.

- نصت المادة الثالثة من النظام الأساسي المعدل على أن: (أغراض الشركة: تقوم الشركة بمزاولة وتنفيذ الأغراض التالية: إدارة الشركات التابعة لها أو المشاركة في إدارة الشركات الأخرى التي تساهم فيها وتوفير الدعم اللازم لها، واستثمار اموالها في الأسهم وغيرها من الأوراق المالية، وامتلاك العقارات والمنقولات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتقديم القروض والكفالات والتمويل للشركات التابعة لها، وامتلاك حقوق الملكية الصناعية وحقوق الامتياز وغيرها من الحقوق المعنوية واستغلالها وتأجيرها للشركات التابعة لها أو لغيرها).
- عنوان المركز الرئيسي للشركة في الرياض، حي العليا –مبنى رقم ٣٥٤٩– طريق العروبة الفرعي، المملكة العربية السعودية.
- إجراءات إعادة التنظيم المالي: وفقاً للحكم الصادر يوم الأربعاء ١٤٤٢/٠٨/٢٥هـ الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م في القضية رقم ١٩٧ لعام ١٤٤٢هـ القاضي بإجراء إعادة التنظيم المالي لشركة ثمار التنمية القابضة وتعيين هاني بن صالح العقيلي أمين إعادة التنظيم المالي للشركة وتم منح الشركة مهلة ١٥٠ يوم لإعداد المقترح من تاريخ افتتاح الإجراءات وتم تمديد المهلة بناء على طلب الشركة لمدة ١٠٠ يوم ابتداء من تاريخ ١٤٤٣/٠١/٢٥هـ الموافق ٢٠٢١/١٠/٠٥م، ومن ثم وافقت المحكمة على تمديد المهلة ٦٠ يوم ابتداءً من تاريخ ١٤٤٣/٠٥/٠٦هـ الموافق ٢٠٢١/١٢/١٠م، وقامت الشركة بتسليم المقترح (خطة إعادة التنظيم المالي) للمحكمة بواسطة أمين إعادة التنظيم المالي وتم قبول إيداع المقترح من قبل المحكمة واعتماد مواعيد تصويت الملاك والدائنين على المقترح حيث وافق المساهمين على المقترح بنسبة ٩٩,٥٧٪ من الحضور وكذلك وافق الدائنين بنسبة ٩٩,٧٣٪ من الحضور وتم التصديق على المقترح من قبل المحكمة.
- بتاريخ ٢٠٢٢/٠٩/١٥م قرر مجلس الإدارة تعديل توصية مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ ٢٠١٩/٠٤/٠٩م لزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة ٢٠٠ مليون ريال سعودي بدلاً من ١٥٠ مليون ريال سعودي ليصبح رأس مال الشركة بعد الزيادة ٣٠٠ مليون ريال وذلك لتعظيم قدرة الشركة التوسعية في الاستثمارات وتوفير السيولة اللازمة لسداد جزء من الالتزامات المالية المستحقة حسب خطة التنظيم المالي المعلنة.
- بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٠م وافقت المحكمة التجارية على مقترح إعادة جدولة سداد الدائنين.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠١م تم الإعلان عن رفع تعليق تداول سهم الشركة في السوق ابتداءً من ٢٠٢٣/٠٣/٠٢م وذلك لانتفاء أسباب التعليق والتداول خارج المنصة.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٠٨م تمت مصادقة المحكمة التجارية بالرياض على تعديل مقترح إعادة التنظيم المالي لشركة ثمار التنمية القابضة.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٩م قرار مجلس الإدارة بتعديل التوصية للجمعية العامة غير العادية المتعلقة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة مائة مليون ريال سعودي (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي بدلاً من مئتان مليون ريال سعودي (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، كما قرر مجلس الإدارة التوصية للجمعية العامة غير العادية بتخفيض رأس المال قبل عملية زيادة رأس مال الشركة وذلك عن طريق إلغاء عدد تسعة مليون سهم (٩,٠٠٠,٠٠٠) سهم من أسهم الشركة ليصبح رأس المال بعد التخفيض عشرة مليون ريال سعودي (١٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٧م قرر مجلس الإدارة تعديل توصية مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٣/٢٩م بتعديل توصية المجلس الى الجمعية العامة غير العادية المتعلقة بتخفيض رأس مال الشركة ومن ثم زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية لتصبح توصية المجلس بعد التعديل الجديد كالتالي إلغاء التوصية بتخفيض رأس المال مع الاستمرار في زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، ليصبح رأس المال بعد الزيادة قيمة مائتين مليون (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وعدد أسهمها عشرين مليون (٢٠,٠٠٠,٠٠٠) سهم.
- بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/١٩م قرر مجلس الإدارة تعديل توصية مجلس الإدارة الصادرة بتاريخ ٢٠٢٣/٠٥/٠٧م بتعديل توصية المجلس الى الجمعية العامة غير العادية المتعلقة بتخفيض رأس مال الشركة ومن ثم زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية لتصبح توصية المجلس بعد التعديل الجديد كالتالي إلغاء التوصية بتخفيض رأس المال مع الاستمرار في زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة مائة مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، ليصبح رأس المال بعد الزيادة قيمة مائتين مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وعدد أسهمها عشرين مليون (٢٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم.

٩-١٤ إقرارات أعضاء مجلس الإدارة فيما يتعلق بالمعلومات القانونية

إضافة إلى الإقرارات الأخرى المشار إليها في هذه النشرة، يقر أعضاء مجلس الإدارة بما يلي:

- الإصدار لا يخالف الأنظمة واللوائح ذات العلاقة في المملكة العربية السعودية.
- الإصدار لا يخل بأي من العقود والاتفاقيات التي يكون المصدر طرفاً فيها.
- أنه تم الإفصاح عن جميع المعلومات القانونية الجوهرية المتعلقة بالشركة في نشرة الإصدار.
- بخلاف ما ورد في القسم الفرعي (١١-٩) هذه النشرة، المصدر وشركاته التابعة ليسوا خاضعين لأي دعاوى أو إجراءات قانونية قد تؤثر بمفردها أو بمجملها جوهرياً في أعمال المصدر أو شركاته التابعة في وضعها المالي.
- أعضاء مجلس إدارة المصدر ليسوا خاضعين لأي دعاوى أو إجراءات قانونية قد تؤثر بمفردها أو بمجملها جوهرياً في أعمال المصدر أو شركاته التابعة أو في وضعها المالي.
- أن الشركة مستمرة في الالتزام بمتطلبات نظام ولوائح وتعليمات هيئة السوق المالية ومجموعة تداول السعودية (تداول) حتى تاريخ هذه النشرة كما يتعهدون باستمرار الالتزام بها.

١٠. متعهد التغطية

أبرمت الشركة ومتعهد التغطية الاكتتاب (شركة الوساطة المالية (وساطة كابيتال)) اتفاقية تعهد تغطية اكتتاب خمسة عشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي بسعر عشرة (١٠) ريالات سعودية للسهم الواحد، تمثل (١٠٠٪) من أسهم حقوق الأولوية المطروحة للاكتتاب («اتفاقية المتعهد بتغطية الاكتتاب»).

١-١٠ متعهد التغطية

شركة الوساطة المالية (وساطة كابيتال)

الرياض –شارع العليا العام مبنى رقم ٧٤٥٩

الرقم الفرعي ٢٢٠٧ حي المروج، الرمز البريدي ١٢٢٨٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٩٤٤٠٦٧ ١١ ٩٦٦+

فاكس: ٤٩٤٤٢٠٥ ١١ ٩٦٦+

الموقع الإلكتروني: www.wasatah.com.sa

البريد الإلكتروني: info@wasatah.com.sa

٢-١٠ ملخص اتفاقية التعهد بالتغطية

طبقاً لشروط وأحكام اتفاقية التعهد بتغطية الاكتتاب، فإنه:

١. تتعهد الشركة لمتعهد التغطية أنه في تاريخ التخصيص سوف تصدر وتخص لمتعهدي التغطية جميع أسهم حقوق الأولوية المتعهد بتغطيتها في هذا الاكتتاب التي لم يكتب بها المساهمون المستحقون كأسهم إضافية وذلك بسعر الاكتتاب.

٢. يتعهد متعهد تغطية الاكتتاب لشركة بأنه في تاريخ التخصيص، سوف يقوم بشراء الأسهم المتعهد بتغطيتها في هذا الاكتتاب، والتي لم يتم الاكتتاب بها من قبل المساهمين المستحقين كأسهم إضافية وذلك بسعر الاكتتاب.

٣. يتقاضى متعهد التغطية مقابل مادي محدد لقاء تعهده بالتغطية والذي سيتم دفعه من متحصلات الاكتتاب.

٤. يخضع التزام متعهد التغطية بشراء جميع الأسهم المتبقية للأحكام المتعلقة بإنهاء الاتفاقية مثل حدوث أي من القوى القاهرة وفق تعريفها في الاتفاقية، أو عدم استيفاء عدد من الشروط المسبقة فيما يتعلق بالاكتتاب.

٥. ستقوم الشركة بتقديم عدد من الضمانات والإقرارات والتعهدات لمتعهد التغطية.

١١. الإعفاءات

لم تقم الشركة بتقديم أي طلب إعفاء إلى هيئة السوق المالية فيما يتعلق بالطرح.

١٢. المعلومات المتعلقة بالأسهم واحكام الطرح وشروطه

تقدمت الشركة بطلب لهيئة السوق المالية لتسجيل وطرح الأسهم الجديدة وإلى شركة السوق المالية السعودية (تداول) لإدراج الأسهم الجديدة وتم الوفاء بكافة المتطلبات بموجب قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة وقواعد الإدراج.

يجب على جميع المساهمين المستحقين وحملة الحقوق المكتسبة ومقدمي العروض قراءة شروط وتعليمات الاكتتاب بعناية تامة قبل الاكتتاب الإلكتروني أو تقديم طلب الاكتتاب من خلال الوسيط أو تعبئة نموذج الطرح المتبقي. حيث يعتبر تقديم طلب الاكتتاب أو توقيع وتسليم نموذج الطرح المتبقي بمثابة موافقة وقبول بالشروط والأحكام المذكورة.

١٢-١ الطرح

بموجب نشرة الإصدار هذه، سيتم طرح خمسة عشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي عن طريق أسهم حقوق أولوية بسعر طرح يبلغ (١٠) عشرة ريالات سعودية للسهم وبقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية، وبقيمة طرح إجمالية مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي تمثل ١٥٠٪ من رأس مال الشركة قبل زيادة رأس المال، وذلك لزيادة رأس مال الشركة من مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى مائتان وخمسون مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.

١٢-٢ كيفية التقدم بطلب الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية (الأسهم الجديدة)

يتعين على المساهمين المقيدين والراغبين في الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية تقديم طلب الاكتتاب أثناء فترة الاكتتاب عن طريق المحفظة الاستثمارية في منصات التداول التي يتم من خلالها إدخال أوامر البيع والشراء، إضافة إلى إمكانية الاكتتاب من خلال أي وسائل أخرى يوفرها الوسيط وأمين حفظ الأسهم في المملكة خلال فترة الاكتتاب. وفي حال وجود فترة طرح متبقية فيمكن أيضا خلالها تقديم طلبات اكتتاب لأي أسهم متبقية من قبل المؤسسات الاستثمارية فقط.

بالمشاركة في الاكتتاب فإن المكتتب يقر بما يلي:

- الموافقة على اكتتابه في الشركة بعدد الأسهم الموضحة في طلب الاكتتاب.
- أنه قد اطلع على نشرة الإصدار وعلى كافة محتوياتها ودرسها وفهم مضمونها.
- الموافقة على النظام الأساسي للشركة والشروط الواردة في نشرة الإصدار.
- أنه لم يسبق له التقدم للاكتتاب في نفس الأسهم لهذا الطرح لدى الوسيط، وللشركة الحق في رفض كافة الطلبات في حال تكرار طلب الاكتتاب.
- قبوله الأسهم المخصصة بموجب طلب الاكتتاب، وقبوله كافة شروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في الطلب وفي نشرة الإصدار هذه.
- ضمان عدم إلغاء أو تعديل الطلب بعد تقديمه للوسيط.

١٢-٣ طلب الاكتتاب

على الشخص المستحق الذي يرغب بممارسة كامل حقه والاكتتاب في جميع أسهم حقوق الأولوية التي يحق له الاكتتاب فيها أن يقوم بالاكتتاب عن طريق المحفظة الاستثمارية في منصات التداول التي يتم من خلالها إدخال أوامر البيع والشراء أو من خلال أي وسائل أخرى يوفرها الوسيط وأمين حفظ الأسهم.

يحسب عدد الأسهم التي يحق للشخص المستحق الاكتتاب فيها بحسب عدد حقوق الأولوية التي يملكها. أما مبلغ الاكتتاب الذي يتعين على المكتتب دفعه فيحسب بضرب عدد حقوق الأولوية القائمة التي يملكها قبل نهاية فترة الاكتتاب في (١٠) ريالات سعودية.

١٢-٤ مرحلة التداول والاكتتاب وفترة الطرح المتبقي

تعتبر حقوق الأولوية حق مكتسب لجميع المساهمين المقيدين في سجل الشركة لدى مركز إيداع بنهاية ثاني يوم يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة الغير عادية («المساهمون المقيدون») وسيتم احتسابها بناءً على عدد الأسهم المملوكة من قبل المساهمين المقيدين وفقاً لمعامل الأحقية وبناء على معامل الأحقية سيتم تخصيص عدد (١.٥) حق لكل سهم واحد مملوك للمساهم المقيد في تاريخ الأحقية. ويعطي كل حق

لحاملة أحقية ممارسة الاكتتاب بسهم واحد جديد وذلك بسعر طرح وستظهر الحقوق في محافظ المساهمين المقيدين تحت رمز جديد خاص بحقوق الأولوية وسيتم حينها إشعار المساهمين المقيدين بإيداع الحقوق في محافظهم عن طريق الإعلان علة موقع تداول السعودية وكذلك عن طريق خدمة تداولاتي المقدمة من مركز إيداع وعبر الرسائل النصية القصيرة المرسلة من خلال شركات الوساطة. ولن يسمح للمساهمين المقيدين بتداول هذه الحقوق أو الاكتتاب فيها إلا عند بداية فترتي التداول والاكتتاب.

يتعين على المساهمين المستحقين والراغبين في الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية تقديم طلب الاكتتاب أثناء فترة الاكتتاب والتي تبدأ بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، في يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتنتهي ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).

وافقت الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) على توصية مجلس الإدارة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق إصدار أسهم حقوق أولوية. وبموجب نشرة الإصدار هذه سيتم طرح خمسة عشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي سهم عادي للاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية والتي تمثل حوالي (١٥٠٪) من رأس مال الشركة قبل الاكتتاب وبسعر طرح يبلغ (١٠) عشرة ريالات سعودية للسهم الواحد شاملا قيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات للسهم الواحد، وبقيمة طرح إجمالية تبلغ مائة وخمسون مليون(١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وسيتم إصدار الأسهم الجديدة بنسبة سهم واحد لكل حق من حقوق الأولوية. وسيكون الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية المطروحة للمساهمين المقيدين في سجل المساهمين في الشركة في نهاية ثاني يوم تداول يلي انعقاد الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وللمستحقين ممن قاموا بشراء حقوق الأولوية خلال فترة تداول حقوق الأولوية، بمن فيهم المساهمين المقيدين الذين قاموا بشراء حقوق أولوية إضافية بجانب الحقوق التي يملكونها أصلا.

وفي حال عدم ممارسة حقوق الأولوية الخاصة بالأشخاص المستحقين بحلول نهاية فترة الاكتتاب، سوف تطرح الأسهم المتبقية الناتجة عن عدم ممارسة تلك الحقوق أو بيعها من قبل الأشخاص المستحقين على المؤسسات الاستثمارية من خلال طرحها في فترة الطرح المتبقي.

سيكون بإمكان المساهمين المقيدين تداول حقوق الأولوية التي تم إيداعها في المحافظ عبر السوق المالية السعودية (تداول). وتعتبر هذه الحقوق حق مكتسب لجميع المساهمين المقيدين في سجلات الشركة نهاية ثاني يوم تداول يلي انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال. ويعطي كل حق لحامله أحقية ممارسة الاكتتاب بسهم واحد جديد، وذلك بسعر الطرح. وسيتم إيداع حقوق الأولوية بعد انعقاد الجمعية. وستظهر الحقوق في محافظ المساهمين المقيدين تحت رمز جديد خاص بحقوق الأولوية وسيتم حينها إشعار المساهمين المقيدين بإيداع الحقوق في محافظهم.

وسيكون الجدول الزمني لتسلسل وتفصيل عملية طرح أسهم حقوق الأولوية كالتالي:

١. تاريخ الأحقية: نهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).

٢. مرحلة التداول والاكتتاب: تبدأ مرحلة التداول والاكتتاب بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، في يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) على أن تنتهي فترة التداول في يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وتستمر فترة الاكتتاب حتى نهاية●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).

٣. فترة الطرح المتبقي: تبدأ يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) من الساعة العاشرة صباحا وحتى الساعة الخامسة مساءً من اليوم التالي بتاريخ ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م). وسيتم خلال هذه الفترة طرح الأسهم المتبقية على عدد من المستثمرين ذوي الطابع المؤسسي (ويشار إليهم بـ «المؤسسات الاستثمارية») على أن تقوم تلك المؤسسات الاستثمارية بتقديم عروض شراء الأسهم المتبقية. وسيتم تخصيص الأسهم المتبقية للمؤسسات الاستثمارية ذات العرض الأعلى ثم الأقل فالأقل (شرط ألا يقل عن سعر الطرح) على أن يتم تخصيص الأسهم بالتناسب على المؤسسات الاستثمارية التي تقدم نفس العرض، أما بالنسبة لكسور الأسهم، فسيتم إضافتها للأسهم المتبقية ومعاملتها بالمثل. وسوف يكون سعر الاكتتاب في السهم الجديدة التي لم يكتتب بها في هذه الفترة بحد أدنى سعر الطرح، وإذا كان سعر الأسهم غير المكتتب بها أعلى من سعر الطرح يوزع الفرق (إن وجد) كتعويض لحملة حقوق الأولوية الذين لم يقوموا بالاكتتاب بحقوقهم وأصحاب كسور الأسهم بنسبة ما يملكون من حقوق.

٤. التخصيص النهائي للأسهم: سيتم تخصيص الأسهم لكل مستثمر بناء على عدد الحقوق التي مارسها بشكل مكتمل وصحيح، أما بالنسبة لمستحقي كسور الأسهم، فسيتم جمع كسور الأسهم وطرحها على المؤسسات الاستثمارية خلال فترة الطرح المتبقي. وسوف يتم تسديد إجمالي سعر طرح الأسهم المتبقية للشركة، وتوزع باقي متحصلات بيع الأسهم المتبقية وكسور الأسهم بدون احتساب أي رسوم أو استقطاعات (بما يتعدى سعر الطرح) على مستحقيها كل حسب ما يستحقه في موعد أقصاه يوم●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).

٥. تداول الأسهم الجديدة في السوق: سيبدأ تداول الأسهم المطروحة للاكتتاب في نظام (تداول) عند استكمال كافة الإجراءات المتعلقة بتسجيل الأسهم المطروحة وتخصيصها. على أن تكون الفترة الزمنية بين نهاية الاكتتاب في حقوق الأولوية وإيداع الأسهم في محافظ المساهمين هي ٩ أيام عمل

لقد تقدمت الشركة بطلب إلى هيئة السوق المالية لتسجيل وطرح الأسهم الجديدة كما تقدمت الشركة بطلب إلى السوق المالية السعودية (تداول) لقبول إدراجها.

١٢-٥ الأشخاص المستحقون غير المشاركين في الاكتتاب في الأسهم الجديدة

سيكون المساهمون المقيدون الذين لا يشاركون كلياً أو جزئياً في الاكتتاب في الأسهم عرضة للخسارة ولانخفاض نسبة ملكيتهم في الشركة إضافة إلى انخفاض قيمة الأسهم المملوكة لهم حالياً. بينما سيحتفظ المساهمون المقيدون الذين لم يمارسوا حقوقهم بالاكتتاب بنفس عدد الأسهم الذي كانوا يملكونه قبل زيادة رأس المال. ولن يحصل الأشخاص المستحقون غير المشاركين في الاكتتاب في الأسهم الجديدة على أي مزايا أو منافع مقابل أسهم حقوق الأولوية المستحقة لهم، ما عدا حصولهم على تعويض نقدي من متحصلات بيع الأسهم في الطرح المتبقي كلاً حسب ما يستحقه.

يجدر التنبيه هنا على أنه في حال أن المؤسسات الاستثمارية تقدمت بشراء الأسهم المتبقية بسعر الطرح فقط، أو في حال لم تكتتب هذه المؤسسات الاستثمارية في الطرح المتبقي وبالتالي قام متعهد التغطية بشراء الأسهم المتبقية بسعر الطرح، فلن يحصل الأشخاص المستحقين غير المشاركين في الاكتتاب على أي تعويض مقابل حقوق الأولوية في الأسهم الجديدة والتي لم يقوموا بممارستها. وفي حال تم بيع الأسهم المتبقية على المؤسسات الاستثمارية بسعر أعلى من سعر الطرح فسيتم تحديد مبلغ التعويض للأشخاص المستحقين الذين لم يشاركوا في الاكتتاب في الأسهم الجديدة كلياً أو جزئيا حسب المعادلة التالية:

مبلغ التعويض عن كل سهم لم يتم الاكتتاب به = (إجمالي سعر الطرح المتبقي-إجمالي متحصلات الطرح المتبقي) / (عدد الأسهم التي لم يكتتب بها).

١٢-٦ التخصيص ورد الفائض

ستقوم الشركة ومدير الاكتتاب بفتح حساب بنكي يتم إيداع متحصلات الاكتتاب فيه.يتم تخصيص أسهم حقوق الأولوية على الأشخاص المستحقين بناءً على عدد الحقوق التي مارسوها بشكل مكتمل وصحيح. أما بالنسبة لمستحقي كسور الأسهم، فسيتم جمع كسور الأسهم وطرحها على المؤسسات الاستثمارية خلال فترة الطرح المتبقي، وسوف يتم تسديد إجمالي سعر طرح الأسهم المتبقية للشركة، وتوزع باقي متحصلات بيع الأسهم المتبقية وكسور الأسهم (بما يتعدى سعر الطرح) على مستحقيها كل بحسب ما يستحقه في موعد أقصاه ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م). وفي حال تبقي أسهم بعد ذلك غير مكتتب فيها فسيقوم متعهد التغطية بشراء تلك الأسهم الجديدة المتبقية وستخصص له. ولن يكون هناك تعويضات للمستثمرين الذين لم يكتتبوا أو لم يبيعوا حقوقهم، وأصحاب كسور الأسهم خلال فترة الطرح المتبقية.

ويتوقع الإعلان عن العدد النهائي للأسهم التي تم تخصيصها لكل شخص مستحق دون أي عمولات أو استقطاعات من مدير الاكتتاب وذلك بقيدها في حسابات المكتتبين. ويجب على الأشخاص المستحقين الاتصال بالوسيط الذي تم تقديم طلب الاكتتاب من خلاله للحصول على أية معلومات إضافية. وسوف يتم الإعلان عن نتائج التخصيص في موعد أقصاه يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).

سيتم رد الفائض (باقي متحصلات عملية الطرح بما يتجاوز سعر الطرح) للأشخاص المستحقين الذين لم يشاركوا كليا أو جزئيا في الاكتتاب بأسهم حقوق الأولوية (إن وجدت) من دون أي استقطاعات في موعد أقصاه ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).

١٢-٧ نشرة الإصدار التكميلية

يتعين على الشركة أن تقدم إلى الهيئة نشرة إصدار تكميلية وذلك حسب متطلبات قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، إذا علمت الشركة في أي وقت بعد تاريخ نشر نشرة الإصدار هذه وقبل اكتمال الطرح بأيٍ من الآتي:

- وجود تغيير مهم في أمور جوهرية واردة في هذه النشرة.
- ظهور أي مسائل مهمة كان يجب تضمينها في هذه النشرة.

ويجوز للمستثمر الذي اكتتب في الأسهم الجديدة قبل نشر نشرة الإصدار التكميلية أن يلغي أو يعدل اكتتابه في هذه الأسهم قبل انتهاء فترة الطرح.

١٢-٨ تعليق أو إلغاء الطرح

لهيئة السوق المالية في أي وقت أن تصدر قراراً بتعليق الطرح إذا رأت أن الطرح يمكن أن ينتج عنه إخلال بنظام السوق المالية أو لوائحه التنفيذية أو قواعد السوق. كما أنه من الممكن أن يتم إلغاء الطرح في حال عدم موافقة الجمعية العامة غير العادية على أي من تفاصيل الطرح.

أسئلة وأجوبة عن حقوق الأولوية

ماهي حقوق الأولوية؟

هي أوراق مالية قابلة للتداول تعطي حاملها أحقية الاكتتاب في الأسهم الجديدة المطروحة عند اعتماد زيادة رأس المال، وهو حق مكتسب لجميع المساهمين المالكين للأسهم يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال والمقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية. ويعطي كل حق لحامله أحقية الاكتتاب في سهم واحد، وذلك بسعر الطرح.

لمن تمنح حقوق الأولوية؟

لجميع حملة الأسهم المقيدين في سجل مساهمي الشركة بنهاية تداول ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

متى يتم إيداع حقوق الأولوية؟

بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية وموافقتها على زيادة رأس المال من خلال طرح أسهم حقوق أولوية، وتودع حقوق الأولوية كأوراق مالية في المحافظ الخاصة بالمساهمين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية، وستظهر الأسهم في محافظهم تحت رمز جديد خاص بحقوق الأولوية، ولن يسمح بتداول هذه الحقوق أو الاكتتاب فيها إلا عند بداية فترتي التداول والاكتتاب.

كيف يتم إشعار المستثمر بحقوق الأولوية بإيداع الحقوق في المحفظة؟

يتم الإشعار عن طريق الإعلان في موقع تداول وكذلك عن طريق خدمة (تداولاتي) المقدمة من قبل شركة مركز إيداع الأوراق المالية ورسائل نصية قصيرة ترسل عن طريق شركات الوساطة.

كم عدد حقوق الأولوية التي سيحصل عليها المساهم المقيد؟

يعتمد العدد على نسبة ما يملكه كل مساهم في رأس المال بحسب سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بنهاية ثاني يوم تداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

ما هو معامل الأحقية؟

هو المعامل الذي يمكن للمساهمين المقيدين من معرفة عدد حقوق الأولوية المستحقة لهم مقابل الأسهم التي يمتلكونها بنهاية ثاني يوم تداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية. ويحسب هذا المعامل بقسمة عدد الأسهم الجديدة على عدد الأسهم الحالية للشركة. وعليه فإن معامل الأحقية هو (١,٥) حق تقريبا لكل سهم (١) واحد مملوك للمساهم المقيد في تاريخ الأحقية. ووفقا لذلك، إذا كان مساهم مقيد يملك ألف (١,٠٠٠) سهم في تاريخ الأحقية فسيخصص له (١٥٠٠) حق مقابل ما يملكه من أسهم.

هل سيختلف اسم ورمز تداول هذه الحقوق عن اسم ورمز أسهم الشركة؟

نعم، حيث سيتم إضافة الحق المكتسب إلى محافظ المستثمرين تحت اسم السهم الأصلي، وبإضافة كلمة حقوق أولوية، إضافة إلى رمز جديد لهذه الحقوق.

ما هي قيمة الحق عند بداية تداوله؟

سعر الافتتاح للحق سيكون الفرق بين سعر إغلاق سهم الشركة في اليوم السابق لإدراج الحق وسعر الطرح (قيمة الحق الإرشادية). فعلى سبيل المثال، إذا كان سعر إغلاق سهم الشركة في اليوم السابق خمسة عشر (١٥) ريال سعودي، وسعر الطرح عشرة (١٠) ريالات سعودية، فإن السعر الافتتاحي للحق سيكون خمسة (٥) ريالات سعودية.

من هو المساهم المقيد؟

هو أي مساهم يظهر في سجل مساهمي الشركة بنهاية ثاني يوم تداول بعد انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

هل يستطيع المساهمون المقيدون الاكتتاب في أسهم إضافية؟

نعم، يستطيع المساهمون المقيدون الاكتتاب في أسهم إضافية من خلال شراء حقوق جديدة عن طريق السوق في فترة التداول.

هل من الممكن أن يفقد المساهم أحقيته في الاكتتاب حتى لو كان له حق حضور الجمعية العامة غير العادية والتصويت على زيادة رأس المال عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية؟

نعم، يفقد المساهم أحقيته في الاكتتاب في حال قام ببيع أسهمه في يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية أو قبلها بيوم عمل.

كيف تتم عملية الاكتتاب؟

يتم تقديم طلبات الاكتتاب عن طريق المحفظة الاستثمارية في منصّات التداول التي يتم من خلالها إدخال أوامر البيع والشراء، إضافةً إلى إمكانية الاكتتاب من خلال أي وسائل أخرى يوفرها الوسيط للمستثمرين وأمين حفظ الأسهم.

هل يمكن الاكتتاب أكثر من مرة ومن خلال أكثر من وسيط؟

نعم، يمكن ولكن يجب مراعاة ألا تزيد كمية الأسهم المكتتب بها عن عدد الحقوق المملوكة عند انتهاء فترة تداول الحقوق، حيث أن أي زيادة في كمية الأسهم المكتتب بها عن عدد الحقوق الملوكة عند انتهاء فترة تداول الحقوق سينتج عنه إلغاء طلب الاكتتاب.

هل يمكن للشخص المستحق الاكتتاب في أسهم أكثر من الحقوق المملوكة له؟

لا يمكن للشخص المستحق الاكتتاب في أسهم أكثر من الحقوق المملوكة له.

في حال امتلاك أسهم الشركة من خلال أكثر من محفظة استثمارية، في أي محفظة يتم إيداع حقوق الأولوية؟

سيتم إيداع حقوق الأولوية في نفس المحفظة المودع بها أسهم الشركة المرتبطة بالحقوق. فعلى سبيل المثال، إذا كان مساهم يملك ألف (١,٠٠٠) سهم في الشركة على النحو التالي: ثمانمائة (٨٠٠) سهم في محفظة (أ) ومائتين (٢٠٠) سهم في محفظة (ب)، فإن مجموع الحقوق التي ستودع ألف وخمسمائة(١٥٠٠) حق على اعتبار أن لكل سهم (١.٥) حق تقريبا. عليه فسيتم إيداع ألف ومائتين (١,٢٠٠) حق في محفظة (أ) وثلاثمائة (٣٠٠) حق في محفظة (ب).

هل يحق لحملة شهادات الأسهم الاكتتاب والتداول؟

نعم، يحق لحَمَلة شهادات الأسهم الاكتتاب، لكنهم لن يستطيعوا التداول إلا بعد إيداع الشهادات في محافظ إلكترونية عن طريق الجهات المستلمة أو شركة مركز إيداع الأوراق المالية («مركز الإيداع»)، وإحضار الوثائق اللازمة.

هل يحق لمن اشترى حقوقاً إضافية تداولها مرة أخرى؟

نعم، يحق له بيعها وشراء حقوق أخرى خلال فترة التداول فقط.

هل بالإمكان بيع جزء من حقوق الأولوية؟

نعم، بإمكان المستثمر بيع جزء من هذه الحقوق والاكتتاب بالجزء المتبقي.

متى يستطيع المساهم الاكتتاب في حقوق الأولوية التي اشتراها خلال فترة تداول الحقوق؟

بعد انتهاء تسوية شراء الحقوق (وهي يومي عمل)، على أن يتم الاكتتاب في حقوق الأولوية خلال فترة الاكتتاب.

هل يستطيع صاحب حقوق الأولوية البيع أو التنازل عن الحق بعد انقضاء فترة التداول؟

لا، لا يمكن ذلك. بعد انقضاء فترة التداول يتبقى لمالك الحق فقط ممارسة الحق في الاكتتاب بأسهم حقوق الأولوية أو عدم ممارسة ذلك. وفي حال عدم ممارسة الحق يمكن أن يخضع المستثمر للخسارة أو الانخفاض في قيمة محفظته الاستثمارية.

ماذا يحدث لحقوق الأولوية التي لم يتم بيعها أو ممارسة الاكتتاب فيها خلال فترة التداول ومرحلة الاكتتاب؟

في حال عدم الاكتتاب بكامل الأسهم الجديدة خلال فترة الاكتتاب، تطرح الأسهم الجديدة المتبقية لاكتتاب ينظمه مدير الاكتتاب، ويتم احتساب قيمة التعويض (إن وجد) لمالك الحقوق بعد خصم سعر الاكتتاب. علما أن المستثمر قد لا يحصل على أي مقابل إذا تم البيع في فترة الطرح المتبقي بسعر الطرح.

من له الأحقية في حضور الجمعية العامة غير العادية والتصويت على زيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية؟

يحق للمساهم المقيد في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع بعد نهاية يوم تداول يوم الجمعية العامة غير العادية حضور الجمعية العامة غير العادية والتصويت على زيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية.

متى يتم تعديل سعر السهم نتيجة لزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية؟

يتم تعديل سعر السهم عن طريق السوق قبل بداية تداول اليوم التالي ليوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

لو قام مستثمر بشراء الأوراق المالية في يوم انعقاد الجمعية فهل يحق له الحصول على حقوق الأولوية المترتبة على زيادة رأس مال المصدر؟

نعم، حيث انه سيتم قيد المستثمر في سجل مساهمي الشركة بعد يومي عمل من تاريخ شراء الأسهم (أي بنهاية تداول ثاني يوم تداول يلي يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية)، مع العلم بأن حقوق الأولوية ستمنح لجميع حملة الأسهم المقيدين في سجل مساهمي الشركة بنهاية تداول ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية. ولكن لن يحق له الحضور أو التصويت في الجمعية العامة غير العادية الخاصة بزيادة رأس المال.

إذا كان لدى المستثمر أكثر من محفظة مع أكثر من شركة وساطة، كيف سيتم احتساب الحقوق له؟

سيتم توزيع نصيب المستثمر على المحافظ التي يملكها المستثمر، بحسب نسبة الملكية الموجودة في كل محفظة، وفي حال وجود كسور سيتم تجميع تلك الكسور، وإذا أكملت رقما صحيحا أو أكثر يتم إضافة الرقم الصحيح إلى المحفظة التي يملك فيها المستثمر أكبر كمية من الحقوق.

ماهي فترات التداول والاكتتاب؟

يبدأ تداول واكتتاب الحقوق في الوقت ذاته بعد (٣) ثلاثة أيام عمل من موافقة الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال حتى انتهاء التداول في اليوم السادس، بينما يستمر الاكتتاب حتى اليوم التاسع وذلك حسب ما هو مذكور في هذه النشرة وإعلانات الشركة.

هل يمكن الاكتتاب خلال عطلة نهاية الأسبوع؟

لا، لا يمكن ذلك.

هل يستطيع عامة المستثمرين من غير المساهمين المقيدين الاكتتاب في أسهم حقوق الأولوية؟

نعم، وذلك بعد إتمام شراء حقوق الأولوية خلال فترة التداول.

مساعدة إضافية:

في حال وجود أي استفسارات، الرجاء التواصل مع الشركة على البريد الإلكتروني: boardsecretary@thimar.com.sa ولأسباب قانونية، سوف يكون بمقدور الشركة فقط تقديم المعلومات الواردة في هذا النشرة ولن يكون بمقدورها تقديم المشورة بشأن الأسس الموضوعية لإصدار الحقوق أو حتى تقديم المشورة المالية أو الضريبية أو القانونية أو الاستثمارية. ولمزيد من المعلومات عن شروط وأحكام الاكتتاب، فضلا راجع القسم (١٢) «**شروط وأحكام وتعليمات الاكتتاب**» وبقية المعلومات الواردة في هذه النشرة.

١٢-٩ القرارات والموافقات التي ستطرح الأسهم بموجبها

بتاريخ١٤٤٤/١٢/٠١هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٦/١٩م) (أوصى مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة من خلال طرح أسهم حقوق أولوية بقيمة مائة مليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي. تهدف هذه الزيادة بشكل أساسي إلى دعم أنشطة الشركة وسداد الدائنين.

وفي يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م)، وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة على زيادة رأس مال الشركة من خلال إصدار أسهم حقوق أولوية («**الاكتتاب**»)، ويتمثل الاكتتاب في طرح خمسةعشر مليون (١٥,٠٠٠,٠٠٠) سهم عادي جديد بسعر طرح يبلغ (١٠) عشرة ريالات سعودية للسهم الواحد، وبقيمة اسمية قدرها (١٠) عشرة ريالات سعودية بقيمة طرح إجمالية تبلغ مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي، وذلك لزيادة رأس مال الشركة مائة وخمسون مليون (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي إلى مائتان وخمسون مليون (٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي.

وافقت السوق المالية السعودية (تداول) على طلب إدراج الأسهم الجديدة بتاريخ ١٤٤٥/٠١/٠٥هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٧/٢٣م). كما تمت الموافقة على نشر نشرة الإصدار هذه وكافة المستندات المؤيدة التي طلبتها الهيئة وذلك بتاريخ إعلانها في موقع الهيئة يوم ١٤٤٥/٠٢/٢٦هـ (الموافق ٢٠٢٣/٠٩/١١م).

١٢-١٠ بنود متفرقة

سيكون طلب الاكتتاب وكافة الشروط والأحكام والتعهدات ذات العلاقة ملزمة ولمنفعة أطرافها وخلفائهم والمتنازل منهم لصالحهم ومنفذي الوصايا ومديري التركات والورثة. ويشترط أنه فيما عدا ما جرى النص عليه تحديدا في هذه النشرة، فإنه لا يتم التنازل عن الطلب أو عن أي حقوق أو مصالح أو التزامات ناشئة عنه، أو التفويض بها لأي من الأطراف المشار إليهم في هذه النشرة دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف الآخر.

تخضع هذه التعليمات والبنود وأي استلام لنماذج طلب الاكتتاب أو العقود المترتبة عليها لأنظمة المملكة وتفسر طبقا لها. وقد يتم توزيع نشرة الإصدار هذه باللغتين العربية والإنجليزية، وفي حالة التعارض بين النص العربي والنص الإنجليزي، يعمل بالنص العربي لنشرة الإصدار.

١٢-١١ إفادة عن أي ترتيبات قائمة لمنع التصرف في أسهم معينة

لا يوجد أي ترتيبات قائمة لمنع التصرف في أي أسهم.

١٣. التغيرات في سعر السهم نتيجة لزيادة رأس المال

أن سعر الإغلاق لسهم الشركة في يوم الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال هو (●●) ريال سعودي ومن المتوقع أن يصل إلى (●●) ريال سعودي في افتتاحية اليوم الذي يليه والتغيير يمثل نقص بنسبة (●●٪)وفي حالة عدم اكتتاب أي من حملة الأسهم المقيدين في سجل مساهمي الشركة لدى مركز الإيداع في نهاية ثاني يوم تداول يلي تاريخ انعقاد الجمعية العامة غير العادية المتضمنة الموافقة على زيادة رأس المال، فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نسبة ملكيتهم في الشركة.

طريقة احتساب سعر السهم نتيجة لزيادة رأس المال كالتالي:

أولاً: احتساب القيمة السوقية للشركة عند الإغلاق في يوم الجمعية العامة غير العادية:

عدد الأسهم في نهاية يوم الجمعية العامة غير العادية x سعر الإغلاق لسهم الشركة في يوم الجمعية العامة غير العادية = القيمة السوقية للشركة عند الإغلاق في يوم الجمعية العمومية غير العادية.

ثانياً: احتساب سعر السهم في افتتاحية اليوم الذي يلي يوم الجمعية العامة غير العادية:

(القيمة السوقية للشركة عند الإغلاق في يوم الجمعية العامة غير العادية + قيمة الأسهم المطروحة) / (عدد الأسهم في نهاية يوم الجمعية العامة غير العادية + عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب) = سعر السهم المتوقع في افتتاحية اليوم الذي يلي يوم الجمعية العامة غير العادية.

١٤. التعهدات الخاصة بالاكتتاب

١٤-١ نبذة حول طلب وتعهدات الاكتتاب

يُمكن الاكتتاب باستخدام منصّات التداول أو من خلال أي وسائل أخرى يوفرها الوسيط للمستثمرين. وسيتم الاكتتاب بالأسهم الجديدة على مرحلة واحدة وفقا لما يلي:

١. سيتاح في هذه الفترة لجميع المساهمين المقيدين والمستثمرين الجدد الاكتتاب في الأسهم الجديدة.
٢. سيتاح للمساهم المقيد الاكتتاب مباشرة بعدد أسهمه خلال فترة الاكتتاب. وفي حال شراءه حقوقا جديدة فسيتاح له الاكتتاب بها بعد انتهاء فترة تسويتها (يومي عمل).
٣. سيتاح للمستثمرين الجدد الاكتتاب في الأسهم الجديدة بعد تسوية عملية شراء الحقوق مباشرة (يومي عمل).
٤. سيتاح الاكتتاب إلكترونيا عن طريق المحفظة الاستثمارية في منصات وتطبيقات التداول التي يتم من خلالها إدخال أومر البيع والشراء بالإضافة إلى الاكتتاب في القنوات والوسائل الأخرى المتوفرة لدى الوسيط على أن يتم فقط الموافقة على الاكتتاب بعدد من الأسهم الجديدة المستحقة بموجب حقوق الأولوية الموجودة في المحفظة الاستثمارية.

يعطي كل حق من حقوق الأولوية لحامله أحقية الاكتتاب بسهم واحد جديد، وذلك بسعر الطرح. ويقر المكتتب في الأسهم الجديدة بالتالي:

- قبوله كافة شروط وتعليمات الاكتتاب الواردة في نشرة الإصدار هذه.
- بأنه قد اطلع على نشرة الإصدار هذه وعلى كافة محتوياتها ودرسها بعناية وفهم مضمونها.
- قبوله للنظام الأساسي للشركة.
- التعهد بعدم إلغاء أو تعديل طلب الاكتتاب بعد تنفيذه.

١٤-٢ عمليات التخصيص

يتم تخصيص أسهم حقوق الأولوية على الأشخاص المستحقين بناءً على عدد الحقوق التي مارسوها بشكل مكتمل وصحيح. أما بالنسبة لمستحقي كسور الأسهم، فسيتم جمع كسور الأسهم وطرحها على المؤسسات الاستثمارية خلال فترة الطرح المتبقي، وسوف يتم تسديد إجمالي سعر طرح الأسهم المتبقية للشركة، وتوزع باقي متحصلات بيع الأسهم المتبقية وكسور الأسهم (بما يتعدى سعر الطرح) على مستحقيها كل بحسب ما يستحقه في موعد أقصاه يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م) وفي حال تبقي أسهم بعد ذلك غير مكتتب فيها فسيقوم متعهدي التغطية بشراء تلك الأسهم الجديدة المتبقية وستخصص له ولن يكون هناك تعويضات للمستثمرين الذين لم يكتتبوا أو لم يبيعوا حقوقهم، وأصحاب كسور الأسهم خلال فترة الطرح المتبقي.

ويجب على الأشخاص المستحقين الاتصال بالوسيط الذي تم الاكتتاب من خلاله للحصول على أية معلومات إضافية. وسوف يتم الإعلان عن نتائج التخصيص في موعد أقصاه يوم ●●/●●/●●●●هـ (الموافق ●●/●●/●●●●م).

١٤-٣ السوق المالية السعودية (تداول)

مجموعة تداول السعودية (تداول) والتي كانت سابقاً شركة السوق المالية السعودية، أعلنت بتاريخ ١٤٤٢/٠٨/٢٥هـ (الموافق ٢٠٢١/٠٤/٠٧م) تحولها إلى شركة قابضة باسم مجموعة تداول السعودية، بهيكل جديد يدعم تنمية مستقبل السوق المالية السعودية ويضمن استمرارية تطورها، وكخطوة أخرى نحو جاهزية المجموعة للطرح العام الأولي خلال العام الحالي ٢٠٢١م. وستضم مجموعة تداول السعودية (أربع شركات تابعة هي: تداول السعودية (كسوق للأوراق المالية، وشركة مركز مقاصة الأوراق المالية (مقاصة)، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية (إيداع)، وشركة (وامض)المتخصصة في الخدمات والحلول التقنية القائمة على الابتكار. هذا وستستفيد المجموعة من تكامل خدمات الشركات التابعة لها والأعمال المشتركة، ثم إن استقلالية الشركات سيوفر بيئة عمل تتسم بالمرونة والابتكار لمواكبة التطورات السريعة في الأسواق العالمية.

تم تأسيس نظام تداول في عام ٢٠٠١م كنظام بديل لنظام معلومات الأوراق المالية الإلكتروني، وبدأ تداول الأسهم الإلكتروني في المملكة عام ١٩٩٠م. تتم عملية التداول من خلال نظام إلكتروني متكامل ابتداءً من تنفيذ الصفقة وانتهاءً بتسويتها. ويتم التداول كل يوم عمل من أيام الأسبوع من يوم الأحد حتى يوم الخميس على فترة واحدة من الساعة ١٠ صباحاً وحتى الساعة ٣ عصراً ويتم خلالها تنفيذ الأوامر. أما خارج هذه الأوقات فيسمح بإدخال الأوامر وتعديلها وإلغائها من الساعة ٩:٣٠ صباحاً وحتى الساعة ١٠ صباحاً.

ويتم تنفيذ الصفقات من خلال مطابقة آلية للأوامر، ويتم استقبال وتحديد أولوية الأوامر وفقاً للسعر. وبشكل عام تنفذ أوامر السوق أولاً وهي الأوامر المشتملة على أفضل الأسعار، وتليها الأوامر محددة السعر، وفي حال إدخال عدة أوامر بنفس السعر فإنه يتم تنفيذها وفقاً لتوقيت الإدخال.

يقوم نظام تداول بتوزيع نطاق شامل من المعلومات من خلال قنوات مختلفة أبرزها موقع تداول على الإنترنت، ويتم توفير بيانات السوق بشكل فوري لمزودي المعلومات المعروفين مثل «رويترز». وتتم تسوية الصفقات آلياً خلال يومي عمل حسب (T+٢).

وينبغي على الشركة الإفصاح عن جميع القرارات والمعلومات المهمة بالنسبة للمستثمرين عبر نظام «تداول». ويتولى نظام تداول مسؤولية مراقبة السوق، بهدف ضمان عدالة التداول وكفاءة عمليات السوق.

١٤-٤ تداول أسهم الشركة في سوق الأسهم السعودي

تم تقديم طلب لدى الهيئة لتسجيل وطرح أسهم حقوق الأولوية في سوق الأسهم السعودية وطلب لدى السوق المالية (تداول) لإدراجها وتمت الموافقة على نشرة الإصدار هذه وتم الوفاء بالمتطلبات كافة.ومن المتوقع اعتماد التسجيل وبدء التداول في أسهم حقوق الأولوية في سوق الأسهم السعودية بعد الانتهاء من عملية التخصيص النهائي لأسهم حقوق الأولوية، وسوف يعلن عن ذلك في حينه في موقع تداول الإلكتروني. وتعتبر التواريخ المذكورة في هذه النشرة مبدئية ويمكن تغييرها بموافقة هيئة السوق المالية.

وبالرغم من أن الأسهم القائمة مسجلة في سوق الأسهم السعودية وأن الشركة مدرجة أسهمها في السوق المالية (تداول)، إلا أنه لا يمكن التداول في الأسهم الجديدة إلا بعد اعتماد التخصيص النهائي للأسهم وإيداعها في محافظ المكتتبين. ويحظر حظرا تاما التداول في الأسهم الجديدة قبل اعتماد عملية التخصيص.

يتحمل المكتتبون ومقدمو العروض في الطرح المتبقي الذين يتعاملون في نشاطات التداول المحظورة هذه المسؤولية الكاملة عنها ولن تتحمل الشركة أي مسؤولية قانونية في هذه الحالة.

١٠. المستندات المتاحة للمعاينة

ستكون المستندات التالية متاحة للاطلاع عليها في المقر الرئيسي للشركة في مدينة الرياض–حي العليا ص.ب:٨٨٦١٨ الرمز البريدي ١١٦٧٢ المملكة العربية السعودية، وذلك خلال أيام العمل الرسمية من الأحد إلى الخميس وذلك خلال ساعات العمل الرسمية (من الساعة ٨:٠٠ صباحاًحتى الساعة ٤:٣٠ مساءً)، اعتباراً من أول يوم عمل بعد تاريخ الدعوة بعد تاريخ الدعوة لانعقاد الجمعية العامة الغير العادية، على أن لا تقل تلك الفترة عن ١٤ يوماً قبل تاريخ الجمعية العامة غير العادية. وستبقى هذه المستندات متاحة للمعاينة حتى نهاية الطرح:

المستندات الخاصة بالتأسيس ونظام الشركة:

- شهادة السجل التجاري للشركة.
- النظام الأساسي للشركة والتعديلات التي طرأت علية.

الموافقات المتعلقة بأسهم زيادة رأس المال:

- قرار مجلس الإدارة بالتوصية بزيادة رأس المال.
- نسخة من إعلان موافقة هيئة السوق المالية على طرح أسهم حقوق الأولوية.
- موافقة شركة تداول السعودية (تداول) على إدراج أسهم حقوق الأولوية.
- قرار الجمعية العامة غير العادية بالموافقة على زيادة رأس المال.

التقارير والخطابات والمستندات:

- اتفاقية التعهد بالتغطية واتفاقية إدارة الاكتتاب.
- الموافقات الخطية من قبل المستشار المالي ومدير الاكتتاب والمتعهدين بالتغطية، والمستشار القانوني على استخدام اسمهم وشعارهم وإفاداتهم ضمن نشرة الإصدار.
- الموافقات الخطية من قبل المحاسبين القانونيين على استخدام اسمهم وشعارهم ضمن نشرة الإصدار.
- مقترح إعادة التنظيم المالي.

ثمار
THIMAR

www.thimarfreash.com